المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
The National Graduate School of Political Science

ISSN :2353-0294

المجلة الجزائرية للدراسات السياسية

مجلة دورية دولية علمية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الخاصة بالعلوم السياسية
والعلاقات الدولية

العدد السادس

رقم الإيداع: 1228-2013

ديسمبر 2016 م

ربيع الاول 1438 هـ

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ISSN :2353-0294

المجلة الجزائرية للدراسات السياسية

مجلة دورية دولية علمية محكمة

تعنى بالدراسات والبحوث الخاصة بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

العدد السادس

رقم الإيداع : 1228 – 2013

ديسمبر 2016 م ربيع الأول 1438 هـ

المجلـة الجزائريـة للدراسات السياسية

- **المدير ومسؤول النشر:**

الدكتور - مصطفى صايـج

مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية .

- **رئيس هيئة التحرير:**

الأستاذ الدكتور ـ صالح سعـود

نائب المدير مكلف بالنشر بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

- **هيئـة التحـريـــر:**

د ـ تسعديت مسيح الدين

د ـ منصور لخضاري

د ـ حكيم غريب

د ـ خليفة بوراس

العنوان:

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 03 طريق دودو مختار، بن عكنون، الجزائر.

الإيداع القانوني : 1228 – 2013

الترقيم الدولي ISSN : 0294 – 2353

البريد الإلكتروني : journal@enssp.dz

الهاتف : +213 (0) 23 23 01 02

+213 (0) 23 23 01 07

الهيئة العلمية للمجلة

أ. د. رابح شريط	جامعة الجزائر- 3
أ. د. عبد السلام بن زاوي	المدرسة الوطنية العليا للإعلام والاتصال - الجزائر
أ. د. بلقاسم ايراتني	جامعة الجزائر- 3
أ. د. عمر فرحاتي	جامعة بسكرة
أ. د. سالم برقوق	جامعة الجزائر- 3
أ. د. كريم خلفان	جامعة تيـزي وزو
أ. د. حسين بشاني	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر
أ. د. عبد الحميد بوديا مرا د	جامعة غرنوبل - فرنسا
أ. د. جون ماركو	جامعة غرنوبل - فرنسا
د. لقمان مغراوي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر
د. محمد هناد	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر
د. محمد جويلي	جامعة منوبـــة - تـونس
د. محمد السعيد مكي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر
د. بوشرف كمال	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر
د. إدريس عطية	جامعـة تبسـة
د. مليكة معمري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر
د. علي ربيج	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر
د. سليمان أعراج	جامعة الجزائر- 03
أ. برحو سهيلة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر

مستلزمات النشر

من ضمن شروط النشر في المجلة الجزائرية للدراسات السياسية

- أن يتوافق المقال مع اهداف المجلة.
- أن يكون المقال غير منشور سابقا.
- أن لا يتجاوز الموضوع 20 صفحة باللغة العربية، بالإضافة إلى إمكانية إرسال مواضيع باللغتين الفرنسية ولإنجليزية، (يكتب الموضوع بخط Simplified Arabic بالنسبة للغة العربية، و Times New Roman بالنسبة للغتين الفرنسية والإنجليزية، وان يكون المضمون بحجم 14، الهامش بحجم 12)، ويكون مرفوقا بملخص باللغة العربية وملخص بلغة أخرى (بالنسبة للمواضيع باللغتين الفرنسية والإنجليزية يجب أن تتوفر على ملخص باللغة العربية).
- إلتزام الدقة والعمق في المضمون و الأمانة العلمية ، والتوثيق المنهجي.
- تكتب الهوامش بترقيم متسلسل في نهاية كل صفحة ، مع مراعاة أسلوب منهجي موحد:
  - الكتب: المؤلف، العنوان، دار النشر، مكان النشر، السنة، الصفحة.
  - المقالات: المؤلف، العنوان، المجلة، المجلد، العدد، السنة، الصفحة.
- يرفق عنوان البحث مع إسم الباحث، ورتبته العلمية، وتخصصه، و الهيئة العلمية التي ينتمي إليها.
- يرسل الموضوع عبر البريد الالكتروني للمجلة.(journal@enssp.dz)
- يعرض البحث على لجنة علمية للتقييم.
- المقالات التي لا تنشر لا تعاد لأصحابها.

الآراء الـواردة في البحـوث المنشورة لا تعبـر بالضرورة عن رأي المجلــة.

الإفتتـــاحيـــة

يسر هيئة تحرير المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ـ بمناسبة صدور عددها السادس (ديسمبر 2016)ـ أن تضع بين أيدي الطلاب والأساتذة والباحثين باقة من المواضيع العلمية المضافة ، والمعبرة عن ضمان استمرارية الإنتاج العلمي والأكاديمي الذي تضطلع به المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، من ضمن المهام المتعددة المنوطة بها، ومما يزيدها فخرا واعتزازا، أن هذا المولود الأكاديمي قدتم فهرسته ضمن المجلات الأكاديمية العلمية المعترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والارتقاء بها الى مصاف المجلات العلمية والدولية المصنفة، (الرابط الإلكتروني: http://www.dgrsdt.dz)

كما ترافق مع صدور هذا العدد السادس الإلزام بنشر كل أعداد المجلة، وتمكين القراء من تحميلها مجانا، عبر موقعها وبريدها الإلكتروني، (الرابط الإلكتروني: www.enssp.dz/ar/publications_ar.php)

ولقد تمثلت حمولة هذا العدد بمساهمات علمية أكاديمية متنوعة وجادة ، سيجد الباحث والقارئ المتخصص عبرها دراسات أكاديمية، ضمن نطاق التخصصات المتعددة للعلوم السياسية، بدءا من المواضيع التي تهتم بالدبلوماسية والأمن القومي الجزائري في محيطها الجيوـاستراتيجي، من الدائرة المتوسطية الشاملة إلى النطاق الجغرافي الضيق في غرب المتوسط، إلى الدائرة الإفريقية والقضايا السياسية والأمنية التي تهتم بها الجزائر في مدارها جنوب الصحراء (أزمة شمال مالي وموقف دول غرب إفريقيا)، بالإضافة الى مجموعة من الرؤى والبحوث المهتمة بقضايا المنطقة العربية، من خلال دراسة التغيرات الحاصلة في الأنظمة العربية ـ ما بعد 2011 ـ وموقف دول الجوار العربي منها : إيران ، وتركيا ، والكيان الصهيوني، والى بعض مواقف الدول الكبرى من ادارتها، وبالخصـوص علاقة روسيا الاتحادية بالصراع الدائر في سوريا .

و أخيرا، التطرق إلى الدراسات العلمية النظرية، التي تمحورت حول قضايا القانون الدولي المعاصرة، من خلال موضوع المحكمة الجنائية الدولية بين مقتضيات القانون و الاعتبارات السياسية ، و مواضيع أخرى باللغة الأجنبية ذات صلة بالسياسات العامة و التنمية بوساطة سياسات آليات التعلم .

وبهذا العدد ، تفتح المجلة أبعادا للبحث العلمي ـ خصوصا ـ في المواضيع ذات العلاقة بمجالات التنمية والتقدم ، وحفظ الأمن الوطني ، والمساهمة في تثبيته عبر مسارات الإصلاح والمصالحة الوطنية، وهي تأمل أن تلقى من القراء والباحثين الملتزمين أن يتفاعلوا معها بالدعم والإثراء بالبحوث والدراسات الجادة ، حتى تتمكن من استمرارية تأدية واجبها المنشود .

وجزاء الخير لكل من ساهم في الإنجاز ، ومن يتواصل معنا من أجل الاستمرارية .

مدير المجلة

أ . د ـ مصطفى صايج

الفهــرست

الرقم	عنـوان الموضــوع	الصفحة
01	**العلاقات السياسية و الدبلوماسية الجزائرية الإفريقية ـ 1999 / 2014 ـ** د. أعمر بوريشة : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ـ 3 ـ	09
02	**البعد الأمني الجزائري في المتوسط، التحديات و الرهانات .** د. جهاد الغرام : جامعة المدية .	19
03	**التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط .** د. مصطفى صايج : المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية .	31
04	**المواقف الأمريكية والفرنسية إزاء بدائل إدارة النزاع في الصحراء الغربية .** أ.إبراهيم تيقامونين : المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية .	45
05	**الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) وإسهامها في تسوية النزاع في شمال مالي 2012م .** د. غازلي عبد الحليم : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ـ 3 ـ	59
06	**موقف دول الجوار العربي (إيران وتركيا والكيان الصهيوني) من التغيير في النظم السياسية العربية بعد 2011 .** زيتوني محمد : كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سكيكدة .	77
07	**التدخل الروسي في الأزمة السورية .** أ. م . د . عامر كامل أحمد : مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد ـ العراق .	87
08	**جغرافية آسيا الوسطى و أهميتها في الفكر الجيوبوليتيكي .** أ.سفيان بوسنان : قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل.	101
09	**المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية - بين مقتضيات القانون واعتبارات السياسة -** أ. السايح بوساحية : كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة تبسة .	115

10	**مراكز الأبحاث و آليات تأثيرها على صنع السياسات العامة .** أ. سلمة بورياح : كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة - بومرداس-	129
11	**المبادئ الدولية في مجال الحوكمة .** أ. عطية عزالدين : كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة.	141
12	**جدلية النمو الإقتصاي و حماية البيئة وفق منظور التنمية المستديمة .** د. العقون جلول : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر- 3-	153
13	**Les sciences de la Paix : quelles possibles fonctions dans une école .** supérieure de Sciences politiques ? Pr. GHEBALOU Yamilé : Professeur, ENSSP	1
14	**La rationalité et l'analyse des politiques publiques .** Dr. Salah BELHADJ **:** Professeur, Université d'Alger - 3 -	5

العلاقات السياسية و الدبلوماسية الجزائرية الإفريقية

ـ 2014 / 1999 ـ

د. أعمر بوريشة

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

جامعة الجزائر ـ 3 ـ

Résumé :

L'Algérie a d'excellentes relations diplomatiques et politiques avec les pays africains, mais en économie, ces relations n'ont pas été capitalisées. La rencontre prévue par le FCE regroupera des dizaines de chefs d'entreprises avec leurs homologues algériens pour hisser les relations économiques et retisser des partenariats importants. L'Algérie doit profiter de ses «bonnes relations» avec l'Afrique pour créer des opportunités économiques, ce qui permettra aux entreprises nationales d'exporter vers ces pays. Il a par ailleurs, relevé que dans la note conceptuelle, «les organisateurs mettent en avant l'histoire commune des Africains, leurs souffrances et leurs combats pour la libération », mais aujourd'hui, pour s'affranchir totalement des interférences et de la dépendance économique, ils ont besoin de «s'ériger en force économique apte à contribuer de façon décisive à l'émergence du continent, les entreprises africaines ont d'abord et avant tout besoin de se déployer sur l'immense marché africain. Or, pour l'heure, les échanges intra-africains ne représentent que 10% du total des échanges du continent avec le reste du monde alors que le commerce intra-régional représente 70% en Europe, 50% en Asie, 22 % en Amérique latine ». Et d'ajouter « compte tenu du fait que le continent offre des rendements les plus élevés sur les investissements, les possibilités d'attirer des investissements, les économies africaines ont le potentiel pour faire partie des chaînes de valeur internationales dans le cadre des partenariats gagnant-gagnant ».

تقديـــم :

لقد عملت الجزائر - حتى قبل إستقلالها - على المطالبة بتحقيق مطالب القارة الإفريقية وشعوبها، وهذا تعبيرا عن دورها الذي كان وما يزال واضحا وبالخصوص في ما يتعلق بإيجاد حلول للقضايا الإفريقية - الإفريقية أو الإفريقية – العربية، أو العلاقات الإفريقية الدولية.

وعلى الرغم من المنافسة التي تتلقاها الجزائر من عدة دول بخصوص هذا الدور الثابت لها في إفريقيا، إلا أن ذلك لم يثني من عزيمتها، بل بالعكس كانت هذه المنافسة دفعا قويا لها وإختبارًا لصدق مبادئها الثابتة المكرسة لخدمة إفريقيا والشعوب المظلومة والمضطهدة في العالم.

لقد دافعت الجزائر بقوة، من خلال أطروحاتها العديدة في المجال السياسي، الإقتصادي والثقافي ، بغية تغيير بعض المفاهيم، خصوصا السياسة والإقتصادية والثقافية التي كانت وما زالت تسيطر على العلاقات الدولية، بما يتماشى ومصالح المجموعة الدولية التي تنتمي إليها[1]. وهو ما مكنها من أن تذهب بعيدا، عبر نشاطها في العديد من المناطق القريبة منها والبعيدة ، تاركت ورائها آثارا متفاوتة، ما تزال محل

إشادة وتذكير من قبل بعض الوحدات الدولية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والعديد من القوى السياسية المجتمعية عبر قارات العالم ودوله[2].

والملاحظ أن حركة الدبلوماسية في إطار السياسة الخارجية الجزائرية قد إتسمت بعد الإنتخابات الرئاسية لعام 1999 بالتوجه مباشرة للعب أدوار فعالة في القارة الإفريقية ، خاصة منطقة ما وراء الصحراء، معتقدة في ذلك أن التأثير القاري هو الوحيد الذي يوصل إلى لعب الأدوار الفعالة على المستوى الدولي، وأن إفريقيا تمثل التحدي بالنسبة لاستراتيجيتها الشاملة، خاصة ما يتعلق منها بالشؤون الخارجية من خلال العلاقات المتعددة، والآليات المعتمد عليها، ومدى نجاح هذه الحركة في الوصول للمبتغى السياسي والإقتصادي والأمني المنشود، حيث ركزت الجزائر على مجموعة من الآليات المهمة لتحقيق التعاون الجزائري الإفريقي، ومن خلالها لعب الأدوار الريادية للوصول إلى المكانة العالمية التي كانت تزخر بها دبلوماسيتها سابقا.

تعددت مجالات التعاون بين الجزائر ودول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ، خاصة بعد عام 1999 ، وذلك بشكل تصاعدي مما جعلها اليوم تعد من بين الدول الرائدة في إفريقيا عامة ، بفضل موقعها الجيوسياسي، ومكانتها الاستراتيجية ، وإمكاناتها المادية وثرواتها المتعددة ، وكذا تاريخيا وإمكاناتها البشرية ، والتي تم توظيفها بعناية ، والتي كانت في خدمة إفريقيا عامة وإفريقيا جنوب الصحراء خاصة.

كانت العلاقات الجزائرية الإفريقية أكثرها علاقات ثنائية، حيث عرفت إنتعاشا كبيرًا بعدما إستتب الأمن والإستقرار في الجزائر، الشيء الذي أعطى للجزائر القدرة على تحريك علاقاتها مع عدد من الدول الإفريقية في أطار التعاون أو التبادل الثنائي في شتى المجالات.

ولإدراك هذا المنطق يمكن طرح الإشكالية التالية على شكل سؤال رئيس مفاده :

هل تمكنت الجزائر عبر مسار دبلوماسيتها في بناء علاقات سياسية متوازنة مع الدول الإفريقية بهدف تحقيق إستراتيجيتها الشاملة وللإجابة على هذه الإشكالية ، تم الإعتماد على المحاور التالية :

- **المحور الأول:** مسار العلاقات السياسية الجزائرية الإفريقية -2014/1999.
- **المحور الثاني:** المصالحة الوطنية الجزائرية تجربة متميزة في إفريقيا.
- **المحور الثالث:** فعالية الأنموذج الجزائري للمصالحة الوطنية وأهميته الإفريقية.

المحور الأول: مسار العلاقات السياسية الجزائرية الإفريقية. – 1999/ 2014

" ... إن الجزائر ملتزمة لصالح تعزيز التعاون بين البلدان الإفريقية، إيمانا منها بأنها بذلك تساهم في إعطاء دفع جديد للتعاون جنوب - جنوب الذي يبقى أداة للتنمية وللمساعدة المتبادلة في المجالات التي تفرض طرق عمل تأتي بالجديد"[3].

لقد أملت الظروف السياسية، الإقتصادية والأمنية مزيدًا من إهتمام الجزائر بالتعاون مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء وذلك في إطار التوجهات العالمية للعلاقات الدولية التي كرست مفهوم علاقات

التعاون وأهميته بين دول الشمال والجنوب، وبين دول الجنوب فيما بينها وعليه فقد ركزت الجزائر على ترقية مجالات التعاون بينها وبين الدول الإفريقية الواقع جنوب الصحراء، مع التركيز على الميادين والمجالات الحيوية كالسياسة، الإقتصاد، الأمن، والميدان الفني والثقافي.

ولقد انتعش التعاون الجزائري الإفريقي جنوب الصحراء في مجاله السياسي خاصة مع بداية عام 2000، ولعل ما يبين رغبة الجزائر الجدية في إرساء هذا التعاون هو إنشاء هيئة وزارية مكلفة بالشؤون الإفريقية ورسم السياسات المتعلقة بهذا المجال.

أ - إنشاء وزارة مكلفة بالشؤون العربية والإفريقية.

تعتبر الجزائر من بين الدول القليلة التي أنشأت وزارة منتدبة لدى وزير الخارجية مكلفة بالشؤون العربية –الإفريقية، والتي خصصت الدبلوماسية الجزائرية عبرها هدفا استراتيجيا للرفع من التعاون مع الدول الإفريقية ليصل إلى مستوى شراكة حقيقية فاعلة وتضامنية، في هذا الإطار جاءت الزيارات المتعددة لرئيس الجمهورية منذ توليه الحكم في الجزائر في أفريل 1999، إلى عدة بلدان إفريقية، لتعطي ديناميكية جديدة للعلاقات مع هذه الدول، ودفعة قوية للتعاون جنوب-جنوب للجزائر مع فضاءه الإفريقي، والتي تمخضت عنها جملة من إتفاقيات التعاون ووعيا منها بأن الإنسان يجب أن يكون محور كل إستراتيجية للتنمية، جعلت الجزائر من التنمية الشاملة عنصرا مهما وضروريا في برامج التعاون مع البلدان الإفريقية، وذلك بالإعتماد على تبادل المعلومات السياسية والتجارب والعلاقات السياسية في كل الميادين، وفي هذا الإطار وزيادة على التعاون الثنائي، شكل التعاون المتعدد الأطراف أداة مبتكرة وسبيلا لتحويل التجربة والتقاليد السياسية الجزائرية للبلدان الإفريقية.

ويظهر حضور الجزائر القوى كذلك من خلال قوة تمثيلها الدبلوماسي في القارة الإفريقية، حيث أنها وضعت كل إمكاناتها من أجل أن تكون حاضرة على المستوى الدبلوماسي في كل دولة إفريقية. وهو حضور تنافسها فيه عدة دول كالجمهورية العربية المصرية، والمملكة المغربية، والجماهيرية الليبية (سابقا)، ولتوضيح من جهة مدى التمثيل الجزائري في القارة ، ومحاولة المقارنة من خلال هذا التمثيل بين كل من الجزائر ، مصر والمغرب، حيث يحدد الرسم البياني المبين مستوى المقارنة : أن أكثر من 30 سفارة وقنصليات هي حصة التمثيل للجزائر، وهو نشاط معتبر في هذه القارة

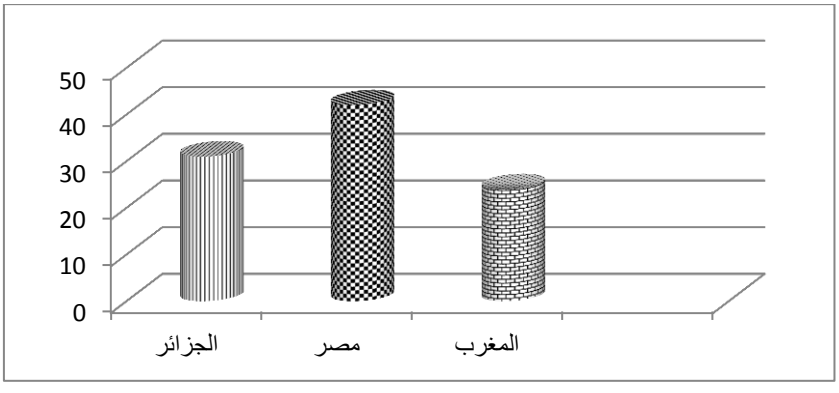

والملاحظ أن تفوق الجمهورية العربية المصرية على كل من الجزائر والمغرب من حيث التمثيل، يعود إلى أن إفريقيا كانت سابقا المجال الحيوي لمصر في مرحلة كانت فيها الجزائر تعيش أزمة داخلية، حيث إستطاعت أن تعبد الطريق لإفريقيا، وتلعب الدور الريادي في العلاقات العربية- الإفريقية، حيث بلغت نسبة تمثيلها 78 من المائة.

أما الجزائر التي تحاول أن تبلغ في تمثيلها للقارة الإفريقية النسبة العالية، من خلال ربط علاقاتها مع كل الدول الإفريقية، ما تزال تعرف نوعا من التأخر في طلب إعتماد السفراء في الدول التي تعد غائبة عنها لسبب أو لأخر، فإذا كانت نسبة تمثيل الجزائر تساوي 57.44 من المائة، فإن الجزائر تحاول أن تكون النسبة على الأقل 80 من المائة في السنوات الخمسة القادمة، مستفيدة من عدم الإستقرار في الدول المنافسة لها كمصر و ليبيا.

أما المغرب فتنظر دائما للدول الإفريقية الفرنكوفونية على حساب باقي الدول غير الفرونكوفونية ، وعلى هذا الأساس تبقى تحاول إسترجاع ما فاتها في علاقاتها مع الدول الإفريقية ، والذي ضاع منها بسبب المنافسة الجزائرية على إفريقيا، و كذا فكرة وقوف العديد من الدول ضد المغرب في قضيته مع الصحراء الغربية ، وهذا ما أدى ضعف في التمثيل الذي لا يتعدى نسبة 44.44 من المائة .

كما إتسم التمثيل الدبلوماسي الجزائر بالديمومة في المنظمات، والتي من بينها فنجد :

1/ أديس أبابا (بعثة دائمة لدى الاتحاد الأفريقي).

2/ القاهرة (بعثة دائمة لدى جامعة الدول العربية).

ولقد كان حضور الجزائر كل اللقاءات والندوات المنظمة في إفريقيا، أو في دول أجنبية إهتمت بالقضايا إفريقية، حضورًا دائما وممثلا في شخص رئيس الدولة أو مجموعة كبيرة من مرافقيه، وهذا على إمتداد سنوات عديدة إبتداء من جوان 1999 إلى غاية نهاية عام 2011، أين كان يمثل رئيس الجمهورية احدى الشخصيات السياسية ، والتي كان يعينها بنفسه نيابة عنه.

ب - نشر الوعي السياسي بين الدول الإفريقية.

إن الإستقرار الذي عملت الجزائر على تحقيقه، بفضل السياسة المتبعة في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله، وكذا تحسين الظروف السياسية الداخلية والخارجية من خلال جملة الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، كان له الأثر الإيجابي في إنتقال البلاد من حالة اللإستقرار إلى حالة الإستقرار، رغم أن بعض رجال السياسة يعتبره نسبي مقارنة بالإستقرار المعروف عند بعض الدول في العالم[4].

وفي هذا الإطار أكد رئيس المجلس الشعبي الوطني خلال إستقباله لمجموعة من أعضاء البرلمان الإفريقي: "ينبغي أن تتحالف الدول الإفريقية ضد الإرهاب الذي ليس له حدود ولا دين ولا جنسية ليسود الأمن والإستقرار في القارة الإفريقية "[5]، مشيرًا إلى أن محاربة الإرهاب تعد: "الرهان الأول أمام الدول الإفريقية" محددا أن "أمن وإستقرار ونمو الجزائر هو من أمن وإستقرار ونمو إفريقيا". وأضاف المتحدث

أن الرهان الثاني الذي تواجهه القارة السمراء أيضا هو التخلف، الذي تتطلب مواجهته " التركيز على التكنولوجيا، لكون تقدمها مرهون بشراكة حقيقية بين دولها، وكذا مساهمة نخبها ".

إن إستبطان الدور الجزائري في الفضاء الجيوسياسي الإفريقي، وخصوصًا مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل، يوضح الضرورة إلى محاولة تلمس مدى توظيف الجزائر لمقاربة الدور ،كمحدّد مهم في العلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق الإفريقي. وذلك إنطلاقًا من أن إدراك "الدوّر" كمعطى إستراتيجي في العلاقات الدّولية يتحدد بعناصر الصراع والإستقرار، التي تمثل عنصر القوة والتأثير في العمق الإستراتيجي، وهو معطى مهم في علم الجغرافيا السياسية[6].

وعليه فإن التحرك الدبلوماسي الأمني ، والسياسي الجزائري تحكمه مجموعة محركات وعدة مؤشرات، والتي يمكن من خلالها فهم الدور الدبلوماسي تجاه الفضاء الجيوسياسي الإفريقي من خلال النقاط التالية :

1- مساهمة الجزائر في إستقرار الساحل وإفريقيا ، هو في حد ذاته جزء من الإستراتيجية للحد من أسباب عدم الإستقرار، والعوامل المؤدية إليه ، والتي تؤثر سلبا على إستقرار الجزائر سياسيا وأمنيا.

2- إن نجاح التنمية في كل جوانبها، مرتبط أساسا بتحقيق الإستقرار الداخلي، والإستقرار في معظم دول إفريقيا.

ولقد أكدت العديد من الشخصيات الإفريقية، كرئيس مفوضية المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا على أن : " الإستقرار والتنمية فى منطقة الساحل مرتبطين بمشاركة فعالة للجزائر".

ج- نشر ثقافة السلم والأمن في إفريقيا .

تمكنت الجزائر من تحقيق حصيلة معتبرة لصالح كافة البلدان النامية في مجال النشاط السياسي منه والأمني والإقتصادي والثقافي، وذلك في أقل من عقدين على عودت تفعيل نشاطها على الساحة الدولية، معتمدة على سمعة ثورتها المظفرة، وجدية برامجها ومصداقية جهازها الدبلوماسي وتحركه الدؤوب[7].

حيث شرعت منذ بداية الألفية في سياسة تهدف إلى تعزيز السلم المدني، والأمن والإستقرار الأوضاع والمؤسسات كمرحلة أولى ،ثم العمل على تكريس ذلك على كل القارة الإفريقية.

وفي هذا الإطار، جدد كل وزراء الشؤون الخارجية الذين تناوبوا على إدارة الدبلوماسية الجزائرية إلتزام وإستعداد الجزائر للمساهمة في توطيد العمل المشترك لإفريقيا على الساحة الدولية، خاصة في مجال السلم والأمن، ومحاولة العمل من أجل الوصول إلى الإستقرار التام في كل دول إفريقيا، على أساس أن إفريقيا هي القارة الوحيدة التي تسجل إحصائيات تدل على أنها أول وأكبر بؤر للصراعات والنزاعات في العالم.

ولقد إعتبرت الجزائر في إطار الإجتماع الرفيع المستوى حول السلم والأمن في إفريقيا المنظم يوم 08 ديسمبر 2013، أن إحتضانها لهذا اللقاء يعد " إعترافا بالتزامها وإستعدادها للمساهمة في توطيد العمل

المشترك لإفريقيا على الساحة الدولية". وأوضحت أن هذا يعد "إستعدادا طبيعيا" منها حتى تبقى وفية لمبادئها وللنظرة التي تبلورها حول كرامة الإنسان في كل زمان ومهما كانت الأحوال".

المحور الثاني : المصالحة الوطنية تجربة متميزة في إفريقيا .

1- مفهوم المصالحة الوطنية وأهم أنماذجها الإفريقية :

رغم تعدد التعاريف السائدة في الوقت الحاضر لمفهوم المصالحة الوطنية، إلا انه مفهومٌ حديثٌ بدأ إستخدامه وتطبيقه مع نهاية الربع الأخير من القرن العشرين، ولاسيما في بعض دول أميركا الجنوبية، وأقطار المنظومة الإشتراكية سابقاً، وبعض البلدان الإفريقية، والتي بدأت تشهد في تلك الفترة انتقالاً بأسلوب الحكم من المجتمع المغلق، إلى المجتمع المدني الديمقراطي، إذ قدّر (صموئيل هنتنغتون)[8] صاحب نظرية صراع الحضارات هذا الانتقال بأنه شمل أكثر من 40 دولة، وترافق ذلك مع نهاية الاستعمار الذي ساد تلك الدول، وإنطلاق عجلة الإصلاح وترسيخ مفهوم المواطنة، وتفعيل دور المؤسسات القضائية وسيادة القانون.

ومن خلال تعدد تلك التعاريف، التي تؤكد في عمومها على أنها " توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة، وسدّ الفجوات بين الأطراف المتخاصمة أو المتحاربة، وتصحيح ما ترتب عليها من أخطاء وإنتهاكات وجرائم، مع إيجاد الحلول المقبولة، وذلك لمعالجة تلك القضايا المختلف حولها بمنهجية المسالمة والحوار، بدلاً من منهجية العنف وإلغاء الآخر، والنظر بتفاؤل إلى المستقبل والتسامح مع الماضي، وترسيخ التشاركية"[9]، ويتضح لنا أن المصالحة تتضمن ثلاثة جوانب **أولها الخلاف**، فالخلاف بين الناس أمر طبيعي وحتمي ولا يمكن إنكاره، وهو يشمل الإختلاف الفكري والعقائدي هما حالة صحية وإيجابية، على ألا يتحول إلى أزمة يتولد عنها العنف والعنف المضاد، ومن ناحية أخرى يمكن عدّ **الصلح هو الجانب الثاني** من مفهوم المصالحة الوطنية، فالخلاف مهما طال بين الدولة، والأطراف السياسية الأخرى، والأطراف المجتمعية، لا بد من وجود نهاية له في نهاية المطاف، على ألا تطول فترة الإختلاف، كي لا تستنزف طاقات وموارد مؤسسات الدولة بسبب إستمراره. أما **العفو فهو الجانب الثالث** للمصالحة والذي يرتبط إرتباطاً وثيقاً به، ولا يمكن إستكمال خطوات الصلح من دون إبداء الرغبة وإتخاذ الخطوات لتنفيذه، علماً بأنه أمر ضروري يبديه أهل الضحايا المتسامحون بدماء أبنائهم وعدها قرباناً للوطن، وأستشهد هنا بقول الله تعالى في سورة النور: "... وليعفوا وليصلحوا، ألا تحبون أن يغفر الله لكم والله غفور رحيم"[10].

ومن النماذج التي يمكن الأخذ منها عندما تطرح مسألة المصالحة الوطنية في القارة الإفريقية، جد أن المصالحة الوطنية طبقتها كل من دولة إفريقيا الجنوبية، ودولة رواندا ،والمملكة المغربية.

2- مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر[11].

جاء مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية معبرا عن الحالة المتأزمة التي كانت تعيشها الجزائر منذ نهاية الثمانينات، حيث خصت الديباجة منه على أن تاريخ الجزائر سلسلة من النضالات المتعاقبة، التي خاضها شعبها ذودا عن حريته وكرامته، وهذا الرصيد، المتكون على مر الحقب والعصور

جعل منها أرضا تُرْعى فيها قيم التسامح والسلام والحوار والحضارة، وإذ إستمد الشعب الجزائري قوته من وحدتها، وأعتصم بما يؤمن به من القيم الروحية والأخلاقية العريقة، إستطاع التغلب على أشد المحن قساوة وإضافة الجديد من الصفحات المشرقة إلى تاريخه الحافل بالأمجاد. كانت الديباجة حوصلة لكل الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، التي كانت تتميز بها الجزائر في العشرية السوداء، التي سميت آنذاك بالمأساة، بسبب الإرهاب الذي جاء عنه في مشروع الميثاق ما يلي : "... إن هذا الإرهاب الهمجي الذي ابتلى الشعب الجزائري وأصابه في مقاتله طيلة عقد من الزمن يتنافى مع قيم الإسلام الحق ومثل السلم والتسامح والتضامن الإسلامية ".

ولقد باء هذا الإرهاب بالخسران على يد الشعب الجزائري، الذي أبى اليوم إلا أن يتجاوز الفتنة وعواقبها الوخيمة ويعود نهائيا إلى سابق عهده بالسلم والأمن[12]. و على الرغم من الجدل الذي أثاره تطبيق قانون الوفاق المدني، والمراسيم التي تلته، وتقرير اللجنة المسؤولة عن التحقيق في مصير المفقودين، كانت السلطة مقتنعة بأن في إستطاعتها تعزيز المصالحة الوطنية، وفي الوقت ذاته منع أي محاولة للتحقيق في الأحداث التي طبعت " العقد الأحمر "، ومساءلة مقترفي إنتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وهكذا تلكأت الحكومة في معالجة مشكلة المفقودين، مفضلة التركيز على إقناع الجزائريين بمتابعة حياتهم من دون النظر للماضي[13]. وبدأت حملة المصالحة في جويلية 2005، في خطاب ألقاه الرئيس وصرح خلاله أن : " إخراج البلاد من الأزمة المميتة التي يمر بها اليوم رهن يدعم الجزائريين لمبدأ المصالحة الوطنية من خلال الإستفتاء" وأضاف: " أناشد الجزائريين جميعهم رجالًا ونساء العودة إلى العيش سويا، والتكاثف لتحسين ظروف عيشهم وتحقيق الإزدهار لأهلهم "[14].

أما ما يخص مشروع المصالحة الوطنية في حد ذاته فقد جاء في نصه ما يلي : "... ولقد تيقن الجزائريون والجزائريات كل اليقين من أنه ، من دون عودة السلم والأمن، لن يثمر أي مسعى من مساعي التنمية السياسية والإقتصادية والاجتماعية بالثمار التي يتوخونها منه. وإذ أنهم طالما افتقدوا هذا السلم وهذا الأمن، فإنهم يقدرون بكل وعي مالهما من أهمية ليس بالنسبة لكل واحد منهم فحسب، بل وبالنسبة للأمة جمعاء[15].

في 15 أوت 2005 ، أصدر الرئيس مرسوما يتضمن " مسودة ميثاق السلام والمصالحة الوطنية " قدمت إطارا للتدابير الرامية إلى طي صفحة عقد من أعمال العنف. وكان الميثاق الذي صدق في إستفتاء شعبي بعد شهر من ذلك، يعكس عزم الرئيس على طي صفحة الماضي بأسرع وقت ممكن، وترك هذا الملف دون السماح بإجراء أي مناقشة في هذا الشأن. وأعطى الميثاق للأفراد كافة، سواء منهم المتمردين الإسلاميون أو قوى الدعم المدنية أو قوى الأمن من ملاحقة لجرائم إقترفوها خلال الفتنة الأهلية، وكانت الفكرة من ذلك عدم تبرئة أحد أو إتهامه.

وعلى العموم، فإن مشروع المصالحة الوطنية أرادته الجزائر أن يكون مشروعا للأمن والإستقرار والإنطلاق في مشاريع التنمية المستدامة والتطور الإقتصادي، لا يمكن الوصول إلى ذلك إلا عبر هذا المشروع. ويعد "نجاح" المصالحة الوطنية بعدما تم تزكيتها من قبل الشعب الجزائري بأكثر من تسعين من المائة،

نجاح للسلم والأمن على آلة الموت والدمار، وهو نجاح لتوافق الآراء على الصراع والنزاع والإختلاف السلبي المؤدي إلى اللاإستقرار والفوضى، وهو ما مكن من تدعيم السلم والأمن والإستقرار وتعميق المسار الديمقراطي وإطلاق برامج طموحة للتنمية الإجتماعية والإقتصادية "[16].

المحور الثالث : فعالية الأنموذج الجزائري للمصالحة الوطنية وأهميته لإفريقيا.

كانت بعض الدول الإفريقية منبعا لأنماذج عديدة للمصالحة الوطنية، فكانت في معظمها متباينة في الرؤى، لكنها منسجمة في الغاية، وهي العمل على تحقيق الأمن والإستقرار في أوطانها، وتعتبر التجربة الجزائرية التي كانت عنوانا لإستتباب الأمن وتحقيق التنمية، من أكثر التجارب مساهمة في التسوية والقضاء على بؤر التوتر والنزاعات في كل القارة الإفريقية، ذلك بوضع إستراتيجية مهمة بالتعاون مع منظمة الإتحاد الإفريقي وبعض الدول الناشطة في القارة، تتمثل في العمل الجاد على تعميم أنموذج المصالحة الوطنية الأنسب من بين الأنماذج المطروحة سابقا، وحث كل الدول المتأزمة داخليا أو المتصارعة خارجيا على تبني المصالحة الوطنية كإطار متعدد الأوجه للقضاء على كل أسباب التوتر واللاإستقرار.

إن تنظيم الجزائر للإجتماع الوزاري للسلم والأمن للإتحاد الإفريقي، حول موضوع : " المصالحة الوطنية عامل حاسم للسلم والإستقرار والتنمية المستدامة في إفريقيا " يُبرز أهمية المصالحة في الحد من النزاعات والتوترات المختلفة التي شهدتها وما زالت تشهدها إفريقيا ، كما يبرز سعي ومساهمة الجزائر في وضع كل الآليات القانونية والإدارية، وحتى المادية من أجل إستقرار كل إفريقيا.

من خلال هذا اللقاء أبرز رئيس الإتحاد الإفريقي، فعالية المصالحة الوطنية كعامل مهم في مجال مكافحة النزاعات التي تعرفها بعض الدول الإفريقية، مشددا على أن المصالحة الوطنية "مبدأ مهم وعامل أساسي في المسعي المشترك، الرامي إلى الحد بل القضاء على مختلف النزاعات التي تضرب قارتنا الإفريقية" [17]، داعيا الدول التي تعيش على وقع الصدامات والنزاعات، إلى إستخلاص الدروس والعبر من تجارب دول إفريقية أخرى، أخذت على عاتقها مصالحة أبنائها فيما بينهم، والتي تمكنت من إرساء الأمن والسلم والإستقرار بداخلها، على غرار **الجزائر** ورواندا وجنوب إفريقيا، غير أنه سجل بأنه "لا يوجد أنموذج واحد ووحيد للمصالحة الوطنية يمكن تطبيقيه على كافة الدول التي توجد بها نزاعات، مما يستدعي الإطلاع على تجارب الآخرين والإستفادة منها؛ من أجل مساعدة الدول المعنية بالقضاء على صراعاتها ومصالحة أبنائها فيما بينهم.".

والمؤكد أن المصالحة الوطنية يجب أن لا تُملى من الخارج، فقد حَيّى رئيس الإتحاد الإفريقي جهود **الجزائر** في مسعاها للمصالحة الوطنية، وهو المسار الذي سمح للبلاد ب "وضع حد للإرهاب"، وإنها قادرة على أن تكون في آن واحد، وحسب الظروف، أداةً لتفادي الصراعات ووسيلة لتسوية الأزمات والنزاعات ومحركا لدفع عملية إعادة الإعمار وتعزيز السلم في إفريقيا. ولقد كان هذا الإجتماع فرصة للعديد من الدول بتقديم تجاربها بخصوص المصلحة الوطنية، كما أجمعت تدخلات الوفود على فعالية التجربة **الجزائرية** في هذا المجال، مع التنويه بدور رئيس الجمهورية، الذي أرسى ثقافة السلم في بلاده، وسعيه لتعميمها على مستوى القارة.

- دولة مالي تطلب تجربة الجزائر في بناء المصالحة الوطنية

دعت أحزاب سياسية وجمعيات أهلية مالية[18]، اللجنة الإستشارية الجزائرية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها، للمساهمة في إعداد تصور لمشروع المصالحة الوطنية في مالي، وكشف رئيس اللجنة في تصريح لوسائل الإعلام الوطنية والأجنبية أن هذه الفعاليات التي طالبت بإعداد تصور لمصالحة وطنية في مالي تتشكل من 5 أحزاب سياسية وبعض الجمعيات، منها من شارك في الندوة الدولية لتضامن المجتمع المدني لدول الساحل مع مالي، التي إنعقدت بالجزائر خلال شهر جوان 2013، وأوضح " أن اللجنة الاستشارية الوطنية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها قدمت ملخصا عن تطبيق سياسة المصالحة الوطنية بالجزائر، وذلك بعد التزكية الشعبية التي حظيت بها في 2005"، مضيفا أن بعض بنود المصالحة الجزائرية صالحة لإنهاء وضع الحال الذي تعيشه مالي حاليا، وأنه "لا خيار أمام دولة مالي إلا بتطبيق مصالحة وطنية مالية، بأنفسهم لعودة الاستقرار لهذا البلد.

والجدير بالذكر أن العديد من ممثلي المجتمع المدني المالي المشاركين في الندوة الدولية لتضامن المجتمع المدني لبلدان الساحل مع الشعب المالي المنعقدة سابقا، قد دعوا الجزائر للعب دور مركزي لإنهاء الأزمة في بلدهم[19].

ولم يتوقف الأمر على حالة دولة مالي التي طلبت الأنموذج الجزائري في مشروع السلم والمصالحة الوطنية، بل تعداه إلى دول أخرى عربية وإفريقيا، أعجبت بالأنموذج الجزائري لما له من مواصفات واقعية مطلوبة ومدروسة سياسيا ، وأمنيا ، وإجتماعيا ونفسيا.

وفي نفس الإتجاه نوه رئيس خلية المساعدة القضائية لتطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، بقرار "دسترة المصالحة الوطنية" في الدستور، لأن الأمر لا يخص دسترة الإجراءات الإدارية والقضائية المتعلقة بالمصالحة الوطنية وإنما الأفكار ومفهوم المشروع وفلسفته حتى لا تتكرر تجربة العشرية السوداء". والملاحظ أن المصالحة الوطنية التي بادرت بها الجزائر تبقى " أنموذجا تسعى العديد من البلدان للإقتداء به"، وبالخصوص في كل من مالي والعراق وليبيا وتونس التي التمس بعضها عن طريق الدبلوماسية الجزائر تقديم المساعدة لتطبيق الأنموذج الجزائري الذي يتمثل " بمواصلة مكافحة الإرهاب مع إبقاء اليد ممدودة إتجاه المغرر بهم، وهي التجربة التي تحققت أهدافها في قلب الحدث وفي ساحة الميدان، بوساطة الشعب، وبدون أية تدخلات أجنبية، وهو ما تعتز به الجزائر وما تسعى إلى تقديمه لجيرانها، لأنها تدرك أن الأمن في - عالم اليوم- أصبح مسألة تتطلب تظافر جهود الجميع والإفادة من تجاربهم.

الهوامش :

(1) د. محمد بوعشة ، **السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك** ، المرجع السابق ، ص ص (145-177) .

(2) نفس المرجع ، ص 148 .

(3) Abdelaziz Bouteflika **, Discours messages** , Alger : A.N.E.P , 2009 , pp 29-38.

[4] محمد ظاهر الجاسم، **أفريقيا ما وراء الصحراء: من الاستقلال إلى الاستعمار : دراسة تاريخية** (مصر: المكتب المصري لتوزيع المنشورات، 2003)، ص 47 .

[5] جزء من الكلمة التي ألقاها السيد ولد خليفة رئيس المجلس الوطني الجزائري أمام وفد البرلمان الإفريقي بمناسبة الإنتخابات الرئاسية الأخيرة ، بمقر المجلس الوطني ، **الإذاعة الوطنية ، يوم 2014/4/22 ، الساعة الواحدة زوالا**.

[6] Mehdi Taje , **Introduction à la géopolitique**, Université virtuelle de Tunis, 2008.

[7] صالح بن القبي ، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم و محاضرات أخرى** (الجزائر : المؤسسة الوطنية للإشهار و النشر ، 2002) ، ص24 .

[8] د.وليد محمود عبد الناصر ، حوار الحضارات و تحدي العولمة (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2005) ، ص 08.

[9] عبد الوهاب الكيلاني ، المرجع السابق ، ص 198.

[10] سورة النور ، الآية 22 .

[11] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية** ، 29 سبتمبر 2005 ، ص ص (1-16).

[12] عبد النور منصوري ، **المصالحة الوطنية في الجزائر : بين الحل الأمني و أفق الأمن الإنساني** (الجزائر : دار التنوير ، 2013) ، ص 101.

[13] رشيد تلمساني ،" **الجزائر في عهد بوتفليقة : الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية** "(بيروت : مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، مركز الكارنيغي للشرق الوسط ، العدد 7 ، جانفي 2008 ، ص 11.

[14] نفس المرجع ، ص 12 .

[15] قانون السلام و المصالحة الوطنية ، المرجع السابق .

[16] مليكة خلاف ،" إجتماع السلم للإتحاد الإفريقي يبرز أهمية المصالحة في الحد من النزاعات ، إشادة بفعالية التجربة الجزائرية " ، **المساء** ، العدد 7543، 6/29 / 2013 ، ص 15.

[17] قارة وهيبة ،"الأمن والسلم الإفريقي يرفض الرضوخ لإملاءات الخارج ،نموذج المصالحة الوطنية في الجزائر نحو التعميم في إفريقيا" ، **يومية السلام**، العدد 6543 ، 2013/6/29 ، ص ص 13-14

[18] الأحزاب السياسية:التحالف من اجل الديموقراطية في مالي: يسار الوسط حزب اللجنة الوطنية للمبادرة الديموقراطية والتقدم :يسار الوسط حزب التجمع من اجل الديموقراطية-والتقدم . معظم هذه الأحزاب إتفقت على دعوة الجزائر من خلال اللجنة الإستشارية لحقوق الإنسان و حمايتها ، لمساعدتها على صياغة الأطر القانونية لمشروع المصالحة الوطنية في مالي .

[19] خالد علواش ، أحزاب سياسية تدعو لدعم مشروع مصالحة وطنية في الجزائر، الأربعاء 10 جويلية 2013 20:52.

البعد الأمني الجزائري في المتوسط، التحديات و الرهانات

د. جهاد الغرام
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
جامعة د.يحي فارس المدية

ملخص :

شهدت العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط الشمالية والجنوبية مجموعة من المتغيرات، حاولت من خلالها الدول الأوروبية بناء علاقات تختلف طبيعتها من فترة زمنية لأخرى، في ظل تنامي التهديدات والتحديات بكل أنواعها وأشكالها في المنطقة ، تم تأكيد "الخيار الأمني" بمفهومه الشامل في علاقة الضفتين، ضمن ظهور الحاجة إلى التكتل من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة، وأضحى الإهتمام بالجانب الأمني من جميع الدول المطلة على البحر المتوسط أكثر من أي وقت مضى، وفي الشراكة بين الجزائر والإتحاد الاوروبي بالخصوص، رغم ان أغلب بنود الاتفاقية كانت مرجعيتها اقتصادية، والتي تهدف إلى إعادة هيكلة إقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، و من بينها الجزائر، عن طريق إدماجها في الفضاء الجديد مع الاتحاد الأوروبي لتحقيق طموحاتها في المنطقة، وهذا ما أثار التحفظ والحذر من الجانب الجزائري عند عقد اتفاقية الشراكة، التي عرفت مسارًا تفاوضيًا طويلًا، تميزت فيها العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية الجزائرية بالثبات و الصلابة و التريث في اتخاذ القرارات للوصول إلى بناء مواقف على المستوى الدولي، جعلتها محط إهتمام دول العالم وبالخصوص أوروبا.

The security dimension in the Mediterranean .challenges and perceptions

Abstract :

Both northern and southern sides of Mediterranean witnessed a set of variations, although the European countries tried to built up relations which differs from an era to another .in the way of the progressed threatens and challenges in all its shapes and forms in the area, the security choice was selected in its complete definition with ties between the two sides within the need to agglomeration for the realization of the targets and the common services, throughout its integration in a new space which create resentment of the Algerian side.

مقدمة :

أخذ موضوع الأمن حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين في مجال العلاقات الدولية والدراسات السياسية، وتكمن هذه الأهمية من خلال أن موضوع الأمن يعتبر مركزا للدراسات الكلاسيكية والمعاصرة في العلاقات الدولية، لذلك زخرت مختلف المواضيع التي تختص بالدراسات السياسية، وخاصة في فترة ما يسمى بما بعد الحرب الباردة، على مقترب الأمن في تفسير الظاهرة الدولية في هذه المرحلة، نظرا لاعتبار أن الأمن هو المرتكز الأساسي، والذي تدور حوله مختلف المواضيع الأخرى، وضمن هذا السياق تندرج إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، نظرا لما تعرفه منطقة البحر المتوسط من تفاعلات و صراعات خفية بين القوى المؤثرة في المجال الدولي، وهو ما أدى إلى بروز محاولات للهيمنة على المنطقة، إضافة إلى ما تعرفه من مشكلات أمنية زادت من حدة الاهتمام بها كمنطقة- جيواستراتجية ساخنة- تتمركز فيها الكثير من المصالح والإستراتجيات الدولية.

و عليه أضحى الاهتمام بالجانب الأمني من جميع الدول المطلة على البحر المتوسط، أكثر من أي وقت مضى، وفي الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي ، رغم أن أغلب بنود الإتفاقية كانت مرجعيتها إقتصادية، والتي تهدف إلى إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط و من بينها الجزائر، عن طريق إدماجها في الفضاء الجديد مع الإتحاد الأوروبي بهدف خدمة مصالحه في المنطقة، و هذا ما أثار التحفظ و الحذر من

الجانب الجزائري عند عقد اتفاقية الشراكة، التي عرفت مسارًا تفاوضيًا طويلًا، تميزت فيها العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية الجزائرية بالثبات و الصلابة والتريث في إتخاذ القرارات، للوصول إلى بناء مواقف على المستوى الدولي وهو ما جعلتها محط إهتمام دول العالم وبالخصوص أوروبا.

لقد بادر الأوروبيون بالدخول في إتفاقيات وشراكات في إطار التعاون الثنائي أو الجماعي، من أجل الحد من التهديدات الجديدة القادمة من مناطق جنوب المتوسط، حيث إقتنعت جميع الدول الأوروبية اثر مؤتمر هلسنكي 1975أن أمن أوروبا بصورة شاملة مرتبط بأمن واستقرار المناطق المجاورة، خاصة الجهة المتوسطية، والسؤال الذي يطرح هنا، هل جاءت هذه الحوارات والإتفاقيات لتحقيق الأمن للإتحاد الأوروبي والاستقرار والتنمية للدول المطلة على البحر المتوسط؟ أم جاءت لتحقيق الأمن لأوروبا على حساب استقرار وأمن هذه الدول ومن بينها الجزائر؟ وعليه، تتمحور إشكالية الدراسة حول البعد الأمني الجزائري في الحوارات المتوسطية ؟ مع تسليط الضوء على السياسة الأمنية الأوروبية في منطقة البحر المتوسط للمقارنة والوصول إلى المؤشرات التي أدت بالجزائر في رسم سياساتها الأمنية لمواجهة أخطار هذا المشروع والاستفادة منه لصالحها.

ولدارسة هذه المتغيرات وتوضيح أبعادها، سيتم الإعتماد على المحاور التالية :

- المحور الأول : مكانة الجزائر و دورها في الشراكة الأورو- متوسطية.
- المحور الثاني : السياسة الأمنية الأوروبية في إطار الشراكة الأورو- متوسطية.
- المحور الثالث : الثوابت الأمنية الجزائرية في المتوسط.
- المحور الرابع : تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في المتوسط و آفاقها.

المحور الأول : مكانة الجزائر و دورها في الشراكة الأورو- متوسطية.

يعتقد العديد من الباحثين في مجال العلاقات الدولية أن من أهم إفرازات نهاية الحرب الباردة هي ظهور تحديات أمنية جديدة تهدد استقرار الدول والأقاليم ،وهذا ما جعل الوحدات السياسية تعمل منفردة أو بشكل جماعي من أجل الحد من تلك المخاطر، لذلك سعت الدول الأوروبية إلى وضع كل الإجراءات والمبادرات على جنوب القارة الأوروبية(إقليم المتوسط) من أجل تحقيق بناء أو الحفاظ على الأمن على أساس أنه يمثل محور الشراكة الأورومتوسطية[1]، حيث رسم الاتحاد الأوروبي لنفسه من خلال مجالس كل من كورفو 1994 واليسن 1994 ، كان 1995 هدفا طموحا يتمثل في جعل منطقة البحر المتوسط منطقة" تبادل وحوار"، وقد كانت تحذوه في ذلك رغبته الراسخة في إثبات وجوده في ظل عالم متغير يعرف تنافس استراتيجي كبير على المناطق والمجالات الحيوية، لذلك فالاتحاد الأوروبي يعتبر أن منطقة المتوسط منطقة ذات أهمية بالغة في العقيدة الأمنية الإستراتيجية الأوروبية، فالأهمية الإستراتيجية للمتوسط هي الدافع الحقيقي للعلاقات عبر ضفتي المتوسط.

أ- الشراكة الأورو- متوسطية

وهذا لقد تم التعبير في إعلان برشلونة 1995 عن الإنطلاقة الأولى نحو تجسيد شراكة أورو- متوسطية والتي يهدف الاتحاد الأوروبي من خلالها إلى خلق إقليم متوسطي تربطه علاقات سياسية، اقتصادية واجتماعية

تساعد على بناء السلم وتحقيق التنمية الاقتصادية في جنوب المتوسط، إلا أن هذا الإعلان (إعلان برشلونة) سبقته اتفاقيات تعاون وشراكة بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط والتي إرتبط من خلالها الإتحاد الأوروبي على مدى عقود باتفاقيات تنظم التعاون مع البلدان المتوسطية، ولكن في ظل إنعدام سياسة إقليمية في المنطقة بأكملها تبنت بعض دول الضفة الشمالية للبحر المتوسط إتفاقيات ثنائية مع الأطراف الجنوبية، (المبادرة الفرنسية حول إنشاء مؤتمر التعاون والأمن في المتوسط)، وخلال سنة1974 تم وضع مبادرة فرنسية أخرى تم من خلالها تعويض الإتفاقية الأولى، وكانت تحت اسم"الحوار العربي الأوروبي" Européen Arabic débat، والتي كانت موجهة للعالم العربي، إلا أن تلك المحاولات الأولى للدول الأوروبية والتي كانت مجملها اتفاقيات تعاون ثنائية، تعكس غلبة طابع المصلحة وليس التعاون، وهذا ما أدى إلى فشل كل تلك الاتفاقيات والمبادرات[2].

ان التعاون الأورو- متوسطي منذ ستينات القرن العشرين قد انحصر في المجالات التجارية، والمحدودة في إطار إتفاقيات الشراكة، بمعنى أن التعاون بين أوروبا ودول جنوب المتوسط (الدول العربية)، كان مقتصرا على الجوانب التجارية والاقتصادية، حيث حاولت فرنسا توقيع عدة اتفاقيات ثنائية مع الدول المنتجة للبترول جنوب المتوسط ،وهذا ما وتر العلاقة بين فرنسا وأمريكا، من جهة، كما أدى إلى إختلاف التصورات الأوروبية حول أهم الترتيبات لخلق شراكة أوروبية مع جنوب المتوسط ومن جهة ثانية خاصة بين فرنسا واسبانيا ، حيث إقتصرت الرؤية الفرنسية حول دول غرب جنوب المتوسط (المغرب العربي) ، وعلى إثره انعقد الحوار، والذي جمع بين دول غرب أوروبا المشاطئة للمتوسط مع دول اتحاد المغرب العربي، (ليبيا، والجزائر،و تونس والمغرب وموريتانيا)، سمي بمجموعة (5+5)، والتي تمحورت في مجملها حول قضايا إقتصادية وإجتماعية[3]، أما اسبانيا فقد إتبعت صيغة موسعة للتعاون بين ضفتي المتوسط ، بحيث تشمل جميع الدول المتوسطية وكان الاختلاف الفرنسي الإسباني قد تمثل في مدى إشراك أكبر عدد ممكن من دول جنوب المتوسط، وقد شهدت الشراكة الأورو- متوسطية انطلاقة حقيقية في 28 نوفمبر1995 ، بمدينة برشلونة باسبانيا وضمت دول الإتحاد الأوروبي واثنا عشر دولة من جنوب وشرق المتوسط" ، أي أنه منذ قمة لشبونة عام 1993 وبعدها قمة" آسن "بألمانيا ، تطورت الفكرة تدريجيا، وبدأ التفكير جديا في إخراجها إلى حيز التنفيذ و هو ما عبر عنه مؤتمر برشلونة، والذي دشن ما يمكن تسميته بالشراكة الأورو – متوسطية، والذي يقوم على عدة عناصر منها التخوف الحقيقي من مستقبل المنطقة المتوسطية ، وآثار هذا المستقبل على الأمن الأوروبي، وقد إتسمت هذه الشراكة بالتفوق الاقتصادي الأوروبي في المقابل ضعف البنية الإقتصادية للدول المتوسطية وهذا ما كانت تعتبره أوروبا تهديدا على أمنها (إنعدام الأمن الغذائي)، وبالتالي سعى الاتحاد الأوروبي والدول المشاركة إلى الإتفاق على مجموعة من المبادئ، والتي يجب الإلتزام بها والتي من بينها: إحترام حقوق الإنسان، وإحترام الحريات الأساسية إحترام مبدأ السيادة ، وتنمية دولة القانون والديمقراطية ، مع أحقية كل دولة في إختيار نظامها السياسي بكل حرية[4].

ولهذا، فإن الانشغالات الأمنية تركت أثرها أو أعتبرت هي العنصر الأساسي في عملية تطور المسار الشراكي الأورو-متوسطي فالتغير في تلك العلاقة من علاقات اقتصادية إلى علاقات تشمل أو تتضمن السياسة والأمن والثقافة والاجتماع، يعد دلالة على الأهداف الحقيقية لهذه الشراكة في جميع المجالات ، حيث حددت أسس

قيام الشراكة الجديدة من أجل تحقيق الإستقرار والنمو في المنطقة، وعلى أساس المجالات الأمنية، على أساس اعتبارها أول سيناريو جيو- سياسي تتم صياغته لخدمة أوروبا في مواجهة التحديات الأمنية بالمنطقة المحفوفة بالمخاطر، وفي نفس الوقت تتمتع بالمؤهلات لتكون منطقة إستراتيجية.

ب- الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر

لقد أدى تسارع الأحداث ، ودخول كل من تونس والمغرب بالخصوص في مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي إلى دفع الجزائر لعقد أول لقاء لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وقد تم التوقيع الفعلي على الاتفاقية سنة 2001 لتدخل حيز التطبيق ابتداء من سبتمبر2005، وإن الجزائر بحكم موقعها الجيوستراتيجي في منطقة البحر المتوسط وبإعتبارها، تاريخيا، دولة محورية في صنع الأحداث في المنطقة، و جغرافيا، ذات امتداد وتنوع طبيعي وبوابة لإفريقيا، أما اقتصاديا فهي رقعة تضم مقومات مادية وبشرية هائلة وذات امتدادات مستقبلية، وإحتياطات لايستهان بها، أما سياسيا، فقد اكتسبت الجزائر منذ الثورة التحريرية مصداقية في القرارات والسياسات الوطنية المنتهجة، خاصة على المستوى الخارجي.

و لهذه الاعتبارات لم تحذ الجزائر حذو تونس والمغرب اللتان وقعتا اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي على التوالي،وبناء على قاعدة التمايز ومخطط العمل المنفرد والذي تميزت فيه المملكة المغربية عن بقية دول الجوار الأوربي بتحمسها واستغلالها لهذه السياسة في المغرب العربي، بما يخدم مصالحها دون الأخذ في الحسبان الفضاء المغاربي، أما تونس التي كانت سباقة في توقيع إتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية سنة 1995 ، لكن خطة عملها المقترحة وصفت على أنها أقل ديناميكية من نظيرتها المغربية، في حين الجزائر التي لم تعط هذه السياسة اهتماما في البداية، لأن الإهتمام الذي أبدته أوروبا للشراكة لم يكن كافيا لبلد كالجزائر ومكانته في المغرب العربي والمتوسط الغربي، حيث عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الإتحاد الأوروبي، بمراعاة خصوصياتها الجيو - إستراتيجية والسياسية[5]، فقد وقعت الجزائر سنة 1976 اتفاق تعاون مع الإتحاد الأوروبي، ذو طابع تجاري، مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، كان الهدف من ورائه ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية، ورفع حجم نمو التجارة الخارجية، وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية ، غير أن هذا الإتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في إتجاه واحد، أي بدون المعاملة بالمثل، لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة، وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة[6].

ففي ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996 ، من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وقد عرفت المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية، من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة 1997 ، عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12جولة) للوصول إلى إتفاق بين الطرفين، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي [7]:

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، وحركة رؤوس الأموال والمنافسة؛
- التركيز على الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة؛
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي؛
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.

وقد تم استئناف المفاوضات سنة 2001 ، لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001/12/13 ببروكسل، وهذا بعد سلسلة من الجولات وفي النهاية، تم الوصول إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22، وقد دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

وكانت الجزائر على المستوى الدولي في حالة عزلة، حيث أثرت سنوات الأزمة على موقفها وجعلت من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي صعبة، و في هذا السياق أعتبر عرض الشراكة الاورو-متوسطية كأداة سياسية لفك العزلة، و الضغوطات التي كانت تمارس عليها، لأن المفاوضات كانت تحت ظروف التقويم الهيكلي لصندوق النقد الدولي، و ظروف الضغط الأمني، ولذلك انتهجت سياسة التريث و عدم التسرع في الوصول إلى اتفاق نهائي، حتى تتمكن من تحسين ظروفها الأمنية والإقتصادية بهدف تقوية مكانتها التفاوضية التي تسمح بافتكاك ما تصبوا إليه من هذه الشراكة، من أجل رؤية جيدة قائمة على إستراتيجية التفاوض انطلاقا من الاتحاد المغاربي، وألا يكون التبني للاستراتيجيات الإنفرادية، إلا أن الإتفاقيات التي أجرتها كل من تونس والمغرب مع الاتحاد الأوربي، أراد بها الطرفين الإستفادة من الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر، إلا أن ذلك لم يؤثر في اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية التي لم تختلف في جوهرها عن باقي إتفاقيات الشراكة التي أبرمتها دول المتوسط الأخرى مع الإتحاد الأوروبي.

المحور الثاني :السياسة الأمنية الأوروبية في إطار الشراكة الأورومتوسطية

تعد السياسة العامة الأمنية أسلوبا محددا من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع أو المجتمعات جماعيا، أو عن طريق ممثلي هذا المجتمع، لمعالجة مشكلة أمنية معينة، لتحقيق مصلحة عامة لكافة أفراد المجتمع أو لفئة محدودة منه، ويعني ذلك أن السياسة العامة الأمنية هي حزمة من القرارات التي تتخذ لتحقيق أهداف أمنية، تعود بالصالح العام على جميع الأطراف المعنية بذلك[8]، وإنطلاقا من التعريف الآنف الذكر ونظرا للإعتبارات الموالية، وهي أولا: كون أن الجهة المتوسطية تصطدم دوما بالانشغالات الأمنية للقوى الكبرى، كما تمليه طبيعة النظام الدولي في عالم اليوم، ثانيا: أن السياسات العامة الأمنية تتبع دوما بممارسات عملية، فإننا نجد في الجهة المتوسطية سيما في ظل تصلب عودة التكتلات الإقليمية الإتحاد الأوروبي الذي يتبنى خطابا مميزا ومدعما بممارسات عملية في علاقاته مع الدول المتوسطية، وهذا طبعا وفقا لعوامل سياسية وبنيوية، وفي مقابل ذلك نلاحظ غياب طرف آخر ليضاهيه، أو يخاطبه على الأقل بصوت واحد، ولعل ذلك ما خول له الإنفراد بصياغة مشاريع أمنية في المتوسط، ومما أهله ليكون فاعلا أساسيا في السياسة العالمية[9].

لقد بدأ الأمن الأوروبي يواجه تهديدات جديدة ومعقدة، وهذا ما جعل هذه الجهة الفرعية(المتوسط) تدرك من قبل الفاعلين في الاتحاد الأوروبي على أنها المنطقة المرئية بمنظار منطقة أللأمن، حيث بدأت تظهر أنماط جديدة من التهديدات ،أفرزتها تلك المرحلة(الهجرة غير الشرعية، والتطرف، والإرهاب، والمخدرات، والجريمة المنظمة...) ، حيث اعتبر الأوروبيون أن منطقة جنوب المتوسط هي منطقة تتميز بعدم الاستقرار، نتيجة لعدة إعتبارات منها ضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، وهذا ما أدى إلى تبني كل من ايطاليا واسبانيا نظرة شاملة ، تتضمن الاقتصاد والأمن، واقترحا عقد مؤتمر حول التعاون والأمن في حوض البحر المتوسط، حسب المقاربة التي تم تبنيها بمؤتمر هلسنكي، وفي هذا الخصوص فإن هاجس الأمن يحضر بشكل قوي في تقرير الشراكة المتوسطية، ويقترن بتزايد أخطار الاستقرار الجهوي ،الذي يدعوا إلى تكافل الجهود لمواجهة قضايا التطرف الأصولي ،والجريمة المنظمة والمخذرات، وبالتالي فالاتحاد الأوروبي من خلال مشروع الشراكة الأورو- متوسطية يهدف إلى تعريف سياسته الأمنية والدفاعية على دول جنوب المتوسط ، وربما حتى تمكينهم من المساهمة في نشاطات تتعلق بتلك السياسة ،من خلال إشراكهم المحتمل في نشاطات تتعلق بالسياسة الأوروبية للأمن والدفاع على المستوى الإقليمي، الإقليمي الفرعي، أو الوطني ....في عمليات حفظ السلام مثال : البلقان وإفريقيا[10].

يرمي الاتحاد الأوروبي إلى ربط أمن أوروبا وتحقيق سياسة أمنية أوروبية مشتركة بتحقيق الأمن في المتوسط، على اعتباره منطقة ذات تأثير كبير بحكم الجوار، وكذلك محاولات من جانب آخر نشر المفهوم الأوروبي للأمن، من خلال التعاون والشراكة، ولكن ما يعيب الشراكة الأورومتوسطية منذ مسار برشلونة 1995 إلى حد اليوم، والذي انعكس بدوره على سعي أوروبا نحو إقامة أو بناء سياسة أمنية أوروبية هو الأنانية الأوروبية، حيث سعى في شراكاته وتعاونه مع دول جنوب المتوسط، بشكل منفرد أو جماعي، إلى الإستفادة من هذه الدول واستعمالها من أجل أمن أوروبا، وتحقيق المشروع الأمني الأوروبي، الذي تواجهه مجموعة من التحديات كالهجرة غير الشرعية، والإرهاب... وغير ذلك دون مقابل فعلي أو شراكة كلية ، وما تعنيه من تنمية ونقل للتكنولوجيا والإستثمار والحركة الحرة لرؤوس الأموال[11]، وهذا ما جعل تلك الدول تنظر بعين الريبة إلى الأهداف الأوروبية من إقامة شراكات أمنية في جنوب المتوسط، وربما هذا ما توصل إليه ممثل معهد الدراسات السياسية لباريس، حيث أشار إلى أنه من بين أهم العوائق التي تعترض بناء سياسة أمنية أوروبية في جانبها المتوسطي، هو" أن أوروبا تتحدث عن الأمن بصفة عامة، لكن هنا يتساءل هل تفكر أوروبا في أمن دول الضفة الجنوبية؟، أم أن بكل بساطة تفكر في أمنها وفقط؟، وتخليها بذلك عن دورها في تسيير مشاكل الضفة المقابلة،...وبرأيه فإن سياسة الأمن في المتوسط يعرقلها إختلاف الأهداف[12].

سعى - الإتحاد الأوروبي- خاصة منذ بداية التسعينات، لإعادة تشكيل نظريّته تجاه الجهة المتوسطيّة، بصفة عامة والضفة الجنوبيّة منها، بصفة خاصة، وهي النظرية التي تنطلق من تعاظم المصلحة الأوروبية تجاه المرجعية المتوسطيّة للترتيب الأمني الأوروبي الجديد، وهو ما فرض عليه توقيع شراكات أمنية مع جيرانه، سواء في الشرق أو الجنوب، مدفوعا بالتغيرات العميقة التي مست النظام العالمي في بعده الجيوبوليتيكي، خاصة ولتتجه بعدها أنظاره نحو توقيع اتفاقيات وشراكات مع جيرانه من أجل التأكيد على نجاح مسعاه نحو

بناء سياسة أوروبية مشتركة في مجالي الأمن والدفاع قائمة على أساس المفهوم اللين للأمن القائم على أساس غير عسكري (عدم عقد شراكات مع الجيران في مجال الدفاع العسكري)، جعلت من هذه الجهة المتوسطية الرهان الأساسي لإشكالية الأمن الأوروبي، ونظرا لأن الأوروبيين استطاعوا التعامل مع القضايا الأمنية ولو نسبيا في الجهة الشرقية من أوروبا من خلال عمليات التوسع، إلا أن الأمر إختلف في جنوب المتوسط فقد اقتصر الأمر فقط على توقيع شراكة أمنية متوسطية.

المحور الثالث: المنطلقات الأمنية الجزائرية في المتوسط

إن الثوابت الأمنية للدولة يقصد بها مجموع الآراء و الاعتقادات و المبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسالة الأمن في الدولة، و تتبنى الدول هذه الثوابت عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات و القضايا التي تواجهها، كما تمنحها إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني.

وذلك بالرجوع إلى مرتكزات الثوابت الأمنية للجزائر ومنطلقاتها يمكن القول أن عوامل كل من التاريخ والجغرافيا والعقيدة كان لها تأثيرا واضحا على هذا المسار[13].

أ) **فتاريخيا:** تعد ثورة التحرير أهم روافد المنطلقات الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال، حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاقتصادي الذي ميز الجزائر، عقب دحر المحتل الفرنسي، فعملية بناء الدولة وبناء مبادئها الأمنية ورسم إلتزاماتها داخليا وخارجيا خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي.

ب) **وجغرافيا:** تعد الجغرافيا عاملا محددا للثوابت الأمنية الجزائرية، فموقع الجزائر يمثل نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة، بتوسطها للدول المغاربية، وكذلك توسطها" لكيانين "، الأول في الشمال يمثله الاتحاد الأوروبي، والثاني في الجنوب و يتمثل في العمق الإفريقي، وهو ما جعل الأمن الجزائري يرتبط بعدة جهات وينكشف عليها، وعليه فإن عملية الصياغة الأمنية للجزائر ظلت تأخذ في الإعتبار هذا الترابط والإنكشاف الأمني، حيث أدت مستويات تأثير عامل الجغرافيا إلى تنوع الطبيعة الأمنية للجزائر.

ج) و فكريا، ظل البعد الأيديولوجي بثقله أحد أهم مرتكزات المنطلقات الأمنية للجزائر، منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال والاستعمار، مصدرًا ذا قيمة لهذه المنطلقات والمبادئ الأمنية، وذلك لعدة عقود، إلا أن التحولات العالمية، وحتى الداخلية للجزائر مع نهاية الثمانينات على التوجهات الأيديولوجية، وبالخصوص على إثر أحداث أكتوبر 1988 التي شهدتها البلاد، والتحولات العميقة التي مرت بها، ضمن مستويات مختلفة، وعلى مستوى الجهتين السياسية والاجتماعية، وتزامن كل التحولات المهمة على المستوى الدولي، كإنهيار المعسكر الشرقي، فإن ذلك إنعكس بشكل واضح على طبيعة الأيديولوجية التي ظلت مصدر إلهام المنطلقات الأمنية للجزائر منذ الإستقلال.

وتعود ظاهرة أبعاد الاهتمام الجزائري - بما يجري في منطقة البحر المتوسط - إلى كونها تمثل مجالًا لاستقطاب قوى خارجية، ومجالًا لعمل قوى إقليمية، نتيجة لما تزخر به من أهمية جيو– إستراتجية

وسياسية، ناهيك عن الثروات الطبيعية، ولطالما عملت الجزائر على إستقرار المنطقة وأمنها، ومحاولة تحصينها من كافة النشاطات والتحديات والمخاطر التي يمكن أن تهدد إستقرار أمنها الإقليمي أو الوطني.

وعليه فالجزائر تعمل على قطع الطريق أمام هذه القوى من أجل حماية أمنها، وأمن الدول الإقليمية من مخاطر التدخل الأجنبي، وذلك بإجراء تعاون وتنسيق امني – سياسي بين دول المنطقة، لمكافحة الإرهاب و جميع أشكال الجريمة، لأن وضع تموقعها على كل المستويات حساسة إزاء أي تغير إقليمي يجري من دون استشارتها، كما حصل عام 1975 في الإتفاق الثلاثي بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا، الذي إنسحبت بموجبه إسبانيا من الصحراء الغربية، ليتقاسمها المغرب وموريتانيا (عادت وإنسحبت منها عام 1979)، ما يفسر دعم الجزائر لجبهة البوليزاريو، وفي الثمانينات حصل تطورًا في الإدراك الأمني متأثرًا بالأحداث في الجناح الشرقي للوطن العربي.

ولقد تزامن ذلك مع البدء في تطوير قواتها البحرية، أسوة بمصر وليبيا للإستعداد لمواجهة مناخ من التوتر في المتوسط: والذي من أهم أسبابه الصراع العربي الإسرائيلي، وأزمة قبرص، والنزاع التركي اليوناني على بحر إيجه، والخلاف الإسباني البريطاني حول جبل طارق، والخلاف المغربي الاسباني حول سبتة ومليلةً، وهو ما يشكل إنشغالا كبيرًا، يستدعى العمل من أجل تحقيق الاستقرار في المتوسط الذي يعد منطقة انكشاف والذي يمثل تحديا للجزائر يجب التحكم فيه من أجل ضمان طرق الاستيراد والتصدير وخصوصاً النفط والغذاء مع الطرف الأوروبي.

كما تزامنت عملية إعادة صياغة بعض المبادئ التي يقوم عليها الأمن الجزائري لتواكب الترتيبات السياسية الجديدة التي فرضتها الشراكة الاورو- متوسطية، ولأجل الحفاظ على أمنها ورغبة منها لمباشرة العديد من الإصلاحات، سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو حتى على مستوى الإحتراف داخل المؤسسة العسكرية، حدث تحولا مهما في هذه التوجهات لتتلاءم وعملية التحول المرن نحو الديمقراطية، و كذا مواكبة المتطلبات الجديدة، التي أخذت تفرضها التحولات التي يمر بها العالم ككل، والتوجه والتمركز الاورو-أطلسي في المتوسط، والمبادرات الكثيرة التي طرحت ضرورة الإستجابة لها من طرف الدولة الجزائرية، لما تملكه من موقع متعدد الأبعاد جعل الإهتمام ينصب حول الخصائص الإستراتجية للجزائر ، باعتبارها منطقة متصلة بالبحر الابيض المتوسط، ومحورًا لتلاقي أربعة أبعاد جيو-إستراتيجية موسعة ومترابطة هي :

1) بعد متوسطي و امتداداته الأوروبية من الناحية الشمالية.
2) بعد أفريقي جنوب الصحراء ومنطقة الساحل من الناحية الجنوبية.
3) بعد المغرب العربي، بإعتبارها نقطة محورية في فضاء مجالات دولة.
4) بعد إقتصادي تزخر بمجموعة من الموارد تجعل منها ركيزة أساسية، فهي من أكبر الدول المنتجة للغاز الطبيعي والنفط في العالم، وتزخر بثروات طبيعية كبيرة ومتنوعة حيث يمثل هذا قطاع المحروقات 95% من صادرات الاقتصاد الجزائري.

وقد تكرّس البعد المتوسطي في السياسة الخارجية الجزائرية والذي سيطر عليه البعد الأمني، وذلك لإدراكها لرهانات وأهداف الشراكة الأوروبية وإستراتيجيتها الأمنية في المنطقة، حول تعزيز الأمن و التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث جاء فيه: " تؤيد الجزائر تأييدا تاما الأهداف والإجراءات المعنون والمنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 55 ، وتعزيز الأمن والتعاون في هذه المنطقة "، المؤرخ نوفمبر 2000، وما برحت الجزائر تتعاون على الدوام وتشترك في جميع المشاريع والمبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار، والعمل المنسق والتعاون بين دولها إذ أنه يتعلق بخيار إستراتيجي تعتزم الاضطلاع به بالكامل، ويشهد هذا الموقف على إقتناعها الراسخ بأن الشراكة الحقيقية هي وحدها التي تستطيع أن تسهم في جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار وأمن ، ومنطقة للتمتع المشترك بالتنمية والرخاء.

ومن هذا المنطلق، اشتركت الجزائر في العملية التي تسعى إلى وضع إطار لشراكة متجددة." [14]، ومن ثم تعمّق هذا البعد لرد الاعتبار لدورها المحوري في المتوسط، إذ اعتمدت في إستراتيجيتها الأمنية في الجمع بين تصورين، الأول أن الأمن والتعاون في المتوسط يجب أن يكون في إطار شامل، والثاني قدرة المتوسط أن يطور إطار الأمن والتعاون الخاص به.

ولقد ركزت الجزائر في شراكتها مع أوروبا على تحقيق الاستقرار في منطقة شمال حوض المتوسط، وخلق مناخ مناسب للتعاون الجزائري المتوسطي ، يقوم على تسوية كافة الخلافات و على رأسها الصراع العربي الإسرائيلي، الذي يشكل العقبة الأساسية أمام هذا التعاون، و كذلك الربط بين الأمن في المنطقة للجزائر والأمن الأوروبي، وإعتبار أن كلا منهما إمتدادا للأخر، ما اضطرها إلى إحداث تغير في الإستراتيجية التي إعتمدت على التركيز على خصوصية الحالة الجزائرية، إلا أن ذلك دعم خيار سياسة واقعية تسعى إلى تحقيق مكاسب على المستويات السياسية والأمنية، على المدى البعيد، في إطار العلاقات الإستراتيجية مع الدول الأوروبية، وبالتالي خروج الجزائر من وضع العزلة وعدم الاستقرار واللأمن، و تموقعها إقتصاديا من خلال استقطاب الإستثمار الداخلي والخارجي، على إعطاء إتفاق الشراكة خصوصية في إمكانية أن تعرف تطورا وتغيرا على كل المستويات، حسب تطور مصالح الطرفين، فإن المرتكزات والعوامل التي ساهمت في تحديد الطبيعة الأمنية في الجزائر منذ الإستقلال، إلى غاية الوقت الراهن، كانت متنوعة، وللإشارة أن شكل التهديدات ساهم في تحديد شكل هذه الأبعاد، ويبقى أن الإطار العام لتلك الأبعاد هو أنها انتقلت - مع مرور الوقت- من كونها تعتمد أكثر على المفهوم الضيق للأمن، وهو الأمن الصلب إلى المفهوم الواسع للأمن وهو الأمن اللين، وذلك في ظل التحولات التي تعرفها الجزائر داخليا، والتي يشهدها العالم كذلك، خلال العقدين الأخريين.

المحور الرابع : تحديات الإستراتجية الأمنية الجزائرية في المتوسط و آفاقها.

تحتاج الإستراتجية الجديدة التي يجب اتخاذها من أجل توفير الأمن الوطني بالنسبة للحدود خاصة دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط كالجزائر، إلى تفعيل القوى الاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية المشكلة من المؤسسات الرسمية، والمجتمع المدني ، من أجل توحيد الرؤى و تذليل الصعوبات ووضع البرامج اللازمة لتشكيل فكر موحد، هدفه التوعية والتكوين والتحسيس بمخاطر الإنحدار والإنجراف وراء التحديات

التي تهدد أمن وإستقرار الدولة الجزائرية، وذلك بالاعتماد على البرامج التعليمية والإعلامية، إنطلاقا من مؤسسة الأسرة للوصول إلى كل المجتمع، بمختلف فئاته خاصة الشباب منهم، و تحتاج الدولة في هذا الشأن إلى إعداد برامج جادة يشارك فيها الجميع، تنطلق من تسخير القدرات المادية و البشرية للمجتمع لخدمة أبنائه جميعا ، و لفك خيوط المعضلة لابد من تمكين كل أطياف المجتمع من الإستفادة من خيرات البلاد، وتحسيسهم بالمكانة اللائقة التي يتمتعون بها داخل دولتهم، سواء عن طريق فتح المشاركة السياسية، ودمقرطة الممارسة الإدارية، والحصول على الوظائف والمساكن و فرص العمل للجميع ، وهذا لن يتأتى إلا بخطة اقتصادية وإجتماعية قوية ورشيدة ومؤهلة لإمتصاص الإحساس بالتهميش واللامبالاة.

أما على صعيد الدفاع الوطني فلا بد أن تكون الإستراتجية الواجب انتهاجها قائمة على إعداد مؤسسة عسكرية إحترافية، تضطلع بمهام محددة دستوريا، لمواجهة أي توريط للجزائر في مواجهة الأخطار المطروحة في البنود الأمنية الخاص بالشراكة الاورو- متوسط، وأن لا تخرج عن نطاق توفير الظروف الملائمة لتكثيف الأمن، وإستمرار أداء مؤسسات الدولة لمهامها في جو من الاستقرار والأمن ، مع تطوير قدراتها البشرية، بضم الكفاءات الجامعية إليها من أجل فتح المجال للبحث العلمي التطوري في مجال قدرات الدفاع العسكرية ، لأن التكنولوجيات العسكرية تتميز بالحساسية والدقة وهو الأمر الذي لا يساعد على استيراد المتطور منها من الخارج، و لمواجهة التهديدات الأمنية الخارجية.

وقبل الإقتناع بمشاريع الدفاع المقترحة من المجموعة الدولية خاصة الدول الأوروبية ، لابد من بقاء القوة التفاوضية للدولة حتى لا تكون عرضة لإملاءات خارجية تضر بالمصالح العليا للبلاد، هذه القوة ترتكز أساسا على مقومات سياسية، وإقتصادية وعسكرية ، فالسياسية تعتمد على توفير الجو الديمقراطي وحرية التعبير والرأي، وهذا ما يجعل المجال السياسي متسعا لكل الحساسيات والآراء والمعارضة، ويمنع لجوءها إلي الخارج من أجل كسب التأييد، فتكون ورقة ضغط على الدولة المفاوضة، أما في المجال الإقتصادي يستدعي الأخذ بالأنموذج الإقتصادي القائم على الرشادة الاقتصادية والإنفتاح والحرية التجارية والإستثمار وحرية تنقل رؤوس الأموال ، بينما في المجال العسكري فإن بناء جيش محترف يبقي الضامن الأوحد لتماسك و قوة الدولة إضافة إلي التفتح على الأساليب العلمية والتقرب من منابعه المجتمعية.

وفى مقابل ذلك ضرورة التعاون بين دول شمال المتوسط وجنوبه، فى مواجهة الإرهاب، عبر حصاره وكشف تنظيماته ومصادر تمويله، وذلك انطلاقا من حقيقة ان الإرهاب يعد ظاهرة دولية، وسرعان ما سوف تزول بعد إزالة الأسباب الدافعة لها، وسوف يتيح النجاح فى القضاء على ظاهرة الإرهاب فرصة جيدة أمام دول شمال المتوسط وجنوبه لمواجهة القضايا المصيرية الأخرى، الأكثر خطورة وتأثيرا على أمن المتوسط، وذلك مثل قضية اتساع الفجوة بين الشمال، والجنوب، وقضية إخلاء منطقة البحر المتوسط، كله من أسلحة التدمير الشامل مع وضع نظام متكامل للأمن في البحر المتوسط، وفى هذا السياق سنجد أن عقد مؤتمر للتعاون والأمن في البحر المتوسط سيكون آلية من أفضل الآليات لتفعيل ذلك النظام المتكامل للأمن من ناحية، ومن ناحية أخرى الاستفادة من امتيازات التنمية المستديمة لدول الجنوب.

الخاتمة

يظهر أن الكثير من الأهداف التي توختها الشراكة تستعصي على القياس الكمي لكي تبين مدى التقدم المحرز إلا أن هناك انطباعا عاما بعدم الرضى وسط معظم دوائر القرار في القيادة الجزائرية، لأن المقاربة أحادية الجانب في عملية الشراكة، والتمحور حول التصورات الأمنية متقدمة على ما سواها من جانب الأوروبيين والأطلسيين، ومن التحليلات و الادراكات الغربية يتضح عدم ثقة الغربيين بالدول العربية (بما فيها تلك الحليفة لهم)، وأن الغرب موضع تهديد من جانب هذه الأخيرة، ووجود نزعة السيطرة من جانب الغرب وحده، بسبب الخلل الجسيم في موازين القوى بين شمال المتوسط وجنوبه.

وتكاد هذه التصورات تكون السبب الرئيسي في كل ما تعانيه الشراكة، بل إن الانتقال نفسه إلى الشراكة كان قرارا أوروبيا, وهي التي تكيف كل العمليات لتحقيق رؤية أوروبية ضيقة، فالإتحاد الأوربي ابتغى أساسا من عملية برشلونه حماية مصالحه وأمنه، وتقليل المخاطر المنبثقة من جنوب المتوسط، أي أن الاتحاد الأوربي يريد درء المخاطر، أكثر من رغبته في إنضاج التعاون الثنائي أو عبر الإقليمي، وفي المقابل أرادت الجزائر التكفل بالمصالح السياسية والأمنية على المدى الطويل، في إطار علاقة إستراتيجية، والوصول إلى أرضية مشتركة تكسب الشراكة الأورو- متوسطية طابعًا تطوريًا يضمن في جانبه السياسي والإجتماعي والإنساني تنمية مستديمة للجزائر، و يضمن الأمن لأوروبا على أسس تطور مصالح الطرفين الجزائري والأوروبي، ولذلك فلابد أن تتغير أنماط العلاقات بما يتيح الفرصة لترجمة ذلك إلى واقع عملي من خلال التعاون في المجالات الإقتصادية وحماية البيئة وحتى التعاون في المجالات الأمنية.

ولقد حرصت الجزائر - لما تملكه من موقع استراتيجي ومكانة إقليمية و دولية- الحفاظ على وجودها وتامين نفسها من المخاطر المحيطة بها، من جهة، أطماع أوروبا في المنطقة، من جهة أخرى ورسم إستراتيجيات لمواجهة الإنكشاف الحدودي سواء كان من الشمال في البحر المتوسط، أو من الجنوب في العمق الأفريقي الذي يهدد بالنهاية أمن وإستقرار البلاد، هذا ما جعلها في إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي مراعاة الجانب الأمني بكل أبعاده في محاور الإتفاقية وبنودها ما يضمن عدم التدخل في شؤونها، ويضمن متطلبات أمنها الوطني والإقليمي.

الهوامش :

(1) مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والاهداف ، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006 ، ص18.

(2) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة العصرية،2005، ص ص 164-166.

(3) عبد النور بن عنتر،مرجع سبق ذكره.

(4) حسين نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ، ص492 .

(5) Hurdy Lionel, L'Europe et la Méditerranée dix ans après Barcelone : voisins dorénavant, dans l'Année de Maghreb, CNRS Edition 2010, p p 62, 64.

[6] Bensidioune Isabelle, Agnés chevalier, Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture, Economica, CEPII,Paris, 1996, P.135.

[7] عزيزة سمينة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، الجزائر-ورقلة: مجلة باحث، العدد 09، 2011، ص 152.

[8] محمد قاسم القريوتي، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، عمان- الأردن : مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2006، ط.1، ص 30.

[9] مصطفى بخوش، مرجع سبق ذكره.

[10] ولعلوا فتح الله ، المشروع المغاربي والشراكة الاوروميتوسطية، المغرب: دار توبقال للنشر والتوزيع، ، 1997 ، ص176

[11] ولعلوا فتح الله ، مرجع سبق ذكره.

[12] بن عنتر عبد النور، مرجع سبق ذكره.

[13] صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، الجزائر-بسكرة: مجلة المفكر، العدد الخامس، مارس 2010، ص-ص 290-291.

[14] تقرير الأمين العام للجمعية العامة -الأمم المتحدة: تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الدورة السادسة والخامسون، 3 جويلية 2001، ص 02.

التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط.

Défis Sécuritaires et Stratégies en Méditerranée Occidentale.

د. مصطفى صايج

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مقدمة

أصبحت مجموعة الدول التسع لغرب المتوسط إضافة إلى مالطا، منذ أول إجتماع لهما بروما في 10 أكتوبر 1990، تعرف إختصارا بمجموعة (5+5)، وكان الإدراك بضرورة العمل على إقامة منطقة للسلم، والتعاون والإستقرار، ينطلق من قناعة وإلتزام هذه الدول : "بشمولية وعدم تجزئة الأمن في المتوسط، مما يتطلب منهما العمل في إطار ترقية السلم والتعاون في كل المنطقة"[1]، وبعد ربع قرن من إجتماع روما (1990-2015)، عرفت منطقة غرب المتوسط الكثير من التحديات والتهديدات الأمنية، التي يصعب تجزئتها وفصلها عن بعضها البعض، سواء من حيث طبيعة التهديدات الأمنية، أو من حيث بعدها الجيوبوليتيكي.

والملاحظ أن طبيعة التهديدات غير القابلة للتجزئة قد عرفت تصاعد الإرهاب العابر للحدود، وتنامي الجريمة المنظمة، وبالخصوص فيما يتعلق بتجارة السلاح، والإتجار بالمخدرات، والإتجار بالبشر من خلال الهجرة غير الشرعية، وهو ما أدى إلى إستفادة الجماعات الإرهابية من الفدية من قبل هؤلاء لتمويل عملياتها الإرهابية وتجنيد المقاتلين في صفوفها.

أما من حيث المكانة الجيوبوليتيكية، فإن منطقة غرب المتوسط لم تعد معزولة عما يجري من مظاهر حالات اللاإستقرار في شرق المتوسط (الأزمة السورية)، أو الشرق الأوسط (فلسطين)، أو ما يجري في قلبها (الأزمة الليبية)، أو ما تشهده منطقة الساحل الصحراوي المحاذية لها من حالات اللاإستقرار (الأزمة المالية)، وهذا ما يؤكد، بتنامي شمولية التهديدات وعدم تجزئة القضايا الأمنية، كما أشار إلى ذلك بيان روما لمجموعة (5+5)، لكن مع ملاحظة جوهرية، وهي أن التحديات والتهديدات أضحت أكثر تأثيرا مما كانت عليه في السابق، وهو ما يستوجب تكثيف التعاون والتنسيق لبناء منطقة للسلم والإستقرار على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

والملاحظ، أن مرحلة الإنتقال من النظام السياسي التسلطي إلى النظام السياسي التعددي في العديد من دول الجنوب قد عرفت الكثير من العراقيل المرتبطة بعملية الرسوخ الديمقراطي، وذلك لعدة أسباب أهمها، دور التدخلات الخارجية السلبية في الإسراع بالإطاحة بالأنظمة السياسية القائمة دون مراعاة توفر العوامل الموضوعية التي تساعد على الرسوخ الديمقراطي، مثل الثقافة السياسية المبنية على قبول التنوع الثقافي والإجتماعي والهوياتي، وعدم وجود بيئة سياسية قابلة للتكيف مع المؤسسات الدستورية الجديدة من خلال الديمقراطية التوافقية التي تبينها النخب السياسية والمجتمع المدني في مرحلة الإنتقال الديمقراطي، وهذا ما شهدته بعض الدول التي عرفت تدخلات خارجية قسرية كالعراق، وليبيا، وسوريا واليمن.

ولقد نتج عن هذه الظاهرة حالة تفكك لبعض مقومات الدولة وبالخصوص ما تعلق بمؤسساتها السياسية والأمنية، فلم نعد أمام التعريف الكلاسيكي لمفهوم الدولة:" التي تحتكر لوحدها أدوات العنف والإكراه الشرعي"، حيث أضحت هذه الدولة تعيش حالة تقابل مع الجماعات المسلحة بمختلف تياراتها

والتي تتصارع بالأسلحة التي أستولت عليها نتيجة تفكيك المؤسسات الأمنية والعسكرية، أو من خلال ما تتلقاه من دعم عسكري ومادي من القوى الإقليمية والدولية، المنخرطة في صراع القوة والنفوذ، الذي توظفه في المناطق التي تعاني دولها من عدم الإستقرار وعليه، فإن هذه الحالة تفكك الدولة تطرح إشكالية كيفية إعادة بناء الدولة الوطنية، من خلال وضع حد لنشاط الجماعات المسلحة، وإعادة بناء منظومة أمنية وعسكرية، تحت إشراف حكومات توافقية، تحوز على التأييد الدولي، وتكسب الرضا الداخلي وذلك عبر إجراء إنتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية، في إطار الشرعية الدستورية.

وللوصول إلى هذه الحالة من الإستقرار السياسي والأمني، تستوجب تكثيف الجهود الإقليمية في غرب المتوسط في إطار الحوار والتعاون (5+5) وإلتزام المجتمع الدولي(الأمم المتحدة)، بمواجهة التحديات الأمنية الناتجة عن التحول الديمقراطي، وبالخصوص في البلدان المذكورة أعلاه، ومن أهم هذه التحديات لاسيما الأمنية، منها: تلك المتعلقة بتصاعد ظاهرة الإرهاب العابر للحدود وتفاقم الجريمة المنظمة، وفرض الفدية، والهجرة وغيرها من التهديدات الناعمة.

المحور الأول: التحديات الأمنية في غرب المتوسط.

يتمثل تصاعد تهديد الجماعات الإرهابية العابرة للحدود في إستغلال حالة الفوضى الأمنية في الدول التي تعرف حالات الإنتقال الديمقراطي وبالأخص في المناطق التي شهدت تدخلات خارجية (العراق، سوريا، اليمن وليبيا) لتتمدد في المجالات الحيوية، سواء في المناطق البحرية أو المناطق الغنية بالثروات الطبيعية، لكي تبني قوتها من خلال المزيد من التعبئة والتوسع، وهذا ما تشهده ليبيا على سبيل المثال، من خلال سيطرة الجماعات الإرهابية على المنفذ البحري لخليج سرت وصراعها على النفط الذي يشكل عصب الإقتصاد الليبي، حيث إنتشر التنظيم الإرهابي لداعش، على طول السواحل الليبية المطلة على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط.

ولقد إستولى تنظيم داعش على المناطق الساحلية نظرا لأهميتها الإستراتيجية إقتصاديا وعسكريا، وكانت درنة أول إمارة للإرهابين، حيث أعلن هذا التنظيم الإرهابي ولاءه لأبي بكر البغدادي ولداعش في نهاية 2014، ورمزية مدينة درنة الساحلية في شرق ليبيا تكمن في إحتضانها العديد من الشباب الذين شاركوا في القتال في أفغانستان والعراق في فترة حكم القذافي. وقد إستغل هذا التنظيم الإرهابي حالة الصراع الثنائي بين جيش الكرامة، الذي يقوده اللواء خليفة حفتر في شرق ليبيا، وجماعة فجر ليبيا في غربها، ليتمدد في مدينة بنغازي الساحلية، وبعدها يسيطر على خليج سرت الغني بالنفط.

ويستمد التنظيم الإرهابي في ليبيا قوته من إيديولوجية تنظيم الدولة الإرهابية (داعش) القائمة على الإستيلاء على الأرض والموارد، من خلال تدمير كل مؤشرات بناء الدولة الوطنية في مراحلها الإنتقالية، بحيث كشف هذا التنظيم الإرهابي في أكتوبر 2014 على ما سماه "بخريطة دولة الخلافة"[(2)] تشمل العراق وسوريا، كردستان، كازاخستان، بلدان الخليج، اليمن، القوقاز، بلدان المغرب العربي، الأناضول، مصر وإثيوبيا، وكل القرن الإفريقي، الأندلس وجزء من أوروبا، كما تبينه الخريطة أدناه هذه المزاعم، التي تطرح معها إيديولوجية التعبئة للقتال في كل الأراضي الإسلامية بما فيها منطقة غرب المتوسط.

خريطة دولة الخلافة كما يتصورها التنظيم الإرهابي – داعش –

تبين الخريطة باللون الأسود مزاعم دولة الخلافة كما يدعيه التنظيم الإرهابي " داعش". وتقوم التحديات الأمنية لهذا التنظيم في أنه يجند في صفوفه مختلف الجنسيات بما فيها الأوروبية، تشير التقديرات المتفاوتة، ما بين 30 ألف و200 ألف مقاتل في صفوفه، وأنه يحتل على سبيل المثال ثلث العراق وثلث سوريا، بمساحة تصل إلى 250 ألف كلم مربع، وبوعاء سكاني في المناطق التي يسيطر عليها ما بين 10 إلى 12 مليون نسمة، وهو ما يعطي له مزيدا من القدرة على التجنيد والتعبئة.

في تقرير قدم لمجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة في فيفري 2015، قدر عدد المقاتلين الأجانب في العراق وسوريا ب22 ألف مقاتل من ضمنهم 700 مقاتل من جنسية فرنسية[*] [3].

وهو ما جعل السلطات الأمنية في دول غرب المتوسط تدق ناقوس الخطر، حول التهديدات التي يمكن أن تلحقها الجماعات العائدة من القتال من سوريا والعراق وليبيا حيث تقدر وزارة الداخلية التونسية، تقديرات الأمن التونسي في جوان 2014 عدد المقاتلين التونسيين في سوريا بأنه وصل إلى 2400 مقاتل في صفوف جبهة النصرة، وأغلبيتهم 80 بالمائة في صفوف داعش، وفي فيفري 2014 صرحت السلطات التونسية أنها منعت 8 آلاف تونسي من اللحاق بسوريا، في الوقت الذي عاد 400 تونسي بعدما قضوا فترة من التواجد في سوريا[4].

وجعل تصاعد خطر المجندين التونسيين للقتال في سوريا والعراق وليبيا خبراء الأمم المتحدة يطالبون باحتواء هذا الخطر الذي يهدد المنطقة، بحيث تزايد عددهم في صيف 2015 إلى 5500 مقاتل، مما جعلهم من بين أكبر المجندين ضمن قائمة المقاتلين المنتسبين لـ 100 دولة، حسب رأي مجموعة عمل محاربة المرتزقة التابعة للأمم المتحدة، وقد قدمت إحصائيات جديدة مقارنة بسنة 2014، بعد زيارة ميدانية لها لتونس ولقائها بمجموعة الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني[*].

وكبد هذا التصاعد الملفت للإنتباه لعدد المقاتلين التونسيين المجندين في سوريا والعراق وليبيا، الدولة التونسية خسائر بشرية ومادية، ويحاول أن يضرب عمق الإستقرار السياسي والإقتصادي لها، ففي ظرف ثلاثة أشهر تم ضرب عمق السياحة التونسية من خلال عمليتين إرهابيتين أخذت صدى عالميًا بعد مقتل 59 سائحا أجنبيا في متحف باردو بالعاصمة والمنتجع السياحي في سوسة.

والملاحظ أن التهديد الذي يطرحه عودة المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق وليبيا، لا يطرح فقط على دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، وإنما يمكن أن نقدم أنموذج آخر من الضفة الشمالية لغرب المتوسط، حيث تعيش فرنسا حالة قلق من خطر عودة المقاتلين الحاملين للجنسية الفرنسية، وما يصدر

عنهم من تهديدات للأمن الداخلي الفرنسي، حيث تؤكد التقارير الميدانية الفرنسية إلى أنه ما يقارب من 1500 فرنسي توجهوا لمناطق القتال في سوريا والعراق، وهو تصاعد ملفت للإنتباه لأنه تضاعف ب 84 بالمائة، مقارنة بجانفي 2014، وهو ما أشارت إليه لجنة التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ الفرنسي، تم نشره في 8 أفريل 2015، من أجل وضع إقتراحات لمواجهة "شبكات الجهاديين في فرنسا وأوروبا"[5].

ويتضاعف القلق الفرنسي أكثر، لأن ما يقارب نصف الأوروبيين الذين يقاتلون إلى جانب داعش منهم حوالي 47 بالمائة من الفرنسيين[6]. ويضيف تقرير لجنة التحقيق، إلى أن مصالح المديرية المركزية للأمن الداخلي الفرنسي (DGSI) تتابع حاليا (أفريل 2015) 3000 شخص مشتبه في تورطهم ضمن الجماعات السورية المقاتلة، وهوما يظهر تصاعدًا للعدد بنسبة 24 بالمائة مقارنة بشهر نوفمبر 2014.[7]

ويظهر أن تصاعد عدد المقاتلين الفرنسيين في مناطق الأزمات والصراعات قد أدى إلى التهديد المباشر للأمن الفرنسي، ففي خلال ثمانية الأشهر الأولى من سنة 2015 عرفت فرنسا تسع حالات للهجومات الإرهابية، مما جعل رئيس حكومتها، يصرح غداة إحباط محاولة الهجوم الإرهابي على قاعدة "برج بيار" Fort Béar العسكرية في جويلية 2015، أن فرنسا تواجه تهديد إرهابي لم تعرفه من قبل.[8] وفي الوقت ذاته، فإن عدد المقاتلين الفرنسيين تزايد مرة أخرى، مقارنة بما تم تقديمه في أفريل 2015، حيث أرتفع عددهم إلى 1850 فرنسيًا، من ضمنهم 500 مقاتل في صفوف الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق، كما أكد ذلك وزير الداخلية الفرنسي[9].

ولهذا فإن التهديدات الناتجة عن الجماعات العائدة من ساحات القتال إلى أوطانها - خصوصا في أوروبا- ستعرف تزايد معتبر حسب التقديرات الحكومية، فإذا كان عدد الأوروبيين المشاركين في القتال ما بين 3000 و5000 آلاف مقاتل، فإنهم وصلوا إلى 10 ألاف مقاتل مع نهاية عام 2015 ، كما توقعت فرنسا[10].

ويضع خبراء مكافحة الإرهاب في فرنسا أسوأ السيناريوهات للإستعداد لمكافحة ما يسمونهم "بالذئاب المعزولة"، من بين هذه السيناريوهات هجوم كوماندوس إرهابي، مدجج بالأسلحة ضد مركز تجاري في العاصمة باريس، وفق أنموذج الهجوم الذي قاده الكوماندوس الإرهابي ضد المركز التجاري في واست غايت Westgate بنيروبي، حيث دام محاصرتهم لمدة أربعة أيام خلف مقتل 68 شخصًا. وتضاف هذه السيناريوهات السوداء إلى حالات الحرب النفسية القذرة التي ينتهجها التنظيم الإرهابي لداعش ضد المدنيين، والتي من بينها الإصدارات الإعلامية المرئية على مواقع التواصل الإجتماعي، التي تظهر فيها مشاهد الإرهاب من خلال قطع الرقاب بالسكاكين، وهو أول سلوك عدواني قام به التنظيم الإرهابي في ليبيا، بعد قطع رؤوس المصريين الأقباط أو قتل السائح الفرنسي، من قبل ما يعرف بـ "جند الخلافة" في الجزائر، الذي تم القضاء على عناصره من قبل القوات الأمنية الجزائرية.

إن النظر للحالتين التونسية والفرنسية في غرب المتوسط يتبين إنهما ليستا معزولتين عن المحيط الجيوسياسي لشرق المتوسط، الذي يرتبط مباشرة بما يجري في الأزمة السورية، ومن جهة العمق الإستراتيجي بما يجري في منطقة الساحل الصحراوي، وبالخصوص في الأزمة المالية وغرب إفريقيا، حيث تصاعد جماعة بوكو حرام المرتبطة إيديولوجيا وتنظيميا بداعش، بعدما بايع زعيمها أبوبكر شيكاو و أبوبكر البغدادي، وهو ما يجعل التهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة غرب المتوسط تتأثر سلبا بحالات اللاإستقرار التي تعرفها بؤر النزاعات الداخلية، الممتدة ما بين سوريا في شرق المتوسط، وليبيا في غرب المتوسط ومالي ونيجيريا في غرب ووسط إفريقيا، وهذا ما يطلق عليه بالتهديدات الإرهابية العابرة للحدود، التي تستوجب التنسيق الجهوي والإقليمي والدولي. (انظر خريطة شبكة التنظيمات الإرهابية).

خريطة شبكة التنظيمات الإرهابية.

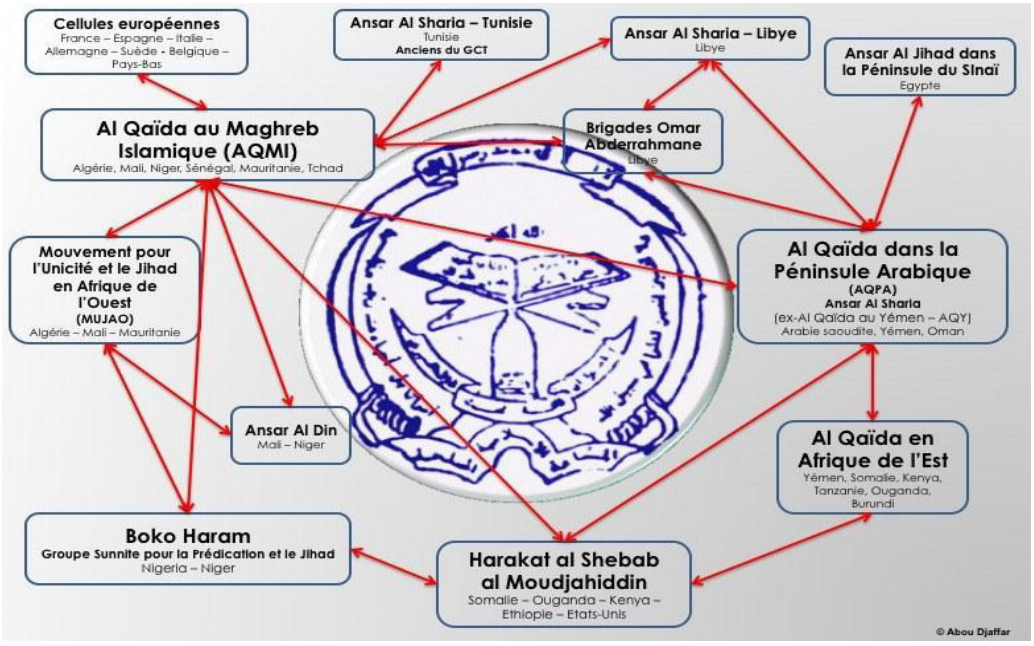

المرجع: www.infoguerre.fr

من بين الأسباب التي تؤدي إلى ظهور التنظيمات الإرهابية العنقودية وإنتشارها، البحث عن التمويل، وهو ما يحققه تنظيم داعش لهذه الجماعات المنتشرة جغرافيا، الذي يكتسب قوته المالية من الإستيلاء على أموال الدولة كما حصل في الموصل حيث إستولوا على أموال البنك المركزي التي قاربت 500 مليون دولار[11]، كما يقوم بالتسويق في السوق السوداء للنفط والآثار التي يستولي عليها، ويضاف إليها أموال الفدية.

أعلن التنظيم في سنة 2015 على ميزانية سنوية ب 2 مليارين دولار، يغطي بهذه الميزانية رواتب المقاتلين[12]، وتقدر عائدات التنظيم اليومية بين 3 إلى 6 ملايين دولار، وتوضح الخريطة أدناه الأماكن الحيوية التي يمول بها تنظيم داعش من خلال الإستيلاء على أبار النفط في العراق وسوريا.

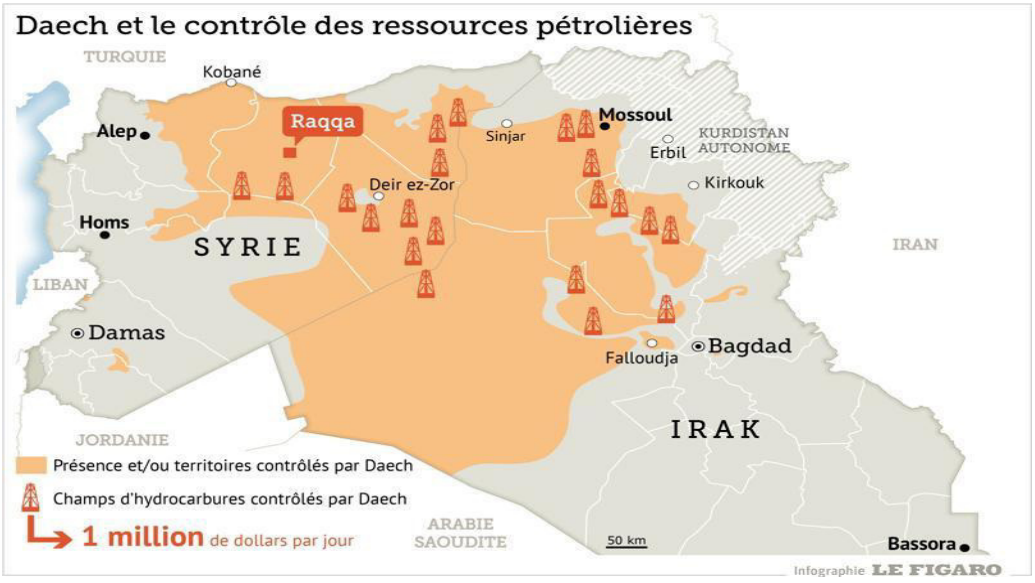

المرجع : www.thomsonreutes.com

المحور الثاني: تزايد نشاط جماعات الجريمة المنظمة (تجارة السلاح، تجارة المخدرات، الاتجار بالبشر...).

ترتبط تجارة الأسلحة وتتغذى من تصاعد الإرهاب العابر للحدود، والتطور التكنولوجي، وفقدان الدولة لقدرتها على مراقبة حدودها، خصوصا في المناطق التي تعرف العنف بين الجماعات المسلحة للسيطرة على السلطة، وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تزايدًا لهذا النشاط الذي يعد جريمة منظمة، مما يسمح للجماعات الإرهابية بامتلاك الأسلحة بكمية كبيرة، وذات المدى البعيد، وبتنوع كبير ذات نوعية جيدة [13].

وشهدت منطقة غرب المتوسط فوضى إنتشار الأسلحة، بعد سقوط نظام القذافي، لما كان يملكه النظام من ترسانة متنوعة من الأسلحة :" الحكومة الليبية كانت تملك إلى ما يقارب 20 ألف صاروخ مضاد للطيران، مما جعل سعر صواريخ ستينغر Stinger يتراجع في السوق السوداء من 10 آلاف دولار إلى 4 ألاف دولار في الأيام الأولى لسقوط نظام القذافي"[14].

حسب تقديرات بعض الخبراء، فإن نظام القذافي تحصل على ترسانة متنوعة من الأسلحة الخفيفة :100 ألف بندقية تم إستيرادها من أوكرانيا ما بين 2007- 2008، و 10 آلاف مسدس أستورد من إيطاليا سنة 2010، وفي نفس السنة إشترت ليبيا الصواريخ المضادة للطيران من روسيا، ونظمت معرضا للسلاح استقبلت فيه 100 عارض من 24 دولة[15].

والملاحظ، أن تأثيرات فوضى السلاح في ليبيا قد أثرت بشكل كبير على دول الجوار لليبيا، خصوصا في منطقة الساحل من مالي إلى السودان، حيث تعززت الحركات الإنفصالية في النيجر، والتشاد، والسودان ومالي، وهذا ما أكده تقرير للأمم المتحدة رقم S/2012/42 الصادر في 18 يناير[16] 2012 ، إذ يشير إلى أن النزاع المسلح في ليبيا سمح للجماعات الإرهابية والمتطرفة في الساحل الصحراوي، مثل بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب، بالحصول على مخازن كبيرة من الأسلحة، ذات نوعية مثل، القنابل اليدوية، ورشاشات مضادة للطيران، وبندقيات آلية، وذخائر، ومتفجرات، وكذا الأسلحة الخفيفة المضادة للطيران المحمولة على الشاحنات.

وحسب بعض التقديرات، منها ما صرح به الأميرال جيامباولو دي باولا Giampaolo Di Paola ، رئيس اللجنة العسكرية التي تشمل قادة الأركان لبلدان الحلف الأطلسي، أن 10 ألاف صاروخ أرض- جو أختفت بعد النزاع في ليبيا، مما تشكل تهديدًا حقيقيا للطيران المدني من كينيا إلى أفغانستان[17].

وبالنسبة لدول المغرب والساحل، فإن الخطر يكمن في ترسانة السلاح الخفيف المتشكل من المتفجرات والمسدسات، حيث تخزن ليبيا ما بين 800 ألف إلى مليون سلاح خفيف، يتوزع على مجموع التراب الليبي، ويمكن للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة أن تستولي على صواريخ سام-7، التي يسهل حملها من قبل شخص واحد، ونقلها في سيارة خفيفة، لديها القدرة على الإستخدام على مدى 5 كلم، وكانت مالي الدولة المباشرة التي تأثرت بفوضى السلاح، وعودة التوارق الذين كانوا ضمن الجيش الليبي، وتصاعدت المطالب الإنفصالية والحركات الإرهابية العابرة للحدود، على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، أو جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.

والجدير بالذكر أن الجزائر قد لعبت الدور البارز في محاربة ظاهرة الإتجار بالسلاح، من خلال مراقبة الحدود الشاسعة التي تصل إلى 6 آلاف كلم، حيث تتقاسم مع ليبيا والنيجر فقط أكثر من 2000 كلم، وبينها وبين مالي ما يفوق 1400 كلم، مما جعلها تنتهج إستراتيجية تأمين الحدود، بوساطة إنتشار وحدات الجيش الوطني في المناطق الحيوية، ومكافحة تنقل الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر كل الحدود الجزائرية، ونشير هنا على سبيل المثال، ما أنجزته قوات الجيش الوطني الشعبي الجزائري في حصيلة السداسي الأول لسنة 2015، في مجال مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة، بحيث تم " **تحييد 102 إرهابيا بالقضاء على بعضهم وتوقيف آخرين، فيما سلم آخرون أنفسهم.. وتمكنت وحدات الجيش الوطني الشعبي من إسترجاع 150 وحدة من الأسلحة. وتدمير653 عبوة متفجرة، كما تم إسترجاع كميات كبيرة من الذخيرة وهواتف نقالة وأجهزة "حي بي أس" مع تدمير عدة مخابئ للإرهابيين**[18].

كما لجأت الجزائر في إطار محاربة فوضى السلاح وإنتشار إلى تفعيل التعاون الثنائي والجماعي مع دول الجوار والتحرك في إطار دول الميدان الأربع (الجزائر، ومالي، والنيجر وموريتانيا) وذلك عبر إعطاء ديناميكية لقيادة الأركان العملياتية المشتركة (تمنراست)، أو من خلال اللقاءات الثلاثية كما تم في لقاء غدامس بين الجزائر ليبيا وتونس.

نشاط القاعدة في منطقة الساحل.

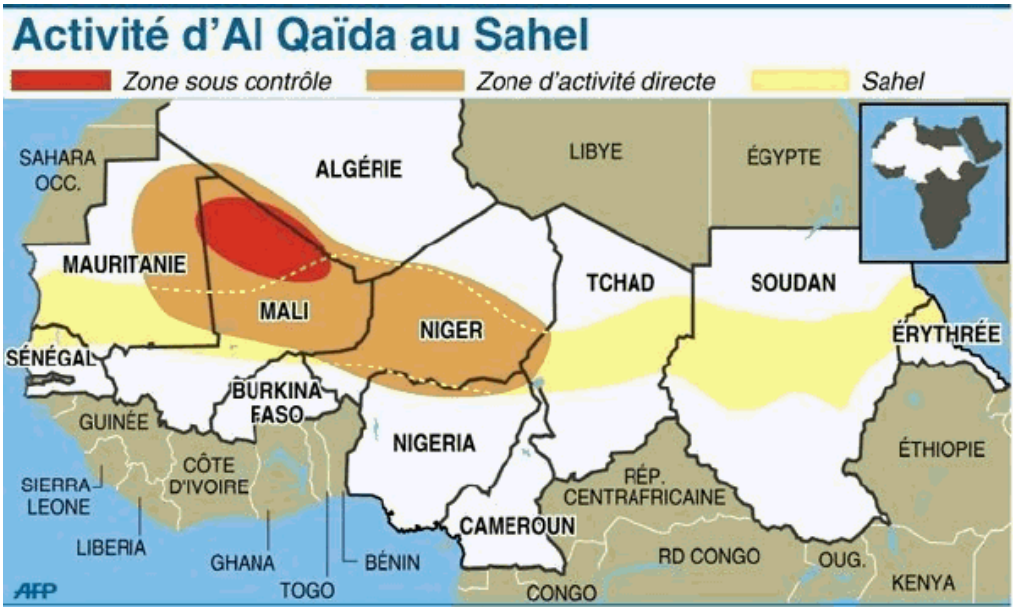

أ- **تجارة المخدرات** :

إلى جانب مخاطر فوضى السلاح في منطقة المغرب- الساحل، فإن تجارة المخدرات تبين الإرتباط العضوي والوظيفي بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة "Narcoterroriste"، التي أضحت تشكل تهديدا عابرًا للحدود، والتي تمتد من العمق الجغرافي لأمريكا الجنوبية عبر إفريقيا إلى أوروبا، بحيث تعتبر بلدان إمريكا الجنوبية المنتج والمصدر، وبلدان إفريقيا منطقة العبور، وأوروبا وإمريكا الشمالية قارتين للتسويق والاستهلاك.

ولقد أضحى التحالف بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة قائما على تأمين ومراقبة ممرات تجارة المخدرات، بما تدره من أرباح طائلة، حيث يشير جون ب.فيرون Jean-Bernard Véron ، مسؤول خلية الوقاية من الأزمات في الوكالة الفرنسية للتنمية، من أن "سعر الكيلوغرام من الكوكايين في كلومبيا ما بين 2000 و3000 دولار، يصل لمنطقة الساحل ب 20 ألف دولار، ويتضاعف سعره في أوروبا إلى 45 ألف دولار للكلغ"[19].

خريطة ممرات تجارة المخدرات.

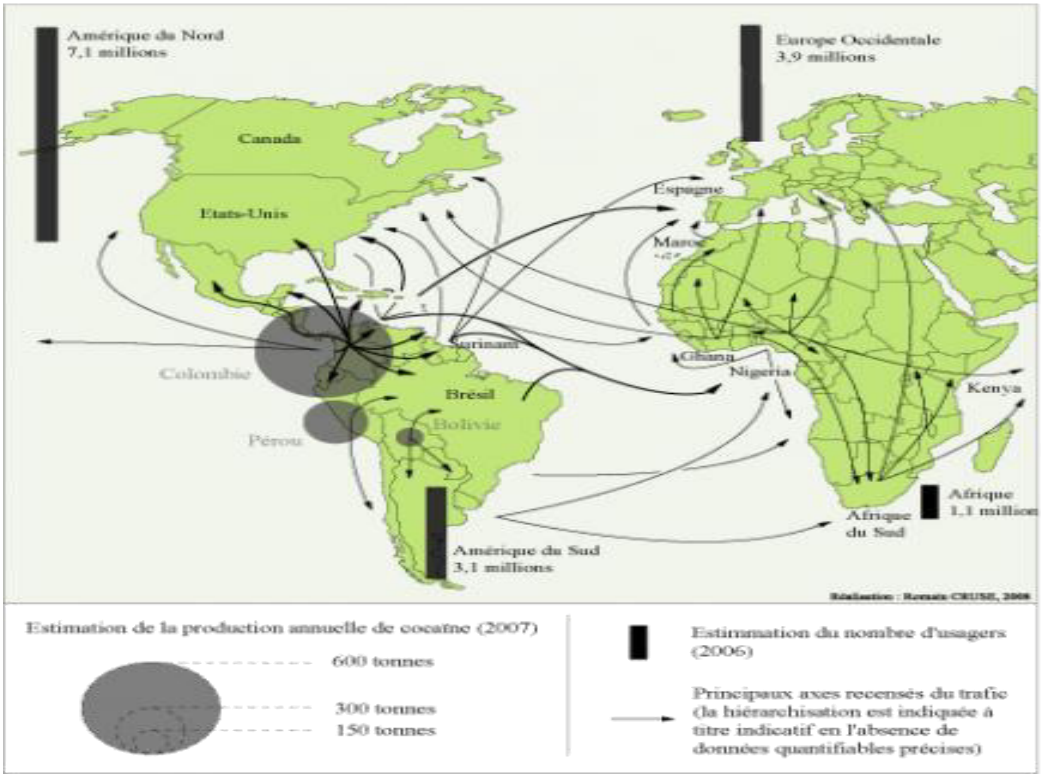

espacepolitique.revues.org/691 .

وعليه، أصبحت مادة الكوكايين والمخدرات سلعة مغرية وسريعة الربح، وليست مكلفة من حيث النقل ولقد أحصت على سبيل المثال وكالة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC)، في سنة 2009 حوالي 21 طنًا من الكوكايين، الذي تم نقله عبر غرب إفريقيا والذي بلغت قيمته 900 مليون دولار، وهو ما يوازي الانتاج الداخلي الخام لكل من غينيا والسيراليون[20].

ويؤشر الواقع على أن الجماعات الإرهابية التي توظف المذاهب والتوجهات الدينية تتقاطع مصالحها مع تجارة المخدرات، وهو ما تؤكده دراسة لوكالة أمريكية لمكافحة المخدرات US Drug Enforcement Agency (DEA), من أن 60 بالمائة من الجماعات الإرهابية الأجنبية ترتبط بتجارة المخدرات وبالموازاة، فإن 80 بالمائة من زعماء طالبان في أفغانستان يقاتلون من أجل الأهداف الربحية، وليس من أجل العقيدة الدينية الدينية"[21].

يمثل هذا التقاطع العضوي والوظيفي بين الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات التحدي الأمني، الذي يمس منطقة غرب المتوسط بشكل مباشر، خصوصا وأن التأثيرات والإنعكاسات تتعدى تهديد الأمن التقليدي، من ضرب للمؤسسات والتفجيرات، إلى التهديد الذي يمس الأمن المجتمعي، من خلال تزايد عدد المستهلكين للمخدرات، مما يصيب المجتمعات في عمقها الإجتماعي، فحسب المرصد الأوروبي للمخدرات (OEDT) يمثل الكوكايين ثاني مخدر غير شرعي الأكثر استهلاكا في أوروبا الغربية، بحيث تم تجريبه من قبل 14 مليون شخص على الأقل مرة واحدة، وبسبب إغراق السوق فإن سعره يصل ما بين 50 إلى 60 أورو للغرام الواحد، ووصل إنتاج الكوكايين في إمريكا الجنوبية إلى ألف طن سنة 2009 ،وحسب الأمم المتحدة فإن نصف الإنتاج يوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وحوالي 30 بالمائة منه يسوق في أوروبا[22].

منذ إكتشاف ما عرف بقضية "الخطوط الجوية للكوكايين" في شمال مالي في نوفمبر 2009، تبين التحدي الذي تطرحه جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والممتدة من إمريكا الجنوبية عبر غرب إفريقيا إلى أوروبا، حيث تشكل أوروبا ثاني أكبر سوق للإستهلاك العالمي، الذي يقدر ب 33 مليار دولار سنة 2012،[23] وهو ما يمثل تحديًا أمنيًا استراتيجيًا لدول ضفتي المتوسط، من خلال التنسيق والتعاون لرصد ومكافحة هذا التهديد العابر للحدود.

ب- الفدية كآلية لتمويل الإرهاب.

يعد دفع الفدية من بين التحديات التي تعرفها منطقة المغرب-الساحل- أوروبا، بحيث تعزز الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة قدراتها على تعبئة الموارد المادية، وتجنيد المزيد من المقاتلين، وتنفيذ العمليات الإرهابية النوعية، كما أضحت الفدية أحد التمويلات المغرية للجماعات الإرهابية، من خلال إختطاف الرهائن والتفاوض على إطلاق سراحهم، أو تبادلهم بإرهابيين محكوم عليهم في قضايا إرهابية.

و من الصعب أن نجد إحصائيات ذات مصداقية حول الإختطافات مقابل دفع الفدية في العالم، بالرغم من أنها ظاهرة ذات بعد عالمي، بحيث يقدر عدد المختطفين في العالم ما بين 12 ألفًا و30 ألفًا سنويا، خصوصا في أوساط الأجانب التي تعرف فيها هذه الظاهرة تزايدا ملحوظا، ففي خلال السداسي الأول لسنة 2013، نصف الإختطافات في العالم جرت في أربعة بلدان هي : نيجيريا (26 %) ،والمكسيك (10 %) والباكستان (9 %) واليمن (7 %)[24].

والظاهرة تمس مباشرة الأمن في الحوض المتوسط، لأن أغلب المختطفين هم من جنسيات الدول في غرب المتوسط، حيث يشير تقرير لمجلة "نيويورك تايمز" من أن التنظيمات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب، والقاعدة في شبه الجزيرة العربية، والشباب الصومالي، تلقت على الأقل 125 مليون دولار ما بين 2008 و2014، منها 66 مليون دولار فقط تم دفعها في سنة 2013، بينما تشير الخزانة الأمريكية إلى مبلغ 165 مليون دولار في نفس الفترة[25].

يطرح التحدي الأمني للدول والمجتمع الدولي كيفية التعامل مع هذه الجماعات الإرهابية التي أصبحت تبتز بعض الدول، مما يدفعها لتكرار نفس العمليات نتيجة الأرباح التي تتلقاها جراء عمليات الإختطافات،

وهو ما يستوجب وضع خيارات إستراتيجية للتعامل مع هذا التحدي، من خلال رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية، والإمتناع عن دفع الفدية أو إطلاق سراح الإرهابيين، وهو ما تفطنت إليه الجزائر، التي طالبت في المحافل الإقليمية والدولية بضرورة تجريم دفع الفدية، وإعتبارها آلية من بين آليات تمويل الإرهاب.

إستقبلت الجزائر يومي 18 و19 أفريل 2012 ندوة دولية للخبراء بإسم المنتدى العالمي لمكافحة الإرهابGCTF لوضع مذكرة لحسن العمل وتوصيات للتعامل مع عمليات الإختطافات وتجريد الجماعات الإرهابية من الإمتيازات المالية الناتجة عن دفع الفدية[26].

كما لعبت الجزائر دورا على المستوى الإقليمي، في إطار الإتحاد الإفريقي بتبني اللائحة 1904 الصادرة في 2009، التي تجرم دفع الفدية[27]، وساهمت بفعالية في تبني مجلس الأمن القرارين 1983 الصادر في سنة 2011 و2083 الصادر في سنة 2012، كما شاركت في دعم قرار حركة عدم الإنحياز في دورته السادسة عشر الذي واجه التهديدات التي تمثلها الإختطافات مقابل دفع الفدية أو تقديم تنازلات سياسية.

والجدير بالذكر، أن قرار مجلس الأمن رقم 2133 الصادر في سنة 2014 ، قد جاء ليؤكد أن دفع الفدية للجماعات الإرهابية يشكل مصدرا لدعم جهود التجنيد التي تقوم بها الجماعات، وتقوي قدراتها العملياتية لتنظيم العمليات الإرهابية، وتشجع ممارسة الاختطاف مقابل دفع الفدية.

ج- الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر.

يعود تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتدفق البشري على ضفاف البحر المتوسط بالأساس لعدة عوامل متكاثفة، أولها التباين في التنمية بين المناطق الهشة في إفريقيا جنوب الصحراء، وثانيها أن الكثير من الدول تعرف حالة اللاإستقرار السياسي، من الصومال في القرن الإفريقي إلى بعض الدول في غرب إفريقيا وثالثا، تضاعفت الهجرة غير الشرعية نتيجة الوضع المتأزم في سوريا شرق المتوسط وليبيا في غرب المتوسط.

لكن بعد إنهيار نظام القذافي، أصبحت الهجرات غير الشرعية نحو غرب المتوسط تتجه أساسا من المياه الإقليمية لليبيا، وحددت من ستة نقاط بحرية: مصراتة، زوارة، طرابلس، الخمس، الزاوية، سبراطة.

وحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة، فإن حوالي 170 ألف مهاجر غير شرعي عبروا البحر المتوسط نحو إيطاليا سنة 2014، إنطلق 85% منهم من المياه الإقليمية لليبيا، ومعظم المهاجرين من دول جنوب الصحراء، والبعض منهم من سوريا والعراق والباكستان، لكن هذه الهجرات كانت في أغلبها كارثية بحيث تحولت مياه المتوسط لمقبرة للمهاجرين، ففي17 أفريل 2015 نشرت المنظمة الدولية للهجرة تقريرها تؤكد وفاة أكثر من 900 مهاجر، وتضاعف الوفيات ليرتفع عدد القتلى إلى 1750 قتيلًا، أي ب 30 مرة أكثر من سنة 2014.[28]

من بين التحديات الأمنية التي تطرحها الهجرة غير الشرعية، إرتباطها بجماعة الجريمة المنظمة للإتجار بالبشر، خصوصا في حالة ما إذا تم إستمرار الجماعات الإرهابية، مراقبة الممرات البحرية في السواحل الليبية.

وأخطر ما ينتج عن جريمة الإتجار بالبشر من خلال تنظيم الهجرات غير الشرعية، أن الأرباح ستوظف في تعزيز قدرة الجماعات الإرهابية في حالة مراقبتها للسواحل، بحيث تشكل أحد الآليات لتمويلها، لأول مرة قدرت الوكالة التابعة للأمم المتحدة لمحاربة المخدرات والجريمة (ONUDC)، في تقريرها الصادر سنة 2014، الأرباح التي تجنيها شبكات تهريب المهاجرين ب 7 ملايير دولار سنويا، حسب تقديرات Frontex فإن الإتجار في تهريب المهاجرين أكثر ربحية من تجارة السلاح أو تجارة المخدرات، حيث أوقفت المصالح الأمنية الأوروبية شبكة للتهريب في اليونان تتشكل من 16 عنصر كسبت 7.5 مليون دولار خلال بضعة أشهر من خلال تهريب السوريين بوثائق مزورة.

المحور الثاني: الإستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط.

تعد التحديات الأمنية التي تعرفها منطقة غرب المتوسط غير قابلة للتجزئة والإنفصال سواء من حيث طبيعة التهديدات العابرة للحدود، أو القضايا الأمنية ذات التأثير الجيوسياسي، فذلك يستلزم أن تكون هناك إستراتيجيات مشتركة ذات إدراك قائم على التصور ذاته الذي وضعه المؤسسون الأوائل لمنتدى الحوار والتعاون(5+5) من حيث أن : "مسألة الأمن في المتوسط يجب أن تكون في إطار الأمن الدولي الشامل، وهو مرتبط بشكل وثيق بأمن كل المنطقة"[29].

وعليه، فإن الإستراتيجيات الجديدة في بعدها الأمني تفترض أن تقوم على مجموعة من الديناميكيات للتكيف الإيجابي، وفي أسرع وقت ممكن، مع تلك التحديات التي تطرحها التهديدات الأمنية اللاتماثلية (الجماعات الإرهابية- جماعات الجريمة المنظمة) :

1) الإنخراط الفعال في بناء السلم والإستقرار من أجل مواجهة الأزمات الإقليمية المحيطة جيوسياسيا بغرب المتوسط، وتشكل الأزمة الليبية محور التعاون والتنسيق لدعم مسار الأمم المتحدة لإستكمال مسار الإنتقال الديمقراطي وبناء الدولة، خصوصا في الإطار المتعلق بإعادة تشكيل الجيش الوطني الليبي، والقوات الأمنية التي تضطلع بمهامها الدستورية، بعد تفكيك الجماعات والمليشيات المسلحة.
2) مسار المصالحة في مالي، من خلال دعم المصالحة الوطنية وبناء الجيش الوطني الشعبي، وإعادة إدماج الجماعات المسلحة ضمن القوات الأمنية النظامية، وتثمين دور دول الميدان الأربعة(الجزائر-مالي-النيجر وموريتانيا)، على المستوى الإقليمي للمساهمة في بناء السلم والإستقرار في منطقة غرب إفريقيا، التي تعد المجال الحيوي الأول لبناء الإستقرار في غرب المتوسط، (محاربة تجارة المخدرات العابرة الحدود، مكافحة الإرهاب العابر للأوطان والتقليل من الهجرات غير الشرعية).
3) تستوجب محاربة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود (داعش- تنظيم القاعدة وفروعها) إقتلاعها من جذورها من خلال دور المجتمع الدولي، وذلك عبر دعم مسارات التسوية في سوريا والعراق، التي أضحت مركزا للإرهاب العالمي الذي يتم تصديره إلى دول غرب المتوسط سواء عبر المقاتلين الأجانب المنخرطين في النزاعات المسلحة أو ضمن الجماعات الإرهابية المسلحة، وما يخلفه من أثار عبر عودتهم إلى أوطانهم.

4) أثبتت الإستراتيجيات الأمنية القائمة على معالجة الكوارث الإنسانية للهجرات غير الشرعية محدوديتها في الضفة الشمالية لأوروبا، لما تقتضيه هذه الظاهرة من مقاربات شاملة، تعتمد أساسا على بناء السلم والإستقرار، في الدول التي تعرف أزمات ونزاعات مسلحة (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن، مالي..)، كما تقتضي تكثيف الجهود لمحاربة جماعات الإتجار بالبشر، لتحييد تحالفاتها العضوية والوظيفية مع الجماعات الإرهابية ، لتمويل عملياتها الإرهابية من عائدات تهريب المهاجرين السريين.
5) تقتضي مكافحة الإرهاب العابر للحدود العمل المشترك، ضمن مقاربة تجفيف منابع تمويل تلك الجماعات التي تتغذى من دفع الفدية مقابل إطلاق الرهائن أو تقديم التنازلات السياسية، وهو ما يحتم العمل ضمن مقاربة الجزائر القائمة على مذكرة الممارسات الحسنة في مجال الوقاية من عمليات الإختطاف مقابل دفع الفدية .

خاتمة :

لقد تبين من خلال هذه الدراسة:

1) أن قضية الأمن في غرب المتوسط غير قابل للتجزئة بحكم المقومات الجغرافية المشتركة والمشاطئة لحدود دولة، إذ أضحت الدول كالجسد الواحد فيما يتعلق بمصالحها الإستراتيجية، بحيث أصبحت تتأثر في مجموعها بما يجري في محيطها الجيو- سياسي المباشر، على مستوى الدائرة الجغرافية القريبة، لا سيما الممتدة منها ما بين شمال إفريقيا، ومنطقة غرب إفريقيا والساحل الصحراوي، التي تعد مركزا لحالات تفكك الدولة الوطنية، كما هو الحال في ليبيا ومالي، كما تتأثر دول غرب المتوسط بمحيطها الجيوسياسي البعيد خصوصا بما يحدث في شرق المتوسط، من التداعيات الناتج عن الأزمة السورية، وما تخلفه من تهديدات أمنية سياسية، وإجتماعية وهوياتية، بحيث شكلت ظاهرة الإرهاب العابر للحدود، التي تصاعدت نتاج التدخلات الخارجية للإطاحة بالأنظمة القائمة، أنموذجا لتصدير التهديدات وتنقلها، مما أدى إلى تشكل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، والذي إمتد إقليميا إلى منطقة غرب المتوسط، من خلال التجنيد والتعبئة، أو بتنفيذ العمليات الإرهابية.
2) أن الأمن في غرب المتوسط غير قابل للتفكيك الموضوعي، وذلك بسبب تداخل ميادين التهديدات، فهناك تحالف عضوي ووظيفي بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، ويتضح ذلك من خلال تمويل الجماعات الإرهابية عبر تجارة المخدرات والاتجار بالبشر، وبواسطة بناء قاسم مشترك يجمع بينهم، وهو العمل على تدمير وتقويض القدرات الأمنية للدولة الوطنية.
3) أن تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا قد مثل تحديًا جديدًا لدول غرب المتوسط، من خلال تمكنه من الاستيلاء على الآبار النفطية، ومراقبة المجال البحري للبحر المتوسط عبر خليج سرت، الذي ساهم بشكل كبير في تصاعد الهجرة غير الشرعية.
4) أن الأمن غير القابل للتجزئة الجغرافية والموضوعاتية في منطقة غرب المتوسط، يستوجب تفعيل الآليات المشتركة ضمن إستراتيجية شاملة، تهدف إلى وقف التدخلات الخارجية التي ساهمت بتصاعد

التهديدات الإرهابية، والعمل بصدق وإلتزام من أجل تجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية خصوصا ما يتعلق منها بتجريم الفدية، ومحاربة تجارة المخدرات.

5) أن أولوية بناء السلم في مناطق النزاعات الدائمة أصبح ضرورة تتطلبها مقتضيات العصر وتفرضها المتطلبات الأمنية وهو ما يستدعي دفع الأطراف المتنازعة داخليا إلى طاولة المفاوضات، مع مشاريع إعادة البناء للدولة المنهارة من ليبيا إلى سوريا، لأن في النهاية ستظل دول هذه المنطقة تمثل كتلة أمنها غير قابل للتجزئة، وفي الوقت نفسه لا يمكن فصله عن الأحداث التي تقع في شرق البحر المتوسط ولا يمكن فصل غرب المتوسط عن شرقه، والتصدي بحزم إلى كل المناورات الخارجية الساعية إلى إستمرار التوترات الحالية، لتوظيفها خدمة لمصالحها الشاملة في المنطقة و العالم.

الهوامش :

(1) Déclaration commune des neuf pays de la Méditerranée occidentale, sur la coopération et le dialogue en Méditerranée occidentale entre les pays de l'Union du Maghreb arabe et les pays de l'Europe du Sud, Rome le 10 octobre 1990.

(2) **La géographie du "Califat" selon le Daech,** HuffPost Algérie, Publication: 09/10/2014 .

(*) ولقد قدم بعد ثمانية أشهر من صدور قرار مجلس الأمن في 24 سبتمبر 2014 المتضمن مكافحة تمويل، تجنيد وتنقل الإرهابيين للقتال في سوريا والعراق، تقريرًا من قبل الأمم المتحدة يشير إلى وجود مقاتلين من 100 دولة إلى جانب التنظيم الإرهابي "داعش" ،وتصاعد عددهم من 15 ألف مقاتل إلى 25 ألف مقاتل، بزيادة وصلت إلى 71 بالمائة في ما بين مارس 2014 ومارس 2015.

بينما قدرت مصالح الاستخبارات الأمريكية في سبتمبر 2015 عدد المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق ب 30 ألف مقاتل منذ 2011، أي بضعف العدد الذي تم إحصاؤه في السنة التي قبلها، أي في سبتمبر 2014.

ووفق دراسة انجزها المركز الدولي للدراسات ومكافحة التطرف، فإن من بين عدد المقاتلين الأجانب الذين يشكلون الأغلبية في صفوف داعش هناك 3 ألاف تونسي، و2500 سعودي ثم المغرب والأردن وروسيا ب 1500 ألف مقاتل.

(3) **Guillaume Fontaine, « Combien l'État islamique compte-t-il réellement de combattants? » Monde, 12.05.2015 - 15 h 33, mis à jour le 12.05.2015 à 15 h 33 in**

(4) **« Tunis estime à 2 400 le nombre de combattants tunisiens présents en Syrie »,** Par Jeune Afrique, 24 juin 2014 à 12h34

(*) تشير رئيسة هذه المجموعة إلى :" وجود 4 ألاف مقاتل تونسي في سوريا،1000 إلى 1.500 مقاتل في ليبيا، 200 في العراق، 60 في مالي و50 في اليمن، و625 الذين عادوا من العراق يتابعون قضائيا"

(5) RAPPORT DE M. JEAN-PIERRE SUEUR, **Filières « djihadistes » : pour une réponse globale et sans faiblesse, Commission d'enquête sur l'organisation et les moyens de la lutte contre les réseaux djihadistes en France et en Europe, Senat Français.**

(6) Ibid.

(7) Ibid.

(8) **« Terrorisme : la France, théâtre de neuf projets d'attentats en huit mois », Nouvel Observateur,** Publié le 24-08-2015 à 18h19.

(9) **« Terrorisme : la France, théâtre de neuf projets d'attentats en huit mois », Nouvel Observateur,** Publié le 24-08-2015 à 18h19

(10) La lutte contre le terrorisme, Projet porté par Bernard Cazeneuve, Mis à jour le 24 juillet 2015 –

(11) jack moore. « mosul seized :jihadis loot 429 from city's central bank to make lsis wold's richest terror force « . international business times. June 11/2014 11:12.

(12) Mathilde Golla, « **L'Etat islamique revendique un budget de 2 milliards de dollars », Le Figaro,** Publié le 12/01/2015 à 11:20, Mis à jour le 12/01/2015 à 13:22 .

(13) ***Selma Kasmi , « Le trafic d'armes de petit calibre et d'armes légères prend de l'ampleur dans la région MENA (OSCE) », dimanche 2 novembre 2014 18:10***

(14) Régis Soubrouillard , « **Trafic d'armes: la Libye, un arsenal à ciel ouvert »,** –Revue Marianne, Vendredi 14 Octobre 2011 à 15:01

(15) Pieter Wezeman, expert à l'Institut international de recherche pour la paix de Stockholm, en mars 2011.

(16) Rapport de la mission d'évaluation des incidences de la crise libyenne sur la région du Sahel, Conseil de sécurité, Nations Unies, S/2012/42, du 18 janvier 2012.

(17) **Plus de 10 000 missiles sol-air perdus en Libye, selon l'OTAN,** Le Monde.fr avec AFP Le 02.10.2011 à 12h23 • Mis à jour le 02.10.2011 à 12h24

(18) حصيلة عملياتية خاصة لنشاط قوات الأمن وعلى رأسها وحدات الجيش الوطني الشعبي في السداسي الأول لسنة 2015 ، وكالة الأنباء الجزائرية، 2015/07/08.

(19) Sarah diffalah « SAHEL.Les djihadistes et la cocaine connection . nouvel observateur.publié le 01-03-2013 . mis à jour le 26-11-2013 à 17 h02.

(20) **LE TRAFIC DE COCAÏNE EN AFRIQUE DE L'OUEST** : Une menace pour la stabilité et le développement (avec référence spéciale à la Guinée-Bissau), Rapport Nations Unies, Office des Nations-Unis contre la Drogue et le Crime (UNODC),Decembre 2009.

(21) Abdelkader Abderrahmane, « **Terrorisme et trafic de drogues au Sahel** « Le Monde.fr | 19.07.2012 à 09h15 • Mis à jour le 19.07.2012 à 09h15 .

22 Dominique Rizet, « Les nouvelles routes de la cocaïne », Le Figaro, Publié le 17/12/2010 à 15:41 Mis à jour le 17/12/2010 à 15:42

(23) *Anne Frintz,* Trafic de cocaïne, une pièce négligée du puzzle sahélien*, février 2013, Manière de voir – le Monde diplomatique n°130, août-septembre 2013.*

24 L'enlèvement contre rançon pour financer le terrorisme, Politique de sécurité : Analyse de CSS (Center for Security Studies), ETH Zurich, N°141, octobre 2013.

(25) RUKMINI CALLIMACHI, "**Paying Ransoms, Europe Bankrolls Qaeda Terror ", New York Times, New** JULY 29, 2014

(26)- Mémorandum d'Alger sur les bonnes pratiques en matière de prévention des enlèvements contre rançon par des terroristes et d'élimination des avantages qui en découlent, Global Counterterrorism Forum.

(27) La Décision de l'Union Africaine de 2009 de combattre le paiement de rançons aux groupes_terroristes– Assembly/AU/Dec.256(XIII)

(28) Mathieu Olivier , « Chaos libyen: pourquoi l'immigration en Méditerranée est devenue un drame global », Jeune Afrique, 21 avril 2015 à 16h21.

(29) Déclaration commune des neuf pays de la Méditerranée occidentale, sur la coopération et le dialogue en Méditerranée occidentale entre les pays de l'Union du Maghreb arabe et les pays de l'Europe du Sud, Rome le 10 octobre 1990.

المواقف الأمريكية والفرنسية إزاء بدائل إدارة النزاع في الصحراء الغربية

أ. إبراهيم تيقامونين

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

شكل موقف كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إزاء نزاع الصحراء الغربية أحد المحددات الرئيسية لتطورات هذا الملف، منذ إندلاع النزاع عام 1975 إلى اليوم، وقد تجلى هذا الدور عبر مختلف مراحله -عسكريا أو دبلوماسيا- ، وذلك خلال أكثر من أربعة عقود(1975-2016)، وهو مبرر أولي لتأكيد أهمية دراسة هذا الموضوع وتحليل أبعاده في الحاضر أو كتوقعات مستقبلية.

وإذا كان دور كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قد برز بوضوح في دعم الطروحات المغربية، - سواء كان ذلك دبلوماسيا أو عسكريا - ، فإنه من المهم تحليل هذه المواقف المعلنة والمتوقعة إزاء عملية إدارة النزاع، المفتوحة على مجموعة من الخيارات المطروحة والمتداولة أمام طرفي النزاع (جبهة البوليزاريو/المغرب) والمجموعتين الإقليمية والدولية، ويمكن حصر هذه الخيارات تصنيفا إلى ثلاثة بدائل رئيسية، متفرعة :

أولا: الحل السلمي (بين الاستفتائي و التفاوضي**):** الذي يبقى مفتوحا على ثلاثة خيارات رئيسية:

1/إستفتاء تقرير المصير(بين خياري الإستقلال والاندماج مع المغرب)

2/الحكم الذاتي(المعروف بالاتفاق الإطار أو الخيار الثالث والذي تطور إلى صيغة الحكم الفيدرالي).

3/خيار التقسيم (بين المغرب وجبهة البوليزاريو).

ثانيا: الحرب

ثالثا: استمرار الوضع القائم(لا حرب ولا سلم Statut- Quo)[1]

وما يهم في طرح هذه الخيارات، هو تحديد موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا منها كبدائل مطروحة مع إستخلاص نقاط التوافق والإختلاف بين موقفي شريكين إقليميين ودوليين رئيسيين، كان لهما وما يزال، الدور الحاسم لإستمرار تكريس "الأمر الواقع" المغربي في الصحراء الغربية.

ويمكن تفصيل معطيات هذه البدائل من منظور تحليلي، يركز على الرهانات الإقليمية لكل منهما في هذه المنطقة، من دون الغوص في التفاصيل الكرونولوجية والقانونية للملف، أو حتى المواقف المبدئية المعروفة لطرفي النزاع، كما أن هذا التحليل لا يرجع إلى أصول مواقفهما التقليدية المعروفة بدعمها المطلق تاريخيا للطروحات المغربية- سياسيا وعسكريا- ،لا سيما خلال مرحلة النزاع المسلح بين طرفي النزاع في الصحراء الغربية، في الفترة ما بين 1975-1991.

أولا: الحل السلمي:

يعتمد هذا الحل على مبدأ تغليب خيار التسوية السلمية، واستبعاد منطق الحرب والمواجهة العسكرية بين طرفي النزاع، وهو بديل مفتوح على ثلاثة خيارات، تم طرحها إلى حد الآن، بصفة رسمية – قانونية - أو تفاوضية، بحيث يمكن تفصيل هذه الخيارات الثلاثة على النحو التالي:

1- إستفتاء تقرير المصير :

ويتعلق بتنظيم إستفتاء للناخبين الصحراويين يخيرهم بين الإنضمام إلى المغرب أو الإستقلال، في إطار الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. وقد تمت لأول مرة في 20 جوان 1990 مصادقة مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة على مخطط السلام الأممي (اللائحة رقم 690) القاضي بتنظيم الإستفتاء في الصحراء الغربية، في آجال فيفري 1992، تم بموجبها تكليف بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الإستفتاء في الصحراء الغربية "مينورسو Minurso بالسهر على تحضير شروط إجراء هذه العملية الإستفتائية[2].

وقد كرست إتفاقية هيوستن(16 سبتمبر 1997)هذا الخيار بعد سلسلة من اللقاءات التفاوضية بين طرفي النزاع، تحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام الأممي إلى الصحراء الغربية جيمس بيكر[3].

وفيما يتعلق بمنظور الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لخيار الإستفتاء، فإنه تميز بالغموض، وذلك من خلال الجمع بين التأييد الرسمي لمخطط السلام الأممي، عبر التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 690 جوان 1990 من جهة ، وإنتهاج موقف سلبي إزاء العقبات التي اعترضت تطبيق هذا المخطط خلال 25 سنة الأخيرة،وكذا تفادي تشجيع المغرب أو الضغط عليه لتجاوز عقبة "القوائم الانتخابية"، التي كانت إحدى نقاط الخلاف الرئيسية المعطلة لإجراء الاستفتاء من جهة أخرى[4].

ويمكن فهم خلفيات المنظورين الأمريكي والفرنسي لخيار الاستفتاء من خلال النقاط التالية:

التأييد المبدئي للولايات المتحدة الأمريكية لمخطط السلام الأممي، فمنذ نهاية التسعينات لم يكن يعني بالضرورة قبول الأمريكيين بنتيجة استفتاء تؤدي إلى قيام دولة صحراوية مستقلة على حساب المغرب،بقدر ما كان ينظر إلى هذه العملية كآلية استفتائية قانونية لتكريس خيار تفاوضي يتم التوصل إليه مسبقا بين طرفي النزاع، أو كإجراء "تأكيدي" لسيادة المغرب الكلية على الصحراء الغربية ،أو الرهان على التوصل ـ عبر آلية الاستفتاء ـ إلى صيغة الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية[5].

ويؤكد هذا الطرح ما جاء في تقرير لنائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالشرق الأوسط وجنوب آسيا في مطلع الثمانينات(موريس درابر Morris DRAPER) أمام اللجنة الفرعية لغرفة النواب –الكونغرس- بتاريخ 25 مارس 1981، والذي حدد فيه خلفية "حياد" الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الإطار القانوني النهائي للصحراء الغربية، حيث "تؤيد تنظيم استفتاء لتحديد رغبة سكان الصحراء الغربية (...) علما أن أمثلة كثيرة في تطبيق مبدأ تقرير المصير، قد أفضت إلى نتائج غير خيار إقامة دول كاملة الاستقلال، ومثال على ذلك بورتو ريكو كأنموذج بناء في هذا الشأن"[6].

ويعني هذا الطرح، أن الولايات المتحدة الأمريكية، رغم دبلوماسيتها الإيجابية في إدارة هذا الملف من خلال مبادرات كاتبها للدولة السابق (جيمس بيكر)، والمبعوث الأممي الخاص للصحراء الغربية (كريستوفر روس) إلا أنها لا يمكن أن تشجع تنظيم الاستفتاء، إذا كانت تعلم مسبقا أن نتيجته لن ترضي المغرب، من خلال قيام دولة صحراوية مستقلة [7].

ويمكن فهم هذه الخلفية، من خلال التعديلات التي طرأت على خيارات الاستفتاء، في خطة (جيمس بيكر)– جويلية 2003- والتي تقضي بإدخال خيار "الحكم الذاتي" في خيارات استفتاء تقرير المصير، إلى جانب خياري الإستقلال، أو الانضمام إلى المغرب[8].

ولم تتمكن مواقف بعض أعضاء مجلس الشيوخ من التأكيد على مؤشرات تخلي الأمم المتحدة عن خيار الاستفتاء وتقرير المصير، وذلك من خلال الضغط على الموقف الدبلوماسي للإدارة الأمريكية، و المتميز بالدعم السلبي لهذا الخيار، دون الضغط من أجل تنفيذه[9].

وقد كان تأييد الإدارة الأمريكية لجهود جيمس بيكر في التوصل لاتفاقيات هيوستن (سبتمبر 1997) والتي من بنوده الرئيسية "تنظيم استفتاء حر ونزيه وشفاف"[10]، ويكون نابعًا منطلق توازني لمسايرة استراتيجية بداية إعادة الانتشار الأمريكي في منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس بيل كلينتون، والتي كانت تقتضي محاولة إرضاء المغرب والجزائر معا، في إدارة ملف الصحراء الغربية.

كما تميز الموقف الفرنسي إزاء خيار الاستفتاء – خلافا للدبلوماسية الأمريكية التوازنية- بسلبية صريحة، رغم الإعلان الرسمي عن "حياد فرنسا وعدم تحيزها في هذا الملف الحساس، وكذا دعم جهود الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء"[11].

وحسب المنظور الفرنسي فإن "تطبيق مخطط السلام الأممي –الاستفتاء- وصل إلى طريق مسدود، والأفضلية –بالنسبة لفرنسا- تعطى للبحث عن تسوية سياسية تفاوضية تحظى بقبول كل الأطراف، وذلك طبقا لمبادئ الشرعية الدولية". وكان الرئيس الفرنسي (السابق جاك شيراك) دائما، يشدد على تمسك فرنسا " بإيجاد حل سياسي تفاوضي دائم يحظى بتزكية جميع الأطراف ،خاصة بين المغرب والجزائر"، كما عبرت الخارجية الفرنسية في بيان رسمي لها (بتاريخ 18 جويلية 2016) على لسان الناطق الرسمي (رومان نادال) عن دعمها لمخطط الأمم المتحدة من أجل تسوية "عادلة، دائمة ومقبولة من طرفي النزاع"، دون الإشارة إلى استفتاء تقرير المصير، الذي تنص عليه لوائح هيئة "المينورسو".

ويستنتج من هذه المواقف الرسمية التي تؤكد خلفية عدم ضغط الجهود الدبلوماسية الفرنسية في اتجاه تطبيق مخطط السلام الأممي في الصحراء الغربية، أن حرصها للتخلص من خيار الاستفتاء كان ينطلق من خلفية دعم الموقف المغربي، الذي يعتبر خيار الاستفتاء "لاغيا ومتجاوزا" لخيار التطبيق.

ويدعم هذا الموقف الصريح أطروحة الرفض القاطع لكل خيار تسوية يفضي إلى قيام دولة صحراوية مستقلة، على حساب "المصالح المغربية" و"استقرار النظام الملكي في المغرب" كما تطرحه الرباط.

ولهذا يستنتج أن الموقف الفرنسي ظل دائما أكثر وضوحًا من الموقف الأمريكي في تجاهل خيار الاستفتاء لتقرير المصير، وذلك لحرج السياسة التوازنية الأمريكية في منطقة المغرب العربي، وبين محوري الجزائر والمغرب تحديدا، ولو أن محصلة الدبلوماسية الأمريكية غير الضاغطة في إتجاه تنظيم استفتاء تقرير المصير، تؤدي إلى نفس نتيجة الموقف الفرنسي السلبي إزاء هذا الخيار.

وبلغة الواقعية السياسية التي تنطلق منها المواقف الأمريكية والفرنسية بغض النظر عن الطابع المبدئي للقضية الصحراوية كقضية تصفية استعمار- فإنه يمكن القول أن تعقيدات خيار الاستفتاء ترجع-حسب واشنطن- لمنطق "المعادلة الصفرية (رابح خاسر)، بحيث لا يمكن لعملية سياسية تفضي إلى (رابح كلي خاسر) كلي أن تضمن الاستقرار في المنطقة، بغض النظر عن مشروعية مطالب جبهة البوليزاريو من جهة أو المغرب من جهة أخرى، "فبالنسبة للعرش الملكي، فإن ارتباط استقرار الوضع السياسي الداخلي للمغرب بمصير مسألة الصحراء الغربية، يجعل من غير المقبول أن يغامر المغرب في مغامرة استفتائية لا يضمن الفوز بنتائجها،فيما تجد جبهة البوليزاريو نفسها أمام استشارة إستفتائية مصيرية، قد تعرضها للخروج من التاريخ في حالة الفشل"[(12)].

هذا المنظور الأمريكي-الفرنسي يتنصل سياسيا من الطابع المبدئي لقضية الصحراء الغربية، كقضية تصفية استعمار تتطلب استفتاء الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وهو ما يفسر سلبية الموقفين الفرنسي والأمريكي إزاء التعقيدات التي تعترض هيئة المينورسو، منذ إنشائها عام 1991 لتنظيم الاستفتاء ـ رغم أنها المهمة الرئيسية التي أنشئت من أجلهاـ خاصة إزاء المناورات المغربية لإغراق الوعاء الانتخابي الصحراوي بسياسة تشجيع توطين المغاربة في أراضي الصحراء الغربية.

2- خيار الحكم الذاتي:

يعرف هذا الخيار قانونيا بـ"الاتفاق الإطار/Accord Cadre" الذي اقترحه الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة كوفي عنان، في تقرير له لمجلس الأمن الدولي في 20 جوان 2001، والقاضي بمنح الصحراء الغربية حكما ذاتيا في إطار سيادة المملكة المغربية، بحيث يتم انتخاب برلمان وحكومة محليين لتولي تسيير مختلف الشؤون الإدارية – النظام العام/الجباية/التربية والتعليم...- دون قطاعات السيادة- الدفاع/الدبلوماسية والعملة الوطنية- التي تبقى من اختصاص السلطة الملكية المركزية في المغرب، وينص هذا الاقتراح البديل على تنظيم استفتاء تأكيدي لهذا الإطار القانوني بعد فترة خمس سنوات.

وقد عرض المبعوث الشخصي الأسبق للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء الغربية جيمس بيكر لأول مرة هذا الخيار –" اتفاق الإطار" / l'Accord Cadre- على طرفي النزاع، خلال زيارة له إلى المنطقة في 05 ماي 2001، قبل أن يدعوهما رسميا لمناقشة هذا الخيار التفاوضي على انفراد في لقاءات وايمينغ –أيام 27،28،29 أوت 2001- التي حضرها مندوبو البوليزاريو ، والجزائر وموريتانيا في غياب المغرب.

وقد لقي المخطط الفرنسي-المغربي تأييد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا على مستوى مجلس الأمن الدولي، ليتولى الأمريكيون طرحه رسميا على الهيئة الأممية وطرفي النزاع في مفاوضات لندن (الأولى في 14 ماي ،2000 والثانية في 28 جوان 2000) تحت رعاية جيمس بيكر.

وكان "الاتفاق الإطار" مطروحا ضمن الخيارات الأربعة التي طرحها الأمين العام الأممي (الأسبق كوفي عنان) في تقريره لمجلس الأمن الدولي بتاريخ 19 فيفري 2002.

وكان التأييد الواضح لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لهذا الخيار، ضمن إطار من الخلفيات، التي يمكن عرضها فيما يلي:

1- إقتناع كل منهما أن المغرب لن يقبل بنتائج استفتاء لتقرير المصير، يفضي إلى استقلال الصحراء الغربية، مع إعتقاد كل منهما أن سيناريو خسارة المغرب في الاستفتاء يشكل "عنصر زعزعة استقرار للعرش الملكي في المغرب"، وهو ما تروج له الدوائر المغربية للضغط على الشريكين الفرنسي والأمريكي، الذين بدورهما يسعيان لتفادي هذا السيناريو "الكارثي"على مصير العرش الملكي[13].

2 - تشجيع كل منهما لهذا الخيار التفاوضي-الحكم الذاتي- بعد أن كانت تؤيد مبدئيا – ولو بصفة سلبية غير ضاغطة على المغرب- مخطط استفتاء تقرير المصير، ظهرت مؤشراته الأولى في نهاية 1999، حين نجح اللوبي المغربي –الأمريكي في إقناع الإدارة الأمريكية بأن انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا جديدا في الجزائر- أفريل 1999- ورحيل الملك الحسن الثاني – جويلية 1999- يفرض البحث عن تسوية تسمح بتسيير المرحلة الانتقالية في المغرب، تحت عهدة "ملك جديد و شاب"،محمد السادس، في ظروف تسمح بضمان الاستقرار الداخلي للمغرب، والحيلولة دون اختلال التوازن الإقليمي لصالح الجزائر في حالة استقلال الصحراء الغربية.

3- توجه الإدارة الأمريكية إلى الاعتقاد بأن الاستفتاء – بين استقلال الصحراء الغربية الذي تطمح إليه جبهة البوليزاريو، أو إلحاقها بالسيادة المغربية وفق مخطط الرباط- يخضع لقاعدة "المعادلة الصفرية"، وهي معادلة تراها واشنطن غير ضامنة للإستقرار في المنطقة.

وقد ظلت هذه الدبلوماسية منذ بداية نزاع الصحراء الغربية، تعمل على ترجيح "تسوية سياسية تفاوضية بين جميع الأطراف"، بحيث تضمن بها إرضاء مصالح طرفي النزاع والأطراف الإقليمية المعنية بشكل يضمن الاستقرار في المنطقة، بغض النظر عن مبدأ "تصفية الاستعمار" ، أو "تقرير مصير الشعوب"، وهو طرح براغماتي تفاوضي وتوازني لضمان خدمة واستقرار المصالح الإستراتيجية-الأمنية والإقتصادية الأمريكية في المنطقة، ويندرج الدعم الأمريكي لخيار "الحكم الذاتي" في إطار هذه الحسابات التوازنية.

4- إنطلاق الخلفية الإستراتيجية الأمريكية لحل نزاع الصحراء الغربية من منطلق التوازن الإقليمي وجيو-سياسي والاستراتيجي بين المغرب والجزائر، بعيدا عن منطلقات الحق المبدئي للشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وهي رؤية إستراتيجية براغماتية أكثر من كونها شرعية وقانونية.

5- وبخصوص الموقف الفرنسي، فإنه يبدو أكثر صراحة في دعم الطروحات المغربية ، بين خيار "الاندماج الكلي"-كمكسب أعلى- و"الحكم الذاتي" .كمكسب أدنى- مع استبعاد خيار استفتاء يفضي إلى استقلال الصحراء الغربية،على حساب مصالح "الشريك الاستراتيجي"المغربي.

وتعتبر فرنسا خيار "الاتفاق الإطار" حول "الحكم الذاتي في الصحراء الغربية" هو الخيار الوحيد ، الذي يسمح بالبحث بصفة "واقعية" عن تسوية دائمة لقضية الصحراء الغربية، بحيث "تأخذ بعين الإعتبار بشكل متوازن تطلعات كل الأطراف...".

وينطلق هذا الموقف " الثابت "من موقف تقليدي داعم للطروحات المغربية، بحيث يرى في خيار الحكم الذاتي المخرج القانوني الممكن لتكريس "الأمر الواقع" للسيادة المغربية على أراضي الصحراء الغربية ، من خلال تسوية أممية تزكيها الشرعية الدولية، وتضمن استقرار النظام السياسي الملكي في المغرب، مع ضمان توازن استراتيجي إقليمي لصالحه بحيث يحول دون "الهيمنة المحورية" للجزائر في المنطقة، وهو ما كانت فرنسا التاريخية تحذر منه منذ استقلال الجزائر.

وعليه تراهن كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، عبر الدفع الدبلوماسي نحو تكريس خيار "الحكم الذاتي" في الصحراء الغربية، على ضمان مصالح اقتصادية في مجال استغلال الفوسفات، والثروة السمكية، وآفاق استكشافات للنفط في الصحراء الغربية، وهو ما يفسر ضغوطات الشركتين البتروليتين " كيم ماكغي" الأمريكية، و"توتال ألف فينا" الفرنسية في اتجاه ترجيح خيار "الاتفاق الإطار"، بعد إبرامهما مع المغرب لعقود تنقيب وإستغلال للنفط في المياه الإقليمية الصحراوية منذ منتصف عام 2000.

ويمكن القول أن خلفية التأييد الأمريكي لخيار " الحكم الذاتي"، ينطلق من حسابات توازنية بين المغرب والجزائر، بحيث تبقى المعادلة الإقليمية بين "محوري" منطقة المغرب العربي متوازنة بأكبر قدر ممكن، ومن ثم تستبعد فيها فرص إختلال التوازن لطرف إقليمي على حساب طرف آخر.

أما فرنسا، فتبدو-كشريك تاريخي تقليدي في منطقة المغرب العربي- أكثر طموحا لإدارة لعبة التوازنات في المنطقة، بين محوري الجزائر والرباط ، بحيث تسعى باريس من خلال خيار"الحكم الذاتي" إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية، الرامية إلى الاحتفاظ بالدور الرئيسي في إدارة موازين القوى الإقليمية في المنطقة، بإعتبار أن الدعم التفاوضي للمغرب – عسكريا ودبلوماسيا وحتى اقتصاديا- يسمح للرباط بتحقيق التوازن مع الجزائر، التي تنفرد بمؤهلات اقتصادية وجيو-استراتيجية كبيرة، وهو ما يعرف في المنظور التاريخي الفرنسي بـ"استراتيجية التعويض/ Strategie de Compensation التي تدعي من خلالها فرنسا أن إستقلال الجزائر، وهي تتمتع بأراضيها الشاسعة ومواردها الطبيعية الغنية، يشكل تهديدا لموقع المغرب جيو-استراتيجي في المنطقة.

وتسعى الإدارة الأمريكية حاليا إلى إدخال "تحسينات"على صيغة "الحكم الذاتي" - في محاولة لإغراء جبهة البوليزاريو كطرف في النزاع والجزائر كطرف معني وملاحظ - ،من خلال التسويق لصيغة جديدة "دون الاستقلال وأكثر من الحكم الذاتي" في إطار ما اصطلح عليه بـ " الصيغة الفيدرالية Federale/ Option" التي تحمل نفس مواصفات الحكم الذاتي، لكن بصلاحيات أكبر للمجالس الصحراوية تحت حكم السيادة المغربية.

وقد اعتبر الملاحظون الضغوط الأمريكية الأخيرة على المغرب ، من خلال زيارة الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي-مون) إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين يوم 12 أفريل 2016 ، ومن خلال تأييد واشنطن

لتمديد مهمة المينورسو إلى مراقبة وضعية حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية المحتلة، بمثابة مؤشر على رغبة أمريكية لإدخال تعديلات على خيار "الحكم الذاتي"، وهو ما أثار حفيظة المغرب،دون أن تكشف فرنسا عن موقفها الصريح إزاء المقترحات الأمريكية تجنبا لإحراج الرباط.

ومع ذلك تبقى التعديلات المتداولة على "الاتفاق الإطار" غير رسمية، فيما يبقى خيار الحكم الذاتي غامضا غير مكتمل المعالم من الناحية القانونية والدستورية.

3- خيار التقسيم:

ويعتبر من أقل الخيارات المطروحة تداولا، من الناحيتين الدبلوماسية والقانونية، ويتمثل هذا الخيار في اقتراح تقسيم أراضي الصحراء الغربية إلى شمال يلحق بالمغرب وجنوب تقيم عليه جبهة البوليزاريو دولة "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية " المستقلة،وقد اصطلح عليه بـ"الخيار الرابع".

وقد ورد هذا الخيار رسميا لأول مرة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن الأسبق (كوفي عنان) في 19 فيفري 2002، حيث أكد أن من بين الخيارات المطروحة لتجاوز " الوضع المسدود" ، يمكن "البحث مع الأطراف في النهاية إذا كانت مستعدة لمناقشة إمكانية تقسيم الأراضي"[14].

وقد نسبت الدوائر الدبلوماسية هذا الاقتراح آنذاك لروسيا- العضو الدائم في مجلس الأمن- حيث بدأ تداوله لأول مرة في الأروقة الدبلوماسية للأمم المتحدة، في مطلع فيفري 2002، كبديل لخياري استفتاء تقرير المصير الذي يرفضه المغرب و" الإتفاق الإطار" الذي رفضته كل من جبهة البوليزاريو والجزائر.

وبالرجوع إلى موقف كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يمكن تحديد ذلك على النحو التالي:

- بدا موقف فرنسا واضحا في رفض هذا الخيار- التقسيم- كما جاء على لسان الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية آنذاك، تعليقا على الخيارات الأربعة التي تضمنها تقرير كوفي عنان(19 فيفري 2002)، حيث أكد دعمه الصريح لخيار الاتفاق الإطار، ورفضه لخيار التقسيم "الذي لا يمكن تطبيقه"، حسب المنظور الفرنسي.

وينطلق هذا الموقف من مبدأ تقليدي للدبلوماسية الفرنسية المعارض لقيام دولة صحراوية مستقلة، ومن ثم فإنها تنظر إلى خياري الاستفتاء لتقرير المصير-المؤدي للاستقلال- و"التقسيم" معا ، بنفس الرؤية جيواستراتيجية، باعتبار أن الخيارين يؤديان إلى اختلال التوازن الاستراتيجي الإقليمي لصالح الجزائر، التي ستستفيد من قيام "دولة صديقة" تسمح لها بالاستفادة من منفذ على المياه الأطلسية، وهو السيناريو الاستراتيجي الذي تسعى فرنسا لإجهاضه.

وبقدر ما يبدي الغرب معارضته لخيار التقسيم، من منطلق حجة الحرص على وتماسك العرش الملكي، بقدر ما تكون استجابة فرنسا أكبر لضمان هذا الرهان ـ إستقرار النظام الملكي في المغرب ـ الذي يدخل ضمن المحددات الرئيسية للسياسة الفرنسية في منطقة المغرب العربي.

- تبدو الولايات المتحدة الأمريكية، أكثر قابلية لمناقشة هذا الخيار، في حالة استنفاذ كل فرص فرض خيار "الحكم الذاتي"، ولكن ذلك لن يتم إلا في ظل ضبط خريطة توازنية استراتيجية صارمة بين دول المنطقة، لا سيما بين الجزائر والمغرب، وتطبيق خيار التقسيم قد يكون محصلة لحالة إندماج إقتصادي كبير في المنطقة، بحيث تزيل مخاوف الاختلالات الإستراتيجية التي قد يتضمنها خيار التقسيم، حسب المنظورين الفرنسي والأمريكي.

ويمكن القول أن هذا الخيار ،لا يعارض المصالح الأمريكية في المنطقة، بحيث يمكنها من استغلال منفذ البوابة الأطلسية للسواحل الصحراوية، في عملية استيراد وتسويق المحروقات الجزائرية، وكذا استغلال منجم "غار جبيلات" بتندوف المحاذية للأراضي الصحراوية[15].

ويجدر التأكيد في هذا الإطار،أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تبد موقفا رسميا واضحا من هذا الخيار، لا بالتأييد ولا بالرفض، خلافا لموقف فرنسا الرافض، علما أن هذا الخيار- التقسيم- لم يلق متابعة كبيرة في الدوائر الرسمية للأمم المتحدة، إلا أن حرص الولايات المتحدة على تشجيع تسوية سياسية للنزاع تضمن الاستقرار الدائم في منطقة المغرب العربي، يجعلها متفتحة لدراسة كل الخيارات التفاوضية، بما فيها هذا الخيار، شريطة أن تقنع المغرب وجبهة البوليزاريو بذلك.

ثانيا: خيار الحرب:

ويتمثل في لجوء أحد طرفي النزاع أو كلاهما –المغرب وجبهة البوليزاريو- إلى توظيف الأداة العسكرية لتغيير أو تكريس أو ترجيح معادلة النزاع في الصحراء الغربية لصالحه، وقد استطاعت منظمة الأمم المتحدة تحييد سيناريو المواجهة العسكرية في هذا النزاع، منذ 06 سبتمبر 1991، تاريخ إعلان وقف إطلاق النار، من خلال تمديد مهام " المينورسو" منذ أكثر من 25 سنة.

وفي ظل المعادلة الصراعية الراهنة في منطقة النزاع، والتي تخدم المغرب الذي يسيطر على أغلبية أراضي الصحراء الغربية، فإن سيناريو الحرب ظل في فترات متقطعة وسيلة تهديد من جانب جبهة البوليزاريو لقلب موازين "الأمر الواقع"، من خلال التحذير من عواقب التخلي عن مخطط التسوية الأممي لتنظيم استفتاء تقرير المصير أو التعبير عن رفض استمرار وضعية تكريس "الأمر الواقع" الذي يخدم المغرب، ويمكن تحديد موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من هذا السيناريو –خيار الحرب- على النحو التالي:

1) إنطلاقا من أن أي تصعيد عسكري محتمل بين جبهة البوليزاريو والمغرب، لا يمكن حصره في الإطار الثنائي للنزاع، بإعتباره يحمل أبعادا إقليمية تهدد استقرار منطقة المغرب العربي، لا سيما في ظل احتمال إمتداد رقعة التوتر إلى ما بين المغرب والجزائر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تبدو حريصة على تفادي هذا "السيناريو" المهدد لاستقرار المنطقة ، والذي تعتبره "خطًا أحمرًا " لا يمكن بلوغه ، مما يجعلهما ترى في الحل العسكري، خيارا " غير ممكن ولا محبذ"[16].
2) إن خيار الحرب من شأنه أن يدفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل، وبالتالي التورط في النزاع، لا سيما إذا تعلق الأمر بالحيلولة دون هزيمة عسكرية للمغرب، بإعتبارها – الهزيمة العسكرية - تشكل

عنصر زعزعة إستقرار للنظام الملكي ، وهو ما لا تقبل به الإدارة الأمريكية، أو بروز مؤشرات تطور النزاع إلى توتر عسكري بين القوتين الإقليميتين في المنطقة،الجزائر والمغرب.

3) إن عودة سيناريو الحرب في المنطقة ، يتعارض مع مشروع الشراكة الاستراتيجية الأمريكية مع دول المنطقة(أمنيا، اقتصاديا وسياسيا)، الذي يتطلب حدا كبيرا من الإستقرار والتعاون الإقليمي المشترك.
4) إن تنازل الولايات المتحدة الأمريكية عن "قاعدة" إستبعاد سيناريوهات التصعيد العسكري ، قد يكون من منطلق التوظيف الجزئي - Instrumentalisation- للضغط على فرنسا، كعامل تهديد لاستقرارها من جنوب البحر المتوسط، بهدف ترتيب حسابات توازنية استراتيجية معها في المنطقة، أو في غيرها من المناطق، وفق منطق "المقايضة الاستراتيجية".
5) مع بروز مخاطر انتشار المجموعات المسلحة في منطقة المغرب العربي(لا سيما في ليبيا حاليا)، ودول منطقة الساحل، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقبل بفتح جبهة عسكرية أخرى قد تساهم في "تسلل"وانتشار عناصر المنظمات المسلحة الدولية والمحلية في هذه المنطقة التي تسعى واشنطن لتأمينها في إطار ما يعرف بإستراتيجية " بان-ساحل/Pan Sahel ".

أما بالنسبة لفهم موقف فرنسا من هذا السيناريو-الحرب-، فإنه يمكن أن ينطلق من الخلفيات التالية :

1) يشكل احتمال تصعيد عسكري شامل في المنطقة، عامل زعزعة وتهديد لاستقرار وضع يمكن أن يحمل مخاطر نقل بؤر التوتر إلى شمال حوض المتوسط، (تدفق الهجرة،تداعيات الاضطرابات الأمنية والاقتصادية للمنطقة على الوضع الداخلي لفرنسا...).
2) معارضة فرنسا لسيناريو الحرب، يندرج في إطار استراتيجية حماية معادلة " الأمر الواقع" في الصحراء الغربية، والتي تخدم بالأساس حسابات المغرب الذي تربطه بفرنسا علاقات تحالف استراتيجي مستقر.
3) لجوء فرنسا المحتمل إلى توظيف عامل "التصعيد العسكري المحدود" في المنطقة، قد يكون في إطار حسابات توازنية للضغط على الجزائر، بإعتبارها "طرفا معنيا"، ولكن دون أن يبلغ هذا التوتر حدا تصعيديا لا يمكن التحكم فيه، لأن فرنسا لن تقبل في الأصل بتوتر بين الجزائر والمغرب، يبلغ مستوى تصعيد عسكري،قد يغرق المنطقة بكل جوارها الجيو- إستراتيجي الشمالي (المتوسطي)، والجنوبي (منطقة الساحل) في حالة من اللاإستقرار.
4) يشكل التوجه الاستعدادي الجديد للشباب الصحراوي نحو الخيار العسكري، في ظل حالة اليأس من آفاق التسوية، عاملا مهددا لإستمرار حالة الترقب، وقد تلجأ جبهة البوليزاريو للتهديد بهذا البديل التصعيدي للضغط على المغرب والشركاء الإقليميين والدوليين، على الأقل كأداة تفاوضية لإيجاد حل عادل لقضية الشعب الصحراوي.
5) تبدو الجزائر في موقع مدعم دبلوماسيا وسياسيا لمطالب جبهة البوليزاريو، بتنظيم استفتاء لتقرير المصير ،باعتبارها قضية تصفية استعمار، دون أن يصل هذا الدعم إلى حد تشجيع عودة التصعيد العسكري الشامل ،علما أن الجزائر لن تقبل بإطلاق البوليزاريو لعمليات عسكرية محتملة ضد المغرب إنطلاقا من الأراضي الجزائرية.

وكنتيجة لهذه المعطيات التحليلية، يمكن القول أن هناك وفاقا إستراتيجيا بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وحتى الشركاء الإقليميين، لاستبعاد سيناريو الحرب في المنطقة، لا سيما في ظل سعي الطرفين الأمريكي والفرنسي،لخدمة مصالحهما الاقتصادية والإستراتيجية مع دول المنطقة، منها الجزائر والمغرب بالخصوص.

ثالثا: استمرار الوضع القائم "لا حرب ولا سلم" - Statut Quo –

ويتعلق الأمر باستمرار "الوضع القائم" للنزاع منذ وقف إطلاق النار سنة 1991، بحيث يفتقد إلى تسوية نهائية، دون أن يدخل دائرة التصعيد العسكري، وقد سهرت منظمة الأمم المتحدة منذ هذا التاريخ على فرض إحترام وقف إطلاق النار ، دون التوصل إلى حل نهائي للقضية، وذلك من خلال تجديد مجلس الأمن الأممي لمهام بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية(المينورسو) في ربيع كل سنة،وذلك طيلة 25 سنة، والذي كان آخرها في إطار اللائحة 2285 (المصادق عليها في 29 أفريل 2016) ، حيث تنص على تمديد مهمة المينورسو إلى غاية 30 أفريل 2017، دون أن يفضي هذا المسار الطويل لمهام "المينورسو" المتجددة سنويا،إلى تنظيم الاستفتاء الذي أنشئت من أجله[17].

وقد بدا موقف كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية واضحا في التصويت آليا على تمديد مهمة "المينورسو" ، كلما طرح ملفها دوريا على طاولة مجلس الأمن، وهو مؤشر واضح لسلوك سياسي يريد تمديد"الوضع القائم" الذي يخدم المغرب، ولا يقلق كثيرا مصالح الشريكين الدوليين، باريس وواشنطن، في المنطقة.

وكان الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (كوفي عنان) قد اعترف- قبل أكثر من عشر سنوات في تقريره المنشور يوم 22 أكتوبر 2004- بـ" إنسداد الحل السياسي في الصحراء الغربية"، فيما أبدى الأمين العام الأممي الحالي(بان كي مون) تأسفه لإستمرار إنسداد الوضع ، منددا بـ"سياسة الأمر الواقع المنتهجة من المغرب"[18].

ولتحليل موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا إزاء استمرار" **الوضع القائم**"، لا بد من التأكيد على بعض المنطلقات التي تخص موقفي طرفي النزاع –المغرب وجبهة البوليزاريو- من هذا الوضع:

- إن إستمرار "الوضع القائم" هو لصالح المغرب- في غياب تسوية نهائية تخدم مصالحه-، بإعتباره تكريسا لـ "أمر واقع" يؤدي تقريبا إلى نفس الأغراض السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لـ"سيناريو" إلحاق الصحراء الغربية بالسيادة المغربية المبسوطة على الجزء الرئيسي "المفيد" لأراضي الصحراء الغربية.

كما أن المغرب يراهن على عامل الزمن لتكريس "الأمر الواقع"، الذي يسمح له بإستغلال الثروات المنجمية والبحرية للأراضي الصحراوية، من جهة، ويراهن عليه لاستنزاف الطاقات التجنيدية لجبهة البوليزاريو بالشكل الذي يسمح للمغرب بفرض ضغوط تفاوضية على قيادتها وإرغامها على قبول تنازلات بخصوص مبدأ الإستفتاء، وقيام دولة صحراوية مستقلة[19].

وقد تدخل فكرة "الاتفاق الإطار" في هذا السياق التفاوضي[20]، بالإضافة إلى أن هذا الوضع يفتح المجال أمام سياسة التوطين المغربية واستحداث خريطة ديموغرافية جديدة، بحيث يراهن عليها المغرب لإغراق "الوعاء الاستفتائي" وإستغلاله في حال عرض أي تسوية محتملة على الإستفتاء الشعبي في الصحراء الغربية.

ومن جهة أخرى، يعمل المغرب على استغلال "الوضع القائم"للحفاظ على "الورقة الصحراوية"في عملية التجنيد الداخلي، وضمان " الوفاق الوطني" حول خيارات العرش الملكي في المغرب، وكذا في عملية تجنيد الجيش الملكي في الجنوب، وتحييده عن العملية السياسية في الداخل.

ويمكن تحليل مواقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا إزاء سيناريو إستمرار"الوضع القائم" وفق المعطيات التالية :

1) إستمرار"الوضع القائم" لم يعد يهدد استقرار المنطقة، كما كان الحال خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، لانحسار هامش بديل التصعيد العسكري، ومن ثم الحرب، في ظل الوفاق الإقليمي والدولي على استبعاده، لا سيما إذا علمنا أن أي تصعيد عسكري ستكون له آثار مباشرة على الوضع ، وتحديدا بين المغرب والجزائر، في وقت لا تزال كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تصنفان هذا النزاع ضمن قائمة " النزاعات المحدودة ".

وعليه، فإنه إذا كان هذا "الوضع القائم" يعطل مشاريع الشراكة الإقليمية التي تراهن عليها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي، فإنه لا يشكل عائقا لاستمرار المصالح الاقتصادية (الإستثمارات النفطية مع الجزائر)، والإستراتيجية (الشراكة الأمنية مع دول المنطقة في إطار الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب)، فيما لا تبدو فرنسا قلقة على هذا الوضع ما دام أنه في صالح الحسابات المغربية من جهة ولا يعطل علاقاتها الشراكية الثنائية مع كل دول المنطقة، بما فيها الجزائر، رغم أن فرنسا لا تريد أن تخسر كل رهاناتها في الجزائر بسبب مواقفها الصريحة المؤيدة للطروحات المغربية، مما يدفعها للبحث عن بدائل توافقية مرضية للمغرب ومقبولة نسبيا للجزائر كطرف معني بهذا النزاع الإقليمي.

2) إن المنظور الاستراتيجي الأمريكي الجديد في المنطقة، لا سيما منذ إعادة انتشار الاستراتيجية الأمريكية الدولية نحو متطلبات "مكافحة الإرهاب الدولي" بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، لم يعد يضع تسوية نزاع الصحراء الغربية كشرط أولي وأساسي لانطلاق برامج الشراكة الأمريكية - الإقتصادية والإستراتيجية الأمنية- في منطقة المغرب العربي. وتبدو الإدارة الأمريكية أكثر رهانا على توفير أرضية تجانس وتكامل للمصالح الإقتصادية بين دول المنطقة بالتعاون مع الشركاء الدوليين، بحيث توفر هذه الأرضية الشراكية – حسب المنظور الأمريكي- فرصا أكبر للنجاح في تسوية نزاع الصحراء الغربية.

وقد شجع هذا المنظور البراغماتي الذي يحيد ملف الصحراء الغربية في أي سلوك إستراتيجي أمريكي-فرنسي، تعثر خيارات التسوية ، ورغبة الأمريكيين في التمسك بسياسة توازنية تسعى لإرضاء كل من

المغرب- كأحد طرفي النزاع – والجزائر - كطرف إقليمي معني بالنزاع -، وبالتالي إستمرار خدمة مصالحها مع كل منهما، في إنتظار توفر شروط التسوية النهائية للنزاع.

الإستنتاج:

لقد ظهر أن كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كان لهما دورًا متكاملًا سياسيا وعسكريا في دعم الموقف التفاوضي للمغرب في إدارة نزاع الصحراء الغربية، منذ إندلاعه (عام 1975) إلى اليوم، إذ يلاحظ أنهما ظلا حريصين على عدم ترك المغرب محروما من دعم كلاهما (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) في نفس الوقت، وعلى الرغم من أن الفتور النسبي في العلاقات بين المغرب وإدارة كارتر في نهاية السبعينات، إلا أنه قابله ترابط وثيق بينهما خلال عهدة الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان (1974-1981)، كما أن توتر العلاقات بين المغرب وفرنسا خلال بداية عهدتي الرئيس الإشتراكي فرانسوا متيران،(1981-1995) قابله تعزيز استراتيجي كبير في العلاقات الأمريكية-المغربية خلال عهدتي الرئيس رونالد ريغان(1981-1989)، فيما شهدت مرحلة إعادة إنتشار السياسة الأمريكية بين محوري الجزائر والمغرب في منتصف الثمانينات، نفس "المراجعة" من جانب فرنسا الإشتراكية في إتجاه الإنفراج مع المغرب، وقد إلتزمت كل منهما نفس الإستراتيجية في تبادل الأدوار التوازنية في منطقة المغرب العربي، وكذا في إدارة ملف الصحراء الغربية، من خلال حرص واشنطن على عدم تخلي فرنسا عن المغرب، في وقت تبدو فيه واشنطن أكثر إرتباطا بمصالحها الإقتصادية والإستراتيجية – الأمنية مع الجزائر.

-كما ظهر أن هناك إتفاق بينهما على عدم فرض خيار تسوية للنزاع، تكون نتيجتها " زعزعة إستقرار النظام الملكي" في المغرب، وهو الطرح الذي كان يهدد به الملك الراحل الحسن الثاني شركاءه الغربيين، لتبرير ضرورة دعمهم للطروحات المغربية في الصحراء الغربية، منذ مرحلة الحرب الباردة، لتستمر هذه الذريعة إلى اليوم، رغم تحولات النسق الدولي.

ويبرز من خلال تطور مواقف كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إزاء ملف الصحراء الغربية، لا سيما خلال السنوات الأخيرة، إجماع ضمني على تفعيل خيار التسوية السياسية التفاوضية للنزاع، بدل التمسك بخيار الإستفتاء بين الإستقلال أو الإنضمام للمغرب، بإعتبار أن واشنطن وباريس واثقتان من رفض المغرب لإستفتاء يؤدي إلى إستقلال الصحراء الغربية، فيما لا تريد الولايات المتحدة الأمريكية .

ويبدو هامش التحرك والمناورة عند الأمريكيين أوسع في إدارة خيارات تسوية نزاع الصحراء الغربية ، ومن هذا المنطلق يمكن توقع إستعدادها لطرح صيغة تسوية تتجاوز صيغة الحكم الذاتي ولا تصل إلى حد الإستقلال التام عن المغرب، كما هو مطروح في إقتراح غير رسمي يتعلق بخيار " الصيغة الفيدرالية " وهو طرح لا تزال فرنسا متحفظة منه.

وفي المقابل فإن فرنسا – بحكم قربها الجغرافي وخلفيات علاقاتها التاريخية بدول المنطقة- تبدو حريصة أكثر على إدارة موازين القوى في المنطقة ، بالشكل الذي لا يسمح ببروز قوة إستراتيجية منفردة أو متكتلة في المنطقة تهدد مصالحها في الداخل أو في الإطار الإقليمي المتوسطي ،المغاربي أو الإفريقي .

تبدو الولايات المتحدة أكثر براغماتية من فرنسا، من حيث تمسكها بإيجاد حل دائم و قابل للاستمرار لنزاع الصحراء الغربية . بغض النظر عن صيغة التسوية . فما يهم الأمريكيين هو التوصل إلى تسوية تضمن ديمومة أكبر للاستقرار في المنطقة .

كما تبدو أنها أكثر دوغماتية من حيث تمسكها بترجيح الطروحات المغربية –الضم الكامل أو الحكم الذاتي– بغض النظر عن توفير شروط الإستقرار والتجانس بين دول المغرب العربي ، وبين الجزائر و المغرب تحديدا .

وقد جاء الموقف الفرنسي المتمسك بتسوية نزاع الصحراء الغربية في إطار الأمم المتحدة، موازيا للموقف الإسباني الذي شدد بدوره على هذا الإطار، وتدعيمه لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية[21].

وأخيرا يمكن التأكيد أن المواقف الفرنسية والأمريكية لم يطرأ عليها أي تحول حاسم منذ تاريخ وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع في سبتمبر 1991، بإستثناء التوافق على إستمرار واقع " اللاحرب واللاسلم" الذي لا يقلق- إلى حد الآن - مصالح كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ويسمح أكثر للمغرب بكسب رهان الوقت لتكريس "واقع الاحتلال" في الأراضي الصحراوية.

الهوامش :

(1) أنظر تقرير كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة المؤرخ في 19 فيفري 2000،- س/178/2002-.

(2) تم يوم 06 سبتمبر 1991 دخول قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ،فيما بدأت هيئة "المينورسو"-هيئة منظمة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية- مهمتها بموجب قرار مجلس الأمن يوم 29 أفريل 1991(اللائحة رقم 690).

(3) YAHIA.H.Zoubir and Daniel VOLMAN,The United States and Conflict in the Maghreb, North African Studies, Vol.2. N°3, winter97, pp.19-21.

(4) أنظر بالنسبة للموقف الأمريكي:

Stephen ZUNES,The United States and the Western Sahara Peace Process,Middle East Policy,1998,N°.4, p.138.

والموقف الفرنسي :

Annick Misk TALBOT,Pour la Paix au Sahara Occidental ;Collectif d'initiatives pour la Connaissance du Sahara Occidental , Octobre 2001.

(5) Stephen ZUNES,op.cit.,p.137.

(6) Abdelkhaleq BERRAMDANE,le Sahara Occidental :Enjeu Maghrébin, Paris, edition Karthala,1992,p.173.

(7) Yahia ZOUBIR , The Third Way in Western Sahara, Realpolitik vs. International Legality, Notion Arabe, Vol 15, N° 45. Septembre 2001, pp.73-84.

(8) هذه الخطة التي تندرج في إطار اللائحة 1429،صادق عليها مجلس الأمن في 31 جويلية 2003

(9) Yahia H.ZOUBIR , Karima BENABDELLAH and GAMBIER,"Western Sahara Deadlock",Middle East Report ,227,summer 2003.

(10) أنظر: Yahia H.ZOUBIR ? « The United State and the Conflict in the Maghreb »,p.20.

(11) Thomas De SAINT MANICE ,"Sahara Occidental-un peuple oublié, une lutte enssablée ».seminaire du jeudi 11 Janvier 2001(Oxfan-Maison internationale).Bruxelles,p.11 , **http://membres-Lycos.fr/Tomdsm-Maison Internationale.pdf**

(12) Rémy Leveau/Khadija Mohsen-Finan, « L'affaire du Sahara occidental », Etudes, no 1, 2000

[13] Yahia H.ZOUBIR, « The Third Way in Western Sahara :Realpolitik vs.International Legality »,op.cit.,p.1.

- Angel Perez GONZALEZ,op.cit

[14] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (178/2002/s)بتاريخ 19 فيفري 2002.

[15] أنظر دراسة : Yahia H.ZOUBIR , Karima BENABDELLAH and GAMBIER,Op.cit.

[16] أنظر تقرير نائب كاتب الدولة الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط موريس درابر أمام لجنة لغرفة النواب الأمريكية (25 مارس 1981) حول نزاع الصحراء الغربية،

[17] Centre d'actualité de l'Onu, http://www.un.org/apps/newsFr/

[18] جاء هذا الموقف في تصريح للأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون في تقرير له صدر في أفريل 2015.

[19] Frank NEISSE, LE RÈGLEMENT DU CONFLIT DU SAHARA OCCIDENTAL ET L'ONU, POUR QUELLE « TROISIÈME VOIE »?, p.702. http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001468.pdf

[20] أنظر دراسة ع.بوزيد،"نزاع الصحراء الغربية: آفاق الأزمة المستقبلية"،جريدة "صوت الأحرار"،عدد 05 أكتوبر 2002.

[21] جاء ذلك في تصريح لسفير إسبانيا بالجزائر خوان لينا خلال "ندوة المجاهد"المنعقدة يوم 19 جوان 2005 بالجزائر.

الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) وإسهامها في تسوية النزاع في شمال مالي 2012م

د. غازلي عبد الحليم

جامعة الجزائر - 3-

ملخص:

دفعت الحاجة إلى احتواء النزاعات والتحكم فيها وحتى منعها، بعض المنظمات الإقليمية الفرعية التي ظهرت في الأساس كتجمعات اقتصادية همها الوحيد تحقيق التنمية والقضاء على التبعية الاقتصادية، إلى توسيع صلاحياتها لتتناول القضايا السياسية والأمنية؛ وذلك بعد أن تيقن لديها أن النزاعات في المنطقة تعوق التنمية الاقتصادية. مثل ما هو الحال عليه بالنسبة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) التي كانت النزاعات المستمرة في غرب إفريقيا، دافعا لها من أجل التركيز على القضايا الأمنية التي تسببت في ضعف الأداء الاقتصادي لدولها.

وعليه تحاول هذه الدراسة تقييم الدور الذي أدته منظمة (ECOWAS) في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا من خلال تسليط الضوء على المقاربة الأمنية التي تبنتها عند تسوية النزاع المالي سنة 2012.

Abstract :

Dans le but de contenir les conflits régionaux et les mieux contrôler, les organisations sous-régionales qui assurent à l'origine un rôle plutôt économique, sont arrivées à une conviction claire, le développement ne peut être assuré sans mettre fin aux conflits qui ravagent leur sous-région, et empêchent son développement économique.

C'est le cas de la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) qui aspire à trouver une issue aux conflits de la sous-région. Cette étude évaluera le rôle joué par la (CEDEAO) dans la gestion du conflit au Mali entre les années 2012 et 2014, en mettant en évidence son approche sécuritaire et diplomatique adoptée pour le règlement de celui-ci.

مقدمة

يشهد العالم اليوم واقعا جديدا من الحروب والنزاعات، يتعلق الأمر في معظمها بنزاعات داخلية وحروب كانت تسمى- في السابق - "بالحروب الأهلية"، يلاحظ في هذا النوع من النزاعات أن العديد منها قد إتخذ منحى عنيفا، بسبب خلل وعجز في إحتوائها والتحكم فيها، من طرف الجهات السياسية التي كان يفترض منها القيام بذلك، كما أن هذه النزاعات صارت مطية لشكل جديد من الأطراف التي باتت فاعلة في الساحة الدولية اليوم، و التي لا تعترف بالحدود والمتمثلة في المجموعات الإرهابية النشطة على الصعيد الدولي، وهو ما يظهر أنه - منذ أواخر القرن العشرين - لم تعد الدولة القومية المحتكر الوحيد للعنف.

وإذا كان، في الوقت الحاضر، بإمكان الكثير من اللاعبين القيام بالحرب أمام تراجع دور الدولة، فإنه يجب الإشارة إلى أن هناك بالمقابل جهات فاعلة تعمل أيضا من أجل تحقيق السلام، وهو ما باتت تؤديه بعض المنظمات الدولية الإقليمية بإمتياز، و في مقدمة هذه المنظمات والذي بات دورها يلقى زخما كبيرا

ويشد انتباه الرأي العام الدولي بوضوح، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا **(ECOWAS)**، التي صارت تؤدي أدوارًا مهمة في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا، كان أخرها التدخل في مالي سنة 2013.

وتكمن الغاية من هذا البحث في تسليط الضوء على الدور المتنامي لهذا الشكل من المنظمات، في تسوية النزاعات الإقليمية، وطبيعة العلاقة التي تجمعها بالفاعلين الدوليين الكبار، و في هذا الإطار يتحدد التساؤل المطروح يتحدد فيما يلي: هل يدخل دور منظمة الإيكواس في إدارة وتسوية النزاع في مالي ضمن ما يطلق عليه حلول إفريقية لمشاكل إفريقية وقطع الطريق أمام التدخل الأجنبي في شؤون القارة؟ أم هو فقط تكريس لسياسة الأدوار التي ما فتئت تؤديها الدول الكبرى في المنطقة؟

I. موقف الفقه الدولي من دور المنظمات الإقليمية/ الإقليمية الفرعية في تسوية النزاعات

يلاحظ البعض من متتبعي الشأن الإفريقي أن التكامل الإقليمي في القارة كان إستجابة ورغبة من دولها للتكيف- على الأقل- مع موجة العولمة، وأداة لتفادي آثارها السلبية، غير أنها أدركت أنه ما لم تضع حدا للنزاعات البينية والداخلية في هذه المنطقة، فإن القارة ستظل من أفقر بلدان العالم وأقلها نموا؛ نتيجة للخلل الذي يصيب جميع قطاعات التنمية فيها.

وقد أصبحت ظاهرة التدخل الإقليمي من قبل المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا لتسوية[*] النزاعات الواقعة في أقاليمها الجغرافية، واقعا بدأ يفرض نفسه بإلحاح منذ السنوات الأولى لنهاية – ما يسمى - الحرب الباردة، وقد ذهب المهتمون بالشأن الإفريقي إلى تفسير ذلك من خلال التركيز على مجموعة من المعطيات المحلية، و الإقليمية والدولية، التي جعلت من هذا النوع من التدخل أمرا حتميا لا بديل عنه، و من بين المبررات التي قدمت في هذا الإتجاه، نذكر انفجار الأوضاع الأمنية في كثير من أجزاء القارة، في شكل جديد لم يكن معهودا من قبل، بحيث صار يغلب عليها الطابع الداخلي الأهلي، كما يعد من بين أسبابه ضعف جهود وآليات التسوية الإقليمية (القارية)، وترهل الأساليب التقليدية التي كانت تقودها المنظمة القارية فيما مضى. ويضاف إلى كل هذا تراجع واضح للاهتمام الدولي المباشر بهذه النزاعات، خاصة بعد أن فقدت القارة الإفريقية بعضا من أهميتها الاستراتيجية، التي اكتسبتها في الماضي، في إطار الحرب الباردة، وقد أصبح لسان حال الدول الكبرى يفضل مبدأ جديدا بدأ يستقطب الاهتمام الدولي إليه، وهو "حلول إفريقية لمشاكل إفريقية"، مع كل ما يحمله هذا المبدأ من معاني ومن تناقضات.

و لذلك، وجدت هذه المنظمات الإقليمية نفسها ملزمة بإدخال تعديلات على مبادئها وأهدافها وهياكلها المؤسسية، وعلى مواثيقها التأسيسية وتشريعاتها السابقة التي تجاوزتها الأحداث، على إعتبار أنها وجدت في الأساس لتحقيق أهداف اقتصادية أو تنموية محددة، أو لدرء الآثار السلبية لتبعات الحرب الباردة عليها، وبغية تحقيق هذا الهدف، وفي إطار مسعاها الرامي إلى درء جميع مصادر التهديد لأمنها واستقرارها، بما في ذلك المصادر الجديدة، أو ما يعرف بالتهديدات الأمنية الناشئة (Emerging security threats)، استحدثت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) وبعض المنظمات الفرعية الإفريقية الأخرى - ولكن بدرجة أقل- مجموعة من التدابير للتأكيد على أهمية توافر بيئة أمنية مواتية، وإرساء آليات للأمن الجماعي الإقليمي، تجاوزت من خلالها مجرد الرغبة في تسوية النزاعات فحسب، ولكن العمل على احتوائها قبل

حدوثها، وبالتالي تنوع دور هذه المنظمة وتراوح بين القيام بمهام صنع السلام والدبلوماسية الوقائية، واتساعه ليشمل مهام حفظ السلام وما قد يستلزمه ذلك من إمكانية استخدام القوة لفرض السلام إذا لزم الأمر، والتدخل ميدانيا بواسطة قوات مسلحة معدة لتلك المهمة.

و ما من شك، في أن المنظمات الإقليمية والقارية تمثل إحدى الوسائل الأساسية في تسوية المنازعات الدولية، لا سيما الإقليمية منها[1]. وذلك بحكم قربها الجغرافي من مكان النزاع، وقدرتها على تحصيل أكبر قدر من المعلومات المتعلقة بأسباب نشوبه وخلفياته التاريخية، والأطراف الحقيقية التي تقف وراءه.

وقد اختلف رواد الفقه الدولي حول تقييمهم لدور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات وفعاليتها في إيجاد حلول لها، من هؤلاء من يرى أن للمنظمات الإقليمية دور فاعل في فض النزاعات الإقليمية، معتمدين على حقيقة تاريخية وهي أن هذه المنظمات كانت سابقة لوجود المنظمات الدولية، كما أن هذه الأخيرة عجزت عن تسوية الكثير من النزاعات الدولية كما يعتقد هؤلاء في أن المنظمات الإقليمية قادرة على تسوية المشاكل والنزاعات التي تنشب بين أعضائها، بحكم تقاربها الجغرافي، والكثير من الخصائص التي تجمع بينها، في حين أن المنظمات الدولية تفتقر لهذه الخاصية، بينما تكون المنظمات الإقليمية أيضا أكثر قدرة على قمع النزاعات داخل الدول الأعضاء، بسبب قربها ومعرفتها الكبيرة بالقضايا الاجتماعية والعرقية، والسياسية السائدة التي قد تؤثر على طبيعة النزاعات وتطورها.

وفي هذا الاتجاه، يعتبر بعض المتتبعين أن هذه المنظمات هي أكثر ملاءمة من مجلس الأمن لمعالجة بعض حالات النزاع لأسباب لوجستية واجتماعية وسياسية، ومن أبرز الحجج لصالح أولوية المنظمات الإقليمية هي العائق الهيكلي الذي يمثله حق النقض في مجلس الأمن، والتردد الذي يقع فيه عند البت في بعض النزاعات. بالإضافة إلى ذلك، فإن القيود اللوجستية والمالية تضعف قدرة المجلس على معالجة الوضع، وهو ما يجعل من المنظمات الإقليمية الأقدر على القيام بذلك.

أما الفئة الثانية من الفقهاء فتعتقد أن المنظمات الإقليمية حتى وإن تقاسمت دولها خصائص مشتركة إلا أنها تبقى عاجزة عن تسوية نزاعاتها بالطرق السلمية في معظم الأحيان إلا في حالات نادرة، بل إن ما يمكن أن يفسر على أنه استقرار بين الدول المكونة لهذه المنظمات مرده إلى سياسة الهيمنة التي تمارسها الدول القوية، التي تلعب في تلك المنظمات دور الدول الموجهة، وبالتالي تصبح قراراتها رهنًا لإرادة هذه الدول[2].

و من الواضح، أن تسوية النزاعات الإقليمية في القارة الإفريقية – سواء البينية أو الداخلية – لم يشهد تعارضا في الاختصاصات بين المنظمة الأممية والمنظمات الإقليمية الفرعية، خاصة فيما يتعلق بمهام حفظ السلام أو حتى فرضه في بعض الأحيان، بل كان هناك تنسيقًا كبيرًا بين الجانبين، مثلما جرى عند تدخلات الإيكواس المختلفة لتسوية نزاعات المنطقة.

لقد أدرك واضعو ميثاق الأمم المتحدة أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الإقليمية في مجال إدارة النزاعات وحفظ السلم، على اعتبار أن دورها يعد مكملا لدور الأمم المتحدة، وبالتالي ليس متعارضا معه، وبالأخص في حالة التدخل في عملية إدارة النزاعات التي قد تنشب في أي دولة عضو، وليس أدل على

ذلك ما جاء في المادة (53) الفقرة 1 والمادة (54) اللتين تحددان بشكل دقيق العلاقة بين الطرفين في حالة إدارة النزاعات[3]. وبالتالي فإن الميثاق الذي نظم العلاقة بين الاختصاصات الأصلية لمجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، حرص على أن تبقى علاقة فاعل ومكمل له، من دون أن يمنع هذه المنظمات من استخدام أدوات القوة العسكرية، أو أن يمس ذلك من اختصاصه في هذا المجال.

أما العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والمنظمات الفرعية، فقد عرفت نوعا من التدرج، حيث في البداية لم يكن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963م يتضمن أي إشارة إلى المنظمات الفرعية ودورها في حفظ السلام. وذلك يعود إلى أن المنظمات الإقليمية الفرعية الموجودة آنذاك لم تتبن بعد هذا النوع من الأدوار، إلا أنّه تم تدارك الأمر مع إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية لآلية منع وإدارة وحل النزاعات عام 1993م، هذه الأخيرة نصت في المادة (24) من اتفاقية إنشائها على قيام الآلية بالتنسيق الوثيق في أنشطتها مع المنظمات الإقليمية الفرعية، وقد تم التأكيد على نفس الشيء في البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي ، حيث أكدت المادة 16 منه عن هذا التنسيق بين المجلس والآليات التي تّم استحداثها في هذه المنظمات، لتكون بمثابة الجهاز المكلف بحفظ السلم والأمن على المستوى الإقليمي.

II. السياق الدولي لتولي المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا مهمة حفظ السلام.

لقد بدأ الترويج في الفترة الأخيرة على تأكيد الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، في إطار إدارة النزاعات الدولية وتسويتها، و هو ما يسمح بالاعتقاد أن ذلك يمثل اعتمادا ضمنيا لفكرة حلول إفريقية لمشاكل إفريقية African Solutions for African Problems؟ و بديلا يحمل المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية الدور الأكبر في التدخل وتسوية النزاعات الحاصلة في القارة، و يظل التساؤل مطروحا هل هذه المنظمات قادرة وإن رغبت في ذلك على الاضطلاع بهذه المهمة؟

في الواقع، ظهرت في العقدين الأخيرين مجموعة من الأسباب والمعطيات الدولية والإقليمية التي ساهمت بقوة في الدفع نحو الإتجاه الذي يحمل المنظمات الإقليمية الإفريقية، أدوارا أكبر في عمليات حفظ السلام وإدارة النزاعات في القارة، و يمكن أن نحصي ثلاثة أسباب أساسية على الأقل ساهمت مباشرة في ذلك، و هي[4]:

أولا، رغبة الدول الغربية ومعها الأمم المتحدة في الانسحاب من التورط المباشر في النزاعات التي تعرفها القارة الإفريقية، وتولي المهمة بشكل تدريجي من طرف المنظمة القارية، ممثلة في الإتحاد الإفريقي، وأيضا المنظمات الإقليمية الفرعية التي بدأ يبرز دورها شيئا فشيئًا في هذا المجال.

ثانيا، سعي الدول الإفريقية، أو على الأقل بعضها، إلى لعب دور مستقل عن الدول الغربية والمستعمرة السابقة لها. وبالتالي أداء دور مستقل عن هيمنتها، وذلك من خلال تقليص تدخلها في شؤون القارة الداخلية، والعمل على حل مشاكلها بمفردها وبالطريقة التي تشاء.

ثالثا، صعود نجم عدد من الدول الإفريقية في أقاليم القارات الخمس، تسعى جاهدة إلى لعب الدولة القائدة لإقليمها والمهيمنة على الشأن المحلي، وذلك بتكريس دورها في إيجاد حلول محلية للمشاكل الإفريقية، وتعويض الدور الذي كانت تؤديه الدول الاستعمارية- سابقا- في تلك المناطق بسياسات توحي وكأن المنطقة توجد في استقلالية تامة عن الهيمنة الغربية.

ومن أهم المتغيرات التي دفعت في تعزيز هذا التوجه ما يلي :

أ) في البداية هذا الاتجاه وجد ترحيبا وإلحاحا كبيرين في هذه الفترة من قبل العديد من المسؤولين الأمميين، و يمكن أن نذكر - على سبيل المثال لا الحصر- ما ورد في تقرير للأمين العام الأممي(السابق كوفي عنان) الذي جاء بعنوان "أسباب النزاعات ودعم السلام والتنمية المستدامة في إفريقيا"[(5)]، حيث جاء فيه أنه من الضروري دعم المبادرات التي تم اتخاذها على المستوى الإقليمي في إفريقيا، لأنه لم يعد للمنظمة لا الوسائل ولا الخبرات المطلوبة لتسوية كل المشاكل التي يمكن أن تظهر في القارة؛ كما أنه من المطلوب مرافقة الجهود الذي تبذلها القارة في إطار حل مشاكلها، عوض أداء هذه المهمة بدلا عنها، ما جاء في هذا التقرير عبارة عن تعبير ملطف عن واقع صار يفرض نفسه على الأرض، ذلك أنه وبعد الصعوبات التي واجهتها الأمم المتحدة في الصومال، تخلى مجلس الأمن بصورة أساسية على عمليات حفظ السلام متعددة الأوجه وعلى نطاق واسع، وقام باستبدالها ببعثات للمراقبة أصغر حجما وأكثر تخصصا. هذا التراجع يمكن ملاحظته بشكل جلي في إفريقيا التي كانت تستقبل في عام 1993 ما يقرب من 40 ألفا من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ولم يعد عددهم بعد جوان 1999 يتجاوز 1600 عنصر، في القارة الإفريقية تراجعت هي الأخرى ما بين عامي 1989 و1993، من سبعة في عام 1993، إلى ثلاثة في 1999.

لذلك أصبح من الواضح حرص مجلس الأمن الدولي على أهمية الدور الإقليمي عند التعامل مع النزاعات الداخلية. حيث أكدت العديد من قرارات الأمم المتحدة على عدم تجاهل هذا الدور. ومع تزايد المنازعات الداخلية في إفريقيا أكد مجلس الأمن في قراره 1170 الصادر في شهر ماي 1998، على أهمية الدور الإقليمي الإفريقي لمواجهة هذه النزاعات، كما شجع على إنشاء آليات إفريقية جديدة لتسوية وفض النزاعات الإفريقية.

وقد أظهرت الدول الغربية بدورها رغبة ملحة في بناء قدرات إفريقية في مجال عمليات حفظ السلام وإدارة النزاعات الإفريقية، ويدخل في هذا التوجه منذ بداية التسعينات برامج التدريب والدورات التكوينية التي تنظمها الدول الغربية كفرنسا، و بريطانيا والولايات المتحدة، للتأكيد على ضرورة أن تتولى الدول الإفريقية عمليات حفظ السلام الإقليمية ودون الإقليمية، و يدخل في هذا الإطار البرنامج الفرنسي المعروف بـ RECAMP (Le Renforcement des Capacités Africaines de Maintien de la Paix.)، كما تولت الولايات الأمريكية المتحدة مهمة مرافقة بعض الدول الإفريقية في هذا المجال، حيث كان الدور الأمريكي قائما بشكل واسع على تقديم الدعم وبناء قدرات قوات حفظ السلام، من خلال مجموعة من البرامج التدريبية الانتقائية[(*)].

ب) بذلت الدول الإفريقية جهودا كبيرة لتولي مهمة تعزيز السلام والأمن، لوعيها بخطورة التهديدات المحدقة بأمنها وللتردد الذي أصبح يطبع سلوك مجلس الأمن الدولي في تعامله مع القضايا الإفريقية، ونزوعه نحو عدم التورط في النزاعات الإفريقية. وقد تصدرت مجوعة من المنظمات الإقليمية الفرعية البارزة للعب هذا الدور، حيث تسعى للحصول على المزيد من الاستقلالية في التعامل مع النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة التي تواجهها، وقد أظهرت إستعدادها لاتخاذ مختلف التدابير الدبلوماسية والعسكرية اللازمة، والتي هي في حدود إمكاناتها.

و عليه، وجدت الدول الإفريقية نفسها مجبرة ـ في الوقت الحاضر ـ على تولي الأمور الأمنية بنفسها، وتفضيل العمل المحلي في هذا الميدان وإعطاء الفرصة أولا للمجهود الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية.

"Try Africa First" و هو ما عبرت عنه الكثير من المنظمات الإقليمية الفرعية بالتنسيق مع منظمة الوحدة الإفريقية، قبل أن تتحول إلى الاتحاد الإفريقي. وهي التي كانت تنظر دائما إلى التدخلات الخارجية بما فيها تلك التي تمت تحت غطاء أممي على أنه تدخلات خارجية ترمي إلى الهيمنة على دول القارة، والمساس بسيادتها واستقلالها. وخير دليل على صحة تصورها، أن تلك التدخلات كانت انتقائية وتتم في المناطق التي تسعى فيها الدول المتدخلة إلى حماية مصالح لها لا غير[6].

كذلك يجب الإشارة إلى أن المجهودات المبذولة من أجل حفظ السلام وتسوية النزاعات البينية أو الداخلية في القارة لم تكن تتم دائما داخل الأجهزة التنظيمية المتمثلة في المنظمات الإقليمية، ولكن أيضا بشكل إنفرادي تتولاه دول بعينها، لها من القوة والمصلحة والإرادة ما يسمح لها بالتدخل بتزكية من الدول الكبرى، نذكر هنا على سبيل المثال التدخل الإثيوبي في الصومال سنة 2006، لطرد حركة الشباب الإسلامية التي استولت على أجزاء واسعة من البلاد، بما فيها العاصمة مقديشو.

ولكن رغم الرغبة الكبيرة في تغيير الأوضاع على مستوى القارة فيما يتعلق بحفظ السلام وتسوية النزاعات، يبقى أن نشير إلى أن الإرادة لوحدها غير كافية للوصول إلى النتائج المرضية، ذلك أن المنظمات الإقليمية الإفريقية تبقى دائما رهن المساعدات الخارجية، سواء المالية أو اللوجستية وحتى ما تعلق بالخبرة والتدريب، وكل ذلك يعد أحد النقائص المهمة التي تقلل من أهمية الأدوار التي تؤديها في هذا المجال، وهو ما سيتسنى ملاحظته لاحقا مع تجربة ECOWAS في النزاع في شمال مالي.

ج) من بين المعطيات التي سمحت بصعود دور المنظمات الإقليمية في عملية حفظ السلام وتسوية وإدارة النزاعات في إفريقيا، يمكن أن نشير أيضا إلى دور الدولة القائدة الذي لا تكاد تخلو منه أي منظمة إقليمية إفريقية[7]. و الذي يتمثل في تلك الدول التي تمتلك القوة الكافية للهيمنة على الأنظمة الدولية الفرعية التابعة لها[8]. وعليه، يمكن القول أن القيادة الإقليمية تلعب دورا مزدوجا في العلاقة بين السياسة الإقليمية والسياسة العالمية، وهي تضمن على الأقل مهمتين رئيسيتين: فالدولة القائدة تهدف إلى استبعاد اللاعبين الخارجيين من مناطق "النفوذ" الخاصة بها، وفي الوقت نفسه، تكييف هؤلاء اللاعبين، من أجل تحقيق كل من أهدافها السياسة الخارجية العالمية والإقليمية[9].

و ينطبق هذا الموقف تماما مع السلوك الذي تنتهجه بعض الدول الإفريقية التي هي فعلا دول قائدة في الأقاليم التي تنتمي إليها، أو تطمح في أن تكون كذلك، ويمكن أن ندرج في هذه الخانة مجموعة محدودة من الدول، نذكر منها دولة جنوب إفريقيا في جنوب القارة، ونيجيريا في غربها وإثيوبيا في شرقها، وهي كلها دول تحتكم على قدر من القوة الاقتصادية والعسكرية والبشرية، وحتى أنها توظف ثقلها الدبلوماسي والسياسي في سبيل تكريس موقعها واستغلاله كدول قائدة في علاقاتها مع جيرانها وباقي العالم.

و الجدير بالذكر أن هذا النوع من المنظمات الذي تسود فيه علاقات الهيمنة بين دولة تصبو لقيادة الإقليم أو تمارس ذلك فعلا، ودول أخرى أقل قوة منها، ولكن تعمل على مناهضتها أو منافستها في ذلك، ينعكس سلبا على عمليات حفظ السلام ومبادرات التسوية السلمية للنزاعات، التي قد تنشب بها، وقد يتسبب في انشقاقات داخل هذه المنظمات.

III. الإيكواس : مهمات الأمن و السلام في غرب إفريقيا

لقد ترتب عن المعطيات الدولية والإقليمية ، بروز دور للمنظمات الإقليمية في ميدان حفظ السلام بشكل محسوس، وبخاصة عندما استطاعت أن تفرض نفسها كطرف لا يمكن الاستغناء عنه للتعامل مع النزاعات الدولية والداخلية التي صارت القارة الإفريقية مسرحا لها، وليس أدل على ذلك تصدرها جل عمليات حفظ السلام، ومراقبة إطلاق النار في كثير من هذه النزاعات منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، وفي هذا الإطار تعد منظمة الإيكواس (ECOWAS) أو الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، و من بين المنظمات الإقليمية التي فرضت نفسها في معادلة السلام في القارة الإفريقية، ذلك أنها كانت من دون شك السباقة إلى وضع أسس الأمن الجماعي الإقليمي في إفريقيا بأكملها وربما في العالم، و بالخصوص عندما عمدت إلى توسيع مهامها التي كانت اقتصادية في الأساس، لتشمل فض وتسوية النزاعات التي تنشأ بين دولها أو داخلها، وإقامة نظام أمني جماعي إقليمي خاص بها.

و الملاحظ، أنه عند تأسيس هذه المنظمة، كان الهدف الرئيسي من إنشائها هو تحقيق الطموح الرامي إلى خلق جماعة اقتصادية تتكامل فيها الدول الأعضاء، وحتى إن استطاعت المنظمة تحقيق إنجازات مهمة في هذا المجال، إلا أن الأزمات السياسية في المنطقة والحروب الأهلية والتنافس الدائم بين بعض دولها على الزعامة الإقليمية، عرقل بشكل كبير هذا الطموح و حد من أفقه، مما دفع بالدول الأعضاء إلى التفكير في توسيع مهامها، لتتولى إلى جانب قضايا الاقتصاد ومواضيع التنمية، إشكالية الأمن وقضايا السلام والدفاع المشترك أيضا.

ولقد كانت سنة 1990 حاسمة بالنسبة لتحول الجماعة إلى منظمة قادرة على التدخل دبلوماسيا من أجل التسوية السلمية للنزاعات، أو التدخل عسكريا في حال التهديد الخطير للأمن، والسير الحسن للمؤسسات واستقرار أعضائها، وحيث وجدت المنظمة نفسها في مواجهة سلسلة من النزاعات الأهلية المدمرة، بداية من ليبيريا سنة 1990، وانتهاء بالنزاع في مالي سنة 2012، وما يدل على أن المنظمة دفعت مرغمة إلى تولي مثل هذه المهام انطلاقا من هذه السنة، هو تدخلها في النزاع في ليبيريا كأول تجربة لها في ميدان حفظ وفرض السلام، من دون أن تتسلح في تلك الفترة بالنصوص والتشريعات اللازمة لإضفاء الشرعية على نشاطها.

بالنظر إلى كل ذلك، تحولت منظمة الإيكواس، إلى أول منظمة إقليمية في هذا المجال، ورغم الانتقادات الموجهة للجماعة، إلا أنها تظل أول تجربة وجهد من قبل منظمة إقليمية فرعية للقيام بعمليات عسكرية لحفظ السلام. وهو يعكس محاولة إفريقية للتصدي لحالة النزاعات التي تعرفها الكثير من دول المنطقة من دون انتظار المساعدة من رعاة السلام الخارجيين (الأمم المتحدة أو الدول الغربية الكبرى)، ولتجاوز موقف المتشائمين الذي قد يركز أكثر على محدودية فعاليته، فإنه يجب النظر إلى أن هذا التدخل يعد بمثابة حلول بديلة لبعض المشاكل الملحة المطروحة على الأمن في إفريقيا[10].

و يبدو أن إدراك الدول المؤسسة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا كان سريع الصلة للربط بين التنمية الاقتصادية والأمن الإقليمي[11]، مما جعلهم يسارعون إلى تحصين منظمتهم الإقليمية بالتشريعات اللازمة، والهياكل الضرورية للاضطلاع بهذه المهمة. وهو ما سنتناوله من خلال مختلف الخطوات القانونية والمؤسساتية التي تعد بمثابة هندسة حقيقية للسلم والأمن في منطقة غرب إفريقيا.

وفي هذا المجال عرفت مجهودات الإيكواس وتدابيره تطورا ملحوظا، وذلك إنطلاقا من اللحظات الأولى لتأسيس الجماعة ووصولا إلى جانفي 2008 مع تبني برنامج الوقاية من النزاعات، ويمكن تقسيم جهود الجماعة في الدفاع والأمن من خلال هذا التطور الزمني إلى جيلين[12]:

- يتمثل الجيل الأول في التدابير القانونية السابقة، أولا المعاهدة المؤسسة للجماعة في ماي 1975، الاتفاق الإطار بشأن عدم الاعتداء والمساعدة في الدفاع (ANAD)[13]، الذي تم التوقيع عليه في جوان 1977 وبروتوكول الدفاع المشترك (PAMD)[14] الذي تم التوقيع عليه في ماي 1981 ودخل حيز التنفيذ في عام 1986.
- الجيل الثاني يأخذ بعين الإعتبار مختلف النصوص المعتمدة في سياق تطور قانون الغرب إفريقي لمنع وإدارة وحل النزاعات، يتعلق الأمر هنا بمعاهدة الجماعة المعدلة في جوان 1993، والبروتوكول المتعلق بآلية منع وإدارة وحل النزاعات وحفظ السلام والأمن في 1999، والبروتوكول المؤرخ في ديسمبر 2001 حول الديمقراطية والحكم الراشد، المكمل لبروتوكول آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات وحفظ السلام والأمن في ديسمبر 1999، واتفاقية الجماعة للأسلحة الخفيفة سنة 2006 في أبوجا، وإطار الوقاية من النزاعات الذي تبنته الجماعة في عام 2008.

لم تسمح الأدوات القانونية من الجيل الأول للجماعة بتبرير عملها العسكري والدبلوماسي لصالح السلام في منطقة غرب أفريقيا، و لهذا تم إيجاد الجيل الثاني، الذي يأخذ بعين الإعتبار اهتمامات زعماء دول غرب إفريقيا لصالح مسعى السلام والحد من النزاعات، بحيث توفر هذه التشريعات القانونية من الجيل الجديد المزيد من الضمانات للجماعة من أجل التدخل، ذلك لأنها تحدد بوضوح هيئات صنع القرار، وبالتالي الجهة المخول لها إتخاذ القرار بالتدخل من عدمه، وطبيعة هذا التدخل والأدوات الضرورية لذلك، وهذا أمر مهم، ثم الأساليب والإجراءات التي يجب اتباعها عند تدخل الجماعة في الدول التي تعاني من العنف.

وبفضل هذه المراجعة للقوانين والتشريعات، خاضت الجماعة عمليات عسكرية في الكوت ديفوار ولكن بقليل من الإثارة والجدل مقارنة بتدخلها العسكري الأول في ليبيريا، أو في سيراليون وغينيا بيساو.

وقد جعلت الجماعة من التدخل لإدارة الأزمات وفض النزاعات عقيدتها الأساسية، وانطلاقا من ليبيريا، و كوت ديفوار، مرورا بسيراليون وغينيا بيساو، ثم طوغو وغينيا كوناكري، ظلت تعليمات المنظمة من دون تغيير تقريبا، وهي ضرورة التدخل دبلوماسيا لإدارة النزاعات، وإن عجزت في ذلك فإنها ستلجأ إلى استخدام القوة، لذلك نجد أن الوسائط التي تعتمد عليها الجماعة من أجل التدخل في الأزمات والنزاعات في غرب إفريقيا هي: الطريقة السلمية التي تركن إلى الدبلوماسية والتفاوض، أو استخدام القوة بمختلف أشكالها، وتتحقق غالبا عن طريق إرسال قوات لحفظ السلام، أو فرضه في بعض الأحيان.

لقد غلبت الجماعة بشكل دائم الأسلوب الأول في حل الأزمات، التسوية السلمية للأزمة يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة، أي شكل متعدد الأطراف مع إنشاء فريق إتصال، و يتكون من بعض الدول الأعضاء في الجماعة كما كان الحال في أزمات توغو وغينيا بيساو، ويمكن أيضا أن تتم المبادرة دبلوماسيا، على أساس ثنائي مع تعيين وسيط ، أو في إطار ما يعرف بالدبلوماسية الموازية، وقد انتهجت هذه الطريقة في حل الأزمة

الغينية. ولكن على العموم غالبا ما تبدأ عملية تسوية النزاع من قبل الجماعة من خلال توظيف السبل الدبلوماسية، قبل أن تقوم بدعمها في الأخير عند استعصاء النزاع باللجوء إلى استخدام القوة، وقد تلجأ في بعض الأحيان إلى استخدام الأسلوبين في آن واحدة، من أجل العودة إلى الوضع الطبيعي ما قبل نشوب النزاع، وهو ما وقع بالفعل عند تسوية نزاعات عديدة ،مثل النزاع في ليبيريا، و سيراليون وغينيا بيساو.

و بناء على التحولات الدولية الجديدة والضغوطات الدولية فيما يتعلق بحفظ السلام، أحدثت الإيكواس مجموعة من التعديلات على ميثاقها، والمهام الجديدة التي أنيطت بها والهياكل التي وظفت من أجل تحقيق تلك المهام الجديدة ، وهو ما أطلق عليه هندسة الإيكواس للأمن وحفظ السلام، و لهذا الغرض، أنشأت الجماعة عددا من المؤسسات والآليات الأمنية التي أسهمت في حل النزاعات، مما اكسبها شعبية باعتبارها المنظمة الإقليمية الفرعية الأكثر نجاحا في القارة الإفريقية، و تقوم هندسة الإيكواس للأمن وحفظ السلام على مجموعة من الهياكل المفصلية، التي تساعد على اضطلاع هذه المنظمة بدورها في ميدان الأمن وحفظ السلام[*].

و مما لا شك فيه أن زعماء الدول المنضوية تحت لواء الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أو على الأقل جلهم، كانت نيتهم أن يجعلوا فعلا من مؤسسات الجماعة أداة حقيقية لبسط الأمن والاستقرار، والتخلص من نزاعات المنطقة اللامتناهية، وأن تلتفت دولهم إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر، هذه النية يمكن لكل متتبع أن يلاحظها من خلال إخلاص هؤلاء في منح الجماعة مؤسسات قوية وواسعة النفوذ، بشكل يجعلها فريدة من نوعها في المنطقة الإفريقية، بل في دول الجنوب عامة، ومن ثم فإن أبسط طريقة لتقييم ما أنجزته هذه الجماعة في ميدان الأمن وحفظ السلام في إفريقيا الغربية، هو اختبار هذه الإنجازات على الأرض. وليس هناك أحسن من النزاع في مالي 2012 من أجل القيام بذلك. والنزاع في مالي كان اختبارا آخر لقدرة الإيكواس على الرد على التهديدات التي تواجه السلم والأمن في المنطقة.

IV. خلفية النزاع في مالي سنة 2012

تعود المظاهر الأولى لتفاقم للنزاع في مالي إلى يناير 2012 لتراكم مجموعة متنوعة من الأسباب الداخلية والخارجية، لا سيما بعد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا سنة 2011، حيث عادت على إثره إلى التراب المالي العديد من المجموعات المسلحة، ذات التوجهات المختلفة والأهداف المتباينة، وفي مقدمة هذه الجماعات نذكر الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA)، وجماعة أنصار الدين، إلى جانب مجموعة أخرى من الجماعات المسلحة الإرهابية، يذكر من بينها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJAO) [(15)].

وقد ساعد على انتشار هذه الجماعات في شمال مالي واستفحال الأوضاع الأمنية فيه، الإهمال والتهميش الذي ظلت المنطقة تعاني منه منذ اللحظات الأولى بعد الاستقلال، وهو ما شجع على ظهور المطالب الانفصالية من جديد، ورغبة المجموعات التارقية في تقرير مصيرها، وقد عمل الرئيس المالي السابق موسى تراوري في عام 1991، على وضع حد لتمرد مماثل للطوارق[(16)]، وعلى الرغم من اتفاقات السلام المتعددة التي وضعت حدا لانتفاضات الطوارق السابقة في مالي والتي توصل إليها هؤلاء بوساطة جزائرية

لمرات عدة كان آخرها سنة 2006، إلا أن الطوارق الذين يقطن غالبيتهم في الجزء الشمالي من مالي لم يتخلوا يوما عن مطالبهم الداعية للاستقلال.

وأسفرت الاشتباكات العنيفة بين الجماعات المسلحة على اختلافها والحكومة المالية إلى سقوط قتلى من المدنيين، ولكن ما زاد الأوضاع سوءً هو الانقلاب العسكري الذي وقع في مارس 2012، على يد النقيب أمادو سانوجو الذي أطاح بالرئيس المالي المنتخب، أمادو توماني توريه وحل الدستور، وجاء الانقلاب أياما فقط قبل الانتخابات التي كانت مقررة في أبريل 2012، وقد برر قادة الانقلاب تصرفهم هذا بالأداء السيء للحكومة المركزية في حربها ضد الانفصاليين في شمال البلاد، كما نقموا عليها أنها لم تخصص الموارد الكافية لمحاربة المتمردين المتحالفين ضدها مع الجماعات الإرهابية والمتطرفين الإسلاميين.

و الجدير بالإشارة، هو أن النزاع في شمال مالي والمنحى الذي أخذه في أعقاب الانقلاب الذي وقع في مارس 2012، يعود بشكل كبير إلى تراكم مجموعة من الأخطاء والتجاوزات، إلى جانب الخلفيات التاريخية للعلاقة القائمة بين الحكومات المركزية المتعاقبة في باماكو، وسكان الأقاليم الشمالية ذات الغالبية التارقية، و الأكيد أن الأزمة الأخيرة في مالي ما هي إلا نتيجة عن المعاملة السيئة لسكان الشمال من قبل قوات الأمن وتجاوزاتها المتكررة، إلى جانب عجز الحكومة على تحقيق التنمية في تلك المناطق والقضاء على التهميش فيها. وبالتالي عدم الامتثال للالتزامات الواردة في اتفاقيات السلام المختلفة بين الطرفين، التي تمت برعاية جزائرية تعود آخرها إلى سنة 2006 [(17)]. يضاف إلى جانب ذلك، السلوك المهادن والمتسيب للحكومة في التعامل مع التطورات الحاصلة في شمال البلاد وعجزها عن استغلال المعلومات الواردة من هناك والتصدي لتلك التحديات[(*)]. ناهيك عن التهاون الواضح في مواجهة نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومهربي المخدرات، والاستخدام غير الشرعي للمساعدات الدولية المقدمة للشمال.

سوء إدارة هذه الأزمة، من قبل السلطات المالية في الشمال، واحدا من الأسباب التي قدمها المجلس العسكري بقيادة أمادو سانوغو للانقلاب على الرئيس أمادو توماني توري، معلنا بعد ذلك على حل كل مؤسسات الجمهورية، وتأسيس هيكل جديد يسمى: المجلس الوطني لاستعادة الديمقراطية وإصلاح الدولة (CNRDRE) [(18)]. و هو ما أدى إلى إستفادة المتمردين بعد الانقلاب من الفراغ في السلطة، والأوضاع العامة في البلاد، حيث قاموا بالاستلاء والسيطرة على مساحات واسعة في شمال البلاد، وفي ظرف وجيز استطاعت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA) بسط سيطرتها على ثلاث مدن في شمال البلاد، هي تمبكتو، غاو وكيدال.

و مع تقدم الجماعات المسلحة نحو جنوب البلاد واستيلائها على بلدة كونا Konna في 3 جانفي 2013 تأكد للمجتمع الدولي أن غايتها لم تعد فقط السيطرة على شمال البلاد (بلاد الأزواد)، بل الهدف هو أوسع من ذلك، وزاد اليقين بخاصة مع تراجع الجماعات المتمردة في الشمال أمام المجموعات الإرهابية، واتخاذ هذه الأخيرة لهم كغطاء فقط، وقد أدان المجتمع الدولي، وفي مقدمته دول الجوار والدول العضوة في الإيكواس الوضع في مالي. وقد سهل هذا التقدم نحو الجنوب من طرف المجموعات الإرهابية مهمة السلطات في مالي لإقناع مجلس الأمن والمجتمع الدولي للحصول على تفويض بطرد هؤلاء من المنطقة. وجعل من تبرير التدخل الفرنسي في إطار عملية سيرفال SERVAL مهمة سهلة للغاية.

و على العموم، فإن تعقيد الوضع في شمال مالي يكمن في طبيعة التهديد المتعدد الجوانب للسلام والأمن الدوليين، كما يجب إضافة الوضع الإنساني المتدهور، والجمود في المفاوضات بين المتمردين في الشمال والسلطات في باماكو، و هذا الواقع المقلق، إلى جانب الخوف من أن يتحول شمال مالي إلى "ملاذ للإرهاب الدولي" هو ما يفسر في الأساس قرار مجلس الأمن الدولي الذي أذن بنشر قوات (MISMA) في ديسمبر 2012 والذي سارع بتوسيعها لتصبح مهمة للأمم المتحدة للاستقرار (MINUSMA) في مالي في أبريل 2013.

V. تفاعل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مع النزاع في مالي

كما سبق الإشارة له، سارعت الجماعة إلى اتخاذ بعض التدابير لإنهاء الصراع في مالي، وحتى وإن وجه البعض انتقادا للجماعة على طريقة أدائها، كونها حسب هؤلاء لم تتخذ التدابير اللازمة لإنهاء الأزمة، إلا أن هناك أيضا- وبالمقابل - اعتراف عام بأن هذا التجمع الإقليمي قد نجح رغم كل النقائص التي يعاني منها، في تبني تدابير إيجابية في محاولة لإحلال السلام في مالي. و يعد تدخل الإيكواس في النزاع الذي وقع في مالي، فرصة لتقييم أداء هذا التجمع الإقليمي في ميدان الأمن وحفظ السلام، ومناسبة لاختبار الترسانة الكبيرة من التشريعات والمؤسسات التي وجدت من أجل تحقيق ذلك، بالإضافة إلى أنه يمثل فرصة لتقييم علاقة هذا التجمع بالهياكل الدولية الأخرى المهتمة بأمر الأمن والسلم في العالم وفي إفريقيا، ومدى قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على التكيف مع التحولات الدولية الحاصلة منذ بداية الألفية الجديدة.

و لقد كانت الإيكواس سباقة إلى استنكار ما حصل في مالي، سواء التمرد العسكري في الشمال، الذي قاده الانفصاليون التوارق، مدعومين بالمجموعات الإرهابية، أو الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة الرئيس أمادو توماني توري الشرعية، حيث ندد الرؤساء الأفارقة المجتمعون في قمة مصغرة بأبيدجان بالانقلاب، وطالبوا بعودة النظام الدستوري في أجل لا يتجاوز 72 ساعة، طبقا لأحكام بروتوكول 2001 للحكم الرشيد والديمقراطية، و الذي تم بموجبه تعليق عضوية مالي في أجهزة الجماعة، إلى جانب فرض عقوبات على زعيم الانقلاب، وحضر على المبادلات عبر الحدود مع مالي، ومنعها من الوصول إلى بعض الموانئ الإفريقية، على المحيط الأطلسي[19].

هذا وقد تبنت كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي منذ البداية مسعى الوساطة والتسوية السلمية للأزمة في مالي. حيث اعتبرت منذ البداية أن الأزمة في مالي تعد انتهاكا خطيرا للمواثيق والقوانين التأسيسية لكل من الجماعة والاتحاد الإفريقي حيث تخل باحترام ووحدة وسلامة أراضي الدول الأعضاء والنهي عن الانقلابات. تحقيقا لهذه الغاية، سهلت الجماعة بدعم من الاتحاد الأفريقي، محاولة تحقيق التسوية السياسية للأزمة من خلال عملية وساطة السلام التي تولاها رئيس بوركينا فاسو السابق "بليز كومباوري"، الذي دعا إلى حوار سياسي وطني بين جميع أطراف الأزمة وتنظيم انتخابات ديمقراطية في أبريل 2013 من أجل العودة إلى الحكم الدستوري. وقد أيدت مسعى الجماعة ومهمة الوساطة من أجل السلام دول غير عضوة في الجماعة، بما في ذلك موريتانيا والجزائر.

من الملاحظ من خلال تتبع تطور النزاع في مالي وتعامل الإيكواس معه، هو غياب ولو بشكل علني الصراع التاريخي بين الأقطاب أو القوى الكبيرة داخل الجماعة، تلك القوى الطامحة للعب دور المهيمن. فإذا

كانت الحساسيات بين نيجيريا والكوت ديفوار أو السنغال تظهر بوضوح عند تدخل فريق المراقبين العسكريين (ECOMOG) في نزاع ليبيريا أو سيراليون[*]، فان تدخل الجماعة في النزاع المالي يكاد يخلو من هذه الاعتبارات، وهذا ما يثير التساؤل. لأنه كان يفترض أن غياب هذه الخلافات والحساسيات بين الدول الفاعلة في الجماعة سيؤدي إلى إنجاح مسعاها الرامي إلى حل النزاع في مالي، ولكن ذلك لم يحصل.

و في الواقع، هذه الخلافات تركت مكانها لنوع آخر من التجاذبات، التي عطلت بشكل كبير أداء الجماعة في هذا النزاع. حيث انقسمت مواقف الدول العضوة بين من ينظر إلى كل الحركات التي حملت السلاح وتمردت على أساس أنها جماعات إرهابية، كما هو الحال بالنسبة للنيجر مثلا، وبين من يرى أنه يجب التفريق بين الحركات الإرهابية وجماعات المتمردين من التوارق، وهو موقف جل الأعضاء.

وقد واجه نظام الإنذار المبكر للجماعة إنتقادات لعدم فعاليته، في كونه يجب أن يكون سابقا للأزمة، كما أن استمرار الجماعة في إعطاء مسؤولية للدول غير المستقرة ،التي لديها تاريخ من الحروب الأهلية ساهم في إحداث خلل في آلياتها، و قدرة المرصد على جمع ونشر المعلومات المهمة على هذه الحكومة سوف يتأثر سلبا، لأن الحكومات في تلك الدول لن تسمح بجمع كل المعلومات، وقد تحد من عمل هذا النظام، كما أن نظام الإنذار المبكر يفتقر أيضا إلى قدرات التكامل مع المؤسسات الأمنية الأخرى، داخل مؤسسات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

لذلك يعد عدم قدرة الجماعة على منع الانقلاب ، تأكيدا على حقيقة أنها لا تزال طرفا لا يقوم في الغالب إلا بمهمة الاستجابة، وليس استباق النزاعات، ذلك أنه من الواضح أن الإيكواس قد فشل في الاستفادة من نظام الإنذار المبكر (ECOWARN) لمنع النزاع في مالي، بالرغم من توفر العديد من المؤشرات التي كانت تؤكد على أن النزاع في طريقه إلى التصعيد، وأن الحكومة المركزية في باماكو عاجزة تماما عن التحكم في الأوضاع، و كان هناك بالتالي حاجة لأن تتخذ الجماعة التدابير اللازمة التي يمكن أن تحتوي المشكلة في مراحلها المبكرة، ولكن هذا لم يحصل.

وعليه، فإنه على الرغم من أن الجماعة اتخذت بعض التدابير، إلا أنها لم تكن استباقية بما فيه الكفاية للتعامل مع الأزمة وإنهائها، و كما ذكر ، فقد فشلت في منع الانقلاب، وكان تجاوبها مع الأزمة متأخرا بعد أن خرج عن نطاق السيطرة.

أدى توجس البعض من الممارسات العنيفة والتجاوزات من قبل جنود الإيكواس بناءا على تدخلاتها السابقة في كل من ليبيريا وسيراليون، إلى خلق صورة نمطية لدى البعض، أدت إلى ترسيخ حالة غياب الثقة في أداء الجماعة من قبل أطراف مختلفة، حيث شكل هذا الواقع أحد العراقيل التي وقفت في وجه التدخل الفعلي لمنظمة الإيكواس، و لذلك فإتخاذ الجماعة القرار بالتدخل في مالي عسكريا لوضع حد لتقدم المعارضة نحو باماكو، وتحرير شمال البلاد من المسلحين والجماعات الإرهابية، لم يكن سهلا ولم يكن ليحضى بدعم سريع من الأمم المتحدة، على الرغم من موافقة الاتحاد الإفريقي السريعة، ودعم بلدان من غرب إفريقيا ودول إفريقية أخرى، حيث كانت هناك مخاوف من أن وجود قوات مسلحة للإيكواس في مالي، من شأنه أن يزيد الوضع سوءا وتعقيدا.

و بناءا على ذلك، لم تكن السلطات المالية المؤقتة ولا المعارضة مرتاحة لفكرة تواجد هذه القوات في البلاد، و ما يفسر ذلك هو أن معظم الأطراف الفاعلة والمراقبين والدبلوماسيين كانوا يعتقدون أن التدخل من قبل الجماعة سيكون له تأثير سلبي، وحذروا من أن عملية عسكرية إقليمية من المرجح أن تؤدي إلى زيادة الخسائر في صفوف المدنيين، وتؤدي إلى حالة من العدوى لظاهرة التطرف والنزاع قد تتسع إلى باقي دول الجوار[20]. و حجة هؤلاء مقنعة جدا، ذلك أن في اعتقادهم، قيادة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ستتخذ من التدخل الأجنبي في مالي دليلا إضافيا من أجل تجريم التدخل الخارجي، ولا سيما إذا كان تحت إشراف فرنسا أو الولايات المتحدة، ومحاولة لتبرير تواجدها، وما تقوم به في المنطقة من عمليات إرهابية[21].

وحتى الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" عبر عن مخاوفه فيما يتعلق بتفويض عسكري في مالي، تحت راية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، عندما قدم تقريره في 28 ديسمبر 2012 إلى مجلس الأمن الدولي ذكر أن: " أي تدخل عسكري في شمال مالي لا يتم الإعداد له جيدا وتنفيذه على أكمل وجه، قد يزيد من تردي الوضع الإنساني، الذي هو في الأصل هش بالفعل، وقد يؤدي أيضا إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان"[22]. إلا أن مجلس الأمن، سمح في نهاية المطاف بموجب الفصل السابع بإرسال بعثة دولية لدعم مالي تحت قيادة إفريقية (MISMA) لفترة أولية مدتها سنة واحدة. وعلاوة على ذلك، فإن مختلف الحركات الإسلامية المسيطرة على شمال مالي وحتى جانفي 2013، كانت تمتلك الموارد المالية والمادية الهائلة التي تتجاوز القدرة العسكرية للجماعة نفسها. وهو ما زاد من صعوبة مهمة الإيكواس.

و لقد ثبت أن غياب أفق قريب لتسوية سياسية للأزمة، هو الذي جعل من التدخل العسكري في شمال مالي الحل الأخير للوقوف في وجه الجماعات المسلحة، ووضع حد للانتهاكات الممارسة في تلك المناطق واستعادة النظام، و في ديسمبر 2012 وافقت الأمم المتحدة (UN)، على نشر الجماعة وبدعم من الاتحاد الإفريقي قوة تدخل عسكرية منسقة لاستعادة شمال مالي (MISMA). ولكن معارضة خطة الجماعة للتدخل العسكري من قبل الحكومة الانتقالية في مالي، تحت ضغط المجلس العسكري، أدى إلى استقالة رئيس الوزراء، وتعيين رئيس وزراء جديد، وهو ما أخر انتشار هذه القوات على الأرض.

كان الخيار المفضل للجماعة على الرغم من تبنيها لمبادرة السلام، هو الحل العسكري للأزمة وبخاصة في شقها المتعلق بالتمرد الحاصل في الشمال وبروز دور الجماعات المتشددة كفاعل رئيسي فيه. ولكن جميع الأطراف السياسية الرئيسية في مالي، بما في ذلك الرئيس المخلوع، و المجلس العسكري والحكومة المؤقتة، رفضت قبول الخيار العسكري الذي اقترحته المنظمة. الأمر الذي جعل المنظمة عاجزة عن حل الأزمة في مالي، عندما وقفت القيادة السياسية والعسكرية في البلاد بحزم ضد انتشار قوات الإيكوموج، وهو ما زاد من تأخر وطول الفترة الزمنية التي تطلبها اتخاذ المنظمة الإقليمية لقرار التدخل، بينما كان من اللازم بل من الواجب أن يكون تدخلها سريعا وقادرا على العمل بشكل مستقل، خدمة للقضايا التي تهم أمن واستقرار البلدان الأعضاء، وذلك حتى تمنع القوى الكبرى من التدخل في شؤونها الداخلية، و هذا التأخر والتردد في اتخاذ القرار بشكل سريع وانتظار طويل لموافقة الأمم المتحدة، هو الذي سمح للطرف الفرنسي أن يتدخل لينقذ الوضع -أو على الأقل هذا ما يبدو عليه الحال، علما أن التدخل الفرنسي في مالي تم دون تزكية مسبقة من طرف الأمم المتحدة، وأن ذلك لم يتم إلا لاحقا.

كما يمكن أن يعزى اللوم على التأخير في التدخل، إلى فشل الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي لتوفير المعلومات المطلوبة، التي تحتاجها الأمم المتحدة للموافقة على إجراءات التدخل، وهو ما يؤكد من أن: " تأخر الدعم الدولي يعود إلى عدم وجود معلومات كافية بشأن هيكل البعثة المقترحة، وقدرة المشاركين للقيام بها" [23]. فشل الجماعة في تحديد الأهداف المطلوبة والتدابير الممكنة لنشر قوات على الأرض، يدفع إلى الاعتقاد بغياب أو عجز الجماعة عن التحكم الجيد في الخبرات الفنية المختصة لتحسين استراتيجيات الاتصال. وهذا ما يفسر ما عرفته الجماعة من صعوبة كبيرة في التواصل من أجل إبلاغ المجتمع الدولي بأهدافها، فيما يتعلق بالتدخل العسكري في مالي، وقد كان هذا أيضا نقطة ضعف أخرى من جانب الجماعة، أدى إلى تأخر الأمم المتحدة في منح المنظمة السلطات اللازمة لنشر قواتها في المنطقة.

ولكن من الخطأ الاكتفاء بإرجاع فشل التسوية السلمية للنزاع في مالي إلى غياب الإجماع حول شخص المفاوض الرئيسي باسم الإيكواس. ذلك أنه على عكس هذا الطرح، استطاع هذا الأخير أن يقنع قائد الانقلاب بأهمية العودة إلى الحياة السياسية الدستورية والانسحاب من السلطة، إلا أن فشله في تسوية النزاع في شقه المتعلق بالتمرد في الشمال قد يعود إلى أن الجماعات المتمردة هي قوية جدا وعنيفة ، إلى حد أنه من غير المرجح أنها كانت ستجنح إلى المحادثات وتضع سلاحها، و على الرغم من أنه كان ينظر لمفاوض الجماعة بعين الريبة، إلا أنه حاول إعادة النظام الدستوري إلى الدولة التي تعاني من النزاعات، ولكن فيما يتعلق بالجماعات المتمردة فالأمر أكثر صعوبة، أن دوافع هذه الجماعات مختلفة، بعضها تحركه الرغبة في الاستقلال، وغيرهم يحاول فرض الشريعة عبر إقامة دولة إسلامية، بل ومنهم من يعمل لصالح أطراف خارجية و بأجندات خارجية، و هو ما جعل من العمل العسكري آخر الحلول، التي صارت أمرا لا مفر منه.

الملفت للانتباه، هو أن أنجح التدخلات التي قامت بها الجماعة من قبل في كل من ليبيريا وسيراليون، وبرغم الانتقادات التي وجهت إلى تصرفات جنود الإيكوموج في الميدان وتجاوزاتهم، لم يتم بموافقة أممية بل تزكية هذه الأخيرة جاءت متأخرة. ولكن ما يهم في الأمر هو أنها في الأخير استطاعت أن تجلب الاستقرار لهذه الدول، التي مزقتها الحروب الأهلية، دون أن تنتظر الضوء الأخضر من الهيئة الأممية.

و لقد كان بإمكان الجماعة التدخل، والعمل من تلقاء نفسها في الحالات التي يظهر لها فيها ضرورة استباق التطورات المأساوية للنزاع، واحتمال تعقده وانتشاره ، ولما ترى أنه يمكن الاستغناء عن الموافقة الأممية للتدخل عسكريا في الوقت المناسب، إلا أنها لم تفعل، واستمرت تنتظر هذه الموافقة إلى أن تطور النزاع بشكل يفوق قدرة هذه الدول على التعامل معه بمفردها، وهنا ظهر الدور الفرنسي لتسوية النزاع في مالي.

و يمثل عدم وجود توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن ما ينبغي عمله والخلافات بين الجيش المالي، وكذلك المواطنين على ضرورة وجدوى التدخل العسكري، أيضا خللا حقيقيا تسبب في جلب المزيد من الفوضى والفشل إلى دولة مالي.

وقد لاحظ بعض المهتمين بالشأن المالي، أنه كان هناك طوال الأزمة عدد محدود من اجتماعات القمة على أعلى المستويات، ولكن لم تسفر تلك الاجتماعات عن أي تقدم ملموس بغية تسوية النزاع، الأمر الذي يدل في اعتقادهم على غياب رؤية واضحة من قبل الجماعة، وبالتالي إلى عدم وجود استراتيجية واضحة من جانبها لحل المشكلة في مالي[24].

و ساهمت كل هذه النقائص و كل من جانبه في إطالة أمد الأزمة، وفتح الباب أمام تدخل القوى الدولية من خارج المنطقة، وهو ما كان له تأثير سلبيًا على تدخلها في النزاع المالي، مما جعلها غير قادرة على "حفظ ماء الوجه" لو لا المساعدة التي تلقتها من شركاء استراتيجيين آخرين (الولايات المتحدة،وفرنسا، والأمم المتحدة، و الاتحاد الإفريقي ، والاتحاد الأوروبي)، بل لم يكن تدخل الجماعة لينجح من دون دعم دولي، فبالإضافة إلى حاجتها إلى المساعدات المالية واللوجستية، فإن تحركاتها ظلت دائما رهن شرعية قرارات كل من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، وهو أمر لم يكن يحقق دائما ما كانت تصبو إليه وتنتظر[25].

وقد حرمت التحديات المالية التي تواجهها دول الجماعة الاقتصادية من قدراتها كمنظمة إقليمية فرعية. حيث أدى ذلك إلى التأثير سلبا على نشاط (ECOMOG) والتقليل من قدراتها، كما هو الحال بالنسبة للنقل والمشاكل اللوجستية، التي تؤثر سلبا على عملياته وسرعة تنقله إلى الميدان، كما كان الحال عليه في النزاع في غينيا وغينيا بيساو.

و قد يكون أداء الجماعة، أكثر نجاعة لو كانت مستقلة عن التدخل الدولي، بحيث لا تضطر إلى الاعتماد على المساعدات المالية من المجتمع الدولي، ومن بعض الدول الغربية بالتحديد[26]. ذلك أن هذا الاعتماد هو الذي يفتح الباب أمام التدخل الخارجي، الذي يقلل من دور الجماعة في حل النزاعات، بل ويقزمه. ما من شك في أنه عندما يعتمد الأفارقة بشكل مفرط على المساعدات الخارجية، فإن فرصهم في النجاح تصبح محدودة وأكثر تعقيدا. بينما إذا كان هناك توافق في الآراء بين الدول الأعضاء في الجماعة فإن ذلك من شأنه أن يساعدهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

و يظهر أن المشكل يكمن في الأصل في طبيعة هذا الدعم، الذي لم يكن مخلصا على الإطلاق لحرية عمل الجماعة، و يدرك الجميع أن ما كانت الجماعة في حاجة إليه هو الدعم اللوجستي، الذي كان سيسمح بتدخل أسرع وأنجع في الأزمة المالية، لأن أهمية هذا الدعم ضرورية بالنسبة لدول تعاني في الأصل من مصاعب مالية جمة، ومن ضعف كبير في التجهيزات والعتاد العسكري، وبالأخص النقل العسكري للقوات المسلحة. لكن الجماعة لم تحضى بذلك الدعم، وقد استمرت في انتظاره لمدة طويلة، وهو ما زاد من تفاقم الأزمة وتعقيدها وانتشارها. بينما كان التدخل الفرنسي في إطار عملية سيرفال أكثر حضا بالرغم من أن الأمر هنا يتعلق بدولة كبرى تحتكم على كل مقدرات القوة والعتاد، ومع ذلك لقد حظيت بالمزيد من التضامن والدعم الدولي المادي والسياسي، بشكل مثير للجدل والريبة.

من أوجه هذا الدعم، مساهمة الولايات المتحدة إلى جانب دول غربية أخرى بشكل معتبر على المستوى العملياتي في مساندة "عملية سيرفال" خاصة من الناحية اللوجيستكية[*]. وعلى الرغم من كل ما يقال عن التنافس الأمريكي الفرنسي في منطقة الساحل، إلا أن هذه الأخيرة لم تتردد في تقديم 180 طنًا من الوقود، ونقل حوالي 700 طن من المعدات لصالح الجيش الفرنسي، بالإضافة إلى دعمها بـ 600 جندي أمريكي[27].

السؤال الذي قد يطرحه أبسط المتتبعين للأوضاع، هو لماذا لم تقدم نفس المساعدات للجماعة من أجل وضع حد لتمرد الشمال وتقدم الحركات الإرهابية نحو الجنوب؟

من الواضح أن الدول الفاعلة في المنظمة الأممية التي ترددت كثيرا قبل أن تعطي موافقتها على إرسال قوات (MISMA) إلى الميدان، وتشكيك بعض الدول الحليفة لها في المنطقة وفي مقدمتها كوت دي فوار لم

يكن عفويا، فقد امتنعت عن التدخل في النزاع المالي، حتى يصل هذا الأخير إلى مستوى من النضوج (التعفن)، ليصبح تدخل فرنسا في هذه الحالة تدخلا منقذا، ويتحرج كل من كان يتخوف من عودة فرنسا الاستعمارية إلى المنطقة من أن يبدي معارضته لتدخلها، ويقف في وضع من "يستجير من الرمضاء بالنار".

بناءا على ما سبق من غير العدل أن توجه الانتقادات إلى الجماعة بالفشل والعجز، وهي التي تعرضت إلى أخطر عمليات التضييق المقصود والمدروس من أجل إحباط أي دور لها في تسوية النزاع في مالي.

خاتمة

لقد تبين أن تقييم فعالية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في إدارة نزاعات المنطقة وكنموذج لذلك إدارتها للنزاع في مالي منذ 2012، قد توصل بوساطة هذا البحث إلى استنتاج أن الأزمة في مالي تعود إلى غياب الحكم الرشيد، و تهميش العنصر التارقي في الشمال والتطرف الديني باسم المتمردين الإسلاميين الذي ظهر دورهم جليا في وقت لاحق في تأجيج الأزمة، وقد أظهرت الدراسة أن الجماعة قد وجدت صعوبة كبيرة في وضع حد للأزمة ، بالنظر إلى طول الفترة الزمنية التي استمرت فيها، رغم أنها استطاعت أن تحقق نجاحا نسبيا، بعد أن تمكنت من إعادة نظام الحكم الدستوري إلى البلاد. و أن دخول فرنسا على خط الأزمة لمساعدة الجماعة يدل على عجز هذه الأخيرة في حل الأزمة بمفردها.

كما يجب الإشارة إلى مجموعة أخرى من العراقيل التي أصبحت تحد من فعالية الجماعة، وتمثل أحد التحديات الجديدة أمامها، الخطر المتنامي الذي أصبحت تمثله الأخطار الأمنية الجديدة بما فيه الإرهاب وتجارة السلاح والمخدرات وبقية الجرائم العابرة للحدود.

بقي القول أن الأزمة المزدوجة السياسية والأمنية في مالي سمحت بالوصول إلى ملاحظة، أن فعالية الجماعة، لم تكن في المستوى المطلوب، إلا أنه مع ذلك، هناك حاجة للاعتراف بأن الجماعة استطاعت أن تحقق نجاحا.

ومن باب الإنصاف يجب أن نذكر في الأخير أن طبيعة المعطيات الدولية والإقليمية وتردد المجتمع الدولي قد ساهم وبشكل حتمي في التقليل من أداء الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في إدارة النزاع المالي. وبالتالي يتضح جليا أن عبارة "حلول إفريقية لمشاكل إفريقية"، لم يتم العمل بها، بل كانت شعارا أكثر منه واقعا تسعى الدول الكبرى إلى تكريسه عند تسوية النزاعات التي تلم بالقارة، مادام ليس في وارد سياستها الابتعاد حقيقة عن المنطقة، وإطلاق يد الأفارقة فيها.

الهوامش:

(*) نعني بتسوية النزاع conflict settlement التوصل إلى اتفاق بشأن بعض القضايا المحددة – من خلال الوسائل السلمية السياسية مثل المفاوضات والوساطة، أو القانونية مثل التحكيم والقضاء بين أطراف النزاع، أو حتى الوسائل العسكرية القسرية دون معالجة الجذور العميقة للنزاع.

(1) يمكن مطالعة: محمد سامي عبد الحميد. " قانون المنظمات الدولية، الأمم المتحدة." الطبعة التاسعة. الإسكندرية، مصر: منشأة المعارف. 2000.

(2)Suyash Paliwal. "The Primacy of Regional Organizations in International Peacekeeping: The African Example." Virginia Journal of International Law. Vol. 51, p. 216-217.

(3) Kiho Cha. "Humanitarian Intervention by Regional Organizations under the Charter of the United Nations." Seton Hall Journal of Diplomacy and International Relations. Summer/Fall 2002, p. 135. http://www.isn.ethz.ch

(4) Terry M. Mays. « African Solutions for African Problems: The changing face of African-mandated peace operations." The Journal Of Conflict Studies. Vol 23, N°1, 2003, p. 107.

(5) Document des Nations Unies A/52/871 et S/1998/318, Les causes des conflits et la promotion d'une paix et d'un développement durables en Afrique : Rapport du Secrétaire général, 13 avril 1998, paragraphe. 41. In: Eric G. BERMAN, Katie E. SAMS. « Peacekeeping in Africa: Capabilities and Culpabilities. » Genève : Institut des Nations Unies pour la recherche sur le désarmement et Institute for Security Studies, 2000.

(*) وهي ثلاث برامج على النحو التالي:

- برنامج المساعدة التدريبية للعمليات الطارئة الإفريقية (ACOTA (Africa Contingency Operations Training Assistance
- برنامج حفظ السلام الإقليمي في إفريقيا (ARP (Africa Regional Peacekeeping الذي يدرب، يجهز، ويساعد الجنود الأفارقة في جهود حفظ السلام المحلية.
- وبرنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي (IMET (International Military Education and Training. حيث يلاحظ ارتفاع أعداد المكونين من خلال البرنامج خلال السنوات الأخيرة في ظل ارتفاع الميزانية المخصصة لدول جنوب الصحراء داخل البرنامج، وهي الميزانية التي كانت تبلغ حوالي 20.6 مليون دولار سنة 2008 لتصل إلى 33 مليون دولار خلال عام 2012.

(6) Terry M. Mays. Op. Cit, p. 107.

(7) أنظر: ناصف يوسف حتي. "النظرية في العلاقات الدولية." بيروت: دار القارئ العربي. ط1. 1985. ص: 172-174.

(8) David J. Myers. Ed. « Regional Hegemons: Threat Perception and Strategic Response » Boulder: Westview, 1991, p. 3.

(9) Miriam Prys . « Developing a Contextually Relevant Concept of Regional Hegemony: The Case of South Africa, Zimbabwe and "Quiet Diplomacy". » www.giga-hamburg.de/workingpapers N° 77 May 2008, p. 7.

(10) Michelle Pitts. «Sub-Regional Solutions for African Conflict: The ECOMOG Experiment.» The Journal of Conflicts Studies. Vol 19, N° 1, 1999. https://journals.lib.unb.ca

(11) Katharina P. Coleman. "International Organisations and Peace Enforcement; The Politics of International Legitimacy." New York : Cambridge University Press. 2007, p. 74.

(12) Maurice Mahounon. « Les interventions de la CEDEAO en Afrique de l'Ouest : Conséquences et Perspectives. » Dissertation soutenu à la faculté de droit de l'université de Maastricht. Avril 2014, pp. 74-109.

(13) ANAD : Accord Cadre de Non- Agression et d'Assistance en matière de Défense.

(14) PAMD : Protocole d'Assistance Mutuelle en matière de Défense.

(*)من أجل المساهمة إذن بشكل عملي في إدارة النزاعات في المنطقة والتكيف مع كل المعطيات السابق ذكرها، تقوم هندسة الإيكواس للأمن وحفظ السلام على مجموعة من الهياكل المفصلية التي تساعد على اضطلاع هذه المنظمة بدورها في ميدان الأمن وحفظ السلام:

- **مجلس الوساطة والأمن (Mediation and Security Council) (MSC).**
- **مجلس الحكماء (Council of Elders) (CE)** .
- **نظام الإنذار المبكر (ECOWARN: Ecowas Early Warning and Response Network) ((ECOWARN):** جاء إلى حيز الوجود بعد أن أدركت دول الجماعة فشلها في استباق النزاعات قبل أن تندلع. يركز نظام الإنذار المبكر على رصد المؤشرات الدالة على وجود نزاعات محتملة في الدول الأعضاء قبل أن يتم مراقبتها من قبل لجنة الجماعة. تتم عملية الرقابة والمتابعة عبر مكاتب مراقبة وإنذار مسبق موزعة عبر المناطق الجغرافية الأربع للجماعة.
- **قوات الاحتياط للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ((ECOWAS Standby Forces أو.(ECOWAS Monitoring Group) :** تدخل قوات الإيكوموج في إطار الرؤية العسكرية الجديدة للجماعة التي تركز على ضرورة تحديد وبناء وتنظيم والحفاظ على قدرتها المستقبلية في حفظ السلام وتقديم المساعدات الإنسانية، وبلوغ مستوى الاكتفاء الذاتي في مجالات نقل القوات والدعم اللوجستي من أجل التعامل الجيد مع الأزمات الإقليمية الداخلية أو الخارجية أو التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن، بما في ذلك التهديدات الإرهابية والبيئية.

(15) David J. Francis. "The regional impact of armed conflict and French intervention in Mali." Norwegian Peacebuilding resource centre Report. April 2013, p. 3.

(16) Isaline Bergamaschi. "French Military Intervention in Mali: Inevitable, Consensual yet Insufficient." Stability: International Journal of Security and Development, I 2013, 2(2): 20, pp. 1-11

(17) Kristine Hauge Storholt, « Lessons learned from the 1990-1997 Peace Process in the North of Mali », International Negotiation, N° 6, 2001, pp. 331-356.

(*) الحكومة في باماكو كانت على اطلاع بكل ما يحدث في شمال البلاد، حيث كانت على دراية بما كانت تبيته الجماعات الانفصالية من استعدادات، بل هناك من يقول أنها كانت على علم مسبق قبل ستة أشهر بالنقاشات التي كانت تدور بين هذه الجماعات. للمزيد يمكن مطالعة:

Patrice Gourdin, « Géopolitique du Mali : un État failli? », Diploweb, 23 septembre 2012 . http://www.diploweb.com

(18) Isaline Bergamaschi. Op. Cit.

(19) Simon Haysom. « Security and humanitarian crisis in Mali, the role of regional organisations in Mali. » HPG Working Paper. Humanitarian Policy Group. 2014, p.4.

(*) لم يكن خافيا الخلافات في صفوف الجماعة حول إدارة الأزمة في سيراليون أو في ليبيريا مثلا، حيث لم يكن لدى جميع الدول الأعضاء في الجماعة نفس الرؤية حول كيفية حل الأزمة وخاصة حول الدور الذي يلعبه فريق ECOMOG.

(20) Alexis Arieff, Kelly Johnson. "Crisis In Mali." CRS Report for Congress. August 16, 2012, p.09. http://fpc.state.gov/documents/organization/198097.pdf

(21) Paul Rogers. « Mali: The risk of intervention." Monthly Global Security Briefing. Oxford research group. http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/publications/middle_east/mali_risk_intervention

(22) Maurice Mahounon. Op. Cit, p. 263.

(23) Alexis Arieff, Kelly Johnson. Op. Cit, p. 9.

(24) Bakary Sambe. "The Crisis in Mali: Origins, Developments and the Impact on the Sub-Region." KAS INTERNATIONAL REPORTS. 12/2012. http://www.kas.de _33072-544-2-30.pdf?130828104827 p.128, (2015/10/10 تم تصفحه في).

(25) Sebastian Sperling. "ECOWAS in Crisis Mode Strengths and limits of regional security policy in West Africa." PERSPECTIVE | REGIONAL SECURITY POLICY IN WEST AFRICA. February 2011, p.2. http://library.fes.def (2015/09/05 تم تصفحه في)

(26) Peter Wallensteen, Anders Bjurner. "Regional Organizations and Peace-making: Challengers to the UN?" London: Routledge. 2014, p. 146.

(*) يجب الإشارة إلى لجوء فرنسا إلى نقل حوالي 75% من معداتها العسكرية واللوجستية من خلال طائرات مستأجرة و25% تم نقلها من طرف دول حليفة في مقدمتها الولايات المتحدة، بريطانيا وكندا. يمكن مطالعة المزيد في:

Flora Cantin et Grégoire Chaumeil. « Serval projection de force. » ARMEE d'aujourd'hui, ADA. N° 378, mars 2013. http://fr.calameo.com , p. 46. (10/01/2016 تم تصفحه في)

(27) Maya Kandel, Les États-Unis, l'Afrique et la guerre au Mali, Fondation Jean-Jaurès / Orion - Observatoire de la défense, N° 22, 07 février 2013 - p 2, p7. http://www.jean-jaures.org/ (2016/02/25 تم تصفحه في)

موقف دول الجوار العربي (إيران وتركيا والكيان الصهيوني) من التغيير في النظم السياسية العربية بعد 2011.

أ. زيتوني محمد

جامعة 20 أوت 1955 ـ سكيكدة ـ

مقدمة:

تؤكد الأدبيات على أن العامل الخارجي في تأثيره في الثورات له جانبان: السطوة"Laverage" والترابط " Linkage" وإذا كان الجانب الأول ينحى منحى المخاطر، فإن الجانب الثاني يوفر الفرص، وقد تصل السطوة إلى حد التدخل في شؤون الدول لإجهاض التحولات الديمقراطية التي لا تتفق مع مصالحها، على الرغم أن المكون الخارجي هو من أضعف الحلقات في التغييرات الديمقراطية في العالم لأنه لا يوجد شيء إسمه ديمقراطية دولية، غير أنه يمكن أن تتضمن آليات السطوة إستخدام سلاح المقاطعة السياسية والإقتصادية للعمل على إسقاط الحكومات "المنتخبة" كما حدث لحركة حماس في إطار السلطة الفلسطينية، وكما نجد حالة أوربا الشرقية التي كان فيها العامل الخارجي- في غالبه- بمثابة الفرص المساعدة للتغيير.

لقد كان إندلاع الثورات وخاصة في تونس ومصر مفاجئة للجميع" الداخل والخارج"، وعلى الرغم من أن هذه الإنتفاضات تعد مبررة بفعل نظم الإستبداد العربي، وما وصلت له هذه الشعوب المحتقنة بكافة أشكال الإستعباد والإستبعاد.

وأن مفاجئة الخارج لما حدث كانت -حسب الظاهر- ملحوظة، إلا أنه أخذ يتأهب ويضع بحسابات ويبني سيناريوهات للتعامل مع الآتي، والإستعداد لإدارة ما إندلع بعد هذا من ثورات، من ناحية أخرى.

ويبدو أن وصف تعاقب وتزامن الانتفاضات العربية المطالبة بالتغيير الشامل، ليس إلا دليلًا على مؤامرة خارجية كبرى ضد إستقرار المنطقة، ولتقسيمها لصالح المشروع الصهيوني والأمريكي، ما هو إلا مقولة لا تعي حقائق التاريخ، من ناحية، كما أنها تعبر عن إنهزامية ورجعية لا تؤمن بقدرة الشعوب العربية على إمكانية التغيير، وهو ما نجحت الأنظمة الاستبدادية العربية في غرسه في الذاكرة الجماعية للشعوب، وأن المطالبة بالحرية معناه الوقوع في براثن التبعية والمؤامرات الخارجية وتهديدات الإرهاب وعدم الإستقرار، ووصف بعض الأدوار التي قامت بها بعض دول الجوار العربي كإيران وتركيا، لإستغلال هذا الحراك العربي لتحقيق طموحاتها الإقليمية بالإضافة إلى دور الكيان الصهيوني الذي يتربص بإستغلال كل ما يحدث بالمنطقة لتنفيذ مؤامراته المتتالية على الأرض و الشعب.

وعليه، ما هو موقف دول الجوار : إيران وتركيا، والكيان الصهيوني من التغيير؟ وهل شكلت عامل ايجابيًا أم سلبيًا لعملية التغيير في النظم السياسية العربية، التي مستها ديناميات التغيير بعد 2011؟

أولا: الموقف الإيراني

لقد قُدمت قراءات عديدة حول خلفيات الموقف الإيراني من التغيير في المنطقة العربية، وركزت تلك الرؤى الناتجة عنها بالأساس على نقطتين؛ المشروع الإقليمي الإيراني ومكتسباته المذهبية والإستراتيجية، والتقاطعات الإيرانية مع القوى الكبرى من عدم اليقين من التحولات الإستراتيجية في بيئة المكون السني، واحتمال أن تتحرك صوب إستقلالية لها معنى، غير أن البعد المتعلق بطبيعة النظام الذي يصفه البعض ب "التسلطي" في إيران وتخوفه من تأثير العدوى الديمقراطية في البيئة المجاورة والمحيطة، تمثل محددا رئيسيا في الموقف الإيراني من الربيع العربي[1].

لقد تمتعت إيران قبل – ما يسمى- بالربيع العربي بمستويات مرتفعة من الشعبية في الشارع العربي، ويرجع السبب لتحديها لسياسية الأمريكية والإسرائيلية ، ووقوفها إلى جانب حركة المقاومة في فلسطين كما يبدو، وأمتد نفوذها في المنطقة العربية إلى العراق وسورية ولبنان واليمن والبحرين وغزة، وأعتبرت إيران أن الحراك الشعبي في تونس ومصر واليمن بأنه يقظة إسلامية، وأنه إمتداد لثورتها الإسلامية [2]، ولذلك، تراوح موقفها من هذا الحراك بين التأييد تارة، والمعارضة تارة أخرى، حيث أنها أيدت بعض الثورات، مثل ثورة مصر وتونس، وأيدت ضمنيا الثورة الليبية، مع التحفظ على التدخل العسكري الغربي، كما أيدت مطالب المعارضة الشيعية في البحرين، ورفضها للتدخل الخارجي، من جيرانها أعضاء مجلس التعاون الخليجي لقمع المظاهرات الشيعية في البحرين، وأيد البرلمان الإيراني الاحتجاجات في اليمن، ولكنه رفضها في سوريا[3].

ويبدو أن موقف إيران من الأحداث الجارية في سوريا ، أكبر دلالة على رؤاها المتناقضة بشأن ظاهرة الربيع العربي، فمن جهة تزعم طهران أنها تؤيد الإنتفاضات العربية لأنها كجمهورية إسلامية كانت لها ثورتها قبل 30 عاما، لكن من جهة أخرى تسقط مزاعمها حين نرى مواقفها من الثورة السورية[4]. وتأييدها النظام السوري في مواجهة الاحتجاجات الشعبية التي تجتاح المدن السورية لدرجة أنها وصفت تلك الاحتجاجات بالمؤامرة الخارجية، وحاول الإعلام الإيراني تسليط الضوء على الروايات الرسمية السورية، وتجاهلت مطالب المعارضة ورواياتها في كيفية إدارة الأزمة وتصور أبعادها.

والواضح أن الدور الإيراني في سوريا قد أخذ شكلين من التعامل، الأول مباشر: وذلك عبر الدعم الإعلامي والسياسي والاقتصادي والمالي، والعسكري والتقني، والثاني غير مباشر: وذلك عبر الوكلاء ومنهم من يتبع تنظيميا مباشرة لإيران كحزب الله، ومنهم من هو دون ذلك، وإن كان يؤدي دوره بإشراف إيراني ضمن الإستراتيجية الإيرانية في سوريا[5].

كما قلصت إيران في تقليل فرص نجاح الثورة في بدايتها، حيث قدمت مساندة سياسية وإعلامية ومادية وعسكرية" تمثلت في تدخل قوات الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس، الذين ساهموا في تدريب المليشيات التابعة للنظام السياسي السوري، والمشاركة في جبهات القتال[6] " وذلك للحيلولة دون تغيير هذا النظام، أو فتح المجال أمام القوى العربية والدولية من فرض أجندتها على سوريا، لإخراجها من حلف الهلال الإيراني الشيعي، وهذا الموقف لم يكن مفاجئا نتيجة لطبيعة العلاقات الإستراتيجية بين سوريا وإيران، لأنه في حالة سقوط نظام الرئيس السوري "بشار الأسد"، فيعنى ذلك فقدانها لأهم حليف استراتيجي

في المنطقة، ومن ثم فقدانها للتواصل مع حلفاء آخرين، مثل "حزب الله" اللبناني، و"حماس"، وهو الأمر الذي يؤدي لتغيير قواعد لعبة المنطقة بأكملها، وكل ذلك كشف عن الازدواجية السياسية في المواقف الإيرانية ، التي ادعت في البداية مناصرتها لثورات الشعوب العربية.

وعلى صعيد مناقض من الحالة السورية، نجد موقفا مناقضا لإيران لتحركات الشارع البحريني في المنامة، فالبحرين لها أهمية وخصوصية دقيقة جدا، سواء على المستوى الخليجي أو على مستوى أطماع إيران، فقد أيدت الأحداث منذ بدايتها، ووصفت مطالبها بالمشروعة، واتهمت بالتدخل المباشر في الشأن البحريني، من خلال دعمها لقوى المعارضة الشيعية المتمثلة في جمعية الوفاق، والتي رأت فيها إيران أنموذجا يجب تطبيقه في البلاد والتي أحدثت فيها تلك الإحتجاجات خللا بالأمن العام الداخلي، نتيجة قيام المحتجين بسلسلة من الأعمال التخريبية، وقتل وعنف، مما ساعد على تفاقم الأزمة، وإستدعاء قوات درع الجزيرة لضبط الوضع الأمني، وهذا التدخل عارضته إيران بشدة[7].

لم تستطع إيران أن تشكل موقفا موحدا اتجاه ثورات الربيع العربي، فتعاملت مع كل حالة طبقا لمصالحها وموقف الدول العربية ذاتها من طموحاتها الإقليمية، والملاحظ أن هذه السياسة تتوافق وتلتقي في العديد من أهدافها مع سياسات الدول الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية، وحتى روسيا الإتحادية التي تعمل من أجل بسط سيطرتها على المنطقة العربية بكل تناقضاتها، والتي يأتي في مقدمتها التحكم في المواقع الجيوبوليتيكية، وإستغلال الثروات الطبيعية فيها، وذلك لخدمة إستراتيجيتها الشاملة، وهو ما تهدف إيران لتحقيقه في الواقع، على الرغم من أنها ما تزال ترفع شعار معاداتها للقوى الكبرى ولتواجدها في أهم مساراتها الإقليمية.

ثانيا: موقف الكيان الصهيوني (إسرائيل)

تعددت أبعاد الإنتفاضات الشعبية ونتائجها في الدول العربية داخليا و خارجيا، ولعل أهم تأثيراتها على الساحة الإقليمية هو مستقبل الأمن في المنطقة والسلام مع إسرائيل، والذي تحكمه معاهدات وإتفاقات دولية، وتسهر قوى كبرى على رعايته، والأمر الذي تصبح من خلاله الأوضاع الداخلية أهم عامل في استمرار هذا السلام أو إنهياره، وذلك بناء على بعض المؤشرات، كمستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، و التحول في السياسات المصرية نحو القوى الإقليمية، أو تأثير الأزمة السورية على الأمن في الجولان وإسرائيل، وحتى جنوب لبنان وتداعياته على أمن إسرائيل.

فما هو موقف الكيان الصهيوني (إسرائيل) ككيان مغروس في قلب الوطن العربي من التحولات السياسية التي مست العديد من الأنظمة السياسية العربية؟

لقد إتسمت جميع التصريحات الإسرائيلية الرسمية بالتعبير عن المفاجأة الكبيرة، مع الإنكار وأحيانا مع التقليل من شأنها، أو التهليل والتخويف منها، في أحيان أخرى، لكن مهما اختلفت هذه التصريحات؛ إلا أن الصدمة من سرعة التطورات، والقلق من المستقبل هو العامل المشترك بينها، فالتنبؤات والتعميمات حول المستقبل متشابهة جداً، وترى في الثورات العربية تطوراً سلبيا ينقل إسرائيل إلى وضع استراتيجي صعب[8]. ويمكن تلخيص طبيعة الموقف الرسمي الإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية في السلوكيات التالية[9]:

1) محاولة استغلالها للترويج لفكرة أن إسرائيل دولة ديمقراطية هادئة، تعيش وسط منطقة غير مستقرة.
2) التخوف من انتقال عدوى الثورات إلى الدول القريبة من إسرائيل بعد مصر، خاصة الأردن.
3) القلق من قطع العلاقات التجارية والدبلوماسية بين إسرائيل وعدد من الدول العربية.
4) التخويف من عدم استقرار المنطقة في حال نجاح الثورات على المصالح الغربية.
5) التخويف من هيمنة الحركات الإسلامية المتطرفة على السلطة، وعلى رأسهم الإخوان المسلمين.

ولهذا، جاءت ردة الفعل الإسرائيلية الرسمية على اندلاع الثورة الشعبية في تونس فاترة، لكنها مشوبة بقلق من المصير المجهول" البعد الجغرافي لتونس وعدم تأثيرها في السياسة الإقليمية والقضية الفلسطينية ، كلها عوامل جعل من القضية التونسية مسألة هامشية في التفكير الإسرائيلي، وهي نفس ردات الفعل الإسرائيلية عن الحالة اليمنية والليبية". وإختلف الأمر عندما إمتد لهيب الإحتجاجات إلى مصر، ذات الأهمية الخاصة عربيًا وإقليميا ودولياً" لأنها أكبر دولة عربية سكاناً، وأقوى جيشًا، وتربطها معاهدة سلام مع إسرائيل، ولها نفس التوجسات مع إسرائيل بخصوص الإسلام السياسي، مثل حماس وحزب الله،" ولم تهدأ إسرائيل إلا بعد وقوع الانقلاب العسكري في مصر في 3 يوليو 2013 ،على يد قائد الجيش عبد الفتاح السيسي[10]، إلى حد تصور أن لها الدور الكبير عبر حلفائها في تنفيذه.

ولم تكن إسرائيل على استعداد أن تخسر ولاء النظام السياسي المصري، وظهور قوة إقليمية أخرى منافسة لها في الشرق الأوسط، من وجهة نظرها، بالإضافة إلى إيران وتركيا، ولهذا عمدت على إجهاض التجربة المصرية الوليدة، وهذا بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل وصول الحركة الإسلامية في مصر إلى السلطة، فمصر تمثل لها الرصيد الاستراتيجي كما يطلق عليها وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق" بنيامين أيعازر" لأنها تشكل الكابح لحركة حماس الفلسطينية، ومنافسة للدبلوماسية الإيرانية، وتلعب دور الوسيط المرغوب إسرائيليا في القضية الفلسطينية.

ولقد جعل التخوف من وصول نظام حكم في القاهرة يغيّر من سياساتها تجاه تل أبيب، الكثيرين في إسرائيل يفصحون عن طابع رهاناتهم على قادة الجيش المصري، وقد منحت الصحف الإسرائيلية مساحات واسعة لآراء الكثير من النخب السياسية ، التي أوضحت بشكل واضح وصريح أن مصلحة إسرائيل تقتضي حفاظ قادة العسكر في مصر على صلاحيات الحكم الرئيسة، لاسيما في كل ما يتعلق بالعلاقات الخارجية ،وقضايا الأمن القومي[11].

ويتمثل أحد أهم أسباب الاحتفاء الإسرائيلي بالانقلاب الذي قاده وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي في حقيقة الإنطباع السائد لدى قادتها بأن سلطة السيسي هي إمتداد لحكم مبارك، فقد كتب المستشرق الصهيوني إيال زيسر في "إسرائيل اليوم"، حيث أقر بأنه لم يعد لإسرائيل حاجة في الإفراج عن مبارك وعودته للحكم، على اعتبار أن حكومة السيسي تلتزم بمنهجه.

وما إن تفجرت الأزمة السورية وما آلت إليه الأوضاع فيها، حتى تحول الإهتمام الإسرائيلي إليها كونها تعد جبهة قتال مفترضة،على أساس أن إسرائيل محتلة لأراضي سورية " الجولان المحتل" ، ولكونها من المحور الراديكالي المعادي لإسرائيل في المنطقة[12].

جاء التدخل الروسي في سورية ليشكل التساؤل الأهم، إلى أي مدى تتوافق المصالح الروسية والإسرائيلية في سورية؟، وهي تمثل جوهر التعاون الروسي، خاصة بعد إعلان التنسيق الروسي الإسرائيلي، ومظاهر الرضا الإسرائيلية عن التدخل الروسي الإيراني في المنطقة لدعم بشار الأسد[13]، وقد جاء التدخل الروسي مقابل صفقة، بعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية على وشك ضرب سورية، تنازلت الولايات المتحدة الأمريكية عن توجيه الضربة مقابل تخلي نظام الأسد عن الأسلحة النووية السورية، وقد جاء تعاظم الدور الروسي في سوريا في مقابل إبقاء الهدف من التدخل الروسي فيها، هو عدم سقوط نظام بشار الأسد؛ مع إبقاء سيطرته الجزئية على مناطق محدودة في البلاد، في مقابل إبقاء سيطرة بقية الفصائل على أجزاء أخرى من التراب السوري، وهو ما يمهد لإقامة دويلات فيها تحمل مواصفات طائفية وعرقية ومذهبية.

وقد اتخذ الجيش الإسرائيلي خطوات عملية لمواجهة الأخطار المحتملة عن التحولات التي تشهدها بعض من الدول العربية، مثل:

1) زيادة الميزانية المخصصة للمؤسسة العسكرية، وتمديد فترات التجنيد الاحتياطي، كما تم مراجعة عديد الاستراتيجيات" خاصة للجيش السادس على الحدود المصرية"، مع تطوير العمل الإستخباراتي ووسائله وتقنياته واستحداث وحدات جديدة لدعمه ميدانيا.
2) إعطاء أهمية كبرى للعمل في الفضاء الافتراضي؛ نظرا للدور الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي في تحريك الشارع العربي.

وتظهر ردود الفعل الإسرائيلية إستمرارها في إرسال النظرة الفوقية الاستعلائية، التي تؤكد أن العرب غير قادرين وغير جاهزين للتحول إلى أنظمة ديمقراطية، فالرأي العام الإسرائيلي محصور بولادة نظام ديكتاتوري جديد سيحل محل النظام القديم، وأن الحركات الإسلامية هي المؤهلة لاستلام الحكم[14].

ومن منظور أن إسرائيل ليست بعيدة عما يجري من تطورات متسارعة لا تصب في مصلحة الشعوب العربية"[15]، بل تصب في مصلحة القوى المضادة للثورة، فقد عملت جاهدة بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربية على إجهاض التجربة الانتقالية في بعض النظم السياسية العربية، في ظل صعود إسلامي لا ترتضيه التوازنات الدولية الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط، وهو ضمان تفوق إسرائيل، وأن الإستقرار بالنسبة لها هي القيمة العليا حتى على حساب الديمقراطية.

ثالثاً: الموقف التركي

أدت الثورات العربية لإعادة استدعاء الدور التركي كأنموذج، مع تجدد الجدل حول مدى الإفادة من الخبرة التركية" كتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، حيث يمكن التمييز بين عدة إتجاهات، بعضها يركز على آليات ضبط حركات الإسلام السياسي، وضمان مدنية الدولة، والبعض يركز على دلالات نجاح الإسلام السياسي، متمثلا في حزب العدالة التنمية الإخواني، في تحقيق التوافق داخليا وخارجيا"[16].

كانت التجربة التركية المعاصرة الصاعدة و " الناجحة داخليا وخارجيا" اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، والتي يقودها حزب العدالة والتنمية محرجة للعديد من الدول العربية المستبدة بالسلطة والثروة [17].

وفرت الثورات مجالا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، مع التركيز على المداخل السياسية والدبلوماسية، وذلك تحقيقا لمبدأ أساسي في السياسة الخارجية التركية "صفر مشاكل"، وظهر هذا جليا فيما أعلنه الرئيس أردوغان في 7 أفريل 2011 عن خطة طريق لمعالجة الوضع في ليبيا[18].

وباستقراء طبيعة المقاربة التركية إزاء ثورات الربيع العربي، تكشف أنها تأسست على فرضيتين أساسيتين مرتبطتين ببعضهما البعض:

أولهـــا : أن تطورات الشرق الأوسط تشير إلى أنه لا مفر من التغيير، بما يدفع إلى التكيف مع هذا التغيير وليس مقاومته.

وثانيهما: أن التكيف التركي مع هذه الأحداث بالصورة الملائمة من شأنه أن يعظم مصالح تركيا في المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني.

فوجئت تركيا بحراك الشارع في تونس الذي أسقط نظام الرئيس زين العابدين بن علي، وكان الموقف التركي من حيث المبدأ مع الثورة التونسية، أما مع مصر فقد كانت الرؤية أكثر وضوحًا وتبلورا، من حيث التأييد ووصولا إلى سوريا حيث بلغ الموقف ذروة الحسم والقطع[19].

فيما يتعلق بتأييدها ودعمها للحراك الذي تمر به دول المنطقة ككل وقد مرت السياسة التركية بأربعة مراحل في التعامل مع أحداث الثورات العربية[20]:

1. مرحلة التحرك الحذر أحادي الجانب

أ) الترحيب بثورات الربيع العربي وخيارات الإصلاح السياسي والليبرالي.
ب) الحذر حيال تقديم دعم واضح وصريح، لأن المصالح الاقتصادية التركية المهمة بالمنطقة كانت معرضة للخطر، ولاسيما في ليبيا.
ج) التردد في قبول الضغوط الدولية لتغيير النظام، والإنتقاد الهادئ لحلف الناتو، في المراحل الأولى للثورة الليبية.

2. مرحلة المشاركة المترددة

أ) المشاركة بطريقة مترددة في تدخل الناتو في ليبيا تحت ضغط دولي متنامٍ، ومخاطر خسارة دعم دول الربيع العربي.
ب) امتناع تركيا عن القيام بدور فاعل في ليبيا، لافتراضها عامةً موقفًا سلبيًّا حاصلًا فيها.
ج) اتبعت تركيا سياسة إستباقية زائدة في سوريا، لكن من خلال الضغط على النظام السوري في البداية لكي يقدم تنازلات.
د) ثم تحوَّل الإنتباه التركي عن الربيع العربي إلى الداخل التركي، حيث السباق للإنتخابات التشريعية لعام2011.

3. السياسة الإستباقية الأحادية

أ) انعكست المرحلة الجديدة للسياسة الخارجية التركية الأكثر نشاطًا على إظهار حزب العدالة والتنمية ثقة عالية بعد الانتخابات التشريعية.
ب) حاولت تركيا كسب مركز الصدارة في الربيع العربي من خلال توجيه الانتقاد القوي لإسرائيل، ولاسيما في علاقتها بتقرير منشور عن الأمم المتحدة والمنحاز لإسرائيل في أزمة القافلة التركية.
ج) مناصرة القضية الفلسطينية كوسيلة للحفاظ على أهمية تركيا في العالم العربي.
د) زيارة مصر وزيادة وتيرة الإنتقاد العلني لنظام بشار الأسد.

4. مرحلة العودة لانتهاج مزيد من الحذر

أ) إتجهت تركيا بنهاية العام الأول لاندلاع ثورات الربيع العربي إلى العودة لإتباع الحذر والهدوء بشكل أكبر.
ب) أفرزت التكلفة الاقتصادية لما اتبعته تركيا تجاه سوريا رد فعل عنيف من النظام السوري.
ج) هناك حالة من عدم اليقين تجاه الحالة السورية لأن نتائج الصراع الدائر بين النظام السوري والمعارضة ما تزال غير محسومة بعد.
د) توافق التحرك التركي مع ما يتخذه الإتحاد الأوروبي من عقوبات على النظام السوري، وقبول مبادرات من الناتو تستهدف إيران.
هـ) ورغم أن العلاقات مع الولايات المتحدة ظلت على مسارها الصحيح، إلا أن مسار العلاقة مع الإتحاد الأوروبي- وبخاصة فرنسا- ليست كذلك.
و) تعكس سياسة الحذر إدراكًا محزنًا لدى بعض دوائر صنع السياسة الخارجية التركية، والتي فيما يبدو ورطت نفسها في سياسات المنطقة بشكل مغالٍ فيه.

وعلى العموم، فقد تلقت تركيا خسارة إستراتيجية بسبب ما حدث في مصر، على إثر إنقلاب العسكر على حكم الإخوان المسلمين، في 1 يوليو 2013، أي فقدانها لأحد أهم حلفائها بعد ثورة الربيع العربي، إلى حد أنها تعاطت قيادتها مع الحدث وكأنه حدث داخلي تركي، فقد استقبلت جزءًا من المعارضة الفارة من النظام العسكري القائم في مصر، كما هاجمت قائد الجيش الفريق عبد الفتاح السيسي، وشيخ الأزهر، ورئيس الكنيسة القبطية، التي اعتبرتهم مثلث الإنقلاب على الرئيس الشرعي محمد مرسي، ووصلت العلاقات إلى حد طرد السفير التركي في القاهرة[21].

أما الحالة السورية فإن المجهودات التي بذلتها القيادة التركية في سبيل إيجاد مخرج للأزمة السورية والتي تمثلت أساسا في :[22]

أ) تبني المعارضة السورية، ودعمها سياسياً، وإتاحة الفرصة لها كي تعقد مؤتمرات في مدن تركية.
ب) إستقبال اللاجئين السوريين الذين تعرضت مدنهم وبلداتهم الحدودية لاجتياح الجيش السوري وقوات الأمن، وبناء مخيمات لهم (وأحياناً بناءها مسبقاً)، واستقبالهم ورعايتهم وربما تشجيع المواطنين السوريين في هذه البلدات على اللجوء، واستقدام الوفود الرسمية ووسائل الإعلام لزيارة المخيمات.

ج) الجهد الذي بذلته السياسة التركية لإقناع الإتحاد الأوروبي والإدارة الأميركية بتفعيل تصلب مواقفها من الحدث السوري، وتحريض هذه البلدان للضغط على سورية بمختلف الوسائل والأساليب.

د) لم يتحقق الهدف الأساسي للسياسة التركية، والذي رفعته منذ العام 2011 ،وهو إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، رغم استعداد تركيا لضربة عسكرية تركية عربية دولية لمعاقل النظام في سبتمبر 2013، وهي الضربة التي لم تتحقق، بالإضافة إلى تراجع دورها على إثر تراجع دور الجيش السوري الحر عسكريا في الميدان لصالح قوى أصولية متطرفة، مثل جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإرهابيين[23].

لكن بعد خمس سنوات من احتجاجات الشعب السوري التي تحولت إلى ثورة، ثم إلى حرب داخلية، ثم إلى "حرب على الإرهاب" ، ثم إلى صراع إقليمي بنكهة دولية، بات واضحا أن المسار الذي أسس له اتفاق فيينا بين كيري ولافروف هو خارطة الطريق الدولية المفروضة على جميع الأطراف لحل الأزمة السورية، وفي هذا المضمار تعرض الدور التركي إلى تراجع تأثيره بشكل ملموس على تفاصيل المشهد السوري، وسبل الخروج من أزمته، وذلك لعدة أسباب وفي عدة محطات، أهمها[24].

أ) فرض الحل في اتفاق فيينا بين الولايات المتحدة وروسيا، بما يتضمن خارطة الطريق والجدول الزمني والسقف والمآلات، دون أخذ رأي الدول الإقليمية المعنية، ومنها تركيا، بل بتهديد ضمني لكل من لا يوافق على هذا المسار.

ب) أزمة إسقاط المقاتلة الروسية ،وما تلاها من إجراءات روسية متتالية ومتسارعة، سيطرت الأخيرة من خلالها على الأجواء السورية وأصبحت بنتيجتها الفكرة التركية حول إنشاء منطقة آمنة في الشمال السوري في حكم المستحيل، فضلا عن استهداف المعارضة السورية "المعتدلة"، والتركمان - المحسوبون على تركيا- تحديدا، دون قدرة أنقرة على الرد أو الحماية.

ج) تحول الأزمة إلى نزاع دولي -أو إقليمي بنكهة دولية- بعد استقدام عدة دول حاملات طائراتها لشرق المتوسط، وهو ما أضعف الموقف التركي وأنزله من مستوى دولة ندٍّ صاحبة قرار، إلى ترس في منظومة حلف شمال الأطلسي في المنطقة.

د) خسارة ملف المعارضة السياسية ،وإستلامه بشكل كامل من قبل السعودية ،عبر عدة خطوات أبرزها مؤتمر الرياض، وما تلاه.

هـ) التنافس الأميركي الروسي على التعاون مع حزب الاتحاد الديمقراطي(الكردي)، وذراعه العسكرية قوات حماية الشعب في مواجهة تنظيم الدولة، وهما المصنفان تنظيمين إرهابيين في تركيا، باعتبارهما الامتداد السوري لحزب العمال الكردستاني، وهو تعاون أحيا مشروع "الممر" الكردي في شمال سوريا، والذي لا يتم إلا عبر المرور إلى غرب نهر الفرات، لوصل الكانتونات الكردية ببعضها البعض، الأمر الذي تعتبره أنقرة خطا أحمر بالنسبة لها ولأمنها القومي، دون أن تلقى الكثير من الآذان الصاغية حتى الآن في واشنطن .

ولكن بمعزل عن طبيعة الحكومة التركية القائمة، عادت تركيا إلى الشرق الأوسط – نطاقها الطبيعي - وسرّعت الثورات العربية هذه العودة بشكل ملحوظ، وبالرغم من دورها المحدود في مقدّمات الربيع العربي، إلا أنه سيتعين علينا أخذ تركيا بعين الاعتبار كطرف مهم في المنطقة، خصوصاً في ما يتعلق بتطور الحكومات أو المعارضة التي يقودها الإخوان المسلمون[25].

ولقد أحدثت ثورات الربيع العربي صدمة للسياسة الخارجية التركية، وذلك بسبب تأثير هذه الثورات على الداخل التركي ذاته، والتأثير الذي أحدثته على علاقات ومصالح تركيا الإقليمية والدولية، فالسياسة الخارجية التركية التي كانت تقوم على "صفر المشاكل" تأثرت بسبب الثورات العربية، وذلك بسبب توتر علاقات تركيا مع دول كانت تربطها بتركيا علاقات جيدة، مثل مصر وسوريا، وبذلك تكون سياسة "صفر المشاكل" قد انتهت[26].

تعاملت دول الجوار العربية، وبرعاية الدول الكبرى مع التغيير السياسي الذي عرفته بعض الأنظمة السياسية العربية، من منطلق حالة بحالة، ووفق ما تمليه المصالح الخاصة لكل دولة، ومع ذلك فإن الدول العربية لم تستفد من البيئة الإقليمية الدولية المتناقضة الأهداف، والمصالح والرؤى، فقد لعب العامل الخارجي دور العائق في عملية التغيير، ومحاولة الإنتقال الديمقراطي والاصلاح السياسي، ولم يلعب دور تفعيل الفرص كباقي الحالات الثورية الأخرى التي عرفتها الدول عبر التاريخ، أو تلك التي عرفتها أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية في الوقت الحاضر.

الخاتمة :

وعلى العموم فقد تبين أن ما يسمى بالثورات العربية أو " الربيع العربي" قد أدى إلى بروز قوى دولية مجاورة أتيحت لها الفرصة لمحاولة فرض نفوذها من خلال التدخل – المباشر وغير المباشر- في إدارة الأحداث وتوجيهها بما يخدم إستراتيجيتها المبنية على الإلحاق حتى و إن أدى بها إلى تجاوز الخلافات الثنائية ، لتمكين التعاون فيما بينها.

ويأتي في مقدمتها إيران (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) التي تسعى عبر مؤيديها في المنطقة لتفعيل تواجدها، وذلك عبر التدخل الظاهر والخفي، في كل من العراق ولبنان وسوريا واليمن...، وهو دور يلتقي فيه الكيان الصهيوني الذي يسعى هو الآخر عبر المشاريع الدولية والتي من بينها إيران، إلى تحقيق التميز في المنطقة بهدف التحكم فيها وقيادتها. أما تركيا (الجمهورية التركية : العلمانية) فإن علاقاتها الإستراتيجية لم تنقطع مع الكيان الصهيوني (دول إسرائيل)، وذلك برعاية أمريكية، ومن منطلق أن تعزيز التقارب بينهما هو ضمان لخدمة إستراتيجيتها الشاملة في الشرق الأوسط. وسيظل هناك حرص بين كل من إيران وتركيا وسرائيل، من جهة وعلاقتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، لتجاوز مظاهر توتر العلاقات فيما بينهم، بسبب ما تمر به المنطقة من توترات.

والملاحظ أن الأحداث التي تمر بها المنطقة قد حيدت العديد من الخلافات التي كانت تطبع العلاقات بين دول الجوار العربي (إيران وتركيا و إسرائيل)، وكذلك بين الحليف المشرف لهم في الشرق الأوسط، المتمثل في كل من أمريكا وروسيا، وإن مسار هذه النزاعات حتى و إن طالت وتنوعت ستدفع بالجميع إلى إعادة هندسة سياساتهم تجاه ما يحدث في المنطقة العربية، خصوصًا، ومنطقة الشرق الأوسط عمومًا، وهو ما سيفرض ضريبة باهضة على الجميع.

الهوامش :

[1] سيد أعمر ولد شيخنا، **الديمقراطية عقدة إيران مع الربيع العربي**، 2015/7/11 تاريخ الاطلاع: 2015/10/24.

[2] بول سالم، "مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة"، **المستقبل العربي**،ع. 398(أفريل 2012)، ص ص. 143- 163.

[3] ياسر قطيشات، " **إيران وثورات الربيع العربي**،" الحوار المتمدن، ع. 3566(2011/12/04)، تاريخ الاطلاع 2014/10/10. نقلا عن: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=286016

[4] تناقض إيراني حيال الربيع العربي، تاريخ الاطلاع: 2014/01/22. http://www.aljazeera.net/news/presstour/2013/1/10

[5] علي حسين باكير، "المشروع الإيراني والثورات العربية.. المليشيات الشيعية في سوريا نموذجا،" **البيان**، تقرير ارتيادي استراتيجي، ع. 12(2015)، ص ص. 277- 301.

[6] تشارلز ليستر، الأزمة المستمرة: **تحليل المشهد العسكري في سورية**(قطر: مركز بروكنجز، 2014)، ص. 2.

[7] ياسر قطيشات، **مرجع سابق.**

[8] عدنان هياجنة وآخرون، **الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية**(الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط. 1، 2011)، ص. 25.

[9] عدنان عبد الرحمن أبو عامر، إسرائيل والتغيير في المنطقة العربية سيناريوهات التحدي والاستجابة، **البيان**، ع. 9 (2012)، ص ص. 339- 352.

[10] يسري خيزران، رؤية إسرائيلية للثورات العربية، **المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية برنامج درسات إسرائيل**، ع.4 (ديسمبر 2014)، ص ص. 3، 4.

[11] صالح النعامي، إسرائيل فزع من ثورات الربيع العربي واحتفاء بالثورات المضادة، تاريخ الاطلاع 2015/8/12. نقلا عن: https://www.alsouria.net/content

[12] وليد ساعو، الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة- دراسة حالة سورية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، 2014، ص. 25.

[13] محمد قبيلات، موشي يلعون وظاهرة السياسة الإسرائيلية وباطنها، " **العرب**، ع. 10090(2015/11/7)، ص. 12.

[14] عدنان هياجنة وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص. 28، 29.

[15] لبنى علي حسن دار سلامة، **الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامع النجاح الوطنية، فلسطين، 2013، ص. 183.

[16] علي جلال معوض، " العثمانية الجديدة..الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط،" **سلسلة قضايا**(القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، أكتوبر 2009)، ص ص. 135- 204.

[17] محمد غل، التأثير المتبادل بين الربيع العربي والداخل التركي، **البيان**، تقرير ارتيادي استراتيجي، ع. 12(2015)، ص ص. 277- 301 .

[18] علي جلال معوض، **تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية**، تاريخ الاطلاع: 2014/4/6. نقلا عن: http://www.siyassa.org.eg/

[19] أحمد يوسف وآخرون، **حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه**(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2012)، ص ص. 59، 60.

[20] ضياء أونيس، تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية، **رؤية تركية**، م. 1، ع. 3 (تر. هاجر أبو زيد 2012)، ص ص، 6- 15.

[21] إبراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2013- 2014 مراجعات مابعد التغيير**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2014)، ص. 120.

[22] حسين العودات، **"الدور التركي في الأحداث السورية**،" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،" (2011/8/11)، تاريخ الاطلاع 2014/04/15. نقلا عن موقع: http://www.dohainstitute.org/content/

[23] إبراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2013- 2014 مراجعات ما بعد التغيير، مرجع سابق، ص. 119.**

[24] سعيد الحاج، **جنيف وتراجع الدور التركي في سوريا**، تاريخ الاطلاع: 2016/8/12 على الموقع:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/1/31/

[25] كريم أوكتم، **الرؤية التركية: المواقف والسياسات إزاء الربيع العربي**، معهد العربية للدراسات، تاريخ الاطلاع 2014/12/21. نقلا عن: http://studies.alarabiya.net/files21/4/2013

[26] المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، **التطورات الداخلية والإقليمية في السياسة التركية**، 20 مارس 2014 تاريخ الاطلاع: 2014/8/22. نقلا عن الموقع: http://ncmes.org/ar

التدخل الروسي في الأزمة السورية

ا. م . د عامر كامل احمد
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
جامعة بغداد ـ العراق ـ

ملخص البحث

يعد التدخل العسكري الروسي في منطقة الشرق الأوسط -وبالذات في سوريا- بأنه تنافس جديد على تقسيم النفوذ في منطقة بين القوى الكبرى، لذلك فهو محكوم بقدرات روسيا في حماية مصالحها، لاسيما عندما أدرك الرئيس فلاديمير بوتين بأن مصالح بلاده معرضة إلى التهديد من قوى إقليمية ودولية، وأن المنطقة مقبلة على إعادة رسم خارطة جديدة للمصالح الإستراتيجية، وهو ما دفع بها للدخول بكل ثقلها العسكري والسياسي في الأزمة السورية.

إن الهدف الروسي من الحضور بقوة في الأزمة السورية هو إستمرار بقاء نظام الرئيس بشار الأسد من أجل الحفاظ على قاعدتها العسكرية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط ، وإبعاد "القوى الإسلامية المتطرفة " من المشهد السياسي السوري، إضافة إلى وأن مخاوفها من إرتدادات العناصر المتطرفة المقاتلة في سوريا – مستقبلًا - إلى الأراضي الروسية نفسها.

Abstract

The Russian military intervention in the Middle East and particularly in Syria as a new competition for the division of influence to the region between the major powers, so it is governed by the capabilities of Russia to defend their interests. President Vladimir Putin when he realized that the interests of his country vulnerable to the threat of regional and international powers and that the region's future is to redraw the map of strategic interests between those forces, Russia entered with all its military and political weight.

The aim of the Russian presence strongly in the Syrian crisis is for the continued survival of President Bashar al-Assad's regime to keep the only military base in the Middle East and the removal of the Islamic extremist forces of the Syrian political scene and that the fears of the repercussions of combat extremist elements in Syria to Russian territory in the future.

مقدمة

لم يكن التدخل الروسي في الأزمة السورية متوقعا بهذه الحدة، وبذلك الثقل العسكري الممارس ميدانيا لذلك تضاربت الآراء وتعددت حول حقيقة الأهداف التي تسعى ليها روسيا من هذا التدخل، فبعد خمس سنوات من الدعم الروسي لسوريا والدفاع عنها في مجلس الأمن، ودعم نظامها بالسلاح والمستشارين العسكريين بتثبيت تدخلها بشكل مباشر على خط الأزمة.

والجدير بالذكر، أن التدخل العسكري الروسي قد بدأ عمليًا في 30 أيلول 2015 وذلك بحجة مواجهة ما يسمى (بتنظيم الدولة الاسلامية)، حيث قام سلاحها الجوي بشن غارات تركزت على الفصائل المسلحة

التي تقاتل النظام السوري، إلا أن الهدف الرئيس من هذا التدخل هو وقف انهيار الجيش السوري، ودعم نظامه الذي بدأ يخسر المزيد من المدن والأراضي لصالح المعارضة المسلحة.

فضلا عن ذلك فهي محاولة روسية لاستعادة التوازن بين الأطراف المتصارعة (المعارضة والنظام)، لما يؤدي إلى إطلاق خارطة طريق لعملية سياسية تنهي الأزمة وهذا ما حصل بعيد مدة قصيرة من هذا التدخل، إذ بدأت بالشروع برسم مسار سياسي إلى جانب المسار العسكري، من خلال فتح حوار مع القوى الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها شريكا رئيسا في معالجة الأزمة، وقوى إقليمية كالسعودية وتركيا التي لها ثقلها في المنطقة وهو ما أدى إلى إنطلاق جولات المفاوضات بين المعارضة والنظام ، وبرعاية رباعية تكونت من روسيا والولايات المتحدة وتركيا والسعودية، قبل ان تتوسع لتشمل 17 دولة، ومن ضمنها إيران، في إطار ما أصبح يعرف بمجموعة دعم سوريا، ولكن جولات المفاوضات لم تحقق شيئاً فتحولت إلى لقاءات ثنائية بين روسيا والولايات المتحدة بغية التوصل الى تفاهمات مشتركة بينهما، وأسفرت تلك اللقاءات التي جرى عقدها في عاصمة النمسا (فينا) للتوصل الى اتفاق بموجب خارطة طريق جديدة لحل الازمة السورية، بالشكل الذي جرى تضمينها في قرار مجلس الأمن (ذي الرقم 2254 بتاريخ 18 كانون الاول 2015) والذي نص على وقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة شاملة وذات طابع غير طائفي، وتعديل الدستور وإجراء انتخابات خلال 18 شهرا تحت اشراف الامم المتحدة .

إشكالية البحث

في الوقت الذي تتصاعد فيه حدة الأزمة السورية - بسبب التدخلات الاقليمية والدولية - أصبحت السمة الأبرز في هذه الأزمة التدخل الروسي، الذي قلب موازين القوى الداخلية و الإقليمية، فبعد أن شهدت الفترة الأخيرة تفوق المعارضة وتراجع النظام اندفعت روسيا عسكريا إلى قلب الأزمة، مما أدى إلى تعقيد المشهد السياسي السوري، فالبحث عن حلحلتها يبدو صعبا لكثرة اللاعبين الإقليميين، وصراع النفوذ المتعدد الأطراف، وعدم إتفاق الولايات المتحدة الأمريكية على صيغة توافقية مع الأطراف المعنية لتسوية الأزمة ، وعليه يمكن طرح التساؤل التالي :

هل سيؤدي التدخل الروسي في الأزمة السورية إلى الدفع بها إلى إيجاد صيغة توافقية لإيجاد حل لها، بموافقة الأطراف الدولية و الإقليمية المعنية بها ؟

فرضية البحث

إقتضت المصالح الإستراتيجية الروسية الكبرى إلى التدخل وبقوة في الأزمة السورية وذلك لإستعادة دورها و إعادة التوازن الدولي الى سابق عهده.

منهجية البحث

سيتم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك عبر التعامل مع التحرك الروسي العسكري في الأزمة، لفهم دوافع التدخل والاسباب السياسية الكامنة وراءه، ومستقبل الحضور الروسي في المنطقة.

وسيسلط الضوء على الأسباب والأهداف الكامنة وراء التدخل الروسي، بعد مرور أكثر من أربعة سنوات على الأزمة السورية، ومستقبل هذا الدور في منطقة الشرق الأوسط، وهذا من خلال أربعة محاور هي:

المحور الأول: تطور العلاقات الروسية السورية خلال حكم الأسد .
المحور الثاني: الموقف الروسي من الأزمة السورية ، من عام 2011 حتى عام 2015.
المحور الثالث: الموقف الإقليمي والدولي من التدخل الروسي.
المحور الرابع: مستقبل التدخل الروسي في الأزمة السورية.
خاتمه

المحور الأول: تطور العلاقات الروسية السورية في ظل حكم آل الأسد

تعود العلاقات الروسية السورية إلى منتصف أربعينيات القرن الماضي، فقد أعترف الإتحاد السوفيتي بإستقلال سوريا عام 1946 وأقام معها علاقات دبلوماسية ، إزدادت تطورًا في ستينات القرن الماضي، وتوثقت بعد وصول الرئيس السابق حافظ الأسد إلى سدة الحكم عام 1970 ، فقد جرى توقيع إتفاقية بين الطرفين عام 1971، لبناء قاعدة عسكرية في طرطوس على ساحل البحر المتوسط ، كما وقع الطرفان عدة إتفاقيات ذات أبعاد إقتصادية وعسكرية، فضلاً عن ذلك توقيع معاهدة للصداقة والتعاون الإقتصادي عام 1980، والتي شطبت على إثرها روسيا 73% من الديون التي ترتبت على سوريا، والتي بلغت 13 مليار دولار[1].

إستمرت العلاقات الوطيدة بعد وصول الرئيس بشار الأسد على الرغم من تراجعها بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، إلا أنها إستعادت حيوتها بعد تسوية الديون المترتبة على سوريا وبعد أن قررت روسيا شطب 80 بالمئه من الديون، وتم الإتفاق في عام 2008 على إنشاء قاعدة بحرية دائمة ، وإطلاق مشروع للغاز في الفرقلس بحمص، وتطورت الإستثمارات الروسية في سوريا منذ عام 2009 الى 20 مليار دولار، وبلغت مبيعات الاسلحة بين عامي 2007 و 2010 سبعة مليارات دولار[2].

ولقد أسهمت روسيا في دعم الإقتصاد السوري، حيث شكل حجم التبادل التجاري الجزء الأساس من عملية تحديث القوات المسلحة السورية، ولذلك شكل تدفق الأسلحة الروسية السبب في قوة النظام في مقاومة الجماعات المسلحة.

وتجلت رغبة البلدين في تمتين وتعزيز هذه العلاقات التاريخية، من خلال تواصل المشاورات واللقاءات والإجتماعات الثنائية، على المستويات السياسية والأقتصادية والتجارية والثقافية، حيث شهدت خلال السنوات الماضية مزيدا من التطور، الذي ترجمته الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين على أعلى المستويات.

ولقد جرى أثناء الزيارتين التي قام بهما الرئيس السوري بشار الأسد إلى موسكو عامي 2005 و 2006 ومحادثاته مع الرئيس فلاديمير بوتين جرى فيهما توقيع عددا من الإتفاقيات في المجالات السياسية والإقتصادية، وحرص البلدين على التنسيق المستمر تجاه مستجدات الأوضاع في المنطقة لاسيما الأوضاع في العراق والضغوط التي تتعرض لها بلاده وجرى الأتفاق حول جملة من القضايا التي تهم البلدين وخاصة

في المجالين العسكري والإقتصادي، وتجسد ذلك في وثيقة الإعلان المشترك حول مواصلة تعميق علاقات الصداقة والتعاون [3].

ولا شك أن الزيارة الأخيرة للأسد بتاريخ 20 تشرين أول 2015 أكتوبر وهو الخروج الأول له بعد الإحتجاجات التي شهدتها بلاده في منتصف آذار مارس 2011 [4]، قد فتحت آفاقًا واسعة من خلال التفاهم والتنسيق حيال العديد من القضايا الإقليمية والدولية، لا سيما أن سوريا كانت تتعرض في هذه المدة إلى ضغوط أمريكية وغربية ترمي إلى تغيير مسارات سياستها الأقليمية فيما يتعلق بموقفها من الأوضاع في العراق، وأتهامها بإدخال المسلحين عبر حدودها مع العراق لإفشال المشروع الأمريكي في المنطقة ،وكذلك إبعادها عن إيران وسياستها في المنطقة الرافضة للوجود الأمريكي.

بالمقابل، فإن الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيدف في آيار/ ماي عام 2010 إلى سوريا جاءت ضمن إطار تعزيز الشراكة الإسترتيجية بينهما، وبعث برسائل إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لاسيما بريطانيا وفرنسا بأن سوريا ليست وحدها، وأن أية عمل عسكري يستهدف نظامها ستكون روسيا حاضرة في الدفاع عنه، إضافة إلى تأكيدها بأن الدول التي تريد إنهاء الأزمة ينبغي عليها دفع الأطراف المتصارعة إلى طاولة الحوار وأن روسيا تعلن تمسكها بمبادئ و أحكام القانون الدولي والإلتزامات المنبثقة عن ميثاق هيئة الأمم المتحدة والمعاهدات والإتفاقيات الدولية النافذة ،التي تكون روسيا طرفا فيها [5].

وإنطلاقا من تلك الزيارات جرى التباحث عن تفعيل الحضور الروسي في المنطقة، لتحقيق التوازن والتعددية وكسر إحتكار القطب الأوحد، والتخلي عن أرث ومخلفات الحرب الباردة، ورفض اللجوء الأحادي لإستخدام القوة كسبيل لحل الأزمات الدولية ، سيما أن سوريا كانت معرضة لحملة عسكرية من قيل الولايات المتحدة الأمريكية بعد إتهام النظام السوري بإستخدامه الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين [6].

وعليه، فإن روسيا قامت منذ بداية الأزمة لاسيما بعد أن تعرضت سوريا إلى ضغوط أمريكية وإقليمية بدعم النظام السوري رغم دعوتها المستمرة للنظام بضرورة الإصلاح و إجراء حوار معمق مع المعارضة فلم تتدخل في الأزمة عسكريا إلا بعد مرور أربع سنوات.

المحور الثاني: الموقف الروسي من الأزمة السورية من عام 2011 حتى عام 2015

القادة الروس منذ بداية الأزمة السورية كل طاقتهم السياسية والدبلوماسية واللوجستية في دعم النظام السوري، فقد عطلت روسيا قرارات في مجلس الأمن الدولي بإستخدامها الفيتو ضد مشاريع قرارات أمريكية وبريطانية وفرنسية تدعم التغيير في هرم النظام السوري، بالمقابل سعت الى تقديم دعمها العسكري اللوجستي للنظام السوري، من أسلحة وخبرات ومستشارين، لتقويتة في مواجهة المعارضة السورية المسلحة [7].

وعلى الرغم من الإتهامات التي وجهها الغرب وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبعض الدول الخليجية إلى روسيا بأنها كانت سببا في إطالة أمد الأزمة ، بل ذهبت كل من السعودية وقطر بإتهامها بإعطائها إجازة

للنظام السوري بقتل المدنيين، لذلك جرى تحميلها تعطيل مشاريع قرارات في مجلس الأمن كانت تهدف إلى تغيير النظام السوري، كما أنها تعد مسؤولة أخلاقيًا عن كل هذه التداعيات، إلا أن القادة الروس برروا دعمهم لنظام بشار الأسد بأن التغيير يصب في صالح الجماعات الإسلامية المتطرفة، وأن ثمة تهديدات وتحديات يواجهها العالم الغربي من تمدد الحركات الجهادية في المنطقة [8].

كما أنهم رحبوا بالإصلاحات التي أعلنتها القيادة السورية تعديل الدستور في 26 شباط 2012 و أعربوا عن دعمهم للنظام في خطواته الإصلاحية، وبالمقابل، عارضت روسيا أي عملية عسكرية دولية، كما عارضت أي عقوبات إقتصادية ملزمة للنظام،

بل سعت إلى طرح مبادرات، وحضور مؤتمرات عدة لحلحلة الأزمة السورية، ففي نهاية حزيران /جوان 2012 وبدعوة من الأمم المتحدة عقد إجتماع لمجموعة الإتصال حول سوريا، وجرى تسميته بجنيف (1) وحضر الإجتماع كل من وزير خارجية روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وعددًا من الدول الأقليمية والدولية، وتمخض عن الإجتماع مجموعة من المقترحات للمرحلة الإنتقالية وهي: [9]

- الإتفاق على تشكيل حكومة إنتقالية من النظام والمعارضة، تتمتع بكافة الصلاحيات التنفيذية.
- إعادة النظر ببعض الفقرات التي وردت في الدستور، لاسيما ما يتعلق بهيمنة الحزب الحاكم، والبدء بإلاصلاحات القانونية. .
- البدء بالتحضير لإنتخابات حرة، وأن تشمل الأحزاب كافة دون إستثناء.
- على أطراف الصراع أن يضعوا حدا لإراقة دماء الأبرياء المدنيين، وأهمية الإلتزام بالنقاط التي أعلنها مبعوث الأمم المتحدة، وأحترام مراقبي الأمم المتحدة.

إلا أن طرفي الصراع (النظام والمعارضة) لم يلتزما بالفقرات التي وردت في إجتماع جنيف(1).

وفي إطار المساعي الروسية الأمريكية إتفاق وزيري خارجية البلدين في آيار/ ماي 2013 مع طرفي الصراع للجلوس على طاولة المفاوضات من جديد، من أجل التوصل الى حلول توفيقية، سيما أن عدم توفر البديل والإصرارعلى عدم التوصل إلى إتفاق يعني وصول سوريا إلى حافة الهاوية، وهذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، إلا أن هذه المساعي الأمريكية والروسية باءت بالفشل.

لم تدخر، الأمم المتحدة جهدا في التوصل إلى حلول ممكنة، تمكن الطرفين من تشكيل حكومة إنتقالية، وهو التوجه الذي دعمته أربعين دولة دون مشاركة إيران الطرف الإقليمي الفاعل بالأزمة، في محاولة جديدة في إجتماع وأطلق على جنيف (2)، إلا أن مخرجاته أسفرت عن تفاقم الخلاف بين الغرب والمعارضة، من جهة وروسيا والنظام، من جهة أخرى، فقد أعلن وزير روسيا عن تشاؤمه بأن المفاوضات لحل الأزمة ليست سهلة وسريعة، داعيا القوى الدولية والإقليمية بعدم التدخل بالشأن السوري ، وأن الشعب هو الذي يقرر مصيره، وأن الإبتعاد عن تزويد المعارضة بالسلاح هو الحل الأمثل وأن الحل السياسي والحوار هما النتيجة النهائية التي تضع حدًا لهذه الأزمة.

ويعد فشل محاولات هيئة الأمم المتحدة في تحركاتها في تطويق الأزمة، ومع تفاقم العنف المسلح بين النظام والمعارضة المسلحة دعت الحكومة الروسية في كانون الثاني/ جانفي 2015 أطرافًا من المعارضة والنظام إلى إجتماع في موسكو أطلق علية موسكو(1)، وأعقبه موسكو (2)، في غياب الإئتلاف الوطني السوري، إلا أن المؤتمران لم يحققا شيء يذكر [10].

وفي ظل إستعادة النظام قوته أنطلقت مفاوضات جنيف (3) في 29 كانون الثاني بل أصبح التوازن يميل لصالحه مع إستمرار الدعم الجوي الروسي للقوات النظامية، فقد توصل وزيري خارجية روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية في 11 شباط /فيفري التوصل إلى إتفاق لوقف العمليات العسكرية في سوريا على هامش مؤتمر ميونخ للأمن، وخلال الأسبوعين الذي أعقبا إعلان وقف إطلاق النار ومع حصول خروق كبيرة من النظام فإن الإتفاق ظل صامدا، إلا أن القتال أستأنف من جديد، وأعلنت روسيا بأنها على إستعداد للإتفاق على هدنة من أجل فسح المجال لإيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين إلا أن قصف أحدى قوافل المساعدات العائدة للأمم المتحدة عقد الأزمة وإتهمت الطائرات الحربية الروسية بقصفها.

يتضح مما تقدم بأن جولات الإجتماعات والمفاوضات حول الأزمة السورية لم تحقق شي يذكر، و إنما كانت روسيا تسعى لتحقيق أهداف محددة وهي : [11]

- محاولة روسيا بأن يكون الحل بيدها وإبعاد القوى الدولية والإقليمية من أي دور في حل الأزمة.
- الضغط على المعارضة السورية ومحاولة إضعافها، ودعم النظام بالشكل الذي يحقق تفوقا على حساب هذه المعارضة من أجل الإخلال في التوازن، وفرض الحلول التي تصب في صالح النظام.
- الإصرار على بقاء نظام الأسد.
- تنشيط الدور الروسي في المنطقة، بعد تراجع علاقاتها مع أغلب دول منطقة الشرق الأوسط ، كالعراق واليمن والسعودية.
- بعد مرور أكثر من أربعة سنوات تبين ضعف الدور الأمريكي في حلحلة الأزمة.
- وجدت روسيا في الأزمة السورية فرصة للحضور على المسرح الدولي، بسبب العزلة التي واجهتها بعد الأزمة الأوكرانية.

الدور الروسي في إفشال مشاريع القرارات الأممية.

بعد مرور سبعة أشهر على بدايتها دخل مجلس الأمن على خط الأزمة السورية وتحرك في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر 2011 بمشروع قرار أجهضته كل من روسيا و الصين وتضمن القرار ما يلي : [12]

- دعوة النظام السوري إلى الوقف الفوري لإنتهاكات حقوق الإنسان .
- وقف العنف من أجل الحفاظ على أرواح المدنيين.
- دعا القرار إلى عملية إصلاح سياسية شاملة لتحقيق تطلعات الشعب السوري في تحقيق الحرية والتقدم.

وإستخدمت روسيا والصين في الرابع من شباط/ فيفري 2012 حق النقض ضد مشروع قرار عربي-غربي، لإقرار خطة الجامعة العربية، التي تدعو إلى تنحي الرئيس بشار الأسد وتسليم سلطاته إلى نائبه،

وتضمن مشروع القرار تبني خطة عمل الجامعة والقرارات اللاحقة الصادرة عنها، بما في ذلك القرار الذي يهدف إلى حل سلمي للأزمة، وأهمية ضمان العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم في ظل المحافظة على أمنهم وكرامتهم ووضع الدول الأعضاء في إعتبارها أن الإستقرار في سوريا هو مفتاح السلام والإستقرار في المنطقة . تقدمت بريطانيا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن في 18 تموز/ جويلية 2012 تضمن تمديد مهمة المراقبين الدوليين لمدة 45 يوما، وفرض العقوبات على سوريا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ،إلا أن القرار أجهض بسبب الفيتو الروسي الصيني.

والجدير بالذكر، أن مجلس الأمن قد تبنى بالإجماع في 27 ايلول 2013 قرار، يقضي بتدمير الترسانة النووية السورية في منتصف عام 2014، بعد إتهام النظام بإستخدامه الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين، وأسفر عن مقتل ألاف الأشخاص كما دعى القرار إلى عقد مؤتمر دولي لتطبيق بيان جنيف (1) والذي طالب كل الأطراف السورية بالمشاركة بشكل جاد وبناء والإلتزام بتحقيق المصالحة والإستقرار.

وتجسيدا لما سبق، أعلنت روسيا دعمها لسوريا ووقوفها إلى جانبها في مواجهة محاولات قوى غربية وإقليمية فرض أجندات تتعارض مع القانون الدولي، ومصالح الشعب السوري وإستقلالية الدولة السورية، وتستخدم مجموعات إرهابية مسلحة لتحقيق ذلك، حيث لجأت روسيا إلى إستخدام حق النقض/الفيتو أربع مرات في مجلس الأمن الدولي لمنع تلك القوى من تمرير مخططاتها التدخلية ضد سوريا، عبر المنظمات الدولية، وبما يخالف الأسس والمبادئ التي قامت عليها، وكان أخرها إستخدامها والصين هذا الحق ضد مشروع قرار فرنسي بشأن سوريا.

الإنتقال من الدعم إلى المشاركة

بذلت الحكومة الإيرانية جهودا كبيرة في سبيل إشراك روسيا عسكريا في الأزمة، فقد زار قائد فيلق القدس (الجنرال قاسم سليماني) في تموز/ جويلية 2015 روسيا، وجرى عقد لقاءات لترتيبات عملية التدخل العسكري المباشر، بعد أن تعرض النظام السوري الى إنتكاسات عسكرية، وخسارته لمدن وأراض لصالح المعارضة المسلحة، وبدأت روسيا بإتخاذ التدابير التي من شأنها التدخل مباشرة، فقامت الحكومة الروسية بـ:[13]

- إستكمال التجهيزات العسكرية للقاعدة الروسية في طرطوس.
- إنشاء عددا من القواعد العسكرية في عددا من المحافظات السورية.
- نقلت الحكومة الروسية 30 طائرة حربية وطائرات سمتية لتمكينها من تنفيذ غارات يومية.

و أعلن الرئيس الروسي بأن الهدف من التدخل العسكري المباشر يكمن في حماية الشرعية، في إشارة منه لحماية النظام، وحماية المصالح الروسية في المنطقة، وباركت الكنيسة الأرثوذوكسية التدخل و وصفته (بالمقدس).

وعلى إثر التطورات التي شهدتها الساحة السورية والمتمثلة في تنامي قدرات المعارضة المسلحة، سعت روسيا إلى الإنتقال من الدعم اللوجستي إلى الدعم المباشر من خلال التدخل العسكري، لتغيير ميزان القوى لصالح النظام ولدعمه في الدفاع عن المناطق التي تحت سيطرته، وفي ذات الوقت محاولة إستعادة بعض

المواقع الإستراتيجية التي فقدها بعد أن توصلت القيادة الروسية إلى أن الدعم اللوجستي لا يكفي في إيقاف التقدم الذي إستطاعت المعارضة المسلحة من تحقيقه مابين عامي 2014 و 2015.

فقد أعلنت القيادة الروسية بأن دعمها لسوريا لا ينطلق من إعتبارات شخصية أو مصلحيه ضيقة، بل يستند دوما إلى مصلحة الشعبين السوري، والروسي كما أن هذا الدعم هو موقف مبدئي وثابت غير خاضع للمساومة والضغوط و الإغراءات ،الأمر الذي دفعها للعمل دون كلل لإنهاء الأزمة في سوريا [14].

ومن الواضح أن التدخل الروسي قد أثر كثيرًا في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ،والدول الإقليمية الداعمة لقوى المعارضة المسلحة، التي جاءت ضمن حسابات الربح والخسارة، لذلك كان الروس أكثر فاعلية من الدول الإقليمية الداعمة للمعارضة المسلحة ، كالسعودية وقطر وتركيا، لأن الدور الدولي دائما يكون أقوى من الدور الإقليمي كما حاولت توظيف الدور الإيراني الداعم للنظام لصالح توجهاتها في ترصينه وإستعادة قدراته الذاتية [15].

القرار الروسي بالانسحاب

جاء القرار الروسي المفاجئ والذي أعلنه الرئيس بوتين عن سحب الجزء الأكبر من قواته إبتداء من 15 آذار/ مارس 2016 فقد ورد في البيان الصادر عن الرئاسة الروسية أن قرار الإنسحاب جاء بعد أن حققت القوات الروسية الجزء الأكبر من أهدافها كما أعلن الناطق الصحفي بأن إنسحاب قوات بلاده من سوريا ليس الغاية منه الضغط على نظام الرئيس السوري، وإنما جاء بناء على أن المهمة الرئيسة لبلاده في سوريا تكمن في المساهمة بمنتهى الفعالية في عملية التسوية بين الاطراف [16].

وعلى الرغم من أن دخول روسيا على خط الأزمة جاء متأخرا إلا أنها :

- أنقذت النظام من الإنهيار وإستعادة بعض الأراضي التي سيطرت عليها المعارضة .
- وضعت روسيا خطوطها الحمراء أمام أي, تدخل عسكري من قبل دول التحالف لإسقاط النظام، لأن الدعوات من قبل عدد من القيادات في الكونغرس الأمريكي بضرورة إسقاط النظام عسكريا.
- بعثت روسيا برسائل إلى دول التحالف بأن تدخلها العسكري يؤكد بأنها ما تزال قوة كبرى تدافع عن مصالحها.

وهكذا ، فإن إثبات الذات وإظهار روسيا كقوة لا يمكن الإستهانة بها في تعامل الغرب معها، لاسيما في الأزمة الأوكرانية وفرض الحصار عليها ، فجاءت الأزمة السورية لكسر العزلة التي فرضت عليها وأصبحت الوحيدة القادرة على التواصل مع الأطراف الإقليمية والدولية، فكانت مؤثرة على الموقف الإيراني والتركي، فضلا عن ذلك بأنها بدأت تنسج لها علاقة وطيدة مع الأطراف المعتدلة من المعارضة [17].

وعليه، فإن التدخل الروسي في سوريا، قد قلب موازين القوى في المنطقة ،لاسيما الإصرار على بقاء النظام السوري، وتقوية الجبهة المناهضة لدعم المعارضة السورية المسلحة المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي.

القدرات الروسية في التدخل

ما تزال روسيا تؤدي دور القوة الكبرى في محيط العلاقات الدولية، وما تتمتع به من وزن سياسي ودبلوماسي في مجلس الأمن إضافة إلى ما تحتفظ به من أرث الإتحاد السوفياتي، وعلى الرغم من محاولات إضعافها وإحتوائها، إلا أن هناك من دعا ضرورة إلى تشجيع توجهها نحو الديمقراطية.

من جانب أخر، تزداد مصالح الدول مع زيادة قدراتها المادية وإنتشارها العسكري، وروسيا من الدول التي لها إنتشار عسكري يشمل بعض دول آسيا الوسطى والقوقاز، والتي ما تزال لها بعض القواعد في أوروبا الشرقية وفي منطقة الشرق الأوسط، وتمتلك من وسائل القوة التي تمكنها أن من تأدية دور على المستوى الدولي، فهي تحتل سابع إقتصاد على المستوى العالمي، وتمتلك وتصنع أسلحة إستراتيجية (تمتلك 771000 دبابة و 1337 الف طائرة عسكرية مقاتلة و 7000 رأس نووي)، لذلك تعد من الدول المتقدمة في المجال العسكري ،لاسيما في منظومات التسلح الجوي والأسلحة الدفاعية، كما أن لها قاعدتها العسكرية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط في سوريا، في مدينة طرطوس ، بوصفها الحليف العربي الوحيد لها في المنطقة [18].

ومن الواضح، أن الثقل العسكري الروسي في الأزمة قد قلب موازين القوى، سيما أنها أعلنت بأنها ستقاتل الجماعات الإرهابية المسلحة، وأن إستمرارها سينعكس سلبا على الأمن القومي الروسي، وهو ما دفع بها بإستمرار إلى السعي لتطوير منظوماتها العسكرية الموجودة في سوريا لاسيما أنها كانت بحاجة الى إستخدامها وقياس مدى فاعليتها، على المستويين الأقليمي و الدولي.

المحور الثالث: الموقف الإقليمي والدولي من التدخل الروسي

لقد فاقم التدخل الإقليمي والدولي المباشر وعبر الوكلاء في الأزمة السورية وتداعياتها على كل المستويات، وتدهور علاقاتها مع محيطها، وهو الوضع الذي تبينه تجاهها، حيث تسببت في تدمير المجتمع والدولة أهم المواقف الإقليمية والدولية:

أولا: الموقف التركي

أحدث التدخل الروسي في الأزمة السورية تحولا في الدور التركي حيال الأزمة، فبعد أن كانت تطالب بإقامة منطقة أمنة على حدودها الجنوبية، فإن التدخل نسف كل الطموحات التركية من تغيير النظام توفير المناطق العازلة، بل أصبحت في مواجهة مع روسيا، رغم العلاقات الإقتصادية المتينة، بل تحولت إلى إشتباك دبلوماسي وسياسي معها. لقد أدركت الحكومة التركية بأن التدخل الروسي قد قلب موازين القوى لصالح النظام السوري، وفرض معادلة جديدة على المستوى الداخلي[19]، كما يسعى إلى فرضها على المستوى الإقليمي.

من جانب أخر، فإن التدخل الروسي قد دعم تقدم قوات وحدات حماية الشعب الكردي، والتي تعتبرها تركيا تهديدا لأمنها القومي، في حال أي تقدم تحققه على مستوى تكوين الكيانات الكردية المستقلة ، لا سيما أن طموح الحركات ربط المناطق من أقصى الشمال إلى أقصى الشرق [20].

ويتضح أن تركيا، توجد أمام موقف صعب بعد التدخل العسكري الروسي، لا سيما بعد إسقاط الطائرة الروسية من قبل القوات التركية، حيث تسببت هذه الحادثة في تدهور العلاقات الثنائية.

ثانيا الموقف الإيراني

تعد إيران اللاعب الرئيس في الأزمة وبجهود قادتها الذين أقنعوا الرئيس الروسي بالتدخل العسكري في الأزمة لإنقاذ النظام السوري، لأن مصلحة إيران إشراك روسيا كي يكون الصراع على المسرح السوري صراع دولي وإقليمي وأن الموقف الايراني يصب في إتجاهين الأول يتمثل في مساهمة القوات الروسية في محاربة الفصائل المسلحة بحرا وجوا، ومحاربة إيران لهذة الفصائل برا والثاني تدعيم القوات الروسية لإيران في مواجهة القوة الإقليمية كالسعودية وتركيا، ووقوف روسيا في مواجهة أمريكا دوليا.

ثالثا الموقف السعودي

تبدو المخاوف السعودية من التدخل الروسي في سوريا متمثلة في قيام تحالف روسي –إيراني- سوري وأن دخولها بهذه القوة في الحرب دعم الموقف الإيراني، كما دعم النظام السوري، وأن السعودية لن تقبل بأي حال من الأحوال بإنتصار إيراني في سوريا، وبقاء النظام تحت حكم بشار الأسد، إذ أنها منذ بداية الأزمة أعتبرت تغيير النظام هو لحل الواقعي لهذه الأزمة.

وعلى الرغم من محاولات السعوديين عبرالزيارات المتكررة لدفع القادة الروس الى إتخاذ موقف حيادي من الأزمة، إلا أن جهودهم لم تحقق شيئا، ويمكن إختصار الموقف السعودي بالنقاط الأتية :

1) إزاحة الرئيس بشار الأسد عن السلطة، وهذا ما يتعارض مع الموقف الروسي، والذي هو بالأساس جاء لإنقاذ النظام.
2) محاولة السعودية إبعاد سوريا عن دائرة النفوذ الإيراني، وتعطيل أية توسع لدور إيراني في المنطقة، وهذا أيضا ما يتعارض مع الرؤيا الروسية للأزمة.

الموقف الدولي

1. موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل الروسي

بعد إنتهاء الحرب الباردة سعت الإستراتيجية الأمريكية إلى محاولة جعل روسيا المساعد لقوتها الأحادية الجانب، وقد حذر مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق هنري كيسنجر من ترك روسيا وعدم التحكم بها سينمي تطلعاتها القومية، ويجب الإنتباه جيدا إلى دروس التاريخ (لان الأداء الخارجي لروسيا تاريخيا مثل أكبر تحد للإستقرار الدولي) [21].

ولقد أعلن فلادمير بوتين بأنه أثناء مراسيم تنصيب (يتعين علينا معرفة تأريخنا كما هو فعلا، وإستخلاص الدروس منه، وتذكر أولئك والذين أسسوا الدولة الروسية الذين دافعوا عن كرامتها، وجعلوها دولة عظيمة قوية جباره [22].

وفي الوقت الذي تسعى فيه روسيا / بوتين إستعادة أمجادها ، وتأكيد حضورها الفاعل في العالم، ومحاولة مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية ،إلا أن الوقائع على الأرض تشير إلى أن هناك إتفاقا روسيا أمريكيا على الخطوط العامة لحل الأزمة السورية، مع ملاحظة وجود إختلاف في تفاصيل حلها، فعلى سبيل المثال ترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن حل الأزمة من خلال إستبعاد الرئيس الأسد، وتسليم النظام إلى المعارضة، فيما تدعم روسيا بقاء الرئيس الأسد وضرورة القضاء على المعارضة المسلحة.

لم تعترض الولايات المتحدة الأمريكية على ضرب الطائرات الروسية للمعارضة المتطرفة، لاسيما تنظيم الدولة الأسلامية (داعش) إلا أن روسيا أتهمت بأنها قامت بضرب المعارضة المعتدلة.

2. موقف دول الإتحاد الأوروبي من التدخل

إستنكرت دول الإتحاد الأوروبي التدخل الروسي ، وتصدر الموقف الفرنسي الذي كان أكثر شدة من تداعيات التدخل، ففي المحادثات التي أجراها الرئيسين الفرنسي فرانسوا هولاند والروسي فلاديمير بوتين لم تسفر إلى نتائج إيجابية، بسبب إختلاف وجهات النظر، وكان الرئيس الفرنسي وجه انتقادات حادة لروسيا، وقال بأنها(باتت حليفة للأسد وليست حليفة لنا) ،وطلب من روسيا بأن تنحصر الضربات الجوية بتنظيم داعش، وتجنيب المدنيين والمعارضة المسلحة المعتدلة من القصف [23].

أما موقف بريطانيا فكان أكثر دبلوماسية فقد دعا رئيس الوزراء البريطاني السابق ديفيد كاميرون إلى ضرورة تشكيل حكومة إنتقالية مع بقاء الأسد في هذه المرحلة، وعد التدخل الروسي في سوريا بالخطأ مع تعهده بزيادة قوات بلاده [24]. أما الموقف الألماني فركز على بعدين في معالجة الأزمة الأول تشكيل حكومة إنتقالية، وأن لا يكون الرئيس السوري جزءا من الحل على المدى الطويل.

ويتضح أن المواقف الأوروبية كانت متفقة بأن التدخل الروسي أصبح جزءا من المشكلة، وأنه رفع منسوب العنف وإرقاة دماء المدنيين الأبرياء، وأن الأنتقال إلى مرحلة الحكم الإنتقالي مع عدم ضرورة إستبعاد الأسد في الوقت الحاضر.

المحور الرابع: مستقبل التدخل الروسي في الأزمة السورية

ما تزال الأزمة السورية مفتوحة على كل الأحتمالات، فالتدخل الأقليمي والدولي عطلُ التوصل إلى حلول يمكن من خلالها حقن دماء السوريين، فالدول الإقليمية المتمثلة بإيران والعراق وتيارات حزبية وشعبية في لبنان ترى بأن بقاء نظام بشار الأسد والقضاء على المنظمات الإسلامية المتطرفة وفسح المجال أمام الشعب السوري بتقرير مصيره هو الحل الأمثل للازمة، وأطراف إقليمية أخرى كتركيا ودول الخليج العربي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ترى ضرورة تغيير النظام وتنحية بشار الأسد عن الرئاسة السورية، أما الأطراف الدولية فروسيا والصين، من جهة، داعمتان للنظام والولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي داعمين للتوجه الاقليمي الأخير [25].

مشهد استمرارية التدخل العسكري الروسي في الازمة

بعد عدم تمكن روسيا من الحفاظ على مكانتها في العراق، وإحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وخسارتها أيضا لموقعها في ليبيا ترى بأنها لا تريد خسارة سوريا هذه المرة التي تربطها بعلاقات إستراتيجية بوصفها ضمن حدود نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وعلى إثر التلكؤ الأمريكي الغربي والإقليمي في معالجة الأزمة السورية دفع بها إلى التدخل العسكري، وهو ما أدى إلى نجاحها في إنقاذ النظام ، وفي تحجيم دور المعارضة المسلحة، بل إستطاعت ومن خلال سلاحها الجوي من تدمير المواقع الدفاعية للمعارضة المعتدلة والمتطرفة، وهو ما أهلها لإحتلال الرقم الصعب في الأزمة السورية على الرغم من الإجتماعات الماراتونية المتكررة بين وزير الخارجية الروسي ونظيره الأمريكي إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة.

ويبدو أن التحالف الذي تحقق بين ايران وروسيا وحزب الله والنظام، سيسهم في إستمرارية التدخل الروسي في الأزمة السورية وبالخصوص على إثر تشكيل مكتب للمعلومات الإستخبارية من قبل كل من روسيا وإيران والعراق وسوريا. وهو ما يبين أن المصالح الروسية تقتضي الأستمرار بالتدخل العسكري، رغم إهتزاز مكانتها في المنطقة لاسيما من قبل دول الخليج العربي.

أو الجدير بالذكر، أن الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب أعلن عن توافقه مع روسيا في قتالها للجماعات الأرهابية ولا يوجد في بقاء بشار الأسد تأثيرًا على المصالح الأمريكية، وأنه سبق وأعلن بأن الولايات المتحدة الأمريكية أخطأت عندما أسهمت في سقوط النظامين العراقي والليبي.

مشهد انسحاب روسيا

كان الهدف الأكبر من التدخل العسكري الروسي في سوريا هو محاولة تحويل العلاقات مع الغرب بسبب الأزمة الأوكرانية، على أنهما يواجهان خطرًا مشتركًا من تنظيم الدولة الاسلامية، مما سيدفع الغرب الى تحالف معها ضد التنظيم، وكان هذا هو محور خطاب الرئيس بوتين في الأمم المتحدة مع بداية الحملة الجوية في سوريا. وتعتقد القيادة الروسية أنها حققت الكثير من أهدافها خلال العملية العسكرية، ووجهوا رسائل لدول الأقليم ان سوريا هي ساحة نفوذهم على المتوسط وفي العالم ، وأن يتعامل معهم لحل أي مسألة متعلقة بها.

ويبدو أن القيادة الروسية بدأت تعاني من التكلفة العالية للحرب في ظل تراجع أسعار النفط وتقدر تكلفة العمليات الروسية في سوريا بنحو مليار ونصف المليار دولار، وهو رقم كبير من إجمالي الموازنة الحربية الروسية، وأنها لن تقدم مصلحة بشار الأسد على مصلحتها ولن تستطيع الإستمرار بحرب طويلة، بالإضافة إلى أن هذا التدخل قد يتحول إلى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة والغرب، لاسيما بعد إتهام القوات الروسية بارتكابها مجازر من خلال قصفها المدنيين في مناطق حلب وأدلب، ووصفت الإدارة الأمريكية هذه الأعمال (الشائنة) وقد تطول لأعوام دون تحقيق نتائج، مع امكانية تطور المواجهة لدخول لاعبين إقليميين، وهذا ما يحصل الآن من توغل تركي وايراني في سوريا، مما قد يدفع روسيا إلى الإنسحاب تدريجيا من التدخل العسكري.

الخاتمة

التدخل الإقليمي والدولي في الأزمة السورية عطل التوصل الى حلول وسط ما بين النظام والمعارضة وجاء التدخل العسكري الروسي ليصب الزيت على النار، فالدوافع الروسية تهدف الى محاولة العودة الى الساحة الدولية كقوة دولية فاعلة ، مستغلة الفوضى التي تسود منطقة الشرق الأوسط، بوصفها فرصة سانحة لها ،كما أن الحفاظ على مصالحها في المنطقة لاسيما في سوريا في ظل وجود قاعدة عسكريه لها في ميناء طرطوس و أخرى جرى إنشائها في مرفأ اللاذقية دفعها للتمسك بالحضور وبقوة في سوريا.

وتحاول روسيا بناء تحالفات جديدة في المنطقة على غرار التحالفات التي تقوم بها الولايات المتحدة مع دول الخليج العربي ، لكنها لم تنجح سوى مع إيران وسوريا.

إدراك القيادة الروسية برئاسة الرئيس فلاديمير بوتين بأن ضعف النظام وإنهياره أمام ضربات المعارضة المسلحة سينعكس سلبا على مصالحها، لذلك جاء التدخل العسكري ليعزز من قدرات النظام ومواجهة الفصائل المتطرفة وفي مقدمتها تنظيم الدولة الإسلامية ،التي يراها الرئيس بوتين تهديدا للأمن القومي الروسي، كما أن روسيا تسعى لأن يكون لها دورا في التسويات الخاصة بالأقليات في المنطقة، لاسيما طموح الأكراد في تحقيق حلمهم لبناء الدولة الكردية .

وعليه فإن هذا التنافس الدولي الجديد في منطقة الشرق الأوسط يراد منه إعادة رسم الخارطة السياسية على غرار ما تم رسمه وفق إتفاقية سايكس بيكو عام 1916 ولكن بطريقة تتماشى مع المتطلبات الجديدة للحفاظ على مصالح القوى الدولية في المنطقة فالدولة الكردية قادمة التي تبدأ من إقليم كردستان في العراق إلى المناطق الغربية من سوريا، بل أن بوادر التقسيم جاهزة لكل من العراق وسوريا واليمن وإحتمالات إنضمام بعض دول الخليج العربي وإخراجها في هياكل دولية مستحدثة.

الهوامش :

(1) Rami, Ginat, The Soviet union and the Syrian Ba'th regime: from hesitation to rapprochement, middle eastern studies, vol:36, April 2000, p150-171.

(2) الجزيرة نت،روسيا تشطب 73% من ديون سوريا،25 /2005/1،

(3) خلدون خيربك،العلاقات السورية الروسية: سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا، دام برس، 2012/6/27:

(4) لمزيد من المعلومات للزيارة السرية للرئيس السوري بشار الاسد الى موسكو ينظر: arabic.rt.com/news/797578.

(5) إلى أين تتجه العلاقات السورية . الروسية بعد زيارة ميدفيديف لدمشق ؟،صحيفة اخبار الخليج، 2010/7/26،

(6) زيارة الرئيس الروسي الى سوريا تحمل رسالة الى الغرب،2010/5/11،ينظر الموقع: www.middle-east-online.com/

(7) عبد الكريم صالح المحسن،تاريخية العلاقات السورية-الروسية،موقع دنيا الوطن،2012/5/12..

(8) عبد الباري عطوان،اخبار غير سارة لامريكا وحلفائها العرب: قوات روسية تقاتل الى جانب النظام في سورية وتدفق المعدات العسكرية متسارع.. وبوتين متمسك ببقاء الرئيس الاسد.. ويتحدث عن انتخابات تشريعية مبكرة.. فماذا تعني كل هذه المتغيرات في المشهد السوري؟،2015/9/7 ينظر موقع رأي اليوم : http://www.raialyoum.com.

(9) الجزيرة نت،اتفاق جنيف26،2014/1/1،

(10) عامر السبايلة،الازمة السورية بين اختلافات "جنيف 2" و توافقات "فيينا 2"،CNN بالعربية، 2015/10/30، http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/10/30/opinion-amer-sabayleh-n

(11) الجزيرة نت، تدخل روسيا بسوريا.. حصاد مئة يوم،2016/1/7،

(12) عمر كوش، روسيا والازمة السورية،2012/3/30،ينظر موقع الجزيرة :

(13) د.بشير زين العابدين،التدخل الروسي في سوريا: المخاطر والفرص الكامنة،مجلة العصر،2015/10/3،

(14) سورية وروسيا.. علاقة ثنائية من بوابتها ترتسم ملامح جديدة للعلاقات الدولية،الوكالة العربية السورية للانباء،2015/6/10،

(15) التدخل الروسي في سوريا ... يخدم من ؟،الجزيرة نت،2015/9/30،

(16) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،مصدر سبق ذكرة.

(17) بشير موسى نافع،انسحاب روسي مفاجي من سوريا،القدس العربي،2016/3/24،

(18) عدنان كريمة،سورية «عقدة» مصالح روسيا الاقتصادية ونفوذها،الحياة،2015/9/21،

(19) اسماعيل جمال،محللون أتراك لـ «القدس العربي»: التدخل الروسي في سوريا يهدد أنقرة ويفشل مخطط «المنطقة الآمنة»، القدس العربي، 2015/9/22،

(20) حسين محمد،"قوات سوريا الديمقراطية" .. بين دعم أمريكي وتشكيك روسي،روسيا اليوم، 2015/10/13،

(21)هنري كيسنجر،هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية؟ ترجمة عمر الايوبي،دار الكتاب العربي،بيروت.

(22) د.غسان العزي،المشهد الاستراتيجي الدولي بعد 11 ايلول 2001 (اميركا وروسيا والصين)،مجلة الدفاع الوطني ، العدد 39،كانون الثاني 2002،

(23) لانا اللبابيدي،التدخل الروسي في سوريا..قراءة في المواقف الاوروبية،موقع كلنا شركاء،2015/10/8،

(24) لانا اللبابيدي، مصدر سبق ذكرة.

(25) سامر الياس ،التدخل الروسي في سوريا الاهداف المعلنة والنتائج الممكنة،موقع الجزيرة نت،

جغرافية آسيا الوسطى و أهميتها في الفكر الجيوبوليتيكي

أ. سفيان بوسنان
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة جيجل

الملخص :

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على جغرافية آسيا الوسطى من منظورات علماء الجيوبوليتيك، الذين بلوروا فكر يركز على أهمية الموقع الجغرافي لهذا الإقليم كأحد أهم الأقاليم الجغرافية الإستراتيجية في العالم، الذي جذب إهتمام القوى الدولية على شكل صراع دولي إستراتيجي بدأ في القرن التاسع عشر بين بريطانيا وروسيا القيصرية، وسمي بـ " اللعبة الكبرى "، حيث كان يتحكم في هذا الصراع البعد الجغرافي كأبرز الأبعاد للتحكم في هذا المجال الحيوي، ومن ثم السيطرة على أفغانستان، والتوسع نحو شبه القارة الهندية، في إطار الصراع بين القوة القارية (البرية) والقوة البحرية، وقد تجددت هذه اللعبة (اللعبة الكبرى الجديدة) في القرن العشرين والواحد والعشرين، لاسيما بعد تفكك الإتحاد السوفييتي بين روسيا الإتحادية والولايات المتحدة الأمريكية على شكل تنافس دولي، تحكم فيه المعطى الجيو-سياسي الجديد الذي أفرز حدودا دولية جديدة في المنطقة، يتوجب التعامل معها من منطلق محاولات ملأ فراغ القوة للتحكم في هذه الرقعة الجغرافية، ومنه الهيمنة على أوراسيا، حيث صنفت آسيا الوسط على أنها جزء حيوي من قلب العالم، فالسيطرة عليه، تعني السيطرة على كل العالم.

ومن الناحية الامبريقية، فان التنافس الدولي على آسيا الوسطى، ما هو في الواقع إلا تطبيقا لبعض النظريات الجيوبوليتيكية التي أولت اهتماما بالغا لجغرافية الإقليم باعتباره المحور الجغرافي للتاريخ في فكر عالم الجيوبولتيك البريطاني "هالفورد ماكندر"، وهو حافة الأرض الحيوية في نظر الأمريكي " نيكولاس سبيكمان "، أما المنظر المعاصر الأمريكي "زبيغنو بريجينسكي " فقد أحياء الفكر الجيوبولتيكي، بتركيزه على أهمية آسيا الوسطى، كونها تشكل المساحة الوسطية لقارة أوراسيا ، اذ ساهمت جغرافيتها في بروز منافسات دولية استراتيجية ترمي الى فرض الهيمنة العالمية.

.Résumé :

Cette étude a pour objectif de mettre en lumière la géographie de l'Asie Centrale, telle qu'elle est perçue par les géopolitologues qui ont élaboré une pensée se focalisant sur l'importance de cette zone dans la géopolitique mondiale. Cette zone a attiré l'intérêt des grandes puissances internationales entrainant une compétition internationale constante, commençant au IX ème siècle entre la Grande Bretagne et la Russie tsariste, labélisé « la grand jeu », déterminée par la dimension géographique comme principal facteur de maîtrise de cet espace vital, pour le contrôle de l'Afghanistan et l'expansion dans le sous-continent indien, dans le cadre du conflit entre la puissance terrestre et maritime. Ce jeu (le nouveau grand jeu) s'est renouvelé en XXI ème sicècle, notamment après l'effondrement de l'Union Soviétique, entrainant une compétition entre la Russie et les Etats-Unis, déterminée par le facteur géopolitique qui a produit des nouvelles frontières politiques dans cette zone dont il devrait occuper, selon la logique de combler le vide de puissance, pour la contrôler et ainsi dominer l'Eurasie. L'Asie centrale y est considérée comme partie vitale de ce « cœur du monde » dont le contrôle signifie la domination du monde entier.

D'un point de vue empirique, la compétition internationale dans l'Asie centrale n'est, en réalité, qu'une application de certaines théories géopolitiques s'intéressant à la géographie de ce territoire présenté comme, « l'axe géographique de l'histoire », selon la pensée du géopoliticien britannique Halford Mackinder, et la zone pivot (le Rimland), selon l'américain Nicolas Spykman. A son tour, le géopoliticien contemporain, Zbigniew Brzezinski, a renouvelé la pensée géopolitique en se montrant l'importance de l'Asie centrale, considérée comme la zone centrale de l'Eurasie dont la géographie contribue à l'émergence des compétitions internationales stratégiques ayant pour objectif de la contrôler.

مقدمة

شكل الموقع الجغرافي المميز لمنطقة آسيا الوسطى أهمية كبيرة للعديد من النظريات الجيوبوليتيكية، التي ظهرت في القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، بحيث ركز علماء الجيوبوليتك في تلك الفترة على أثر جغرافية الأقاليم في السياسة الدولية، وقد حظيت منطقة أوراسيا التي تعد منطقة آسيا الاسلامية جزءا مهمًا منها بمكانة خاصة في العديد من دراسات وبحوث علماء الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، وهو الأمر الذي جعل من تلك المنطقة بموقعها الاستراتيجي نقطة اهتمام كبيرة في استراتيجيات القوى الفاعلة في النظام الدولي، على مدار الحقب التاريخية المختلفة.

وقد أستفادت بعض القوى الدولية من مختلف المقاربات الجيوبوليتكية في رسم استراتيجياتها على المستوى العالمي، وفي مقدمتها ألمانيا التي حاولت تجسيد أفكارها –عمليا- بمحاولاتها التوسع في مجالات حيوية، وأقاليم أوروبا الشرقية أثناء الحرب العالمية الثانية، وبمثل تلك التوجهات المعرفية سيطرت روسيا القيصرية وبسطت نفوذها السياسي والعسكري على آسيا الوسطى، وتأثرا بعلم الجيوبوليتيك جرت لعبة دولية في القرن التاسع عشر، سميت باللعبة الكبرى ،على شكل تنافس دولي حاد بين بريطانيا وروسيا للسيطرة على المنطقة، كما أهتم الاتحاد السوفييتي السابق بذلك المجال الحيوي، وأعتبره عمقا إستراتيجيا شكل مساحة واسعة له، ولعب الدور الأبرز في المناورات العسكرية السوفييتية التي كان يمارسها.

وعلى هذا الأساس، تسعى هذه الدراست الى الكشف عن أهمية جغرافية آسيا الوسطى، باعتبارها مجالا حيويا يدخل في النطاق الجغرافي لقلب العالم، وهو الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي جعل منها المنطقة الأكثر اهتماما في استراتيجيات القوى الدولية الهادفة الى بسط نفوذها على أهم الأقاليم الاستراتيجية في العالم.

وبغرض تحليل هذا الموضوع، نطرح إشكالية البحث بصيغة التساؤل التالي :

كيف يمكن فهم الأهمية الجغرافية لمنطقة آسيا الوسطى في السياسة الدولية وتفاعلاتها في ضوء الأفكار التي بلورتها أبرز النظريات الجيوبولتيكية ؟

ولتقديم اجابة أنموذجية على هذا التساؤل، إعتمدت الدراست على الفرضية التالية :

تحتل جغرافية آسيا الوسطى مكانة هامة في الفكر الجيوبولتيكي، بحيث قدم كل من "ماكندر"، و"سبيكمان"، و"بريجنسكي "، افكار تؤكد على ضرورة السيطرة على هذا المجال الحيوي للهيمنة الشاملة على العالم.

ولتفكيك الاشكالية، واثبات الفرضية المطروحة، تمت هيكلة هذه الدراسة على النحو التالي :

المحور الأول : مكانة آسيا الوسطى في نظرية قلب الأرض.
المحور الثاني : مكانة آسيا الوسطى في نظرية حافة الأرض.
المحور الثالث : مكانة آسيا الوسطى في نظرية المساحة الوسطية .
المحور الرابع : المكانة الجغرافية لآسيا الوسطى و أهميتها الإستراتيجية

المحور الأول : مكانة آسيا الوسطى في نظرية قلب الأرض.

شغلت منطقة آسيا الوسطى حيزا كبيرا من الفكر الجيوبوليتكي لعالم الجغرافيا السياسية البريطاني " ماكندر"، التي إعتبرها جزءا مهما من نظريته (قلب الأرض)، ففي محاضرته الشهيرة " المحور الجغرافي للتاريخ " التي ألقاها في احدى النشاطات الأكاديمية للجمعية الملكية للجغرافيا عام 1904، كشف عن وجود منطقة محورية كان لها الأثر الكبير في تفاعلات العلاقات الدولية، في مختلف مراحلها التاريخية، حيث شكلت نقطة الارتكاز الجغرافي في صنع تاريخ الأمبراطوريات القديمة، ويشمل هذا المحور الجغرافي سهول شرق أوروبا، وسهول شرق ووسط آسيا، الذي فرض سيطرته على سكان المناطق الساحلية لقارتي أوروبا وآسيا، من خلال زحف فرسان البر البدو والرحل [1]. (أنظر الخريطة رقم 01).

الخريطة رقم 01 : توضح منطقة المحور الجغرافي للتاريخ التي تضم آسيا الوسطى (قلب الأرض) من عرض " ماكندر" عام 1904.

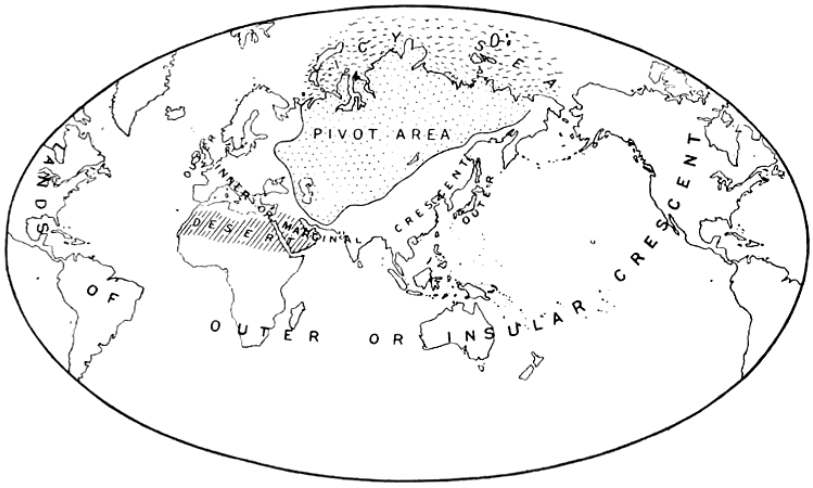

Source : www.anselm.edu.academic.history.org

وتبريرا لهذا الطرح فقد رسم " ماكندر" صورة عريضة لحركة التاريخ، تتحكم فيها حملات من الغزوات البرية عبر السهوب من الأعماق المجهولة لآسيا، وعبر الممر الرئيسي من جبال الأورال وبحر قزوين، حيث تسير هذه الحركة من المراكز تجاه الأطراف لفرض سيطرة الشعوب الطورانية البدوية على الشعوب والأمم الأخرى، وبذلك تعتبر هذه المناطق المحور الجغرافي للتاريخ التي مثلت الاستبداد والتسلط من قبل الشعوب والأنظمة المعتدية على أوروبا الديمقراطية[2].

بدأ " ماكندر" نظريته من فرضية رئيسية قائمة على أن الجزء الداخلي من أوراسيا، التي تدمج في نطاقه آسيا الوسطى، هو مركز العالم سياسيا، وقد حذر من أن التحكم في ذلك المحور الذي يتضمن أكبر كتلة أرضية في العالم وبسط النفوذ عليه، يمكن أن يعطي الأسس والمقومات التي تنبني عليها السيطرة العالمية، وقد أقر أن القوة البرية التي تتحكم في هذا القطب العالمي، سواء أكانت روسيا، أو المانيا، أو الصين، سوف تنافس بنجاح القوى البحرية العالمية[3]، وهذا ما يفسر أن تلك النظرية قامت في سياق التفرع الثنائي للنزاعات(بر / بحر) بين القوى البرية والبحرية المعروفة تاريخيا.

وبسبب الاضطراب الايديولوجي والجيوسياسي الناتج عن الثورة البلشفية، وفي كتاب بعنوان "أفكار ديمقراطية وواقعية " الصادر في عام 1919، راجع " ماكندر" بعض أفكاره بخصوص نظريته الأولي، حيث أستعمل لأول مرة مصطلح "قلب الأرض" بدلا من المحور الجغرافي للتاريخ، إذ ظهر الاتحاد السوفييتي كقوة قارية ترغب في التقدم والتوسع نحو أوروبا الشرقية والمياه الدافئة من أجل السيطرة على مجمل قارة أوراسيا، ومن ثم طرد القوى البحرية.

وكنتيجة لهذا الوضع الجيوسياسي الجديد أضاف في تعديله مناطق جديدة للقلب الأوراسي يشمل شرق أوروبا ويمتد حتى نهر الألب معتبرا الاتحاد السوفيتي السابق ومجموعة الدول المستقلة عنه حديثا منطقة المحور من أوراسيا (أنظر الخريطة رقم 02).

الخريطة رقم 02 : توضح منطقة قلب الأرض الموسعة في نظرية ماكندر المعدلة عام 1919 والتي تضم جمهوريات آسيا الوسطى وجزء كبير من دول أوروبا الشرقية التي كانت خاضعة للاتحاد السوفييتي السابق.

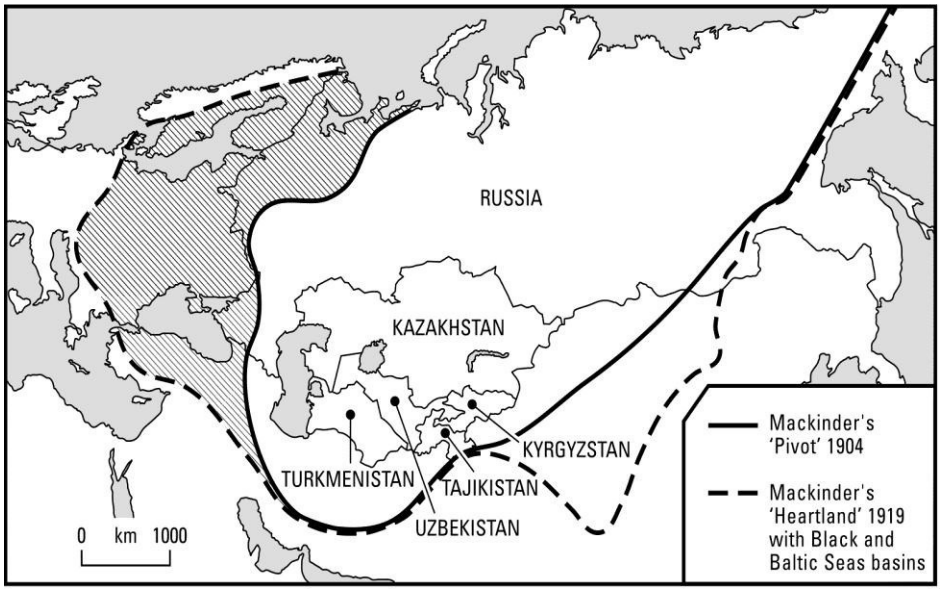

Source : www.ca-c.org

وقد شكلت آسيا الوسطى اضافة الى القوقاز حسب المفهوم الجيوبوليتيكي الجديد لماكندر المفتاح الاستراتيجي لمحاولات السوفيات السيطرة على شرق أوروبا، ولذلك يفهم على نحو أفضل الجهد الذي بذلته بريطانيا في القرن التاسع عشر كقوة بحرية من أجل حرمان الدولة السوفييتية من عمقها الاستراتيجي الجنوبي، على اعتبار وسط آسيا والقوقاز من المناطق الاستراتيجية المهمة المتحكمة في قلب أوراسيا[4]، كما أعتبرت طيلة الحكم السوفييتي أحد الركائز الأساسية لأمن السوفيات القومي، بحكم مجاورتها لدول تحالفت مع الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة، ناهيك عن كون آسيا الوسطى قلعة طبيعية كبيرة حصينة، لما تتوفر عليه من سهول محاطة في معظم جوانبها بحواجز طبيعية أكثرها جبال وهضاب، حيث أعتبر السوفيات جغرافية المنطقة وخصائصها الطبوغرافية بمثابة الحصن الطبيعي للأمن القومي

السوفييتي، وهنا يجب ملاحظة أن وضع قاعدة عسكرية على أحد تلك الحواجز، يعني الإشراف الكامل على القلب الأوراسي، وقد رشح "ماكندر" روسيا أو ألمانيا للسيطرة والتحكم في هذا القلب، وتعبر هذه الفرضية في واقع الأمر عن مخاوف البريطانيين من نشوء دولة قارية (برية) كبرى في منطقة قلب الأرض، تمتلك القدرة على بسط نفوذها في المناطق المجاورة، ومن ثم السيطرة على قارة أوراسيا بمجملها[5].

لقد حدد " ماكندر" في نظريته أن منطقة القلب الأرضي محاطة بما أسماه بالهلال الهامشي الداخلي، والهلال الجزيري الخارجي، ويعد الأول في نظره الهدف الغربي والجنوبي والشرقي من قلب الأرض أو منطقة الاتصال بين الأراضي القارية والبحار، ويشمل شبه الجزيرة الايبرية، (ايطاليا، البلقان، اليونان، تركيا، الشرق الأوسط، الخليج العربي، الباكستان، الهند....) في حين يتكون الهلال الخارجي من (بريطانيا، اليابان، أمريكا، افريقيا، اندونسيا، استراليا)، وهي دول تقع على أطراف الهلال الداخلي، مع وجود منطقة في الوسط مشكلة من الصحراء، ويخشى " ماكندر" من أن تتوسع منطقة قلب الأرض نحو الأطراف الخارجية، مما يفسح المجال للقوى البرية من السيطرة على أوراسيا، وعلى هذا الأساس أحتمل امكانية تحالف القوى البحرية من الهلال الخارجي مع القوى المتواجدة في الهلال الداخلي، لمنع قوة وحيدة للتحكم وبسط النفوذ على الأوراسيا. [6].

ان التمعن في التنظيم الجيوبولتيكي الذي عرضه ماكندر، قد عكس بوضوح حجم المخاوف التي كانت تساور العالم في القرن العشرين، من نشوء دولة قارية كبيرة في منطقة قلب الأرض، تمتلك القدرة على التوسع في المناطق المجاورة في قارة اوراسيا. فتقوم باستغلال مصادرها الضخمة وتطور طرقها البرية، ومن ثم تغزو مجمل اليابسة والبحار للكرة الأرضية ، لتظهر في الأفق كامبراطورية عالمية، تتحكم في تفاعلات العلاقات الدولية، وبهدف الوقوف في وجه ذلك الرهان الجيو-استراتيجي للقوة القارية المحتملة، فقد خلص عالم الجيوبوليتيك البريطاني الى فرضية رئيسية مفادها : أن من يسيطر على أوروبا الشرقية يتحكم في قلب الأرض، ومن يسيطر على قلب الأرض يتحكم في جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يتحكم في العالم، وقد شكلت آسيا الوسطى إضافة الى القوقاز وروسيا الحالية إجمالا وصربيا، وجزء كبير من أوروبا الشرقية المناطق المحورية في ذلك القلب الأرضي، و من هنا تأخذ منطقة الدراسة أهميتها الجيوبوليتيكية باعتبارها تمثّل المتغير الجيو- استراتيجي اللازم، الذي يمثل مفتاح السيطرة على العالم حسب ما أكده " ماكندر" في نظريته المشهورة التي تناولنها بشيء من التفصيل.

المحور الثاني : مكانة آسيا الوسطى في نظرية حافة الأرض.

على خلاف ماكندر عرض عالم الجيوبوليتيك الأمريكي " سبيكمان " في كتابه " جغرافية السلام " الصادر عام 1944 مقاربة، تركز على المنطقة المحورية التي يدور حولها التنافس الدولي، بين القوى البحرية والبرية، وأعتبر أن الهلال الهامشي الكبير الذي أسماه حافة الأرض الذي يشمل كل من(أوروبا وشبه الجزيرة العربية والعراق، وآسيا الوسطى، وايران، وأفغانستان، والهند، وجنوب شرق آسيا، والصين، وكوريا) وهو المنطقة الوسيطة الواقعة بين قلب الأرض (روسيا في نظره) والبحار المشاطئة[7]. (أنظر الخريطة رقم 03).

الخريطة رقم 03 توضح قلب الأرض (روسيا) والأرض الهامشية التي تتضمن آسيا الوسطى حسب نظرية سبيكمان عام 1944.

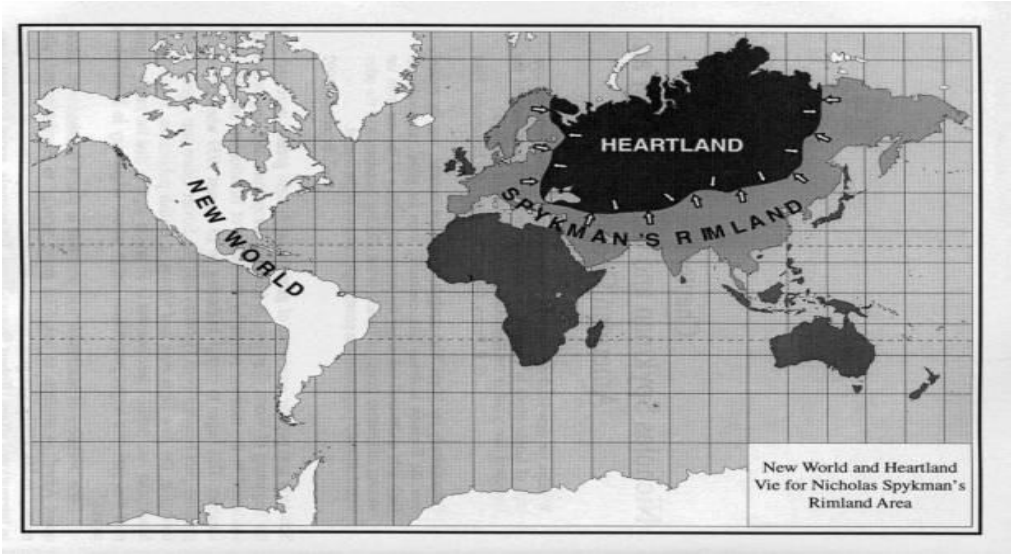

Source : www.oldenburger.us

وقد قام " سبيكمان " بنقد أنموذج " ماكندر " حينما أقر بعدم المبالغة في الأهمية الجيوبوليتيكية للقلب، مبررا ذلك بأن التاريخ الجغرافي للحافة أو الأرض الاطار قد نشأ من تلقاء نفسه، وليس بتأثير من قلب الأرض، الذي يعتبره مجرد مصب لروافد الحضارة من المناطق الشاطئية، وعلى هذا الأساس تعد حافة الأرض الشريان الذي يمد هذا القلب بالحياة، بحكم ما تحتوي عليه من مقومات جيو إستراتيجية، فهي تمتلك ثلثي سكان العالم، وينتج ثلثي الناتج الاجمالي العالمي، ويتضمن أكبر دولتين من حيث عدد السكان والمساحة (الصين، والهند)، إضافة الى موارده الطبيعية الغنية، وممراته البرية والبحرية، وقدراته النووية، الأمر الذي يجعل من تلك المنطقة ساحة لصراعات دولية مستمرة[8]. وقد وصف " سبيكمان " هامش الأرض أو الحافة بمفتاح السياسة العالمية، في حين ينعت قلب الكتلة الأرضية بالقلب الميت لأنه حبيس الحافة، اضافة الى أن أكثر من نصف أراضيه عبارة عن أراضي موحشة جافة تحتلها مساحات شاسعة من الغابات المخروطية الباردة ،وأراضي الصقيع الدائم، كما أنه قليل الثروات مقارنة بثرواث الأرض الهامشية[9].

وعليه، خلص " سبيكمان " الى فرضية موازية لما أستنتجه " ماكندر "، مفادها أنه من يهيمن على الأرض الاطار أو الهامش، يسيطر على أوراسيا، ومن يتحكم في أوراسيا يضع مصير العالم بين يديه. وتقوم هذه الفرضية في واقع الأمر على تجربة الحرب العالمية الثانية، التي تحقق فيها نصر الحلفاء خلال سيطرتهم على الشواطئ واليابسة، في أغلب مناطق حافة الأرض، أو الهلال الهامشي الكبير، فلتلك التجربة الآثر الكبير في إعداد السياسة الخارجية الأمريكية، وهي في الحقيقة أصل عقيدة الإحتواء التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الحرب الباردة، معتبرة تلك الرقعة الجغرافية بمنطقة إرتطام (CRUSHZONE) التي سوف تشهد صراعات دولية من أجل السيطرة على ممراتها ومواردها الطبيعية، وبما أن روسيا هي القلب، وتعد بمثابة الظهير الخلفي للأرض الهامشية، تسعى دوما من خلال التوغل فيها كقوة قارية الوصول الى البحار والمحيطات، فيتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية منع التوسع والمد الروسي السلافي عبر تلك المنطقة، باعتمادها على سياسة الإحتواء[10]. وتعزيزا لهذه الفكرة أعتقد " سبيكمان " أن الإتحاد السوفييتي السابق لم

يكن يمتلك الوسائل للسيطرة على العالم، مادام لم ينجح في الاستحواذ على الأرض الحافة، ولذلك كان يؤكد دوما على استمرار المنافسة البرية البحرية على هذه الرقعة الجغرافية المهمة في السيطرة على أوراسيا[11].

يتضح من خلال عرض فحوى نظرية الأرض الحافة، أن هذا النوع من التفكير الجيوبوليتيكي قد مثل الخلفية التي قامت عليها نظرية الإحتواء، التي طرحها جورج كينان عقب الحرب العالمية الثانية، لتطويق الاتحاد السوفييتي وحرمانه من التوسع انطلاقا من هذه المنطقة التي أعتبرت في الفكر الاستراتجي منطقة إلتقاء وتصادم بين القوى البرية والبحرية في أوقات السلم والحروب، وهكذا يتبين أن التركيز على الأرض الهامشية ،التي تضم آسيا الوسطى كمنطقة جد حيوية تسهل السيطرة على أوراسيا.

ونظرا لهذه الأهمية الجيوسياسية أوصى علماء الجيوبوليتيك المدافعين عن القوة البحرية وعلى رأسهم " سبيكمان " بضرورة تبني الولايات المتحدة الأمريكية كقوة بحرية عقيدة الاحتواء، في ظل توقع بروز قوة برية أوراسية تسعى للهيمنة الشاملة، وعليه أوصى هذا المنظر بضرورة حصول الأمريكيين على موقع مهيمن في الهلال الهامشي الكبير، الذي يسمح ببسط نفوذهم على كامل أوراسيا.

وعلى ضوء هذا العرض الموجز لأبرز الأفكار الجيوبوليتيكية التي ركزت على آسيا الوسطى، يتضح لنا جليا أهمية الموقع الجغرافي للمنطقة، باكتسابه ميزة جغرافية فريدة من نوعها مكنته من أن يكون الجسر الرابط بين الشرق والغرب، كما يكتسب ذلك الموقع أهمية جيو سياسية كونه مرتكز إستراتيجي لروسيا القيصرية والاتحاد السوفييتي السابق تجاه حدوده الجنوبية، وعلى هذا الأساس يكمن القول أن التحليلات والتفسيرات النظرية لعلماء الجيوبوليتيك قد أنطلقت من الأقليم، بالتركيز على مزاياه وخصائصه الجغرافية، وهو ما يؤهله دوما بأن يكون مفتاح السيطرة العالمية، حيث مثل محور العالم الجغرافي، ورقعة الشطرنج الكبرى التي دار فيها التنافس الدولي في القرن التاسع عشر، على شكل لعبة دولية كبرى بين بريطانيا وروسيا القيصرية، ليتجدد ذلك التنافس في فترة ما بعد الحرب الباردة بين روسيا الاتحادية صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية، ويستخدم فيه الطرفان كل أساليب وأدوات التنافس التي تمكن من إدامة الهيمنة العالمية ،على نحو لعبة كبرى جديدة، وهو ما يعبر عن صدق الفكر الجيوبوليتكي وصحة أطروحاته التي أكدت على علاقة الموقع الجغرافي لآسيا الوسطى بالبحث على الهيمنة والنفوذ وتوزيع القوة في العلاقات الدولية.

المحور الثالث : مكانة آسيا الوسطى في نظرية المساحة الوسطية .

غير بعيد عن هذا التفسير النظري، يؤكد المنظر الأمريكي ،"بريجنسكي" في كتابة رقعة الشطرنج الكبرى على أهمية آسيا الوسطى في الاستراتيجية الأمريكية لفترة ما يسمى ما بعد الحرب الباردة، حيث وصفها بمنطقة المحور الجيوبوليتيكي للقارة الأسيوية، على اعتبار إنها مجال نفاذ للمناطق الآسيوية المهمة، وحاحب الموارد عن اللاعبين الإستراتيجيين في أوراسيا، بمعنى أنها مفتاح التدخل والتحكم في قارة آسيا وأوروبا، ونقطة ارتكاز أساسية في تنفيذ مشروع القيادة العالمية، ومجابهة الخصوم الآسيويين أو العالميين[12]، وتستند هذه الرؤية على حقيقة تاريخية تتمثل في تطلع الأمبراطوريات القديمة، مثل الأمبراطورية الرومانية والصينية، والمغولية الى التوسع وتحقيق النفوذ العالمي، بمحاولات سيطرتها على هذه الرقعة الجغرافية الهامة من العالم[13].

وتعزيزا لهذا الطرح، يوضح " بريجنسكي"، أن الرهان الرئيسي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو السيطرة على الأوراسيا، التي تمتد من أوروبا الغربية حتى الصين، والذي تكون فيه آسيا الوسطى المنطقة الاستراتيجية الأكثر أهمية، المتحكمة في هذا المجال الجغرافي الرحب، ووفق هذا المنظور فإن أية توسع من الغرب الى الشرق، ومن الشرق نحو الغرب، لابد أن يمر عبر تلك المنطقة، بإعتبارها منفذ إستراتيجي للقارة الأوراسية، وبذلك فهي أحد مفاتيح الأيديولوجيات و الأفكار الجيوسياسية والجيواستراتيجية لأوراسيا، التي تسمح بفرض الهيمنة الشاملة على المستوى الكوني، فإذا كان الهدف في نظره من بسط النفوذ على أوروبا الغربية والوسطى، هو تحييد بناء الوحدة الأوروبية المنافس الجيو إقتصادي القوي للولايات المتحدة الأمريكية، واعتبارها القطب الأكثر تحركا في الجهة الغربية الأوراسية، فإن الهدف من السيطرة على آسيا الوسطى إضافة الى القوقاز يمكن الأمريكيين من التوغل في منطقة تتضمن استراتيجية إسلامية تعد مفصولة نسبيا عن الحضارة الغربية الأوروبية، كما يسمح السيطرة على هذا المجال الجغرافي التحكم في العمق الحيوي والاستراتيجي لروسيا والعالم السلافي .الأرثوذكسي، باعتباره من المناطق الأكثر أهمية في العالم[14].

ويرى " بريجنسكي " ان موقع آسيا الوسطى الجغرافي يجعل منها جسر رابط بين الشرق والغرب، ومن ثم فان تلك المنطقة تكتسب أهمية جيوبوليتيكية، كونها تربط الجهتين الأكثر ثراءًا ونشاطا في شرق أوراسيا وغربها،[15] وباكتسابها هذه الميزة الجغرافية الفريدة من نوعها شكلت المنطقة المساحة الوسطية للقارة الأوراسية، التي تعد ساحة لتنافس القوى الكبرى، بغرض فرض الهيمنة العالمية الشاملة، وعلى أساس هذا التصور أوصى هذا المنظر الولايات المتحدة الأمريكية بسحب تلك المنطقة الى داخل الفلك الغربي التي تتزعمه، حيث يتوجب عليها منع خضوع آسيا الوسطى والقوقاز من سيطرة لاعب دولي واحد، بهدف منع الشرق من التوحد، وذلك من أجل الحفاظ على النفوذ الأمريكي، وعدم إزاحته من أوراسيا، وتحقيقا لهذا البعد الجيواستراتيجي يتوجب على القيادات الأمريكية ضرورة ملء الفراغ الناشئ عن تفكك الاتحاد السوفييتي، حيث يسمح للقوة العظمى حسب منظوره التمدد في شطر الفراغ الأوراسي، وأن التموقع في هذا الحيز الجغرافي بعد ما تم طردها منه أكثر من أربعين سنة ، من طرف السوفيات، يخدم المخطط الأمريكي الكوني المتعدد الأبعاد، ويحقق طموح بناء القوة الكونية الكاسحة (POWER HYPER) ، ولن يتأتى ذلك إلا عبر إقامة قواعد عسكرية أمريكية على أراضي جمهوريات آسيا الوسطى تحقيقا للادراك الاسترتيجي القائم على أن المنطقة تتوسط العالم، وتتحكم في حركة توسع القوى الإقليمية والدولية من الغرب نحو الشرق، ومن الشرق بإتجاه الغرب، واعتبارها المنفذ الإستراتيجي لأوراسيا، والتحكم فيها يعني الهيمنة على مجمل العالم[16].

تعتبر أفكار " برجنسكي " في حقيقة الأمر اعادة لحيوية نظرية قلب الأرض التي طرحها " ماكندر "، بحكم إقراره أن آسيا الوسطى تتوسط الكتلة الأرضية الأوراسية، وتشكل مساحة وسطية في ذلك الحيز الجغرافي المهم من العالم، غير أنه أضاف بعدا جديدا في فكره يتمثل في تأكيده على لغة القوة الأمريكية حيال النفوذ الأمريكي في تلك الجمهوريات، في الوقت الراهن، حيث يتوجب على صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية رسم الإستراتيجيات ،وتوفير الوسائل اللازمة لإنجاحها قصد منع أي قوة اقليمية أو دولية تسعى لملء الفراغ الجيو- استراتيجي الناجم عن سقوط الإتحاد السوفييتي ، خاصة بعد التأكد من توفر تلك المنطقة على خزان هائل من النفط والغاز الطبيعي في بحر قزوين المجاور، الذي أضحى قلب الجيوبوليتيكا الجديدة، وهو في الوقت الراهن من أهم المراكز النفطية في العالم، ليتشكل قلب الأرض الجديد كأحد المحاور البارزة للتنافسات الاقليمية والدولية في القرن الواحد والعشرين.

وتتفق مجموعة من العسكريين والسياسيين الأمريكيين مع أطروحة بريجنسكي، وكل المقاربات الداعية الى توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو آسيا الوسطى، حيث يؤكد على سبيل المثال (الأميرال الأمريكي جوزيف لوبيز) القائد العام للمنطقة الجنوبية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي، على حتمية الحضور الأمريكي في ما يسمى بقوس الهيمنة الأوراسي، الذي بات لوحة من ألواح مفاتيح إدراة التنافسات الدولية، والتحكم في اللاعبين الاستراتيجيين وأحد المجالات الجغرافية للتأثير في الأحداث العالمية، فالتحكم في هذا المجال يعني المحافظة على استقرار النظام الدولي الجديد، وتحقيق مشروع الهيمنة الأمبراطوية[17]، كما أكد السيناتور "سام بروان بيك" في محاضرة بعنوان "طريق الحرير" على أن دول آسيا الوسطى تقع بين بقايا الأمبراطوريات القديمة، وبين نظام متطرف يقع جنوبها وكلاهما يمارسان ضغوطا سياسية وإقتصادية على هذه الدول، وكل منهما لا يرغب بشدة في الوجود الأمريكي هناك، وعليه أوصى صناع القرار في بلاده بضرورة الإهتمام بهذه المنطقة، التي أعتبرها جزءًا من مركز ثقل استراتيجي يجب أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الفاعل فيه[18].

وفي خضم تلك التصورات المبنية على أبراز رواد الفكر الجيوبوليتيكي الأمريكي في المرحلة الحالية، وبهذه الخلفية النظرية كان توجه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى، حيث خضع دورها في تلك المنطقة بعد إنفصال الجمهوريات الإسلامية عن الإتحاد السوفييتي الى إعتبارات الجغرافيا السياسية[19].

وعموما، تؤكد أفكار بريجنسكي على حتمية التغلغل الأمريكي في آسيا الوسطى، بإعتبارها جزءًا من أوراسيا التي تضم معظم دول العالم، وتتسم بالتواجد السياسي القوي والديناميكية، كما تضم أكبر سكان العالم بتعداد يصل الى 75 بالمائة، ويوجد بها 60 بالمائة من الناتج الاجمالي، و75 بالمائة من موارد الطاقة العالمية، وتضم أوراسيا أكبر القوى النووية والعسكرية والإقتصادية، والأهم من كل هذا فإن هذه القوى الاقليمية والعالمية التي تمتلك هذه المقومات، كالهند والصين وروسيا، تتحرك بقوة في هذا المجال الجغرافي قصد تحقيق طموحها الهادف الى تحدي الزعامة الأمريكية على النظام الدولي الجديد[20].

كل هذه المعطيات جعلت من أوراسيا خاصة في الجزء الآسيوي الشرقي منها المتضمن آسيا الوسطى منطقة ذات أهمية جيواستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بل الأكثر من ذلك، فقد أصبحت هذه الرقعة الجغرافية حجر الزواية في الإستراتيجية الأمريكية للسيطرة والهيمنة على عالم اليوم.

المحور الرابع : المكانة الجغرافية لآسيا الوسطى و أهميتها الاستراتيجية

تشير أغلب أدبيات الجغرافيا السياسية الى عدم وجود تعريف جغرافي دقيق ومحدد لآسيا الوسطى، حيث أختلفت تلك الأدبيات في تحديد الموقع الجغرافي للمنطقة ما عدا الاتفاق على أنها تقع في قلب القارة الآسيوية بعيدة عن البحار الكبرى والمحيطات[21] ، وتأسيسا على هذا الطرح المتصل بالحدود الجغرافية لتلك المنطقة، يمكن التمييز بين ثلاثة تيارات رئيسية:

- التيار الأول : يمثله "جيفري هويلر" أحد كبار المختصين في شئون آسيا الوسطى الذي يعرفها تعريفا جغرافيا ضيقا، حيث يحصر هذا الحيز الجغرافي في بعض الجمهوريات التي استقلت حديثا عن الاتحاد السوفييتي السابق مكونة اقليمًا في قلب آسيا، يضم أربعة دول هي (طاجكستان، أوزباكستان، قيرغيزستان، تركمانستان)، ويستثني هذا التعريف كازخستان[22]، بسبب اعتماده على معيار ديني واثني

في تحديده لجغرافية المنطقة، يتمثل أساسا في وجود أغلبية روسية أرثوذكسية تقطن تلك الجمهورية، على حساب الاثنيات الكازاخية الأصلية المعتنقة للدين الإسلامي[23].

- التيار الثاني : تمثله دائرة المعارف البريطانية التي تعرف آسيا الوسطى تعريفا جغرافيا أكثر اتساعا، ويصرف النظر عن الإختلافات الدينية والإثنية بإعتماده على معيار جغرافي محض، بحيث يعتبرها تلك المنطقة الممتدة من شرقي الخط الممتد جنوب شرقي بحر أورال وبحر قزوين، حتى شمال غربي الصين ومنغوليا، وتمتد طوليا من جنوبي سيبريا في الشمال، والى شمالي ايران وأفغانستان في الجنوب، وتشمل هذه الرقعة الجغرافية الواسعة منغوليا والاقاليم المستقلة ذاتياً عن غربي الصين (منغوليا الداخلية وسينغيانغ / بوجور، التبت) ،والجزء الجنوبي في سيبريا الروسية، والأجزاء الشمالية من أفغانستان فضلا عن الجمهوريات الإسلامية الخمس محل الدراسة[24].

- التيار الثالث : ويمثله رئيس الوزراء التركي السابق " أحمد داوود أوغلو" الذي أضاف في تعريفه لآسيا الوسطى جمهورية أذربيجان، رغم أنها تقع في جنوب القوقاز، بحيث أعتبر هذه الدولة امتدادا طبيعيا للمنطقة، بسبب سواحلها المطلة على بحر قزوين، ناهيك عن ارتباطها الجيو ثقافي والجيو اقتصادي بجمهوريات وسط آسيا الاسلامية[25]، ويعرفها " أوغلو" في كتابه الشهير "العمق الاستراتجي" على انها المنطقة الممتدة باتجاه الشمال/ الجنوب من سيبريا حتى الهملايا التي تفصلها عن إقليم السهوب الهندية، وفي اتجاه الشرق/ الغرب أي الحيز الجغرافي الممتد من خط الأورال/ قزوين حتى منغوليا والصين، وتعد هذه المنطقة واحدة من أكثر النطاقات الجغرافية بعدا عن المحيطات في العالم[26].

ويتضح من خلال ما تقدم من تعاريف لجغرافية آسيا الوسطى، أن التعريف الأول بتبنيه المعيار الديني والاثني في تحديد جغرافية المنطقة وفصل كازاخستان عن جمهوريات المنطقة، هو في الحقيقة يبرر محاولات السياسات السوفييتية لفرض واقع جديد، يتمثل في تمكين العنصر السلافي في إستيطان بعض الدول ذات المقدرات الإقتصادية والعسكرية، باعتبار هذه الدولة مشاطئة لبحر قزوين، الغني بإحتياطات الطاقة، وامتلاكها لمقدرات نووية هائلة، كانت ومازالت محور السياسة العسكرية والدفاعية الروسية، وقد يفرض هذا الواقع أن يصبح الروس العرق المسيطر على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية لتلك الجمهورية، على حساب العرق الكازاخي، الذي يصبح أقلية مهمشة على كافة المستويات.

ويلاحظ، أن المعجمية الروسية أنحازت قصدا نحو هذا التأويل الجغرافي الضيق ،عندما حددت أن المقصود بكلمة "آسيا الوسطى" هو الجمهوريات الأربعة المذكورة أنفا دون كازاخستان، مستندة في ذلك على معيار ثقافي يراعي مصالح العنصر الروسي في تلك المنطقة عموما، وفي جمهورية كازاخستان على وجه التحديد[27].

كما يعبر التيار الأول في تقديرنا بحصره الحدود الجغرافية لآسيا الوسطى في جمهوريات معدودة والمستقلة حديثا ،على واقع الحدود المصطنعة التي ورثها الإتحاد السوفييتي عام 1924، ورسمها عام 1936، والتي تندرج في سياق حفاظ السوفيات على نفوذهم في المنطقة بإعتبارها الخاصرة الجنوبية، أو الحديقة الخلفية لحدود الاتحاد ، بحيث تعد في الفكر الاستراتيجي الروسي ذلك المجال الحيوي غير القابل للتنازل عنه، فالسيطرة عليه تعني أبعاد أطماع بعض القوى الإقليمية المجاورة من ملء أي فراغ جيو سياسي والتحكم في ذلك المجال، لاسيما وأن تعريف التيار الثاني قد تبنى مفهوما جغرافيا يستند على معيار تاريخي،

قد يجعل من آسيا الوسطى إقليمًا مرتبطًا بتاريخ الحضارات والأمبراطوريات العريقة التي تفاعلت مع شعوب تركستان القديمة (الأمبراطورية الفارسية، الصينية، العثمانية.....)، وقد يتيح هذا التعريف مجددا لتلك القوى في التأثير السياسي والإقتصادي والإستراتيجي، مستغلة فراغ القوة الناجم عن التحول الجيو-سياسي لهذا الإقليم بعد إنفصال جمهورياته عن المركز السوفييتي.

أما التيار الثالث الذي أضاف أذربيجان القوقازية بإعتبارها إمتدادًا طبيعيًا لمنطقة آسيا الوسطى بحكم إنها جمهورية إسلامية (ارتباط جيوثقافي)، وكذا باعتبارها مشاطئة لبحر قزورين ، وتشترك مع كازاخستان وتركمانستان في تقسيم ثروات هذا البحر، اضافة الى روسيا وايران (ارتباط جيو اقتصادي)، فإنه قد يفيدنا كثيرا في تحليل الدراسة لاحقا في جوانب كثيرة، خاصة الجانب المتعلقة بمشروع خط نقل نفط بحر قزوين انطلاقا من الأراضي الأذربيجانية، وهو المسار الذي تفضله الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على مصادر الطاقة في المنطقة بواسطة تحالفها الإستراتيجي مع أذربيجان.

وبصرف النظر عن تلك الإختلافات والمعايير التي أعتمدتها التيارات الثلاثة في تعريف آسيا الوسطى جغرافيا وما تحمله تلك التعاريف من دلالات سياسية، فإنه يتوجب على الباحثين في هذه المنطقة ضبط واعتماد تعريف يوضح حدودها الجغرافية، ولضرورة خدمة أغراض الدراسة العلمية، نتفق مع رأي أغلب الفقهاء السياسين الذين أجمعوا على أن آسيا الوسطى هي مجموعة الدول الخمسة المستقلة عن الإتحاد السوفييتي السابق عام 1991، والتي تم الإتفاق فيما بينها على تسميتها بالجمهوريات الاسلامية ومن ثم إعتماد هذه التسمية رسميا إبتداء من سنة 1993.[28]

تقع الجمهوريات الخمس في قلب آسيا، وهي تشكل وحدة اقليمية واحدة متجاورة جغرافيا، أي أنها تشكل كتلة إقليمية لا تفصلها حواجز جغرافية، مما يرشحها أن تكون كتلة سياسية واحدة إذا توفرت الإرادة في المستقبل. (أنظر الخريطة رقم 01).

الخريطة رقم 4 : توضح الموقع الجغرافي لجمهوريات وسط آسيا الاسلامية

المصدر : الأطلس العربي ، لبنان ، مركز التعريب والنشر،1997 .

تمثل جمهوريات آسيا الوسطى أنموذجا للدول المغلقة أو الحبيسة جغرافيا، بحيث لا تطل على أي بحرًا مفتوح أو محيط متصل، ما عدا بحر قزوين الذي تطل عليه كل من تركمانستان وكازاخستان ويعد بحر مغلق، كما لا تتوفر تلك الجمهوريات على موانئ ولا أرخبيلات تمكنها من الإتصال بالعالم الخارجي، غير أنها تمتلك ميزة تتمثل في توفرها على المسالك البرية الأفقية المارة في جنوبها، والتي تربط شرق آسيا بغربها نحو أوروبا، أو ما يعرف تاريخيا بالطريق الحرير، وهناك أيضا المسالك البرية العمودية المارة في وسطها، والتي تربط شمال قارتي آسيا وأوروبا بقلب القارة الآسيوية[29].

و تبلغ مساحة آسيا الوسطى 3,994,400 أي ما يقارب أربعة مليون كيلو متر مربع ، ويشير التوصيف الطبيعي للمنطقة الى شدة تنوعها الايكولوجي وغناها الطبيعي، فهي تتربع على مساحة شاسعة من الصحاري الواسعة والسهول والواحات والجبال الممتدة من بحر قزوين حتى حدود الصين، وقد تم التقسيم والتوزيع المساحي بين جمهوريات آسيا الوسطى بشكل غير متساوي، فرضته الظروف التاريخية والسياسات الإستعمارية التي شهدتها المنطقة على فترات تاريخية مختلفة، كانت أبرزها سياسات الإتحاد السوفييتي، وتعد كازاخستان الأكبر مساحة بين تلك الجمهوريات، حيث تشغل لوحدها نصف المساحة الاجمالية لهذا الاقليم[30]. (أنظر الجدول رقم 01).

جدول يوضح مساحة جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية.

الدولة	العاصمة	المساحة كم^2	حجم اليابسة بالالف كم^2	حجم المساحات المائية كم^2
كازاخستان	استانه	2717,300	2669800	47,500
تركمنستان	عشق آباد	488,100	488100	0
أوزبكستان	طشقند	447,400	425400	22,000
طاجيكستان	دوشنبه	143,100	142700	0,400
قيرغيزستان	بشكيك	198,500	191300	7,200
المجموع		3,994,400	3917300	76,700

Source: International Studies Institute of Montreal, Newsletter, Nu. 84, February 2007. In : http://www.er.vqam.ca.

وتسقي أراضي آسيا الوسطى عدة أنهار ففي شمال قيرغزستان نجد نهر " كو " يسقي المنطقة حول العاصمة بشكيك، ثم يمكل جريانه الى كازاخستان، ونجد النهرين " سيحون " و" جيحون " اللذان ينحدران من الجبال ويصبان في بحر أرال، حيث يهيئان نظاما للري في الأراضي التي يمران بها، فعلى حوض سيحون يمتد وادي فرغانة الخصيب الذي يمر عبر قيرغزستان وطاجكستان وأوزباكستان، وينحدر نهر جيحون من طاجكستان ليمر بين أوزباكستان وتركمانستان[31].

وبغض النظر عن الجغرافية الحبيسة لمنطقة آسيا الوسطى، فان أهم ما يلاحظ من خلال هذا العرض لموقعها الجغرافي، أنه يمثل وسطا جغرافيا فريدا يتجاوز في تأثيره مجاله الإقليمي، بحيث تلتقي حوله حضارات عريقة عديدة، يتوسطها ما بين الشرق والغرب طريق الحرير، أحد طرق التبادل التجاري التاريخي الذي يربط آسيا بأوروبا، وبالتالي فهو يقع في قلب المجال الجغرافي المسمى بأوراسيا، ناهيك على أن المنطقة

تفصل بين روسيا شمالا والشرق الأوسط وشبه القارة الهندية جنوبا، وهي بذلك تعد الرقعة الجغرافية المتحكمة في قلب العالم باعتباره ضمن المناطق التي تمثل المتغير الجيو- سياسي اللإزم الذي يشكل مفتاح السيطرة على العالم، ولذلك يمكن الاشارة الى أن التمركز في هذا الحيز الجغرافي المهم من العالم يتيح الإطلالة الأكثر سهولة والأقل تكلفة باتجاه العمق الحيوي لروسيا نحو الشمال، والعمق الصيني تجاه الجنوب الشرقي، والعمق الحيوي الايراني نحو الجنوب الغربي، والعمق الحيوي لكامل بحر قزوين تجاه الغرب، وأهم ما نسجله على تلك الدول المتاخمة جغرافيا لجمهوريات وسط آسيا الإسلامية أنها قوى نووية (الصين وايران)، وتمتلك قدرات اقتصادية تجعلها تلعب الدور المؤثر في تغيير التوازنات الاقليمية في القلب الآوراسي، اضافة الى ايران التي تسعى الى تطوير مشروعها النووي وإمتلاك القنبلة الذرية التي تمكنها مستقبلا من أن تصبح أول قوة إسلامية نووية محتملة في الشرق الأوسط قد تهدد المصالح الغربية في قارة آسيا عموما وفي آسيا الوسطى على وجه التحديد.

بناءً على كل ما تقدم يمكن أن نخلص الى أن الموقع الجغرافي لمنطقة آسيا الوسطى يعد من المظاهر الجيوبولتيكية التي شكلت منطلقاً لتفهم الأهمية الكبرى التي بدأت الدوائر المختلفة توليها الإهتمام المتزايد، بإعتبارها حلقة وصل تربط بين آسيا وأوربا والشرق الأوسط، لذلك توصف بأنها جسر يربط بين حضارات وديانات مختلفة، خاصة بين المسيحية والإسلام.

الخاتمة

على ضوء التطرق الموجز لأبرز الأفكار الجيوبوليتيكية التي ركزت على آسيا الوسطى، يتضح لنا جليا أهمية الموقع الجغرافي للمنطقة، باكتسابها ميزة جغرافية فريدة من نوعها، مكنتها من أن تكون جسر رابط بين الشرق والغرب، كما يكتسب ذلك الموقع أهمية جيو سياسية كونه مرتكز استراتيجي لروسيا القيصرية والاتحاد السوفييتي السابق تجاه حدوده الجنوبية.

وعلى هذا الأساس فإن التحليلات والتفسيرات النظرية لعلماء الجيوبوليتيك قد أنطلقت من الاقليم بالتركيز على مزاياه وخصائصه الجغرافية، وهو ما يؤهله دوما بأن يكون مفتاح السيطرة العالمية، حيث مثل محور العالم الجغرافي، ورقعة الشطرنج الكبرى التي دار فيها التنافس الدولي في القرن التاسع عشر، على شكل لعبة دولية كبرى بين بريطانيا وروسيا القيصرية، ليتجدد ذلك التنافس في فترة ما بعد الحرب الباردة بين روسيا الاتحادية صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية، ويستخدم فيه الطرفان كل أساليب وأدوات التنافس التي تمكن من إدامة الهيمنة العالمية على نحو لعبة كبرى جديدة، وهو ما يعبر عن صدق الفكر الجيوبوليتكي وصحة أطروحاته، التي أكدت على علاقة الموقع الجغرافي لآسيا الوسطى، بالبحث على الهيمنة والنفوذ وتوزيع القوة في العلاقات الدولية، حيث يقر خبراء الجغرافيا السياسية بأنه لا توجد منطقة في العالم حظيت منذ تفكك الإتحاد السوفييتي بمكانة استراتيجية كتلك التي حظيت بها جمهوريات وسط آسيا الاسلامية، وتزاداد تلك المنطقة أهمية في تفاعلات النظام الدولي عندما يجتمع الجيو سياسي مع الميراث التاريخي والحضاري (الجيو ثقافي)، وحقول النفط والغاز الطبيعي (الجيو إقتصادي).

الهوامش :

[1] Pascal Boniface, la géopolitique et les relations internationales, IRIS, 2011, p p.23-24.

[2] لخميس شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية – فترة ما بعد الحرب الباردة – (1991-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية : معهد البحوث والدراسات العربية، 2009، ص 79.

[3] محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، القاهرة : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، بدون طبعة، 2012، ص 62.

[4] Tanguy Struye De Swielande, caucase et asie centrale : la guerre pour le controle du rimlande, les cahiers du RMES, volume IV, numéro 01, été 2007, p.213.

[5] ضفاف كامل كاظم، التوجه الاسرائلي – الأمريكي حيال آسيا الوسطى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2005، ص 47.

[6] موسى الزعبي، الى اين يتجه عالم اليوم ؟، دمشق : منشورات اتحاد العرب، بدون طبعة، 2004، ص ص.22-23.

[7] Tonguy Struy De Swieland, op.cit, p.215.

[8] لخميس شيبي، مصدر سبق ذكره، ص 80.

[9] محمد رياض، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[10] موسى الزعبي، مصدر سبق ذكره، ص.ص. 24-25.

[11] Tanguy Struye De Swilande, op.cit, p.215.

[12] زبيغينو بريجينسكي، مرجع سبق ذكره،ص،ص، 58-59.

[13] نفس المرجع، ص، 30.

[14] موسى الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 21-22.

[15] محمد ياس خضير، سرمد خليل ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص. 195.

[16] حميد حمد السعدون، نظرية ماكندر: قراءة جديدة في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد 28، 2005، ص ص. 95-96.

[17] لزهر وناسي، التفاعلات الاستراتيجية في آسيا الوسطى، دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية . الصين . روسيا، مرجع سبق ذكره، ص، 129.

[18] أمين ديلمي معزي، آسيا الوسطى والقوقاز في السياسة العالمية، مجلة مختارات ايرانية، العدد (107)، يونيو، 2009، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ص، 33-34.

[19] السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 : الاشكالات الفكرية والاستراتيجية، بيروت : الدار العربية للعلوم، ط01، 2004، ص32.

[20] أناتولي أوتكين، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة أنور محمد ابراهيم ومحمد نصر الجبالي، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص، 95.

[21] محمد السيد سليم، **التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى : مركز الدراسات الآسيوية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص314.

[*] محمد رضا جليلي أستاذ ايراني وباحث بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بسويسرا، ومختص في شئون آسيا الوسطى.

[22] محمد الياس خضير، سرمد خليل ابراهيم، متغير الطاقة في السياسة الخارجية التركية حيال دول آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، عدد 35، 2014، ص192.

[23] محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص314.

[24] حميد شهاب أحمد، التنافس الاقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الاسلامية لآسيا الوسطى، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، عدد 28، 2005، ص ص 2-3.

[25] محمد الياس خضير، سرمد خليل ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص192.

[26] أحمد داود أغلو، العمق الاستراتيجي..موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة : محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010، ص492.

[27] محمد رضا جليلي، تيري كيلينر، مرجع سبق ذكره، ص52.

[28] لزهر وناسي، مرجع سبق ذكره، ص72.

[29] حميد شهاب، مصدر سبق ذكره، ص03.

[30] لزهر وناسي، مصدر سبق ذكره، ص ص. 72-73.

[31] أحمد عادل كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص. 04-05.

المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية
- بين مقتضيات القانون واعتبارات السياسة -

أ. السايح بوساحية

جامعة العربي التبسي، تبسة

ملخص:

خلصت دراسات للقضاء الجنائي الدولي الذي سبق المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، إلى أن أي هيئة قضائية جنائية دولية لا يمكن أن تقف بعيدا عن السياسة، ولذا حاول واضعو نظام روما الأساسي تعزيز الوضع المؤسسي للمحكمة الدائمة وشرعيتها وفعاليتها في النظام الدولي، من خلال الإفادة من التجارب السابقة، وخاصة تجنب الإعتبارات السياسية في إستراتيجيات الإدعاء العام، وهذا للقيام بمهامه في درجة عالية من الإحترافية القانونية والقضائية.

ولكن تبين، ومن خلال الواقع والحالات والقضايا (في إفريقيا خاصة) والتي عرضت بعد أكثر من عشرية من الممارسة أن مقاومة التوجهات السياسية التي تحدث في أي لحظة أمر صعب، بل البعض يعتبر عنصر السياسة أختبار حقيقي لمصداقية المحكمة ككل، ولقادة الإدعاء العام بصفة خاصة، بالنظر إلى الآثار السياسية في قراراتهم وتصرفاتهم، رغم ما يتمتعون به من إستقلالية وسلطة تقديرية واسعة.

Abstract:

In studies of international criminal justice that preceded the international criminal permanent court, it was concluded that no international criminal body can stand away from politics, so the Rome Statute drafters tried to strengthen the institutional status of the Permanent Court and its legitimacy and effectiveness in the international system by taking advantage of previous experiences, particularly avoiding political considerations in the public prosecution strategies to carry out their duties in a high legal and judicial professionalism degree.

Unfortunately, through the fact, referrals and cases brought before the ICC after more than a decimal of practice, It seems clear that the resistance against political factors at any moment is difficult, but political elements are considered by some as a real test to the credibility of the court as a whole and to the public prosecution in particular.

مقدمة:

لقد فرضت المحكمة الجنائية الدولية، - في الوقت الراهن - نفسها ومكانتها وشرعيتها، بوصفها فاعلا رئيس على الساحة الدولية، فيما يتعلق بالعدالة الجنائية الدولية وإدارة الصراعات، وهذا راجع إلى سببين رئيسيين، أولهما: الإطار العملي لولايتها على النحو المحدد من قبل نظام روما الأساسي، وثانيهما: أساليب العمل الموحدة، الواضحة، الشفافة لمكتب المدعي العام للمحكمة، والتي أعطته مزيدا من الشرعية اللازمة ، كممثل قضائي دولي، لأجل العمل بفعالية في بيئة دولية سياسية متباينة إلى حد كبير في المعالم والأهداف، مع التحول الجذري لتركيبة المجتمع الدولي.

ويعتبر المدعي العام الفاعل المحايد الذي يتبع الأدلة ويطبق القانون دون التأثر بالسياسة الدولية، وبعبارة أخرى، فهو محصن ضد الضغوط السياسية تنفيذا لأحكام النظام الأساسي، وأن مكتب المدعي

العام لا يمكن أن يستسلم للإعتبارات السياسية، أو تكييف عمله وفقا للجدول الزمني لمفاوضات السلام، بل يجب عليه دائما بدء إجراءاته وعمله على أساس القانون.

يقع على المدعي العام ومن خلال أوراق السياسات واجب التمييز صراحة بين مصلحة العدالة ومصلحة السلام، فهذه الأخيرة تندرج ضمن ولاية مؤسسات أخرى سياسية، كمجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، وليس ضمن ولاية مكتب المدعي العام.

وبموجب هذا المنظور فإن، مكتب المدعي العام يحصر الإختصاص في "مصلحة العدالة" ، وينفي عن نفسه الإختصاص العملي والتصرف على أساس مسائل وإعتبارات سياسية، لكن في الواقع العملي، كانت الخيارات السياسية للمدعي العام بارزة في بعض قراراته المتعلقة بإجراء التحقيقات أو المحاكمات من عدمها، ومما سبق، نطرح **التساؤل** التالي:

هل الإعتبارات السياسية لا مفر منها في إستراتيجيات الإدعاء العام للمحكمة الجنائية الدولية ؟ وما مدى تأثير ذلك على مصداقية هذه الهيئة الدولية؟

المحور الأول: علاقة السياسة بالقانون

في الواقع أن السياسة متداخلة مع القانون بوضوح وفي كل المجالات الحياتية بحيث لا تحتاج إلى البرهنة ، لأن واقعها ضروري، لا مفر منه ، ومع ذلك، فإن الطرق التي تتفاعل فيها السياسة والقانون تؤثر على نوعية النظام القانوني الذي يعمل في أي مجتمع، كما أن نوعية النظام السياسي هي أيضا تعتمد على عملها وهيكلها الداخلي على القانون وتقييم هذه النوعية هو العنصر المركزي لمفهوم سيادة القانون[1].

هناك تحليلات مختلفة تفسر الروابط بين المجالات المتميزة من الناحية النظرية بين السياسة والقانون، والبعض يقوم بذلك على وجه التحديد بالرجوع إلى المحاكم الدولية الجنائية المؤقتة والدائمة[2]، ومن هذه التحليلات ما قام به **جوديث شكلار** حول التقيد بالقانون، حيث قال بأنه الأبرز، لأنه يتحدى الإفتراضات التالية حول مجالات منفصلة وهرمية: "لا تعتبر السياسة فقط بعيدة عن القانون، ولكن أقل شأنا منه، فالقانون يهدف إلى العدالة، في حين تبدو السياسة فقط نفعية، القانون محايد وموضوعي، أما السياسة فهي فعل غير منضبط، تهدف لتحقيق المصالح التنافسية والإيديولوجيات"[3].

1) الجوانب الأساسية لعلاقة السياسة بالقانون

عند النظر في بعض الخصائص الأساسية للعلاقة بين القانون الوطني/الدولي والسياسة وظائف القانون، فإنها فيما يتعلق بالسياسة تظهر في 3 جوانب أساسية، (كهدف وسيلة، أو كعقبة) وهي :

أ) يمكن للسياسة أن تحدد بعض القيم في الغالب قانونية، أو مؤسساتية كهدف لها، و في هذه الحالة يصبح الفهم السياسي لهذه القيم أو المؤسسات مطابقًا تقريبا للفهم القانوني الأصيل لها.

ب) يمكن للسياسة أنا فهم القانون على أنه مجرد وسيلة لتحقيق مصالح سياسية معينة، وفي هذه الحالة فإن السياسة تعتبر محايدة في موقفها تجاه القانون، وتظهر في صورة تأثر القانون بالسياسة في مرحلة تطبيق القاعدة القانونية[4].

ج) يمكن للسياسة تفسير القانون بوصفه عقبة في الطريق نحو تحقيق أهداف سياسية معينة، وفي هذه الحالة إما تسود السياسة على القانون، أو العكس ، حيث أنه في الحالة الأولى تحقق السياسة حلولها على حساب سيادة القانون، بينما في الحالة الثانية يحافظ القانون على استقلالية من خلال قرارات المحاكم العليا، أوغيرها من الإجراءات التي يتخذها المحامون، والجمعيات، والمنظمات، والجمهور من أجل وقف الأعمال غير المشروعة من الفاعلين السياسيين.

ويخلق كل من القانون والسياسة صورا معينة خاصة، أحيانا تتداخل تلك الصور، وفي أحيان أخرى تختلف، ومع ذلك هناك شيء لا ينبغي أبدا للقانون أن يشتمله في مجاله، وهو التفريق بين الخصوم وفقا لمعيار سياسي بحت، لأن هذا يؤدي إلى فصل صارم بين الأطراف، أو في تعبيرها الراديكالي إلى فصل صارم بين الصديق والعدو، وعندما يحدث هذا الأخير فحتما تسود السياسة على القانون، وتقلل أو تهدم استقلاليته وسيادته[5].

2) التسييس والتقنين

يمكن فهم التسييس بطريقة أفضل فيما يتعلق بالنظرية الوظيفية للمنظمة الدولية، التي كانت سائدة في الأربعينيات، وتقول هذه النظرية أن عملية أي منظمة دولية ينبغي أن يبدأ منطقيا مع إنشاء الوكالات الدولية "غير السياسية"، للتعامل مع وظائف إقتصادية وإجتماعية وتقنية، أو إنسانية محددة ، والتي يمكن للجهات الحكومية أن تتفق مع معظمها بسهولة، وترك الأهداف السياسية الطموحة إلى وقت لاحق، ووفقا لهذه النظرية فإنه فقط بعد أن تضع الدول عادات تعاون دولي فعال، بشأن المسائل غير السياسية ، سيكون من الممكن بالنسبة لها التعاون لحل المشاكل السياسية عالية المستوى[6].

و يتعلق كل من التقنين والتسييس بتحليل المنظمات والنظم الدولية، ولكن المفهومين في الواقع مختلفان تماما، لأن تحليل التسييس يكون معياري، في سياق أن التسييس ليس مصطلحًا محايدًا، وهذا الأخير، يكون معياريًا عندما تفشل المؤسسات الدولية في الإمتثال للمعايير المتفق عليها في إتخاذ القرارات والإجراءات الأخرى[7].

ويعد تحليل التقنين تفسيري بدلا من معياري، لأنه يحاول أن يشرح لماذا وكيف تختار الجهات الفاعلة خلق مؤسسات مصدقة (ذات شرعية)، كما تأخذ بعين الإعتبار النتائج المترتبة على ذلك التقنين، ولكن من دون حجة أن أي قواعد قانونية أو قواعد معيارية أخرى تنطبق على عملية أو إتخاذ موقف مع، أو ضد التقنين، فالنقاش الدائر حول التقنين يتعلق بدرجات متفاوتة للإجماع على أن التفاعل السياسي بين الدول ينبغي أن يخضع للقانون والمؤسسات الدولية، لأن القانون الدولي في إطار السياسة الدولية "يفترض" أن

يكون هو الدستور الإنساني، والنظام الحقوقي العالمي العادل[8]، أما تحليل التسييس فيدور حول ما إذا كان صنع القرار الدولي يتم وفقا للقواعد المتفق عليها، على الرغم من الضغوط السياسية، وهكذا المؤسسة الدولية، أو النظام الدولي (مثل شؤون اللاجئين)، ويمكن أن تكون إما في مستوى عال، أو منخفض من التسييس، بغض النظر عن مكانتها المتصلة بالتقنين.

3) تأثير السياسة دوليا

يتأثر القانون الدولي بشكل كبير بالسياسة، فالعمليات السياسية تلد القانون وتشكل هيكله ووظائفه وكذا معاييره، كما أنها تمارس ضغطا على سير عمل القانون لحظة تطبيقه، حيث أنه في بعض الحالات يبدو القانون الدولي موضوع ببساطة جانبا، وتظهر السياسة تعمل وحدها[9]. وعادة ما يعتبر إنشاء المحاكم الجنائية الدولية سواء المخصصة منها أو الدائمة، المحلية أو العالمية والأحكام الصادرة في حق الأفراد المتهمين بإرتكاب جرائم دولية بأنه يمثل تطورات مهمة، وتقدم في عالم القانون الدولي، فتزايد عدد وقوة المؤسسات الدولية وإمكانية محاكمة بعض الأفراد السياسيين، والمسئولين العسكريين أو الحكوميين على جرائم، بغض النظر عن وضعهم[10]، إضافة إلى النهوض بالمبادئ القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان وكرامته، وحماية السلم، أضحى ينظر إليها –في عالم اليوم- كمجموعة من الإنجازات الرائعة التي تم تحقيقها على مستوى العدالة الجنائية الدولية.

والملاحظ، أنه منذ إنشاء المحاكم الدولية أو ببداية وظيفتها كإجراء قضائي جنائي في المتناول الدولي، وضعت خيارات لأسباب سياسية وحسابات خاصة بمحكمة دولية أو محكمة محلية خاصة تنشأ، لمعالجة قضية ما فإنها تختار، إجراءات محددة تؤسس لقرار بشأن القانون الواجب التطبيق وقد تشوه هذه الخيارات والأساس المنطقي، من ورائها شرعية المحاكم والأحكام.

4) القانون في مقابل السياسة

تظل واحدة من القضايا الأكثر إثارة للجدل في متابعة العدالة في النزاعات تتمثل في السؤال: إلى أي مدى تلعب الحسابات السياسية دورها في إتخاذ قرارات المحاكمات من عدمها في حالة معينة ؟ و يعد هذا السؤال ذو أهمية خاصة في عمل المحكمة الجنائية الدولية، لأنها لا تستطيع أن تقرر فقط محاكمة أفراد بعينهم، أو عدم محاكمتهم، ولكن أيضا بدء التحقيقات من عدمها في نزاع معين[11] فمعظم المراقبين يقولون أن الإعتبارات القانونية والسياسية يجب أن تكون بعيدة تماما عندما يتم تطبيق القانون الجنائي الدولي[12]، فقبل كل شيء، الإنصاف هو المعيار الرئيسي للعدالة، التي لا يمكن أن تكون مضمونة إلا إذا تم تطبيق نفس القواعد على حالات مماثلة، بغض النظر عن الإعتبارات الأخرى، ولكن في العلاقات الدولية قد يكون من الصعب ضمان ذلك.

خلافا لما هو على المستوى الوطني، لا توجد سلطة شاملة للدولة تضمن ملاحقة جرائم في الساحة الدولية، وإذا ما كانت التحقيقات قد بدأت وما إذا كانت قد أدت إلى الإعتقال، فذلك يعتمد إلى حد كبير

على تزاوج بين الدول القوية داخل المجتمع الدولي[13]، فهذه الدول لها أولوياتها ومصالحها الخاصة، أما المحاكم والهيئات القضائية الدولية فغالبا ما تكون مجرد عامل واحد في المعادلة بشكل عام، فنجد سياسات هذه الدول لها تأثيرًا على الملاحقات القضائية، والمدعون العامون الدوليون يقررون كيفية ترتيب أنفسهم مع هذه القوى، وكمثال واضح عن ذلك هو إعتماد المحكمة الجنائية الدولية على الدول المانحة لها، ويقول البعض أن هذه التبعية تساهم في خلق نهج إنتقائي في المحاكمات، بإستثناء حلفاء الجهات المانحة الرئيسية[14].

ولقد نشأت هذه المشكلة لأن الدول القوية تحاول إستخدام المحكمة الجنائية الدولية، وغيرها من المحاكم والهيئات القضائية كأدوات لتحقيق أهدافها الخاصة، وكمقاليد للقوى الغربية لممارسة الضغط السياسي على الدول ، وبالتالي تصورات لمحكمة متحيزة وسياسية، وهذا بدوره له تداعيات سلبية، فهناك العديد من الكتاب مثل **مارك درامبل وراميش ثاكور** الذين إنتقدوا القانون الجنائي الدولي، لأنه مدفوع ومناصر من قبل الدول الغربية ولكن يطبق في أماكن أخرى[15]، مشيرين إلى واقع الإفلات من العقاب للولايات المتحدة، وفي هذا السياق، البعض يتهم المحكمة الجنائية الدولية بالتحيز السياسي العام، وبالتطبيق المتحيز للقانون، وهي من المسائل التي تعد في غاية الخطورة[16]، من خلال فقط استهداف تلك البلدان التي ليست حليفة للولايات المتحدة كما أنها تقوم بالمراقبة المنهجية المعيبة تحت اسم العدالة الدولية[17] ونتيجة لذلك، خطر العدالة تحول إلى سلعة خاصة من سكان الدول الغربية ومنه الشرعية الأخلاقية والحياد مشكوك فيها لأنها لا تطبق دائما المعايير نفسها على جميع الدول.

5) تبني السياسة الحكيمة

تتمثل المطالبة المعيارية الأوسع في وجوب المحكمة الجنائية الدولية الأخذ في الاعتبار الرفاهية المؤسسية، في ضوء البيئة الجيوسياسية السائدة، ولذا ينبغي أن تعتمد إستراتيجية للادعاء تعزز مكانة المحكمة، باتخاذ خطوات حذرة لتجنب أي انزلاق، فالحسابات السياسية في نواح كثيرة تتناقض مع القاعدة المبدئية وحياد القانون، وإذا نظر إلى المحكمة على أنها منخرطة في السياسة، فإن ذلك يعرضها لخطر الحياد عن الطريق الذي إليه البوصلة الأخلاقية والقانونية، وهذا هو مصدر الشرعية والسلطة لمثل هذه المحاكم.

يجب أن تبقى المحاكم الجنائية الدولية على "الجانب الأيمن من الخط" في اخذ العوامل السياسية بعين الاعتبار، عند وضع استراتيجيات الملاحقة القضائية[18]، فهذه الاقتراحات لا تقوض الممارسة الحيادية لسلطة الإدعاء العام، بل العكس، ينظر إليها كأفضل تحذير للمدعين العامين الدوليين، لتجنب الوقوع في هذا النوع من الأحكام السياسية، التي يمكن أن تضع المحاكم الجنائية في ورطة، والفكرة التي تكررت بين هذه الأفكار هو الإصرار على طرح وتطوير إستراتيجيات المحاكمة، والمضي مع لوائح الإتهام على أعلى مستوى من الخاصيات والمميزات.

المحور الثاني: الجوانب السياسية للمحكمة الجنائية الدولية

يؤكد معارضو التقنين الكبير أو الحاد على أوجه القصور في القانون الدولي والمؤسسات الدولية، وخاصة التسييس المحتمل، وكمثال على ذلك هو نقد المحكمة الجنائية الدولية، على إفتراض أنه سيتم التلاعب بها بسهولة جدا لأغراض سياسية، رغم محاولات نظام روما الأساسي معالجة هذا القلق، من خلال تقديم عدد من الضمانات[19] ضد التسييس، لكنها لم تكن لتجلب استرضاء المعارضين الرئيسيين للمحكمة، بقولهم أن هذه الضمانات نفسها والنظام الأساسي بأكمله تشكل تقنين كبير غير مرغوب فيه للسياسة الدولية.

إذن، كان الخوف من اتخاذ قرارات دولية مسيسة باعتباره كأساس منطقي لمعارضة التقنين الذي تمثله المحكمة والتي شنت ضربات استباقية ضد احتمال وجود هيئة قضائية جنائية دولية مسيسة، لكن البعض يرى أن هناك أمل ضئيل لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، إذا كانت الهيئة الدولية خاضعة لسيادة النفعية السياسية، وهو ما يراه الرئيس السابق للمحكمة الجنائية الدولية لويز آربور [20].

1) المناقشة في روما على صلاحيات الإدعاء العام

أول مسودة للمعاهدة التي من شأنها أن تصبح في نهاية المطاف نظام روما الأساسي، كانت من قبل لجنة القانون الدولي عام 1994، هذا المشروع حصر اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على الحالات التي تشكل موضوعا لشكوى من دولة طرف، أو أحيلت إلى المحكمة من قبل مجلس الأمن[21] ولم يسمح للمدعي العام ببدء دراسة قضية دون هذه الشروط، أساسا خوفا من مدع مستقل من شأنه أن يؤدي إلى إجراءات ذات دوافع سياسية أو تافهة[22].

ولهذا ،أقترح المندوبون بأن تكون للمدعي العام سلطة بدء التحقيقات بناء على المعلومات الواردة من مصادر غير الدول[23] وأصبحت مسألة ما إذا كان يؤذن أو لا للمدعي العام الشروع في تحقيقات دون شكوى مسبقة من قبل دولة، أو مجلس الأمن، وهي واحدة من أكثر القضايا المثيرة للجدل في المفاوضات، فكان كل من المؤيدين والمعارضين لهذه السلطة يركزون حججهم وسط مخاوف من تسييس المحكمة، فكان المعارضون يقولون أن المدعي العام يمكن أن يصبح إما "حارس وحيد يشغل البرية"[24] في جميع أنحاء العالم، لكي يستهدف الأوضاع السياسية شديدة الحساسية، أو شخصية ضعيفة تكون موضوع تلاعب من الجماعات، التي تسعى إلى إستخدام سلطة المحكمة كورقة مساومة في المفاوضات السياسية، أما الأنصار فقد جادلوا بأن الحد من قدرة المدعي العام في التحقيق من شأنه أن يقلل من إستقلالية ومصداقية المحكمة ككل.

أما المنظمات غير الحكومية على وجه الخصوص فقد ناضلت من أجل إدراج مدع مستقل في نظام روما الأساسي، مرددة القلق من أن الحد من تحريك إختصاص المحكمة على الدول ومجلس الأمن يؤدي إلى تسييسه[25] وبالإضافة إلى ذلك، جادلت المنظمات غير الحكومية بأن التردد التاريخي للدول في إستخدام

إجراءات الشكوى القائمة في آليات حقوق الإنسان، تقترح بأنها ستكون غير راغبة على نحو مماثل لتحمل التكاليف السياسية للحالات المحالة إلى المحكمة، لذا في النسخة النهائية من النظام الأساسي، ولهذا ومنح المدعي العام سلطات من تلقاء نفسه، تحت المراجعة القضائية لغرفة ما قبل المحاكمة.

2) العدالة الدولية بين القانون والسياسة

يقترح دعاة العدالة الدولية وأنصار التدخلات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية بوضع مطالبات معيارية وتجريبية، وهي أن تكون المحكمة مؤسسة غير سياسية، وهو ما تؤكده المحكمة نفسها من خلال ولايتها، عبر وثائق السياسات والمبررات العامة لأنشطتها، كما تؤكد أنه من خلال خطابها والشكل الخاص لمأسستها، مصداقيتها وشرعيتها، من خلال الزعم أنها محايدة ومستقلة ولها مصالح وسياسات تسترشد بالمعايير القضائية والقانونية، وليس بالمصالح الإستراتيجية والسياسية من الجهات الفاعلة الخارجية[26]، ولكن رغم التأكيدات بأن المحكمة غير سياسية أو خالية من التسييس، يتزايد الجدل فيما يتعلق بإستراتيجيتها الإدعائية في اختيار الحالات والقضايا، التي تحافظ فيها على مجالات منفصلة بين القانون والسياسة والتي تعتبر مثالية وليست حقيقة واقعة.

وينسب الخطاب غير السياسي المحيط بالمحكمة إلى الرأي القائل بأن هذا التقيد الصارم بالقانون يشكل ولايتها ويوجه أفعالها، ولكن التحدي أن التقيد به يقع على سلسلة متصلة من الأيديولوجيات السياسية، وليس على مجال مستقل تماما عن السياسة، وأن القانون يمكن أن يستخدم كأداة سياسية، وهذا توصيف ملائم للتوتر بين حاجة المحكمة لنية البقاء خالية من التسييس، وبين النوايا وآثار التدخلات القضائية، فالمدافعون الذين يميزون المحكمة بادعاءات غير سياسية، كما أنها نزيهة ومستقلة وبالتالي على قدر كبير من الأخلاقية، مقارنة باستراتيجيات المصلحة الذاتية، والمصالح التي تدفع الجهات الفاعلة في الدولة إلى السياسة الدولية.

والجدير بالذكر أن الكثير من علماء العلاقات الدولية يشككون في المؤسسات القانونية الدولية، بقدر ما يمكن أن تكون معزولة عن المصالح السياسية للدول، وبالنسبة لهم، السياسة غرست في المحاكم بطرق مختلفة، فمن منظور واقعي، الدول ستقاوم بشكل طبيعي إخضاع سلطتها وسيادتها إلى "طغيان" القانون الدولي، وعلاوة على ذلك، ستكون الدول مترددة في جعل الدول الأخرى مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، خوفا من أن تخضع هي إلى نفس الفحص الدقيق، نقاد آخرون أكثر واقعية، إلى أن تدخل القضاء الدولي يعيق حل النزاعات، أو سيكون ولقد أشار فرضا لعدالة "المنتصر"[27].

3) دور المحكمة بين المعارضة والتأييد

يدعى المشككون والمعارضون أنه تم تسييس المحكمة في سياقات عديدة، حيث تعتبر آثار تدخلها القضائي بمثابة نظام تغيير تتشكل فيه لوائح الاتهام، ومحاكمات العدالة الانتقائية والجزئية، ويعد هذا الوصف لـ "المحاكمات السياسية" كوسيلة قضائية للأنظمة في السلطة لـ "القضاء على خصومها السياسيين"،

وهو ما يمكن تطبيقه على السياق الدولي، والمحكمة الجنائية الدولية على الأقل، وهي مرفوضة سياسيا في المجتمع الدولي، الذي يسعى إلى التمسك بمعايير حقوق الإنسان[28] والعدالة الدولية، وعلاوة على ذلك، يمكن استخدامها من قبل النخب الحاكمة في إحالة الدول للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها أداة للقضاء على المخالفين، كمنافسين سياسيين وعسكريين.

ويواصل أصحاب الحجج الواقعية القول بأن الدول المعادية، أو المدعي العام "المتهور"، سوف يستخدم القانون الجنائي الدولي والمحاكم ك "سلاح الضعفاء"، لإستهداف القوى العظمى الرئيسية، وبدلا من ذلك، وجهة نظر العلماء الليبراليين، "سياسة" المحاكم الدولية تنبع من طبيعة النظام المحلي، أي من حقيقة أن هذه المؤسسات صادرة ومستمرة من قبل الدول الليبرالية التي تصدر مثلها القانونية من المحلية إلى المجالات البنائية الدولية[29].

لكن علماء البنائية يرون أن "سلسلة" الملاحقات القضائية في مجال حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية تعتبر قمة إنجاز في إضفاء الطابع المؤسسي التدريجي لمعايير حقوق الإنسان، وأن جميع هذه الحجج لها درجة من الصحة النظرية والدقة التجريبية، ولكن حتى الآن لم تتعامل مع السياسة المعاصرة والفريدة من نوعها للمحكمة الجنائية الدولية.

4) آراء في عملية تسييس المحكمة

لقد أدت التدخلات القضائية للمحكمة والتي أصبحت أكثر عددا وإثارة للجدل، إلى فرض مشهد تسييس للعدالة الدولية بطرق مختلفة تماما، والتي من ضمنها تلك التي وجدت مع المحاكم الماضية، ويعزى ذلك - إلى حد كبير - إلى البنية الفريدة من نوعها، والولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، والتي تجعلها عرضة للمصالح السياسية، لأولئك الذين يدعمونها ويستغلونها[30].

ويوفر كل من: سارة نوين وفوتر تقييما نقديًا أكثر تحديدا لبعض الحالات أمام المحكمة الجنائية الدولية، لتدخل المحكمة في أوغندا والسودان، كأدلة قوية على مدى جعل لوائح الاتهام "سياسية" بطبيعتها، بجعل التمييز بين الأصدقاء والأعداء في المجتمع الدولي، ويضيف نوين وفيرنر: بينما نعترف بأن هذه ليست نية متعمدة من المحكمة فإنها مع ذلك لفتت الانتباه إلى حقيقة أن توصيف المحكمة بأنها غير سياسية يدعو للاستغلال السياسي: كلما نجحت في تصور نفسها على أنها محايدة، وعالمية، وفوق سياسية، والأكثر جاذبية هو أنه سوف تصبح أداة لوضع علامات وتحييد الأعداء ،لاسيما الجماعات السياسية الخاصة[31].

ولقد تناول علماء آخرون ودعاة للعدالة الدولية تدخل السياسة في أنشطة المحكمة الجنائية الدولية بأساليب أكثر عمومية، وكانت (هيومن رايتس ووتش) منتبهة خاصة إلى نقد الديناميكيات السياسية للمحكمة، ففي بيان صدر مؤخرا، قالت أن "نجاحات المحكمة قد أدت ببعض الدول إلى السعي إلى استخدامها لأغراض سياسية، بدلا من دعم ولايتها القضائية المستقلة[32]، ويشير(**بنيامين شيف)** إلى أن

إجراءات "المحكمة...لها تداعيات سياسية على الدول والجهات الفاعلة داخلها، وحتما أنها سوف تفسر سياسيا، والتمييز بين الأسباب القضائية والسياسية لا يكون واضحا دائما.

ويقدم (**ستيفن روتش**) تحليلا أكثر دقة عن طريق التمييز بين الأشكال الداخلية والخارجية لتسييس المحكمة، حيث يشير الأول إلى "دور الآليات المؤسسية الجنائية ...في صياغة الاستراتيجيات السياسية والسياسات" في حين يشير هذا الأخير إلى "اقتحام المصالح الجيوسياسية"، وأن التسييس الخارجي هو الأكثر أهمية في سياق نفوذ مجلس الأمن، وأن شرعية المحكمة لا يمكن فصلها تماما عن دورها في تعزيز السلام والأمن الدوليين ، ولكن هذا مخالف، فيما يتعلق بديناميكية بعض الحالات والقضايا الأخيرة للمحكمة، حيث العلاقة بينها و بين مجلس الأمن الدولي لم يولد "دفع متبادل للشرعية" ، الذي كان منتظرا من قبل دعاة صائغي نظام روما الأساسي[33].

5) أنماط للسياسة والعدالة الجزئية

أجرت المحكمة الجنائية الدولية تحقيقات ومحاكمات لثمانية حالات من الصراعات، وضمن هذه الحالات لا تزال إستراتيجية الادعاء تستهدف من هم في مناصب قيادية، والذين تورطوا بطريقة أو بأخرى في الجرائم الفظيعة، ورغم الإشادة بمتابعة مثل هذه المجموعات من النخب، كانت الإستراتيجية في كل حالة تعكس الاختلال الكبير الذي يكشف عن المصالح الإستراتيجية للجهات الفاعلة الخارجية، ولحد الآن هناك نمط واضح لكيفية وضع الدول ومجلس الأمن الدولي مباشرة أو غير مباشرة لحدود سياسية على المحكمة بشأن الحياد والاستقلالية وعدم التسييس[34]. ومن أهم الإجراءات التي يمكن الإشارة إليها :

أ) إحالات الدولة:

أحالت دول عديدة مثل أوغندا والكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار حالات لمكتب المدعي العام للتحقيق فيها مع جميع الأطراف وفي جميع الجرائم المرتكبة[35]، ولتبرير إستراتيجيته الادعائية غير المتوازنة، قال مورينو اوكامبو أن بعض الجرائم المزعومة لا تلبي الحد الأدنى من الخطورة بالنسبة لجرائم الطرف الآخر، لكن علماء ودعاة حقوق الإنسان والمجتمعات الضحية أكدت أن جرائم الحكومة، حتى لو كانت أقل خطورة نسبيا[36]، فهي فظائع لا يمكن التحقق منها ضد المدنيين، وأن حقوق الضحايا لن ينظر فيها دون ضغط دولي، من أجل المساءلة على جميع الأصعدة، كما أن (منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش وجماعات الدفاع) أصدرت بيانات إزاء قلقها بشأن إستراتيجية الإدعاء الجزئية والسياسية، وأن الوضع مثال عن "عدالة مسيسة"، لأن النخب سعت لاكتساب ميزة سياسية على خصومها السياسيين، بإحالة الوضع إلى المحكمة.

وعلى العموم، فقد برز في إحالة حالات الصراع إلى المحكمة الجنائية الدولية، نمط يظهر أن النخب الحاكمة كانت هي العوامل الأساسية والمستفيدة من التدخل القضائي الدولي، وفي تلك الحالات، فشلت استراتيجيات الادعاء العام في السيطرة على المساءلة السياسية والعسكرية للنخب الحاكمة، مع التبرير بأن جرائمهم كانت نسبيا أقل خطورة من زعماء المنافسين.

ب) الإحالة من مجلس الأمن الدولي

تتصف علاقة مجلس الأمن بالمحكمة بأنها علاقة متطورة وغير متناسقة، على حد سواء ، ويمكن للمجلس تمكين المحكمة من خلال سلطته في الإحالة[37]،التي تلزم أيضا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتعاون في التحقيقات من ناحية أخرى، ومذكرات الاعتقال اللاحقة، من ناحية ، فإن احتمال الإحالة يعتمد اعتمادا كبيرا على المصالح الإستراتيجية للدول الخمس دائمة العضوية، وربط المجلس بالمحكمة يدعو إلى التسييس رغم الحد من نطاق التدخلات مثل تأجيل التحقيقات.

وفي الوقت نفسه، فإن المجلس يبدو كهيئة سياسية منحرفة، بسبب حق النقض لأعضائه الدائمين، (ثلاث من الدول الخمس دائمة العضوية -الولايات المتحدة، روسيا والصين- لم تصدق على نظام روما ولا تزال تستخدم كل النفوذ الذي يمكن حشده لتشكيل جدول أعمال المحكمة)، ولتطبيق متماسك لمبادئ العدالة، تدخل مجلس الأمن الدولي في اتخاذ قراره الجائر الذي يأتي بنتائج عكسية للغاية.

ويبدو أن الممارسين داخل منظومة المحكمة الدولية على بينة من الدور الإشكالي لمجلس الأمن[38]، رئيس جمعية الدول الأطراف، **السفير كريستيان ويناويسر**، وبشأن دور المجلس في إحالة القضايا، أكد أن الإعداد الحالي هو الإشكالية، ووصف دوره باعتباره تسوية ناقصة مطلوبة ، طالما لم يتم التصديق على نظام روما من قبل جميع الدول القائمة، وذكر أيضا أن الإحالة من قبل الأمم المتحدة تبقى الاستثناء في المستقبل (كان قبل إحالة الوضع في ليبيا)، وردا على سؤال حول دور مجلس الأمن، أجاب موظفون من الدائرة التمهيدية بطريقة مماثلة مؤكدين أن عليهم التعايش مع بعض التنازلات السيئة، من أجل جعل اعتماد نظام روما الأساسي ممكنا.

وظهرت الانتقادات بشأن التسييس والدور المزدوج من إحالة مجلس الأمن للوضع في ليبيا[39]، رغم أن لغة القرار تتضمن استقلالية المحكمة وعدم التحيز في القرار المحدود للمدعي العام، من خلال استبعاد إمكانية ملاحقة الجرائم التي يرتكبها مواطنون من دول أخرى غير ليبيا، وبالتالي فإن قرار مجلس الأمن ضيق نطاق إستراتيجية وفعالية محاولات منع التحقيق في الجرائم، التي ارتكبها المرتزقة من دول أخرى، وأبرزها جرائم محتملة من قبل قوات حلف شمال الأطلسي.

ولقد أعرب الاتحاد الإفريقي- مرة أخرى- على معارضة قوية من خلال تعليمات للدول الأعضاء فيه إلى تجاهل أوامر المحكمة، بحجة أنها "تعقيد" لحل الصراع، واتهام المحكمة باستهداف إفريقيا، وعلى الرغم من أن الآثار الكاملة لتدخل المحكمة في ليبيا ليست معروفة حتى الآن، مما لا شك فيه أن استقلال المحكمة عن مجلس الأمن الدولي أمر مشكوك فيه، ويبرر إستراتيجية الادعاء غير المتوازنة والانتقائية.

وعليه، تبقى إحالات مجلس الأمن الدولي وعلاقته بالمحكمة الجنائية الدولية تمثل إشكالية على نحو متزايد فيما يتعلق باستهداف النخب الحاكمة، مما يدعم مصداقية الانتقادات بأن المحكمة أداة سياسية وقسرية لتغيير أنظمة القوى الكبرى في العالم، فالأمر لا يقتصر على العلاقة بينهما والربط العسكري

والتدخل القضائي، كما في حالات السودان وليبيا، ولكن إستراتيجية الادعاء غير المتوازنة والجزئية اللاحقة، التي تستهدف النخب الحاكمة، وهو ما يدحض الخطاب غير السياسي ويقوض ولاية المحكمة، لذا يتوجب وضع آليات لحماية العدالة على الصعيد الدولي، بدءا من الدبلوماسية الهادئة، وصعودا من خلال الهيئات السياسية، وهيئات صنع القرار القائم على القانون إلى المؤسسات القضائية وبلغت ذروتها في فرص نادرة لإنفاذ حق قسري[40].

ج) استهداف والتركيز على إفريقيا:

بالنسبة للأوضاع في السودان الذي كان محور حملة إعلامية عالمية واسعة النطاق في بدايات 2000[41] والتي لعبت دورًا كبيرًا في تعبئة المساعدة والتدخل الدولي، وأيضا بالنسبة لليبيا، كان هناك نمط واضح للعدالة الجزئية وغير المتوازنة، التي تنبع مباشرة من الإحالات الخاصة من مجلس الأمن والتي طعنت في شرعية ومصداقية المحكمة، باستهداف كبار أعضاء النظام السوداني، بما في ذلك الرئيس البشير، فعدة عوامل وضعت حدودا سياسية على قدرة المحكمة في تحقيق محاكمات نزيهة للسودان، وبالتالي ينظر العديد إلى تركيز المدعي العام على الرئيس البشير ك "سياسية أحادية الجانب" وتجاهل لواقع وتاريخ الصراع[42].

وهو ما أثار حفيظة أولئك الذين يدعمون المحكمة، ومعارضة إستراتيجية الادعاء الخاصة هذه لكونها سياسية منحازة، وتجهل ديناميكيات الصراع، بل كانت أداة سياسية فعالة لقادة حركات التمرد في دارفور، وهنا قرر الاتحاد الأفريقي بسرعة عدم التعاون مع المحكمة، وهذا تطور مقلق بالنسبة لمستقبل شرعيتها، بالنظر إلى أن أقوى دعم لها في المفاوضات جاء من الدول الأفريقية لأن بعض الخيارات انتقدت تحقيقات المكتب، بفشله في إثبات استراتيجيات متماسكة وفعالة لتحقيق العدالة ،لأنها تتطلب تحقيقات متعددة عميقة الجذور في السياق الخاص بكل بلد[43]، فتلك الأمثلة وغيرها تبرز المزاعم الرئيسية ضد مكتب المدعي العام خلال العقد الأول بـ "استهداف" أفريقيا، وفشله في أن يكون حياديا، وأن هذه المعاملة غير مقبولة إطلاقا[44].

الخاتمة:

لقد تبين أن رؤية ضمان الإستجابة للعدالة الجنائية الدولية على أساس العوامل السياسية وآثارها الداخلية، أمر غير كامل ومستبعد على الأقل في الوقت الراهن نظرا لموقف بعض الدول وشكوكها تجاه مركز المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية خاصة فيما يتعلق بسلطاته التي تحولت – حسب البعض- من قانونية إلى سياسية، رغم محاولات الادعاء العام وضع سياسات واستراتيجيات للمواءمة مع وجهات نظر الدول الرئيسية في العالم ، تعبيرا عن الاحترام للدور السياسي الشرعي الذي تلعبه في تشكيل العلاقات في النظام الدولي، من جهة لضمان إستراتيجية معقولة لتحقيق قبول عالمي بشأنها وكذا تحقيق مطالب التعاون ومن جهة أخرى.

يحاول المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، ومع استقلاليته واستقلالية مكتبه، رسم استراتيجيات لهذه الممارسة، مع توخي الحكمة السياسية، في بيئة وعرة وتحديات واضحة نشأت مع المحكمة الجنائية

الدولية الجديدة، وتلك الحاجات والاعتبارات السياسية لا بد منها، لأن القصد منها هو بناء المنظمة، وتأمين التمويل الكافي ومواجهة التحديات التشغيلية والعملية لإجراء التحقيقات في جميع أنحاء العالم، وتوفير الأمن للشهود وغيرها، إضافة إلى تحديات المشهد الجغرافي السياسي والتحديات الجيوسياسية، وربما إغراء الدول لتصبح أطرافا في المحكمة.

وفي ضوء هذه المخاوف، وللموازنة بين القانون والسياسة في ظل عدم إمكانية الفصل بينهما، ويجب إعادة النظر في منصب المدعي العام وطريقة انتخابه أو تعيينه، وكذا بعض النقاط الأساسية في نظام روما، والتي تؤدي وبطريقة غير مباشرة إلى تدخل الاعتبارات والأبعاد السياسية في عمل الادعاء ، ومن ذلك التمويل و التعاون القضائي خاصة ،وأن المحكمة في المراحل الوليدة وتعهداتها لا تزال في الأيام الأولى، ورغم ما سبق، على المدعي العام مثل المحكمة التدقيق الجيد في الخيارات السياسية الذاتية، لتكون قراراته مستندة حصرا على القانون وتطبيقه على الحقائق السائدة لكي لا تكون عرضة للنقد.

النتائج:

- هناك عناصر سياسية واضحة في إستراتيجية الادعاء العام الدولية يعتبرها البعض ايجابية.
- انتهاج المحكمة الجنائية الدولية للقانون يبقى افتراضي على أرض الواقع.
- إستراتيجية المدعي العام تتأثر بالسياسة في كثير من الأحيان، ولو عن غير قصد.
- الآليات المستخدمة من قبل الجهات الخارجية لها دور في تشكيل إستراتيجية الادعاء.
- هناك فجوة واضحة بين مركز المحكمة القانوني وخطابها غير السياسي.
- الدعم والتعاون مع المحكمة له أهداف سياسية، ويصدر من دوائر سياسية أيضا.
- لا يمكن للمحكمة أن تكون بمنأى عن التأثر سياسيا، بأي حال من الأحوال، خاصة وأن الدول في تعاونها مع المحكمة تحاول إملاء شروطها.
- تأثير الآراء السياسية على المحكمة ، خاصة وأنها منشاة بموجب معاهدة متعددة الأطراف.

الهوامش :

(1) Salem Hikmat Nasser, International law and Politics: International Criminal Courts and Judgments – The case of the Special Tribunal for Lebanon, The Sao Paulo School of Law of the Getulio Vargas Foundation, 2012, p.02.

(2) كما جاء في دراسة للفقيه راشيل كير سنة 2004 حول المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة: ممارسة في القانون والسياسة، والدبلوماسية، ص09، انظر:

Kerr Rachel, the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia: An Exercise in Law, Politics, and Diplomacy, Oxford University Press, 2004.

(3) Jeb Barnes, Thomas Frederick Burke, How Policy Shapes Politics: Rights, Courts Litigation, and the Struggle over Injury Compensation, Oxford University Press January 2nd, 2015, p.01.

(4) محمد سعيد جعفور، مدخل إلى العوم القانونية (الوجيز في نظرية القانون)، دار هومة، 1999، ص53.

(5) Cerar Miro, The Relationship between Law and Politics, Annual Survey of International & Comparative Law, Vol. 15, Issue 1, 2009, p.19 and beyond.

(6) Bartram S. Brown, The Politicization of International Criminal Law, Chicago-Kent College of Law, 2007, available on: www.kentlaw.edu, August 15th 2010, p.01.

(7) Salem Hikmat Nasser, ibid., pp.12 and 13.

(8) محمد بن سعيدي الفطيسي، القانون في ضوء فلسفة الصراع، منشورات اللجنة العربية لحقوق الإنسان بفرنسا، 13 مارس 2012.

(9) ناصر سالم، القانون الدولي والسياسة: المحاكم الجنائية والأحكام الدولية، ورقة عمل قدمت في الاجتماع السنوي للقانون والرابطة والمجتمع، برلين، ألمانيا، 24 جوان 2007، ص15 وما يلها.

- للتفصيل هانس كوكلر، العدالة الجنائية الدولية في مفترق الطرق: عدالة عالمية أم انتقام شامل؟ ترجمة: محمد جليد، الدار البيضاء، مطبوعات طوب إديسيون، 2011.

(10) المادة 27 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، دخل حيز النفاذ في 01 جويلية 2002.

- علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2001.

(11) المادة 15 فقرة 03 من نظام روما الأساسي.

(12) *BOKA Marie, LA CPI ENTRE DROIT ET RELATIONS INTERNATIONALES Thèse de doctorat, Université Paris-Est, France, 2013, p.83-98.*

(13) خالد محمد خالد، مسؤولية الرؤساء والقادة أمام المحكمة الدولية الجنائية، جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون الدولي الجنائي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، 2008.

(14) فؤاد شهاب، الأبعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور، مجلة الدفاع، لبنان، عدد 01 ماي 2007، ص20.

(15) Patrick Wegner, Law versus Politics in International Criminal Justice, Posted on July 28th, 2011, on: http://justiceinconflict.Org/2011/07/28/law-versus-politics-in-international-criminal-justice/, access on February 1st, 2015.

- انظر أيضا عبد الرحيم يوسف العوضي، المحكمة الجنائية الدولية: مدى حجية أحكام القضاء الوطني، بحث مقدم إلى الندوة القانونية العربية حول آثار التصديق والانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية جامعة الدول العربية، 3-4 فيفري 2002.

(16) لونيسي علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، الجزائر، 2012، ص277.

(17) انسحاب كينيا...هجوم إفريقي جديد ضد «الجنائية»، صحيفة الانتباهة، الخرطوم، السودان، السبت 07 سبتمبر 2013.

(18) ALLEN S. WEINER, Prudent politics: the ICC, international relations, and prosecutorial independence, conference organized by the Washington University School of Law, September 12, 2012, on: http://www.thefreelibrary.com

(19) انظر المادة 12 من نظام روما الأساسي.

(20) Patrick Wegner, Ibid, p.02.

(21) مشروع لجنة القانون الدولي، الحاشية 19، المواد25 و23.

(22) تعليق لجنة القانون الدولي بشأن مشروع النظام الأساسي لاحظ أن تخويل المدعي العام بسلطة بدء التحقيقات من تلقاء نفسه لم يكن محبذا "في المرحلة الحالية من تطور النظام القانوني الدولي".

(23) Silvia A. Fernández de Gurmendi, the Role of the International Prosecutor, in THE MAKING OF THE ROME STATUTE, UNITAR, 2009, supra note 19, 175, 177.

(24) Allison Marston Danner, Prosecutorial discretion and legitimacy, THE AMERICAN JOURNAL OF INTERNATIONAL LAW, Vol. 97, June 13th, 2005, p.513.

(25) لجنة المحامين لحقوق الإنسان، المحكمة الجنائية الدولية: آليات تحريك الدعوى والحاجة إلى مدع عام مستقل، إحاطة رقم11-9، 4 جويلية 2007.

(26) Alana Tiemessen, ICC and the politics of prosecutions, The International Journal of Human Rights, 2014, p.03, on: http://dx.doi.org/10.1080/13642987.2014.901310

(27) منذر كمال عبد اللطيف، علاقات المحكمة الجنائية الدولية (دراسة مقارنة)، بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية البشرية والأمن في عالم متغير، جامعة الطفيلة التقنية، الأردن، 10 إلى 12 جويلية 2007، ص33 وما يلها.

[28] محمود شريف بسيوني وآخرون، حقوق الإنسان - المجلد الثاني - دراسات حول الوثائق العالمية والإقليمية، دار العلم للملايين، 1989، ص57.

[29]Damaska, Mirjan R., The International Criminal Court between Aspiration and Achievement, 14 UCLA Journal of International Law and Foreign Affairs 19, 2009 p.11 and beyond.

[30] احمد عثمان، المحكمة الجنائية الدولية (مفارقات وتداعيات التسييس)، مجلة الحوار المتمدن الالكترونية العدد 2581، 10 ماي 2009.

[31] Alana Tiemessen, The International Criminal Court and the politics of prosecutions, op.cit., p.04.

[32] هيومن رايتس ووتش (*HRW*)، تاريخ المحاكم: المحكمة الجنائية الدولية ومعالم الطريق في سنوات الأولى، إصدارات هيومان رايتس ووتش، نيويورك، 2008.

[33] Steven Roach, Politicizing the International Criminal Court: The Convergence of Politics, Ethics, and Law, Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2006, p.04 and 07.

[34]أحمد عبد الله أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، دار الكتب القانونية مصر، 2005، ص80.

[35] انظر المواد 13 و14 من نظام روما الأساسي.

[36] Alana Tiemessen, Defying Gravity: Seeking Political Balance in ICC Prosecutions,/ Posted on April 22, 2013.

[37] انظر المادة 13 فقرة ب من نظام روما الأساسي.

[38] حسام احمد محمد هنداوي، مدى التزام مجلس الأمن بقواعد الشرعية الدولية، مجلة السياسة، مؤسسة الأهرام، مصر، 1994، ص 104.

[39] من خلال قرار مجلس الأمن 1970 بتاريخ 26 فيفري 2011 بفرض عقوبات على ليبيا وإحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم حرب محتملة وجرائم ضد الإنسانية ارتكبت في ليبيا ابتداء من يوم 15 فيفري 2011.

[40]- GUSTAVO AROSEMENA, Political Safeguards in the International Criminal Court, ISSUES IN INTERNATIONAL CRIMINAL JUSTICE, International Criminal Court Student Network, Volume 1, number 1, 2008, p.20.

[41] Jan Wouters and Kenneth Chan, POLICIES, NOT POLITICS: THE PURSUIT OF JUSTICE IN PROSECUTORIAL STRATEGY AT THE INTERNATIONAL CRIMINAL COURT, Leuven Centre for Global Governance Studies and Institute for International Law, KU Leuven, Working Paper No. 95, July 2012, p.10.

[42] محمود ممداني، النظام الإنساني الجديد، صحيفة الأمة، 29 سبتمبر 2008، ص17.

[43] هيومن رايتس ووتش، الأعمال التجارية غير المنتهية: سد الفجوات في اختيار القضايا من طرف المحكمة الجنائية الدولية، 2011، الحاشية 5، ص02.

[44] عبد الحكيم قماز، الاتحاد الإفريقي ينتقد المحكمة الجنائية ولعمامرة يدعو إلى وضع قوة إفريقية للرد السريع على الأزمات، جريدة الخبر الجزائرية، عدد السبت 12 أكتوبر 2013.

- عبرت الجزائر عن تضامنها مع الحكومات الإفريقية التي يخضع قادتها للمحاكمة على مستوى محكمة الجنايات الدولية، في الوقت الذي هددت الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بالانسحاب من المعاهدة، انظر محمد مسلم، الجزائر تنتقد المنطق التميزي للمحكمة الجنائية الدولية، جريدة الشروق، عدد 11 أكتوبر 2013.

مراكز الأبحاث و آليات تأثيرها على صنع السياسات العامة

أ. سلمة بورياح
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة امحمد بوقرة - بومرداس-

مقدمة

تتجلى أهمية السياسة العامة في كونها تكشف المرتكزات الإيديولوجية لتوجهات الدولة، والتي على ضوئها يمكن فهم وتحليل قرارات النظام الحاكم وأولوياته، وطبيعة القوى الإجتماعية والسياسية المحركة له، وآلياته في التعامل مع المطالب والمدخلات التي تنتجها البيئة الداخلية، كما تعتبر السياسة العامة نتاج مشترك وجماعي بالرغم من أنها في النهاية قد تصدر من هيئة واحدة أو شخص واحد، وهي حصيلة تفاعلات مؤسسات متعددة، من هاته المؤسسات مراكز الأبحاث والدراسات التي أصبحت موضوع بالغ الأهمية في صنع السياسات العامة، بإعتبارها فاعل غير رسمي في صنع السياسات ، لما لها من التأثير في عملية مركبة وعلى درجة عالية من التعقيد ، ضمن صراع المصالح ، وتنافس شديد على تحقيق الأهداف والغايات.

وأصبحت هذه المراكز تستعمل كمؤشرات للدلالة على رقي الدولة تطورها وفهمها وتقديرها للعلم ودوره في رسم السياسة الصحيحة. وبالتالي يمكننا أن نستدل على حال أحد الطرفين من معرفة حال الطرف الآخر. فالمراكز البحثية لا تقوم إلا بالنخبة المتخصصة، ومن السلبيات إن هذه المؤسسات مجهولة الدور، ليس فقط لعامة الناس وإنما يتعدى ذلك إلى الكثير من النخب، وهذا ما سوف يتم تناوله بتسليط الضوء على هذه المراكز، وذلك عبر النقاط التالية:

1) تعريف مراكز الأبحاث والدراسات.
2) نشأة مراكز الأبحاث والدراسات وتطورها.
3) آليات تمويل مراكز الأبحاث والدراسات.
4) أنواع مراكز الأبحاث والدراسات.
5) أدوات ووسائل تأثير مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسات العامة.

1- تعريف مراكز الابحاث والدراسات:

توصف السمة الجوهرية لمراكز الأبحاث في أنهَّا لا تلقى الإهتمام الذي يليق بها من قبل الباحثين، ووسائل النشر ، وكل ما ذُكر حولها كان بشكل مقتضب ،على عكس ما كتب عن المنظمات غير الحكومية وجماعات المصالح.[1]

لحد الآن لا يوجد تعريف عام وشامل، جامع ومانع لهاته المؤسسات، التي تسمى بمسميات عديدة، منها مراكز أبحاث ودراسات، مراكز فكر ، خزانات فكر، علب فكر، علب الأدمغة، مصانع الفكر، مراكز الفكر والرأي، مؤسسات بحثية ، وغيرها من التسميات التي تطلق عليها.

فيطلق عليها في بريطانيا –على سبيل المثال- إسم مراكز الأبحاث والدراسات، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتسمى مراكز فكر، وأصل هذه التسمية ظهرت أثناء الحرب العالمية الثانية، وأطلقت على القاعة أو القبو التي كان يجتمع فيها الإستراتيجيون لتحضير عملياتهم العسكرية، حيث أخذت في البداية معنى عسكريًا.

وتجدر الإشارة إلى أن عبارات مراكز الأبحاث والدراسات أو صناديق الفكر أو مراكز التفكير أو خزانات الفكر كلها تؤدي إلى معنى واحد في اللغة الانجليزية هو «**الثينك تانكس**» Think Tanks .

يعرفها **قاموس كامبرج Cambridge Dictionnary** (انجليزي – انجليزي) بأنّها: « جماعة خبراء يجتمعون معًا ، غالبا مع الحكومة لتطوير أفكار من أجل قضايا معينة ووضع حلول لها».[2]

كما يعرفها قاموس ماري وبستر بأنها: « معهد أو شركة أو مجموعة تقوم بإعداد البحوث البينية Interdisciplinary، أي التي تجمع بين إثنين أو أكثر من التخصصات العلمية في دراسة مشكلة ما» .[3]

وتعرف **ديان ستون * ومارك كارنت** مراكز الأبحاث والدراسات ، في كتابهما **مراكز الفكر عبر الأمم : دراسة مقارنة**" على أنها: "منظمات مستقلة نسبيا تحاول التأثير أو إعلام الساسة ، عن طريق الحجج الفكرية أو التحاليل، أو أكثر من ذلك عن طريق جماعات الضغط مباشرة، فهي أحيانا منظمات المصالح العامة التي تعمل من أجل مهمة البقاء، مهمتها إعداد تصورات للسياسة العامة وتثقيف المجتمع المدني" .[4]

ويعتبر **جيمس ماكغان James Mc Gann** * مراكز الأبحاث على أنها: " تشكل جزءًا من صميم المجتمع المدني وتعمل كمحفز للأفكار، وأنها مهمة في الديمقراطيات الصاعدة والمتقدمة في العالم". [5]

كما يعتبرها **غال مولك Gaël Moullec** * بأنها : **"** خزان للأفكار كالمعاهد الخاصة بدون هدف ربحي، مستقلة إداريا وجامعيا وعن المصالح الإقتصادية هدفها إثراء النقاش العام، وتشجيع التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة، عن طريق القيام بتحقيقات ونشر دراسات موجهة للشعب ووسائل الإعلام ومديري الشركات، وخاصة للمسؤولين السياسيين**".** [6]

وبالنسبة للكتاب العرب ترى عبير عبد الرحمان ثابت أن مراكز الأبحاث والدراسات : " ترجمة حرفية لمصطلح Think Tanks أو مصانع التفكير، وهو تجمع وتنظيم لنخبة متميزة ومتخصصة من الباحثين ، تعكف على دراسة معمقة ومستفيضة لتقدم إستشارات أو سيناريوهات مستقبلية يمكن أن تساعد أصحاب القرارات في تعديل أو رسم سياساتهم بناء على هذه المقترحات في مجالات مختلفة ".[7]

والملاحظ، أنه لا يوجد إختلاف أو تباين كبير بين كل هاته التعريفات حول مراكز الأبحاث والدراسات، فهي تشترك في كونها مراكز مخصصة للقيام بالأبحاث في مجالات معينة، أو حول العديد من القضايا المتنوعة، سواء بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامة، أو خدمة أحد الأطراف الحكومية الرسمية أو غير الرسمية ، وتقديم المقترحات والحلول لمشاكل معينة .

2- نشأة مراكز الأبحاث والدراسات وتطورها:

لابد من التفريق في ميدان البحث والفكر بين مركزيتين : مركزية الفرد ومركزية المؤسسة ، فالتاريخ الإنساني مرّ بهاتين المركزيتين ، إذ كان البحث والفكر يتمحور في مرحلة من المراحل حول الفرد ، ثم إنتقل

العالم إلى مركزية المؤسسة، أو بمعنى آخر التفكير الجماعي، أو العمل الجماعي في الفكر، والدارس للتاريخ الإسلامي وتراثه سيجد أن ما يمكن إعتباره على أنه مراكز الأبحاث على مستوى الشكل كان موجودا ، فأي عالم كان في ذاته مركزا للأبحاث بمعنى من المعاني ، لأنه كان ينتج أفكارا ويؤهل باحثين ويرشد سياسات، ويجمع حوله فريقا كبيرا من المعاونين والمساعدين والباحثين، ولكن الأمر كان يدور حول شخص.

كذلك كان الأمر على مستوى المستشار، فعلى مرّ التاريخ كان لكل حاكم مستشارًا ولكن في العصر الحديث كان المستشار فردا، وكان علماء الفكر السياسي الإسلامي يوجهون النصائح، ويهتمون كثيرا بتكون هذا الشخص وبخلفيته وبأمانته وبدقته وبالضوابط التي تحكم عمله، فهو لم يكن شخصًا عاديًا فلابد له من توفر مجموعة مؤهلات حتى يكون مصدر ثقة للحاكم ولعامة الناس، ولكن في الوقت الحالي إنتقل المستشار من كونه فردا إلى أن يصبح مؤسسة، حيث أصبحت السياسات لا توجه إلا من خلال مؤسسات متخصصة مجسدة في مراكز الأبحاث والدراسات، التي نشأت في صورتها الأولى في العالم الغربي، حيث ظهرت أولى الجامعات الأوربية في القرن الثاني عشر الميلادي، ومعظم تلك الجامعات أنشئت تقليدا للجامعات الإسلامية في مرحلة الحروب الصليبية، وفي تلك الأثناء أسس ما يعرف بالكراسي العلمية ،وكان أول هاته الكراسي هو تأسيس كراسي الدراسات الشرقية في بولونيا وفي روما وفي باريس. كما أنشئت وقفيات نقلا أيضا عن الوقفيات الإسلامية ،وكانت أول وقفية أنشئت في بريطانيا إسمها وقفية ديمورتن في جامعة أوكسفورد لتشجيع الدراسات الدينية تحديدًا. وتأسيس الكراسي العلمية هو الإرهاصات الأولى لتأسيس مراكز الأبحاث ، ولكنها كانت مراكز أبحاث لإنتاج الأفكار لم تكن علاقتها بالسياسة مباشرة ،ليتم بعد ذلك توظيفها في السياسة، وظلت هذه المراكز والكراسي تنشأ وتنمو إلى أواخر القرن 18م وأوائل القرن 19م، تقريبا عندما بدأت تظهر مراكز الأبحاث خارج الجامعات ،في هذه المرحلة بدأت مراكز الأبحاث تنحو منحى آخر يتمثل في تسخير العلم لخدمة السياسة ،وهكذا تأسس أول مركز ،هو **المعهد الملكي للدراسات الدفاعية ببريطانيا سنة 1831 ، ثم تلته جمعية فابيان سنة 1884**، ثم بعد ذلك ظهرت مراكز الأبحاث في أمريكا. ومنذ أوائل القرن 19 م بدأت تظهر مراكز الأبحاث خارج الجامعات، وإستقل كل منها بوظيفة خاصة. [8]

ويتفق الباحثون على أن مراكز الأبحاث والدراسات نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الأهلية 1861-1865 ، أي خلال فترة إعادة بناء دول الجنوب بين 1865- 1876 ،وقد كانت مراكز بحوث في العلوم الإجتماعية، تقودها مؤسسات وشركات وأفراد بهدف مساعدة الحكومة في تنفيذ سياسات فعالة من أجل الإصلاحات المؤسسية ،لتطوير منهجية جديدة في التسيير، وقد ساهمت المؤسسات الخيرية والمؤسسات الأمريكية ،بشكل كبير في تطوير أدوات البحث لجعلها مؤثرة . ففي البداية إهتمت بتطوير البحث المستقل في ميادين إجتماعية وسياسية ، وفي ميادين الإدارة والتربية.

وفي الواقع، وبالتزامن مع تطوير هاته المؤسسات التي أنشأها رجال عصاميين حصلوا على ثروة كبيرة في وقت قصير أمثال : كارنيجي ، روكفلر ...Carnegie, Rockefeller ، والتي تجسد نظامًا إقتصاديًا جديدًا ، ونوادي تشجع على العلم لتحسين مراقبة أسباب الخلل الإجتماعي.

فمراكز الأبحاث والدراسات تم إنشاءها بهدف إجراء البحوث وإنتاج معارف مستقلة، فهي تسد فراغًا في غاية الأهمية بين العالم الأكاديمي من جهة وبين عالم الحكم من جهة ثانية، ذلك أن دافع الأبحاث في الجامعات يكون في أحيان كثيرة مبنيًا على النقاشات النظرية والمنهجية والغامضة، التي لا تمت إلا بصلة بعيدة للمعضلات السياسية الحقيقية ،أما في الحكومات فيجد الرسميون الغارقون في مطالب صنع السياسة اليومية الملموسة أنفسهم عاجزين بسبب كثرة مشاغلهم عن الإبتعاد قليلا عن الشؤون اليومية، لإعادة النظر في المسار الأوسع للسياسة ،عن طريق القيام بدراسات علمية للمشكلات المطروحة عليهم ، ولعل أهم عامل معيق لهم هو عامل الوقت.

كما أن مراكز الأبحاث قد نشأت كرد على أزمات خطيرة لم تستطع الحكومات حلها، وغالبا ما كانت من أجل دفع فكرة تعتبر أساسية من قبل الأوساط الثقافية، لكن أصحاب القرار السياسي لم يدركوا أهميتها بوضوح.[9]

وقد إنبثقت هاته المؤسسات منذ ظهورها قبل قرن من الزمن كجزء من حركة تستهدف الإحتراف في العمل الحكومي ،وكانت رسالتها المعلنة في معظمها غير سياسية لدفع عجلة المصلحة العامة عن طريق تزويد الرسميين الحكوميين بالنصائح النزيهة غير المتحيزة[10] .

ويمكننا تقسيم مراحل ظهور مراكز الأبحاث والدراسات إلى أربع مراحل:

- الموجة الأولى :

ظهرت الموجة الأولى من مراكز الأبحاث قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى، ولأنها لم تكن معروفة بعد تحت إسم مراكز الفكر فإنها ظهرت كمراكز للبحث السياسي في بداية القرن العشرين، وذلك من أجل إفادة النواب والموظفين بالنصائح المحايدة، ومن أجل تقدم العلوم الإجتماعية حيث كان همهم الأولي تحفيز المصلحة العامة.

وأول مؤسسة تختص بالسياسة الخارجية هي مؤسسة **كارنيجي** للسلام الدولي ،أسست عام 1910 من أجل فهم أسباب الحرب ،وتحفيز الحلول السلمية للصراعات، فخلال الحرب العالمية الأولى ولدت الحاجة لسيطرة أفضل على القضايا الدولية ،بواسطة مؤسسات جديدة مثل: مؤسسة البحث الحكومي في 1916 والتي تمثل الجيل الأول من موردي الأفكار حول السياسة والعلاقات الدولية . [11]

- الموجة الثانية:

بعد الحرب العالمية الأولى إنتشر مفهوم مراكز الأبحاث بسرعة، وذلك لعدة أسباب منها: الكساد الكبير في 1929-1930 ،الذي أدى إلى ظهور مراكز تحليل أخرى ،مهتمة بالأحرى بالبحث عن الحلول لهذه الأزمة الإقتصادية ،عن طريق التخطيط مثل: مركز التخطيط السياسي والإقتصادي.

ولقد ولدت هاته الموجة الثانية نتيجة إدراك النخب الأمريكية لضرورة وضع نهاية للإنعزالية ،التي قادت حتى ذلك الوقت السياسة الخارجية لواشنطن ،والإضطلاع بمسؤوليات القوى العظمى التي آلت إليها

بنهاية الحرب العالمية الثانية ،فحسب (كاترين فيشي وجون غافيني، في 1946) ظهر مركز **راند** أكبر مركز بحث في العالم ،وكان ممولًا من سلاح الجو الأمريكي ،ولقد إكتشف مقاربة جديدة بشكل جذري لقضايا الدفاع والردع قائمة على تحليل الأنظمة ونظرية الألعاب. وظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مراكز الأبحاث في ألمانيا ،أقل من 10% منها نشأت في ظل الإمبراطورية الألمانية ،كما يقول مارتن ثورنت أفضل الاختصاصيين الألمان في المسألة ،و 40% من خزانات الفكر هاته أنشئت ما بين 1945 و 1975 ، و 50% منها خلال الثلاثين سنة الماضية . ونشوء مراكز الأبحاث في فرنسا هو حديث نسبيا ، في شكل الأندية بعد أزمات أدت إلى إعادة التفكير بالمستقبل في السياسة الداخلية أكثر منها الدولية ،أولى المراكز ظهرت مع الثورة الفرنسية في1789، وقد سبقتها صالونات الأنوار في نهاية القرن 18م. وفي سنوات الستينات شهدت موجة جديدة من إنشاء النوادي المتأثرة بحربها في الجزائر، أهمها نادي جون مولان.

- الموجة الثالثة :

حصلت الموجة الثالثة لإنشاء المختبرات الفكرية بعد الصدمات النفطية في السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية كما في أوربا، فالمنظمات التي ظهرت خلال العقود الثلاثة الماضية بالمقارنة مع سالفاتها هي الأكثر تخصصا ،وبعضها مدافع عن وجهة نظر خاصة، فالعديد منها لم يعد يتناول إلا مجالا في السياسة القطاعية، مثل: البيئة والسلم أو السياسات الإجتماعية، مثل: المركز الأوربي للعمل والمجتمع في هولندا وبلجيكا. ونجد الأنجلوسكسون يتكلمون عن مراكز دفاعية ليست مراكز للأبحاث ، وإنما حجج لمصلحة قضية ما تتنافس على سوق الأفكار.

ومن أهم الأنموذج لهاته المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية هي مؤسسة هيريتج المحافظة جدًا والتي أنشأت عام 1973 عشية الصدمة النفطية الأولى. ماعدا المنظمات الرائدة المحايدة فإن مراكز الأبحاث بدأت تستجيب ليس فقط للأزمات الدولية الكبيرة ،ولكن إلى الإنقسامات السياسية التي تعمل في المجتمع الأمريكي والإنجليزي أيضا .[12]

- الموجة الرابعة:

بدأ الباحثون مع نهاية الحرب الباردة وبداية سنوات التسعينات بطرح أسئلة جديدة عن آلية عمل العلاقات الدولية، من عالم ثنائي القطبية يتميز بالرعب وتقاسم السيطرة ،إلى عالم متحرك ومائع ،لا منافس فيه للتفوق الأمريكي، مع الصعود القوي والسريع للصين، وفي هذه الدوامة وجد الإتحاد الأوربي نفسه مساقًا إلى التوسع وبالتوازي أدت العولمة وتوسع رأس المال إلى طرح أسئلة جديدة ،وخلق حاجة متصاعدة للشرح . ما أدى إلى ظهور مراكز أبحاث جديدة في الولايات المتحدة وأوربا. ومنذ 2001 كثرت مراكز الأبحاث والدراسات حتى تساير العالمية .[13]

وكثيرا ما تتشكل مراكز الأبحاث كنتيجة لأحداث مصيرية في بلد ما وعدد من البلدان، أو كنتيجة لقضايا قومية ملحة تقود إلى البحث عن حلول سياسية أفضل ،وهي كثيرا ما تكون وليدة فكرة فرد من أصحاب الرؤى البعيدة أو مجموعة من الناس من ذوي الخبرة والإختصاص ومن المتابعين للقضايا العامة [14] .

3- آليات تمويل مراكز والأبحاث الدراسات:

يعتبر التمويل مسألة حيوية عند الحديث عن مراكز الأبحاث والدراسات ،لأنّ التمويل هو الذي يحدد مواضيع البحث ،وتمويل مراكز الأبحاث بدوره تختلف وتتعدد مصادره بل وتختلف الآراء حول كل مصدر، لأن تحديد المصدر يضمن لنا معرفة المسؤول عن الأجندة البحثية، وإتجاهات المركز، وإستقلاليته الإدارية في التسيير.

وينقسم تمويل مراكز الأبحاث والدراسات إلى قسمين رئيسين هما:

أولا: تمويل حكومي مباشر من قبل الدولة ،حيث أن الباحثين هم موظفون في الدولة، ويتفرع عن هذا التمويل الحكومي ،مراكز البحوث القريبة والمرتبطة مباشرة بعملية صنع القرار ومؤسساته، ولكن تمويلها عالي المستوى يختلف عن بقية مراكز البحوث المرتبطة بالدولة، وإن كان الاثنان ينبعان ويصبان في المصدر نفسه، أي الدولة.

ثانيا: تمويل غير حكومي ،أي القطاع الخاص، وهو أحدث المشكلة الرئيسة حيث أن هذا القطاع يقوم بتمويل مراكز البحوث بأشكال مختلفة منها:

أ) تمويل معروف ذو شفافية يسعى لزيادة البحث العلمي في بلده ،وغالبا ما يقوم بذلك رجال الأعمال والأغنياء ،وهذا التمويل لا يتدخل بتاتا في توجهات المراكز وسياساتها العامة وهو ما يؤكده النظام الداخلي لهذه المراكز.

ب) تمويل غير المعروف أو الموجه من قبل أشخاص معينين أو دول، تحت ستائر مختلفة [15]

كما إنه يمكن إبراز مصادر الموارد المالية لمراكز الأبحاث، وفق مايلي:

أ) إعانات مالية للبحث مقدمة من طرف : الحكومة ، ومن طرف المؤسسات الوطنية للبحث أو الهيئات المكلفة بالبحث العلمي حسب كل دولة ،ومن طرف المنظمات الدولية مثل: منظمة اليونيسكو، مع الإشارة إلى أن أغلب هاته الإعانات المالية تعتبر منح من أجل البحث، مخصصة لمشاريع البحث التنافسية .

ب) عقود عامة ،مثال: عند تقييم السياسات العامة ،أو إنتاج إحصائيات عامة، أو القيام بصبر الآراء.

ج) عائدات مقدمة من المؤسسات : أغلبية مراكز الأبحاث تعتمد على المؤسسة التي أنشأتها. فالإحتياطات المالية الأكيدة لهذه المراكز تستطيع أن تصل إلى عائدات كبيرة، ففي 30 جوان 2000، مؤسسة بروكينز وصل رأسمالها إلى 276 مليون دولار.

د) مساهمات أخرى للمؤسسات الخيرية مثال : مؤسسة راند جمعت سنة 1999 أكثر من 50 ألف دولار من مؤسسات فورد ،والأكوا ، واكسون ، وهيرست، ومارك وستار، وهناك مساهمات المنظمات المهنية (الحرفية)، أو النقابات مثل: معهد السياسات الإقتصادية أكبر معوناته من طرف30 منظمة نقابية.

هـ) موارد مسحوبة للإنتسابات ، ففي 1999 محاضرة بورد جمعت ما يقارب 14 مليون دولار تحت صيغة الإنتساب ، بالإضافة إلى موارد منسوبة لبيع المنشورات من كتب، وصحف، ومجلات ...الخ ، رغم أن عوائدها لا تشكل نسبة كبير أو غير مربحة، وموارد منسوبة إلى الندوات، وإعلانات، بيع المنتجات المتنوعة.

و) منح الشركات ، فمعهد بروكينز جمع سنة 1999، مخصصات من حوالي 150 شركة، كذلك معهد راند في نفس السنة جمع عائدات أكثر من 25 ألف دولار، من 40 شركة، كما أن هناك هبات خاصة مثل تلك التي تأتي من المؤسسات ، فمخصصات مراكز الأبحاث دون هدف ربحي في معنى القانون العام للضرائب الأمريكية تطرح عائدات خاضعة للضريبة ، في حدود الإختلاف بين حاصل المخصصات وقيمة السوق للخدمات المجموعة المسجلة (منشورات ، دعوات ....الخ) [16]، بالإضافة إلى صناديق التنمية الأجنبية، والمؤسسات الوقفية، والرسوم من وزارات وهيئات التعليم العالي ، ورسوم المشاركة في المؤتمرات، ومعونات مالية.[17]

وتختلف هاته الموارد المالية من مركز لآخر ، حسب نوعه والجهة التي ينتسب إليها، فهاته الموارد هي مرتبطة خاصة بالدول المتقدمة ،أكثر منها بدول العالم الثالث ، فالأمر المثالي في مراكز الأبحاث أن تكون ممولة من جهات متنوعة حتى لا يكون هناك تدخل في عمل الباحثين ،أو أن تمول من قبل مؤسسات غير ذات غاية، فكلما كان التمويل مركزا من مصدر واحد كلما زاد توجه مانح المال إلى إستخدام الضغط على مراكز الأبحاث للتعبير الحر عن سياسته الراعية، وعموما فإن مراكز الأبحاث الممولة من المال العام تنتج – في الغالب – أبحاثًا ذات نوعية متميزة.

وإستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تخلق آلية تمكنها من تمويل مراكز الأبحاث ، ففي المادة **501** من القانون الأمريكي الذي يسمح بإعطاء هبات لمراكز الأبحاث ،تحت عنوان " في سبيل الإنسانية" هذا ما يسمح بهبات النشطاء لمراكز البحث وتسهيل القيم المانحة.[18]

أما البلدان العربية فتواجه المؤسسات البحثية والجامعات إنخفاض مستويات التمويل وتدني إسهام القطاع الخاص ، إذ أنها لا تصل إلى 1 % من الميزانيات العامة. وبالتالي هذا أثر مستوى الإنفاق على المؤسسات البحثية والجامعات في الوطن العربي على مستوى الإنتاج المعرفي ومعدل نشر البحوث والأوراق العلمية العربية قياسا لما حصدته المؤسسات العلمية العالمية.[19]

هذا ما جعل الكثير من مراكز الدراسات والبحوث ، وعدد من مؤسسات المجتمع المدني ، خاصة في العالم العربي والدول المتخلفة، تلجأ إلى طلب التمويل الأجنبي، وهو تمويل سخي، مقارنة بالتمويل المحلي الذي لا يكاد يذكر.

ومن المعروف أن التمويل هو مدخل السيطرة على القرار والتوجه والأجندة عادة ، فالذي يضع الأجندة هو الذي يصنع القرار ويحدد الأولويات والإهتمامات ، والتمويل الأجنبي يهدف إلى التأثير على مجريات التغير في المجتمعات ، لذلك فهو لا يخضع لقاعدة العمل الخيري، أو نظرية البراءة ،وعليه فالتمويل الأجنبي بالشكل الذي ترسمه الجهات الداعمة حاليا ، فإنه قد يحمل في طياته إمكانات التأثير السلبي على المجتمع ، وبذلك يمكن أن يؤثر على مراكز الأبحاث وإهتماماتها وأولوياتها ،خاصة وأن أولويات العمل المدني في المجتمع والبحوث والدراسات تختلف في الوطن العربي عنها في المجتمعات الغربية ،وذلك لإعتبارات الثقافة ،والبنية الإجتماعية من جهة ولإعتبارات الفارق الحضاري من جهة أخرى [20]

4- أنواع مراكز الأبحاث و الدراسات:

تختلف الآراء وتعدد حول المقاييس التي يمكن الإعتماد عليها لتصنيف أنواع مراكز الأبحاث والدراسات ، فهي تتنوع وفقاً إلى طبيعتها ،وإلى المساحة العلمية التي تتعامل معها، حيث توجد مراكز بحث صناعية أو زراعية ، أو مراكز بحوث تربوية أو مراكز بحوث التاريخ...إلى غير ذلك ، ويمكن أن نقسم هذه المراكز إلى مراكز بحوث متخصصة لحقل علمي واحد ،أو تكون مراكز بحوث متنوعة التخصص كمراكز بحوث التاريخ أو مراكز البحوث الاقتصادية بمختلف أشكالها، أو مراكز البحوث الإجتماعية .

كما أنَّ عمل هذه المراكز يمكن أن يكون محصوراً في إطار منطقة جغرافية معينة، أو يمكن أن يمتد ليعبر الحدود الإقليمية، وقد إهتمت الدول الصناعية بالفرع الأخير، وذلك لنقل آخر المستجدات في الحقل العلمي. وقد صنف البعض أنواع مراكز الأبحاث وفقا: لمجال أبحاثها، وأشكال إنتسابها، ووفقا لذلك تم وضع تصنيفين عامين يتفرع كل منهما إلى عدة أنواع : الصنف الأول هو مراكز الأبحاث المستقلة ، أما الصنف الثاني هو مراكز الأبحاث المنتسبة .

1- مراكز الأبحاث المستقلة :

مراكز الأبحاث المستقلة هي منظمات ذاتية تتلقى التأييد من العامة من خلال المساعدات الخاصة، وكما أنها قد تتلقى الهبات من الحكومة، و تشمل أربعة أنواع خاصة من المنظمات :

أ) مراكز أبحاث أكاديمية.
ب) مراكز بحثية تعاقدية.
ج) مراكز أبحاث دفاعية.
د) منظمات سياسية.[21]

2- مراكز الأبحاث المنتسبة للمنظمات :

وهي مراكز أبحاث السياسة العامة، وتكون تابعة إداريا وماليا لأحد الجهات ،سواء مؤسسات حكومية أو غير حكومية، و قد تكون:

أ) تابعة للأحزاب.

ب) تحت الرعاية الحكومية.

ج) غير الربحية.

د) تابعة للجامعات .[22]

ويبدو هذا التصنيف متأثرا تصنيفه بمراكز الأبحاث الأمريكية، فهي قريبة بذلك من خصائص النظام السياسي الأمريكي اللامركزي ، الديمقراطي ، ومجتمعه المنفتح، عكس ما هو سائد في النظم الشمولية المنغلقة والمتميزة بالمركزية في قراراتها وسياستها .

غير أن هاته التصنيفات يصعب تطبيقها في عالم دول الجنوب (دول العالم الثالث سابقا) خاصة منها الدول العربية لأن أغلب مراكز الأبحاث هي حكومية وتابعة للجامعات .

كما أن هناك من وضع معايير دقيقة يمكن وفقها تصنيف مراكز الأبحاث والدراسات وهي كالأتي: التوجه السياسي، ومجال الإهتمام، والتبعية التنظيمية ، والتمويل، وأساليب العمل.[23]

وعليه، تعد هذه المعايير أساسية لمعرفة نوع مراكز الأبحاث بدقة ،وبالتالي معرفة وظائفها وأغراضها ووسائلها، لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها.

5- أدوات ووسائل تأثير مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسات العامة :

تلعب مراكز الأبحاث دورًا حيويًا في الساحة السياسية على المستويين المحلي والدولي. وتعتبر هذه الوظيفة فريدة من نوعها في توفير الأبحاث للسياسات العامة ،والتحليلات ،والإستشارات ، وتفعيل الإستقلالية عن الحكومة والأحزاب السياسية ، كما تبين العديد من الأدوار الحيوية الأخرى التي تلعبها، والتي من بينها :

أ) التوسط بين الحكومة والشعب.
ب) بناء الثقة في المؤسسات العامة.
ج) تحويل الأفكار والمشاكل المطروحة إلى قضايا سياسية .
د) تحديد وتوضيح، وتقييم القضايا السياسية، وتقديم الإقتراحات والبرامج.
ه) تفسير القضايا، الأحداث والسياسيات في وسائل الإعلام الإلكترونية والمطبعية، وتيسير فهم القضايا السياسية المحلية والدولية للعامة.
و) توفير وبناء منتديات للأفكار والمعلومات.
ز) توفير وتزويد وإعلام الأشخاص بالتشريعات والفروع التنفيذية للحكومة .[24]

والمهم، هو كيف يمكن لمراكز الأبحاث والخبراء أن يقوموا بتأثير في مختلف مراحل عملية صنع السياسة، وعلاقة الخبراء بمختلف الجهات الفاعلة في صنع هاته السياسة ويكون تدخل المراكز بالشكل الآتي :

1) **تحضير الأجندة**: الخبراء يقومون بإفادة وتحذير صناع السياسات من مشاكل وشيكة ،وتوجيه صناع القرار حول كيفية تعديل السياسات، والخبراء في هاته النقطة يمكن أن يغيروا آراء الناس لدرجة أن حالة واحدة تؤثر على مصالحهم وقيمهم. مع الإشارة إلى أن البحوث تساعد في تحديد الحدود للمشاكل وأبعاد التدخلات قبل وبعد المناقشة الجادة .[25]
2) **المداولات السياسية:** هي الفترة التي يجتمع فيها الموظفين العموميون ،وصناع القرار المنتخبين، والمستشارين ،والخبراء ،ويشاركون في مناقشة القضايا بشكل جماعي.
3) **سن السياسة :** هي نقطة الحل وإصدار القرارات عند صانعي السياسة، سواء قبول أو رفض المطالب بإصدار التشريعات والتنظيمات الجديدة.

4) **فترة تنفيذ السياسة:** وهي الفترة التي تتعلق بتنفيذ وتطبيق القانون واللوائح وإدارة السياسات وما يرافق ذلك من الجهود المبذولة لتحقيق لفعاليتها.
5) **تقييم السياسات:** هي مرحلة بإبراز نتائج وآثار تلك السياسات من نجاح أو فشل وتحديد أسباب ذلك.[26]

وقياس تأثير هذه المراكز هو أكثر صعوبة من تحديد ما يؤهلها للتأثير، لأن عملية صنع السياسة خاضعة لعوامل خارجية أخرى وفاعلين آخرين، فهي متنوعة التقنيات والمقاييس، ومن أجل تقدير مساهماتها في صنع السياسة وتعزيز النقاش العام، يجب مراعاة ما يلي :

أ) الأعمدة الصحفية في الجرائد للأحوال أو الأوضاع.
ب) عدد المواقع، والصفحات، والطلبات.
ج) المقابلات في الإذاعة أو التلفزيون.
د) إقامة المحضرات ودعوة السياسيين، المختصين والجمهور.
ه) تأسيس برامج جديدة وتعيين عاملين جدد لتجديد وإستئناف المشاريع.
و) زيادة القدرات لجذب هبات المؤسسات، وعقود الحكومة، ووسائل للتمويل الأخرى.
ز) لقاءات بين هيئات البحث ومستشاري الحكومة.
ح) سيرتها المتعلقة بالبحث للحكومة أو المنظمات العالمية.[27]

غير أن قدرة تأثير مراكز الأبحاث والدراسات يختلف من مركز لآخر، نتيجة تضافر عوامل عديدة منها:

أ) القدرات المالية والتنظيمية .
ب) التجنيد الوظيفي والميزانية والصورة المرسومة.
ج) الرؤية الإعلامية للباحثين، إن كانوا كتاب افتتاحيات أو رواد بلاتوهات التلفزيون.
د) القدرة على النشر.
ه) امتدادها في شبكات إدارية وسياسية، من أجل الحصول على طلبات دراسة .[28]

وتساعد البحوث على زيادة معارف صناع السياسة العامة وتوضيح رؤيتهم ،وإزالة الإفتراضات المهلهلة والعالقة في أذهانهم ،من خلال زيادة المعرفة لتقليل نسبة الجهل بمقومات المحيط والبيئة و عرض خبرة الماضي وتقديم تحليل للواقع ، لتمكينهم من إستشفاف وإستبصار المستقبل وخلقه.

وتعد بعض هذه العوامل هي التي أهلت مراكز الأبحاث لأن تدخل إهتمام صانعي السياسات، و تكون طرفا مشاركا في وضعها بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى كثورة المعلومات ، وتعدد الجهات الفاعلة في صنع السياسات العامة للدول، من نمو المنظمات الدولية غير الحكومية لا سيما وأن عدد مراكز الأبحاث في العالم صار له علاقة قوية بمستوى التنمية، ودور البلدان على الساحة الدولية.

الخاتمة :

تعتبر مراكز الأبحاث فاعل مهم في صنع السياسات العامة للدول ، ووعاء معرفي تتيح للحكومات ،والأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام ،منهجية عمل وفق أسس معرفية عقلانية، وللمواطنين الإفادة من العلم والخبرات التي تتيحها ،من خلال إستخدام سلطة العلم والمعرفة، التي من شأنها تنوير صانعي السياسة وكشف العيوب لهم عن سياسات تم تنفيذها وإقتراح وإيصال قضايا جديدة إلى ملعب السياسيين، كانت مجهولة من قبل.

وحتى تستطيع مراكز الأبحاث القيام ذلك يجب توفر شروط معينة لكي تستطيع أن تنتج أبحاثها ، وتوصلها إلى صانعي القرار ،من مناخ ديمقراطي ، تمويل كافٍ متعدد المصادر.

كما أن الثقافة ووعي المجتمع تأثير في تفعيل دورها ، بالإضافة إلى تقوية أواصر العلاقة بينها و بين الإعلام باعتباره سلطة رابعة .

ويختلف دور مراكز الأبحاث في صنع السياسات من دولة لأخرى تبعا لدرجة نمو وتطور الحياة الديمقراطية السائدة فهي لا تنمو في المجتمعات المنغلقة، والمجتمعات المتخلفة .

غير أن دور مراكز الأبحاث المقتصر على الإستشارة فقط دون الإلزام هو من أهم العوائق التي تحول من وضوح دوره في عملية صنع السياسة، لأن مهمتها هي تقديم الاقتراحات والحلول، وما يبقى من ذلك هو رغبة صانع السياسة في الأخذ بها أو من عدمه.

الهوامش:

(1) ستيفن بوشيه ، مارتن رويو ،مراكز الفكر : **أدمغة حرب الأفكار** ،(ترجمة : ماجد كنج)، ط1، بيروت : دار الفرابي، 2009، ص 6.

(2) Cambridge dictionary , http://cambridgedictionaryonline , Le 10 /02/2010 .

* **ديان ستون:** أستاذة السياسة العامة بجامعة أوربا المركزية central European university في بودابست ، استرالية الأصل تحصلت على شهادة الماجستير سنة 1989، ثم الدكتوراه سنة 1993 في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، من جامعة " Murdoch " ،عملت بالبنك العالمي ، و منظمات دولية أخرى ، قامت بأبحاث عديدة حول : السياسات العامة العالمية ،البنك العالمي و التنمية ، مراكز الأبحاث ، شبكات المعرفة العالمية ...الخ.

(3) دونالد ابلسون ، **هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية ؟ تقويم تأثير معاهد السياسة العامة** ،ط 1، الإمارات : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2007 ، ص :7.

(4) Pierre, le Petit, **Les Think Tanks** , revue :**études et recherches** , Notre Europe, février 2009 ,P 2 .

* **جيمس ماكغان : James Mc Gann** أمريكي، دكتور في العلوم السياسية، مدير برنامج مراكز الأبحاث والمجتمع المدني في العالم في جامعة بنسلفانيا، كما أنه باحث بمعهد السياسة الخارجية للأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية، وعمل مستشارا في البنك العالمي، الأمم المتحدة، وكالة الولايات المتحدة للتنمية العالمية...الخ .من مؤلفاته :

Scholars and influence in the public policy research industry 1995/ Comparative think tanks, politics and public policy 2005.

(5) ستيفن بوشيه ، مارتين رويو، **المرجع سابق الذكر**، ص6.

* **غال مولك :Gaël Moullec** مدير التنمية العالمية في مؤسسة روبرت شومان وأستاذ محاضر بجامعة باريس .

(6) Gaël Moullec, Penser et orienter la société : Les think tanks dans le débat public aux Etats –Unis**, question d'Europe**, n :14, le 10 -9-2001.P 13.

(7) عبير عبيد الرحمن ثابت ، **دور مراكز الفكر و الدراسات في صناعة القرار الإسرائيلي مركز جافا كنموذج** ،رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2008-2009. ص 49.

(8) نصر عارف ، **ندوة مراكز الأبحاث بين صناعة الأفكار و ترشيد السياسات** ،7- 4- **2007** ، تاريخ الدخول 9- 8- 2009. http://www.islamonline.net/servlet/satelite?c=article

(9) les think tanks origine et perspectives. http://www.nonfiction.fr/article-768-le 11.9.2009. .

(10) ريشارد هاس ، ، **مؤسسات الفكر و الرأي و سياسية الولايات المتحدة الأمريكية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة**، دور مؤسسات الفكر و الرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، (ترجمة : محمد عيمش) ، نوفمبر2002 . ص 2. تاريخ الدخول 04-08-2009.

http ://www.Unesco.state.gov/journals/itps/1102/hass.pdf

(11) ستيفن بوشيه ، مارتين رويو ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 138 .

(12) نفس المرجع ،ص ص 140، 141.

(13) pierre le petit, op.cit, p 4 .

(14) هاشم حسن حسين الشهواني ، **مراكز الأبحاث العربية و سبل تطويرها باتجاه الإسهام في صناعة القرار السياسي** ، مركز الدراسات الإقليمية ، ص 6، تاريخ الدخول 04- 11-2009 .http://www.regionalstudiescente.net/site/journals/regional/rs.r 13-10-4 pdf

(15) مهدي عبد الهادي ، **مشكلة التمويل في مراكز البحوث العربية ، ندوة دور مراكز البحوث و الدراسات السياسية و الاستراتيجية في الوطن العربي : التحديات و الافاق ، الشارقة 23-24 نوفمبر 2009**، المجلة العربية للعلوم السياسية ، ص 147.

(16) Gaë Moullec,**op.cit** ,p p ،4 ،5.

(17) ايمي كوغنور بينتكورت ، **حوار قومي حول إنشاء مؤسسة للفكر و الرأي في الهندوراس** ، في **دور مؤسسات الفكر و الرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية** ، (ترجمة : محمد عيمش)، نوفمبر 2002، ص46 .

http ://www.Unesco.state.gov/journals/itps/1102/hass.pdf.

(18) **Think tanks :USA et France , innovation , influence , réseaux , pouvoir .**

http : //www.huyghe.fr/actu_390.htm , le 11/12/200.

(19) صلاح سالم زرنوقة ، **البحث العلمي و التنمية في مصر** ، القاهرة : مركز الإعلام العربي، **مجلة حصاد الفكر** ، العدد:156 ، افريل 2005 ، ص 23.

(20) جواد الحمد ، **برامج و أجندات مراكز الأبحاث العربية و علاقتها بقضايا و مصالح الوطن العربي ، مؤتمر : دور مراكز الأبحاث العربية في الوطن العربي 23-24 نوفمبر 2005 بدبي** ، مركز أبحاث الخليج ، الإمارات العربية المتحدة ، ص 3.

(21) James G McGann , **Think Tanks and Policy Advice in the United States** , New York: Routledge research in American politics ,2007 , p 13

(22) James G McGann ,**Ibid** , p 17.

(23) علي الدين ، هلال ، **دور مراكز البحوث في تدعيم عملية صنع القرار و السياسة العامة و خدمة المجتمع** ، ندوة « دور مراكز البحوث و الدراسات السياسية و الإستراتيجية في الوطن العربي : التحديات و الآفاق الشارقة:23-24 نوفمبر 2005»، المجلة العربية للعلوم السياسية ، ص، 146.

(24) James G McGann ,**Op .sit** , p 5.

(25) Andrew Rich , **Think Tanks , Public Policy , and the politics of expertise** , UK: Cambridge university press , 2004, p 7-9.

(26) Andrew Rich , **Ibid** , p153.

(27) James G McGann ,**Op .sit** , p41.

(28) Anthologie de textes sur le think tank , **http://www.huyghe.fr/actu_303** , le : 12/12/2009 .

المبادئ الدولية في مجال الحوكمة

أ. عطية عزالدين

جامعة تبسة.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الجهود الدولية المبذولة في مجال الحوكمة، وذلك من خلال عرض المبادئ والآليات المصدرة من طرف منظمات وهيئات دولية، على رأسها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) التي أصدرت مجموعة من مبادئ الحوكمة عام 2004 أصبحت تشكل نقاطا مرجعية وأساسا لمبادرات الحوكمة في جميع الدول سواء الأعضاء أو غير الأعضاء في المنظمة، وكذا مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تهدف إلى التأكيد على الممارسات السليمة في البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى مبادئ أصدرتها بعض هيئات أسواق المال في مجال الحوكمة وألزمت الشركات المدرجة فيها بتطبيق هذه المبادئ، وتسعى هذه المنظمات والهيئات جميعها من خلال الحث على تطبيق هذه المبادئ إلى رفع مستوى الإلتزام، الثقة، الشفافية والإفصاح في المعاملات والتي من شأنها تحسين أداء الشركات وتحقيق تنمية شاملة.

Abstract

This study aims to identify the international efforts in the field of corporate governance, through the display principles exported by international organizations and bodies, especially the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), which issued a set of corporate governance principles in 2004 become the points of reference and basis for the initiatives of governance in all countries, as well as the principles of the Basel Committee on banking supervision, which aims to emphasize the good practices in banks and financial institutions, as well as the principles issued by some of the stock market authorities in the field of governance and committed the listed companies in which the application of these principles, and seeks organizations and bodies all over the induction of the application of these principles to raise the level of commitment, transparency in the treatments who amelioration the performance of companies and attainment all development.

مقدمة:

سعت العديد من الدول والحكومات وكذا الهيئات والمنظمات الدولية عبر العالم إلى الإهتمام بمفهوم الحوكمة أو الحكامة ، لا سيما بعد الأزمات المالية التي أدت إلى إنهيار العديد من المؤسسات الكبرى (Enron، 2001 و World com ،2002...) في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرضت شركات أخرى عبر العالم لصعوبات مالية كبيرة، حيث برهنت هذه الأحداث على ضرورة تطبيق آليات الرقابة على نشاط الشركات وعملها، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت العديد من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية بتأكيد مزايا هذا التوجه والحث على تطبيقه في كافة الدول، وعلى مستوى مختلف الوحدات الإقتصادية، بعدما أظهرت تلك الإنهيارات أن من أهم أسبابها الرئيسية غياب دور الحوكمة، وضعف الرقابة على سلوك الإدارة وغياب المساءلة وعدم التطبيق الفعال لآلياتها، وهو ما ترتب عنه إنهيار كبرى الشركات والمؤسسات المالية في العالم وضياع حقوق المساهمين وأصحاب المصالح فيها.

وفي هذا الإطار، قامت العديد من المنظمات والهيئات الدولية بوضع مبادئ وقواعد مثلى ومعيارية لحوكمة الشركات، حيث صدرت عدة مبادئ من أهمها مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية(OECD)، ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية الخاصة بالحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية، ومبادئ صندوق النقد

الدولي، وكذا مبادئ صادرة عن أسواق المال والمجاميع المهنية، والتي أكدت جميعها على أهمية تطبيق آلياتها من أجل خلق قيمة للمساهمين، والحفاظ على حقوق جميع الأطراف التي لها علاقة بالشركة، كما أصدرت عدة توصيات للرفع من مستوى هذا التطبيق، وبالأساس تحسين نوعية التسيير والرقابة، التي من شأنها ترقية أداء الشركات وزيادة قيمتها وضمان إستمراريتها، وبالتالي إحداث تنمية شاملة في البلدان الديمقراطية، التي تتبنى سياسة التوجه نحو السوق، وذلك أن ممارسات الحوكمة الرشيدة تضمن نزاهة المعاملات المالية، ومن ثم تعزيز سيادة القانون والحكم الديمقراطي، من منطلق أن الحوكمة هي العلاج الأمثل لظاهرة الفساد، من حيث أنها تضع الحدود بين المنفعة الخاصة والمصالح العامة، وتحول دون سوء إستخدام السلطة.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو محتوى أهم مبادئ واليات الحوكمة(الحكامة) التي أصدرتها المنظمات والهيئات الدولية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة نقاط أساسية:

1) المبادئ الصادرة عن المنظمات الدولية.
2) المبادئ الصادرة عن هيئات أسواق المال.
3) المبادئ الصادرة عن المجاميع المهنية.

أولا : المبادئ الصادرة عن المنظمات الدولية

1. مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD، 2004)

أسفرت جهود منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية إلى تعريف بعض العناصر المشتركة التي تحدد ماهية الأساليب السليمة لحوكمة الشركات، الهدف منها أن تكون نقاط مرجعية يمكن إعتمادها من طرف أصحاب القرار، في إعدادهم للأطر القانونية والتنظيمية لمبادئ وآليات الحوكمة، والتي تتماشى مع الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لهذه الدول، ولا تعتبر هذه المبادئ ملزمة، كما أنها لا تستهدف تقديم توجيهات تفصيلية للتشريعات الوطنية.

وتتميز هذه المبادئ بأنها دائمة التطور بطبيعتها، ويجب تحديثها في ضوء التغيرات الكبيرة التي تطرأ على الظروف المحيطة، وذلك حفاظا على القدرة التنافسية للشركات في هذا العالم، الذي تسوده تغيرات سريعة ومستمرة، كما ينبغي على هذه الشركات أن تأخذ في الإعتبار التحديثات المستمرة على أساليب ومبادئ الحوكمة، ومن جهة أخرى، فإنه يقع على عاتق الحكومات مسؤولية تشكيل الإطار التنظيمي، الذي يوفر المرونة الكافية التي تكفل بدورها للأسواق إمكانية العمل بفاعلية والإستجابة لتوقعات المساهمين وباقي أصحاب المصالح، ويترك للحكومات وجميع الأطراف الأخرى حرية تقرير كيفية تطبيق هذه المبادئ، عند وضع الأطر الخاصة بهم، والمتصلة بأساليب حوكمة الشركات.

ولقد أصدرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في عام 1999م مبادئ التطبيق الجيد للحوكمة، وتمت إعادة صياغتها وتحديثها في سنة 2004م، ومنذ الموافقة على هذه المبادئ أصبحت تشكل أساسا

تطبيقها لمبادرات في جميع الدول، سواء الأعضاء أو غير الأعضاء في المنظمة، وتشمل هذه المبادئ ستة مجالات هي:

- ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة.
- حقوق المساهمين.
- المعاملة المتكافئة للمساهمين.
- دور أصحاب المصالح.
- الإفصاح والشفافية ومسئوليات مجلس الإدارة .

ويمكن بيانها كالتالي[1]:

أ- ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة:

من أهم العناصر التي يجب توفرها هو ضمان تطبيق فعال لقواعد الحوكمة، من خلال وجود إطار من القوانين والتشريعات، وأن يتماشى مع الأحكام والقوانين المعمول بها، وأن يشجع هذا الإطار على شفافية وكفاءة الأسواق، بالإضافة إلى توفر نظام مؤسسي فعال، يضمن تطبيق آلياتها ، وأن يحدد بدقة الوظائف والمسئوليات بين جميع الأطراف: الإشرافية، والتنظيمية والتنفيذية، حيث يتم صياغة مجموعة من المبادئ الإختيارية (ليست لها صفة الإلزام القانوني) ولا بد أن يراعي هذا الإطار مجموع قوانين المؤسسات والتي من أهمها، أسواق المال، والضرائب والمعايير المحاسبية الدولية...

ب- حقوق المساهمين:

للمساهمين حقوق ملكية معينة في الشركة، تخول لهم نقل حقوق الملكية (بيع وشراء الأسهم)، وتعطيهم الحق في المشاركة في أرباح الشركة، مع تحديد مسؤولية المساهمين بقيمة إستثماراتهم، بالإضافة إلى الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بنشاط الإستثمارات المستقبلية للشركة...، وكذا حق التأثير في الشركة من خلال المشاركة في الإجتماعات العامة للمساهمين، وعن طريق التصويت، إلا أنه من الناحية العملية لا يمكن إدارة الشركة عن طريق إستفتاء المساهمين، فالمساهمون عبارة عن مجموعة من الأفراد والمؤسسات الذين تتفاوت إهتماماتهم وتختلف أهدافهم، وتتباين آجال إستثماراتهم، كما أنه على الإدارة أن تمتلك القدرة على إتخاذ قرارات معينة بخصوص الشركة، بشكل دوري وسريع ولا يحتمل التأخير.

وفي إطار حركية وسرعة الأسواق لا يجب أن يضطلع المساهمون بمسؤولية إدارة الشركة، بل تقع مسؤولية وضع الإستراتيجيات والخطط وتحديد الأهداف، ومتابعة تنفيذها وتحقيقها على عاتق كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

وتتركز حقوق المساهمين في التأثير على الشركة من خلال انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى إدخال التعديلات على الوثائق الأساسية للشركة (النظام الأساسي، اللوائح الداخلية...)، وإقرار التعاملات المالية غير العادية...، وتشتمل بعض التشريعات على حقوق إضافية من أمثلتها إختيار مراقبي الحسابات، والموافقة على توزيع الأرباح، والترشيح المباشر لأعضاء مجلس الإدارة...، وتشتمل الحقوق الأساسية للمساهمين على:

- ضمان أساليب تسجيل حقوق الملكية، ونقل الملكية، والمشاركة في إجتماعات مجلس المساهمين، والتصويت، وإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والحصول على الأرباح، والحصول على المعلومات وغيرها.

- الحق في العلم بالقرارات المتعلقة بالتغييرات الأساسية في الشركة، مثل: التعديلات في النظام الأساسي وللمستندات المنظمة للشركة، الموافقة على إصدار أسهم جديدة، وكذا المعاملات المالية غير العادية التي تؤدي إلى البيع في الشركة.
- إتاحة الفرصة للمساهمين للمشاركة في الإجتماعات العامة والتصويت، وتزويدهم في الوقت المناسب بالمعلومات المتعلقة بتواريخ وأماكن إنعقاد الإجتماعات العامة، وجداول الأعمال المبرمجة وإعطائهم الوقت الكافي في المسائل التي يتعين فيها إتخاذ القرارات.
- إمكانية التصويت حضورا أو غيابا (بالإنابة)، مع إعطاء نفس الوزن للصوت.
- التعبير بوضوح والإفصاح عن الإجراءات والقواعد التي من شأنها السيطرة على الشركة في سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى عمليات الإندماج، وبيع أجزاء كبيرة من أصول الشركة، ويتعين أن تتم العمليات بأسعار تتسم بالشفافية في ظل ظروف تنطوي على العدالة وعلى حماية حقوق المساهمين بمختلف فئاتهم.

ج- المعاملة المتكافئة للمساهمين:

تعتبر الثقة من أهم العوامل في سوق رأس المال، فالمساهمون يجب أن يعاملوا بنفس المعاملة مع مراعاة إختلاف فئاتهم، ومن بينهم صغار المساهمين، والمساهمون الأجانب، وفي حالة سلب حقوقهم يجب حصولهم على التعويضات، وأن يثقوا في مسيري الشركات التي يستثمرون فيها أموالهم، فواقع الحال، يظهر أن مجالس الإدارة والمسيرين وكبار المساهمين قد يتصرفون بإنتهازية، بغية تحقيق مصالحهم الخاصة، على حساب مصالح غيرهم من المساهمين، ويتضمن هذا المبدأ التأكيد على ضرورة المعاملة المتكافئة بين جميع المساهمين المحليين والأجانب، في نطاق ممارسة سلطات الإدارة بهذه الشركات، على أن لا تتعارض مع مبادئ السياسات الحكومية المتعلقة بتنظيم الإستثمار الأجنبي.

ومن بين الوسائل التي يستخدمها المساهمون لفرض حقوقهم القدرة على إقامة الدعوى القانونية والإدارية ضد المديرين وأعضاء مجلس الإدارة، ويعتبر المؤشر المهم لدرجة حماية المساهمين لحقوقهم هو إمكانية وجود وسائل فعالة لحصولهم على تعويضات عن الأضرار، وبتكاليف مقبولة وفي أوقات معقولة، وتزيد ثقة صغار المساهمين إذا ما وفر النظام القانوني الآليات الأزمة لإقامتهم للدعاوى القانونية، في حالة إعتقادهم بإنتهاك حقوقهم، إلا أن رفع المبالغة في مثل هذه الدعاوى فرض على الكثير من النظم القانونية وضع أحكام تقضي بحماية المسيرين وأعضاء مجالس الإدارة، من إساءة إستخدام الحق ضدهم.

وفي الخلاصة، لا بد من مراعاة تحقيق توازن بين السماح للمساهمين بالحفاظ على حقوقهم، من جهة، وعدم الإفراط في رفع الدعاوى القضائية، من جهة أخرى، ضد المسيرين ومجالس الإدارة، وفي كثير من الدول تم إيجاد وسائل أخرى لتسوية النزاعات، مثل تدخل الجهات الفاعلة على تنظيم سوق الأوراق المالية، وجهات تنظيمية أخرى، ويتجسد مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين من خلال:

1) يجب أن يحصل جميع المساهمين على نفس حقوق التصويت، وينبغي أن تتوافر للمستثمرين القدرة على الحصول على المعلومات الخاصة بحقوق التصويت، الممنوحة لكل من فئات المساهمين، وذلك قبل شرائهم للأسهم.

2) يجب أن يتم التصويت بواسطة أمناء أو أشخاص معينين، تمت الموافقة عليهم من طرف ملاك الأسهم.
3) يجب أن تسمح العمليات والإجراءات المتعلقة بالإجتماعات العامة للمساهمين بتحقيق معاملة متكافئة لكافة المساهمين.
4) يجب منع عمليات تداول الأسهم التي تستند إلى معلومات داخلية، وكذا منع كل العمليات التبادلية التي تستهدف تحقيق مصالح الأطراف التي لها علاقة بالشركة.
5) يجب أن يصرح أعضاء مجلس الإدارة عن مختلف المصالح المادية والتعاملات الخاصة، التي من شأنها التأثير على الشركة وعلى مصالح الأطراف الأخرى.

د- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

يجب على عملية الحوكمة أن تحفظ حقوق أصحاب المصالح، وأن تنطوي على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح، في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الإستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة، كما يتجه إهتمام ممارسات الحوكمة نحو إيجاد السبل والوسائل التي تكفل تشجيع أصحاب المصالح في الشركة على الإستثمارات، التي تراعي الجوانب الإجتماعية، وتهدف إلى تنمية رأس المال المادي والبشري في الشركة، ويعد نجاح الشركة في النهاية نجاحا لفريق عمل مكون من جميع أصحاب المصالح، ولما كان لأصحاب المصالح دورا في زيادة قيمة الشركة وزيادة ربحيتها، فإنه ينبغي على الشركات بناء التعاون فيما بين الأطراف المختلفة، من أصحاب المصالح على المدى الطويل، ويجب أن يشتمل إطار ممارسات الحوكمة على إدراك حقيقة أن مصالحها إنمامن خلال الإعتراف بمصالح الأطراف المختلفة، ومساهمتهم في إنجاح الشركة.

ويجب أن تؤكد ممارسات حوكمة الشركات على:

1) إحترام حقوق أصحاب المصالح، والتي يحميها القانون (قوانين العمل، الشركات، العقود...).
2) حصولهم على التعويضات في حال انتهاك أي من حقوقهم.
3) مشاركة أصحاب المصالح في ممارسات حوكمة الشركات، يكفل لهم الحصول على المعلومات اللازمة لقيامهم بمسؤولياتهم.

هـ- الإفصاح والشفافية:

أن يكون الإفصاح عن جميع المعلومات وفي الأوقات الملائمة وبتكلفة معقولة حول ظروف الشركة (ملكية الشركة، الوضعية المالية، نتائج الشركة، مستوى الأداء، أهداف الشركة، مستوى المخاطر...)، ويعتبر الإفصاح من السمات الأساسية التي تتميز بها الأسواق التنافسية، كما أنه على قدر كبير من الأهمية لتمكين المساهمين من ممارسة حقوقهم التصويتية، فتوفر الإفصاح من شأنه التأثير على سلوك الشركات والمستثمرين على حد سواء، من خلال تعزيز الثقة في الأسواق المالية واستقطاب رؤوس الأموال، وحصول المساهمين والمستثمرين على معلومات تتسم بدرجة عالية من المصداقية، تمكنهم من تقييم مدى كفاءة إدارة الشركة واتخاذ القرارات الإستثمارية المناسبة، وينبغي أن يشمل الإفصاح المعلومات الأساسية التالية:

1) التقارير حول النتائج المالية للشركة، والتي تبين الموقف المالي وذمتها المالية، وكذا ملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية، وتعتبر هذه المعلومات المصادر الأكثر إستخداما، والهدف من استخدامها هو التمكين من متابعة وتقييم أسهم وسندات الشركة...

2) الأهداف التي تسعى الشركة لتحقيقها سواءًا كانت تجارية، أو إجتماعية، أو بيئية، والتي قد تمكن مستخدمي المعلومات من تقييم العلاقات التي تربط بين الشركات، من جهة، وبينها وبين المجتمعات التي تعمل خلالها، وكذا تتبع خطوات السعي لتحقيق الأهداف، من جهة أخرى.
3) المعلومات المتعلقة بهيكل الملكية في الشركة.
4) المعلومات حول أعضاء مجلس الإدارة والمسيرين ومرتباتهم وهذا ما يتيح للمستثمرين تقييم خبراتهم وكفاءاتهم.
5) المخاطر المحتملة في الأجل القريب، والتي تتضمن بمخاطر السوق مخاطر المادة الأولية...
6) ينبغي القيام بالمراجعة السنوية بالإعتماد على مراقب حسابات مستقل، لكي يتحقق وجود تأكيد خارجي وموضوعي حول الأساليب المستخدمة في إعداد القوائم المالية.
7) وصول المعلومات إلى مستخدميها بصورة عادلة، في توقيت مناسب، وبتكاليف منخفضة، من خلال قنوات نقل المعلومة والتي تتميز بالموثوقية والأمانة.

و- مسئوليات مجلس الإدارة:

أن يكفل إطار الحوكمة المتابعة الفعالة لعمل الإدارة التنفيذية، من قبل مجلس الإدارة من خلال توفر كامل المعلومات اللازمة لذلك، والعمل على تحقيق مصالح المساهمين والشركة، وتمكين المساهمين من مساءلة مجلس الإدارة، كما يتولى مجلس الإدارة توجيه إستراتيجية الشركة، ومتابعة أداء المسيرين، وتحقيق عائد مناسب للمساهمين، وتجنب التعارض بين أصحاب المصالح، وتتمثل وظائف مجلس الإدارة فيما يلي:

1) إتخاذ القرارات على أساس معلومات كاملة وبأمانة ومسؤولية وعناية، مع مراعاة تحقيق مصالح الشركة والمساهمين، وكذا معاملة كافة المساهمين بصورة عادلة.
2) ضمان التوافق مع القوانين السارية، والقيام بوظائف منها:

- مراجعة إستراتيجيات وسياسات وخطط عمل الشركة، وكذا الموازنات السنوية ووضع الأهداف ومتابعة التنفيذ.
- إختيار المسؤولين التنفيذيين، وتحديد مستوى الإمتيازات المكافئات والمرتبات(أي أن مجلس الإدارة هو القوة التي تراقب وتضبط عمل المديرين) [(2)].
- متابعة وإدارة التعارض بين مختلف أصحاب المصالح من إدارة ومساهمين، كإساءة إستخدام أصول الشركة وإجراء معاملات لأطراف معينة...

2. مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية:

أكدت لجنة بازل[(*)] على مزايا تطبيق الحوكمة السليمة في المؤسسات المصرفية، من خلال ما توفره من ضمانات لحماية حقوق المودعين والمقرضين، على حد سواء، كما تتيح للجهات الرقابية ممارسة مهامها الإشرافية والرقابية، على جميع عمليات البنوك، وأصدرت لجنة بازل في سنة 1999م نشرة بعنوان "تحسين الحوكمة المؤسسية للبنوك"، ثم أصدرت في عام 2006م ثمانية مبادئ لحوكمة البنوك تتمثل فيما يلي[(3)]:

- **المبدأ الأول:** يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلون لمراكزهم، وعلى دراية تامة بمبادئ الحوكمة، وقادرون على إدارة العمل بالبنك، كما لا بد أن يكون أعضاء الإدارة مسؤولين بشكل تام على آداء البنك

وسلامته المالية، من خلال وضع خطط وإستراتيجيات لإدارة المخاطر وتجنب نزاعات أصحاب المصالح، وذلك من خلال مجموعة من النقاط أهمها:

- إعادة هيكلة المجلس، ويتضمن ذلك عدد الأعضاء مما يكرس الكفاءة.
- إختيار وتعيين ومراقبة المديرين التنفيذيين، بصورة تضمن وجود كفاءات قادرة على الإدارة السليمة للبنك.
- دراية أعضاء المجلس بالأنشطة المالية للبنك وبالبيئة التشريعية.
- قيام مجلس الإدارة بتشكيل اللجان التنفيذية، وكذا لجنة مراجعة داخلية تقوم بالتعاون مع مراقبي الحسابات بمراجعة التقارير المالية، وتحديد نقاط الضعف في السياسات المالية وإتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة.
- تشكيل لجنة إدارة المخاطر، والتي تعمل على إدارة مختلف المخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق...).

- **المبدأ الثاني:** على مجلس الإدارة الموافقة على الأهداف الإستراتيجية للبنك، وكذا معايير العمل آخذا في الإعتبار مصالح المساهمين والمودعين، كما يقوم بالحرص على التطبيق الجيد للسياسات الإستراتيجية للبنك من طرف الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى تجنب الأنشطة والممارسات التي من شأنها إضعاف الحوكمة، وأهمها تعارض المصالح بين مختلف الإطراف (كإقراض العاملين، المديرين، حملة الأسهم ممن لهم السيطرة والنفوذ والأغلبية أو إعطاء مزايا تفضيلية لأطراف على حساب أطراف أخرى...).

  كما يجب على أعضاء مجلس الإدارة توفير الحماية للعاملين الذين يقومون بإعداد تقارير عن الممارسات غير القانونية، من أي إجراءات عقابية تعسفية، بصورة مباشرة، أو غير مباشرة.
- **المبدأ الثالث:** يجب على مجلس الإدارة تحديد المهام والمسئوليات بوضوح ووضع هيكل إداري يسمح بالمراقبة الدقيقة والمحاسبة لجميع الأطراف.
- **المبدأ الرابع:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية، تتوافق مع سياسة المجلس، وأن تكون لأعضائه المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك، وأن تتم أنشطة أعمال البنك وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة.
- **المبدأ الخامس:** يجب على مجلس الإدارة الإقرار بإستقلالية مراقبي الحسابات، وإعتبار الرقابة المالية من أساسيات حوكمة البنوك، كما يجب أن تقر الإدارة العليا للبنك بأهمية وظائف المراجعة والرقابة المالية الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك، على المدى الطويل، ويجب عليهما أيضا التحقق من كون القوائم المالية تعكس بصدق المركز المالي للبنك وذلك من خلال التأكد من أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسون عملهم إعتمادا على المعايير المعمول بها، وأن يشاركوا في عمليات الرقابة الداخلية في البنك والمرتبطة بالشفافية والإفصاح على المعلومات المالية، بالإضافة إلى قيام لجنة المراجعة الداخلية بكتابة التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة.
- **المبدأ السادس:** على مجلس الإدارة التأكد من أن سياسات الأجور والمنح والمكافئات تتناسب مع الأهداف الإستراتيجية للبنك في الأجل الطويل، وأن ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك على المدى الطويل.
- **المبدأ السابع:** تعتبر الشفافية من أهم دعائم الحوكمة السليمة، فعدم الإفصاح عن المعلومة حول هيكل ملكية البنك وأهدافه يحول دون تمكين المساهمين وأصحاب المصالح من الرقابة بشكل صحيح

وفعال لأداء إدارة البنك، وخاصة بالنسبة للبنوك المسجلة في البورصة، كما لابد أن يكون الإفصاح في الأوقات المناسبة، من خلال نشر التقارير الدورية والسنوية، ومتناسبا في ذات الوقت مع حجم البنك وهيكل ملكيته ومستوى المخاطر المحتملة...،ويتم الإفصاح - خاصة -على البيانات المالية، ومستوى المخاطر، وتقارير المراجعة الداخلية، ودرجة ممارسات الحوكمة في البنك، والحوافز والعلاوات الممنوحة، وسياسة أجور العاملين والمديرين...

- **المبدأ الثامن:** يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا على دراية عميقة بالبيئة التشريعية التي يعمل في إطارها البنك، وذلك لتفادي إحتمال تعرض البنك للمخاطر القانونية بشكل مباشر، أو غير مباشر، كاستغلال العملاء مثلا للمعلومات التي يوفرها البنك لممارسة أنشطة غير مشروعة، مما يعرض صورة البنك وسمعته للخطر.

3. مبادئ صندوق النقد الدولي:

وضع صندوق النقد الدولي* مبادئ وقواعد الممارسات الجيدة، الخاصة بشفافية سياسات الحكومة المالية والنقدية، من خلال إصدار قانون السياسات المالية وقانون الممارسات الجيدة ويمكن توضيح أهممما جاءت به هذه القوانين فيما يلي:

أ) قانون السياسات المالية: تؤكد مدونة هذا القانون على ضرورة توضيح مسؤوليات الحكومة وكيفية إعداد الميزانية وتنفيذها، كما يترتب على الحكومة توفير المعلومات حول مختلف نشاطاتها وإتاحتها للمواطنين، وأن تكون هذه المعلومات المالية وفق المعايير المتفق عليها، وأن تتميز بالشفافية والنزاهة، كما تطرقت المدونة - أيضا - لمختلف الأسس والوسائل التي تعتمدها الحكومة لتحقيق مختلف الأهداف (الدخل الفردي، الصحة، التعليم، زيادة النمو، تحقيق العمالة الكاملة، تخفيض معدل التضخم وتوازن ميزان المدفوعات...)، وتؤكد مدونة قانون السياسات المالية على أربعة نقاط رئيسية هي[4]:

- ضرورة التمييز- وبوضوح- بين الوظائف والمسؤوليات في القطاع الحكومي والهيئات التابعة له، من جهة، ومختلف القطاعات الإقتصادية، من جهة أخرى، فلا بد أن تكون المهام السياسية والإدارية في القطاع العام واضحة ومعلن عنها، بالإضافة إلى وجود إطار قانوني وإداري واضح للإدارة المالية في مؤسسات القطاع العام.
- الإفصاح عن المعلومات المختلفة وإتاحتها للأفراد.
- إعداد الميزانيات بعناية، والحرص على تنفيذها بدقة، وتقديم تقارير واضحة بخصوصها.
- التأكيد على النزاهة من خلال توافق المعلومات المالية مع معايير جودة البيانات المتفق عليها، وضرورة مراقبة المعلومات المالية، من طرف هيئات مستقلة.

ب) قانون الممارسات الجيدة حول شفافية السياسات المالية والنقدية: والذي تم التأكيد من خلاله على إضافة إجراءات الشفافية إلى مدونة السياسات المالية، وذلك لإعتبارين أساسيين هما:

- السياسات المالية والنقدية والتي يمكن أن تصبح أكثر فعالية إذا ما عرف المواطنون أهداف هذه السياسات وأدواتها، وإذا ما إلتزمت بها الحكومة.

- مبادئ الإدارة الجيدة والرشيدة تؤكد على ضرورة المساءلة للبنوك المركزية والنظام المصرفي والنظام المالي خاصة إذا كانت هذه الهيئات تتمتع بدرجة عالية من الإستقلالية، وتبنى صندوق النقد الدولي هذه المعايير في أفريل 1998 م.

ثانيا : المبادئ الصادرة عن هيئات أسواق المال

تلعب أسواق المال دورا مهمًا في إقتصاديات الدول، يتمثل في الوساطة المالية من خلال تعبئة الإدخارات من أصحاب الفوائض المالية، وتوفيرها لأصحاب الحاجة للتمويل في شكل أوراق مالية (أسهم، سندات...)، كما تتولى التنظيم والإشراف على جميع عمليات التبادل، وتعتبر الأكثر قدرة على إلزام الشركات المدرجة فيها بتطبيق آليات الحوكمة، وقد أصدرت أسواق المال عبر العالم العديد من مبادئ الحوكمة، يمكن إدراج بعضها فيما يلي:

1. مبادئ سوق نيويورك للأوراق المالية:

تحتل أسواق الأوراق المالية الأمريكية المركز الأول في العالم، من حيث حجم عملياتها وتأثيرها على باقي أسواق الأوراق المالية الدولية، وألزمت بورصة نيويورك New York stock exchange الشركات المدرجة بها بتطبيق مجموعة من مبادئ الحوكمة منها[5]:

- بالنسبة لتركيبة مجلس الإدارة لابد أن يكون أغلب أعضائها مستقلين.
- تكون لدى الشركات المسجلة لجان للمراقبة، ولجنة للمكافئات، ولجنة التعيينات، تتكون من أعضاء مجلس إدارة مستقلين.
- عدم إرتباط المدير العام للشركة بأي علاقة مع الشركة قبل تعيينه من طرف مجلس الإدارة،
- تلتزم الشركات بالإحتفاظ بوظيفة المراجعة الداخلية.
- على الشركات الإفصاح عن مهامها وكذا أن يتوفر لها نظام أساسي للحوكمة، وميثاق للحوكمة ومختلف اللجان (المراجعة، التعيينات، المكافئات...).

2. مبادئ سوق ناسداك للأوراق المالية:

تمثل ناسداك NASDAQ سوق الأوراق المالية للشركات العاملة في قطاع التكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية، ولها عدة مبادئ بخصوص الحوكمة أهمها:

- أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من المستقلين.
- عقد اجتماعات دورية وبشكل منتظم للمدراء.
- لجنة المراجعة هي الوحيدة التي لها سلطة تعيين وعزل المراجع الخارجي والموافقة على الخدمات التي يقدمها.
- وجود عضو واحد لا أكثر مستقل في لجنة المكافآت ولجنة التعيينات، وفقا لشروط معينة يتم الإفصاح عنها.

3. مبادئ سوق لندن للأوراق المالية:

تعتبر بورصة لندن London stock exchange أهم مركز مالي على المستوى الأوروبي، ونشأت بورصة لندن رسميا في عام 1802م، وبقيت على إمتداد القرن 19م البورصة الأهم في العالم، لكنها عادت لاحقا وخسرت موقعها هذا لصالح بورصة نيويورك، ولقد تجاوز عدد القيم المسعرة في بورصة لندن 9000 في النصف الثاني من عقد الثمانينات، ويصل عدد الأوراق المالية المسجلة -أي الشركات المدرجة- في بورصة لندن

ما يزيد عن 6000 سهم، تقدر بنسبة 50% من إجمالي الأوراق المالية المسجلة في بورصات أوروبا، منها 2000 سهم لشركات دولية وأوروبية أخرى، وهذا السوق يأتي حاليا في المرتبة الثالثة عالميا، بعد كل من سوق نيويورك وسوق طوكيو للأوراق المالية[6]. وأصدرت المملكة المتحدة في جويلية 2003 ميثاقا للحوكمة، يضم أغلب وأهم التقارير التي إهتمت بنظم الرقابة، ومسؤوليات مجلس الإدارة، والإفصاح، ومختلف اللجان...، ويعتبر من أكثر المواثيق شمولا لآليات الحوكمة من حيث تركيزه على الدور الذي يجب على مختلف أصحاب المصالح الأخذ به في عملية الحوكمة، ومن ضمن التقارير التي يشتمل عليها الميثاق:

- تقرير لجنة كادبوري(Cadbury، 1992)، تم نشر التقرير تحت عنوان "الجوانب المالية لقواعد إدارة الشركات"، هذه اللجنة مشكلة من قبل مجلس التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية، حيث إحتوى تقريرها على أفضل الممارسات التي يجب التقيد بها، لا سيما بعد حالات الفشل للعديد من الشركات الكبرى، بالإضافة إلى القلق المتزايد من إنخفاض مستوى الثقة في إعداد التقارير المالية، وإنعدام الثقة في قدرة مدققي الحسابات على توفير الضمانات التي يطلبها مستخدموا التقارير المالية للشركة، ويعد تقرير Cadbury من أهم التشريعات والإصدارات الخاصة بموضوع حوكمة الشركات، والذي أصبح فيما بعد أساسا للمعايير الموحدة لحوكمة الشركات، والذي ركز على مجموعة من المحددات أهمها[7]:
  - مسؤوليات المدراء التنفيذيين وغير التنفيذيين عن تقييم أداء الشركة، وإعداد التقارير المالية للمساهمين والأطراف الأخرى (أصحاب المصالح).
  - إختصاصات ومسؤوليات لجنة المراجعة في الشركة.
  - مسؤوليات المراجعين ومستوى وأهمية تقارير المراجعة الدورية.
  - حدود العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة.
- تقرير لجنة روتمان (Ruttemain، 1994)، أهم ما جاء به هذا التقرير هو ضرورة تقديم الشركات المسجلة في البورصة ومن ضمن تقاريرها، تقريرا مفصلا عن نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصولها[8].
- تقرير لجنة هامبل (Hampel،1998)، يتضمن سبعة فصول (حوكمة الشركات، ومبادئ حوكمة الشركات، دور المدراء، مكافئات وتعويضات المدراء، دور المساهمين، المحاسبة والمراجعة، والملخص، والتوصيات) ولقد أصدرت هذه الجنة مجموعة من القواعد والإجراءات، هدفها التأكيد على دور ومسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة.[9]
- تقرير لجنة ترن بول (Trunbull، 1999)، جاء هذا التقرير مؤكدا على ضرورة إلزام إدارة الشركات بالإفصاح عن تقييم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية داخل الشركات التي يسيرونها.

ومن بين هذه التقارير أيضا تقرير لجنة هيجز 2003، تقرير لجنة سميث 2003.

I. المبادئ الصادرة عن المجاميع المهنية

1. مبادئ معهد التمويل الدولي:

أعد معهد التمويل الدولي مجموعة من قواعد الحوكمة لشركات المساهمة العامة، وهي قريبة جدا من المبادئ التي أصدرتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ويقوم المعهد بالعديد من المبادرات لتثبيت قواعد الحوكمة، والقيام بدورات تدريبية للمسيرين في الشركات بهدف التطبيق الجيد للحوكمة[10].

وتتلخص المبادئ التي أصدرها معهد التمويل الدولي فيما يلي[11]:

- حماية حقوق المساهمين.
- تركيب مجلس الإدارة ومسئولياته.
- التأكيد على ضرورة المراجعة والمحاسبة.
- الشفافية بخصوص هيكل ملكية المنظمة.
- البيئة التنظيمية للمنظمة.

2. مبادئ معهد المراجعين الداخليين:

يتبنى معهد المراجعين الداخليين Institute of international finance مجموعة من الآليات التي تمثل الآليات الداخلية للحوكمة (مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية...)، في حين أهمل الآليات الخارجية (الرقابة الخارجية...) ويمكن تلخيص مبادئ الحوكمة الصادرة عن معهد المراجعين الخارجيين فيما يلي:

- ضرورة التفاعل بين كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وكذا المراجع الداخلي والخارجي.
- يهدف مجلس الإدارة إلى حماية مصالح المساهمين في الشركة، مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى (الدائنون، الموردون، العمال...).
- على مجلس الإدارة تحمل مسئولية مراقبة تنفيذ إستراتيجية وأهداف الشركة، وتعزيز نظم الرقابة فيها وتتبع عملية إدارة المخاطر.
- أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من المستقلين (ليس لديهم أي روابط مهنية أو شخصية أو معنوية مع الشركة أو إدارتها).
- يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة على معرفة ودراية بنشاط المؤسسة، هيكلها التنظيمي، وأساليب الحوكمة فيها.
- قيام المجلس باجتماعات دورية وبشكل مستمر، بالإضافة إلى حصوله على المعلومات اللازمة التي تسهل عليه القيام بمهامه.
- الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة العضو المنتدب.
- لا بد من الإفصاح وبكل شفافية على القوائم المالية ومختلف تقارير الشركة.
- أن يكون تكوين أعضاء لجنة المراجعة ولجنة التعيينات من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.
- على الشركات الاحتفاظ بوظيفة المراجعة الداخلية، وأن تكون ذات فاعلية وتقدم التقارير إلى لجان المراجعة الأخرى.

الخاتمة:

تهدف الحوكمة إلى تعزيز مبادئ الشفافية، والمساءلة، والمسؤولية والعدالة، ورفع مستوى الإلتزام، وبث ثقافة تقوم على الممارسة السليمة من خلال الإدارة، وتعتبر مبادئ الحوكمة المصدرة من طرف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، وصندوق النقد الدولي، ومعهد التمويل الدولي من أهم المراجع الرئيسية لحوكمة الشركات على مستوى العالم، بالإضافة إلى المبادئ والآليات التي تصدرها هيئات أسواق المال والمجاميع المهنية الأخرى، ويقتضي التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة وجود إطار فعال من

خلال القوانين والتشريعات التي تضمن الممارسة السليمة، بالإضافة إلى زيادة فاعلية الأسواق المالية، وتأسيس المؤسسات الرقابية اللازمة في الدول.

ولا تعتبر هذه المبادئ ملزمة، كما أنها لا تستهدف توجهات تفصيلية للتشريعات الوطنية، بل إن الغرض منها يتمثل في أن تكون بمثابة نقاط مرجعية، وبالإمكان إستخدامها من طرف أصحاب القرار السياسي، في غمار إعدادهم للأطر القانونية والتنظيمية لأساليب الحوكمة المعتمدة، إذ أنه لكل دولة مرجعية محلية لا بد على الشركات التقيد بها، وينبغي على هذه الشركات أن تأخذ في الإعتبار التحديثات المستمرة على أساليب ومبادئ الحوكمة، لأن هذه المبادئ تتميز بأنها دائمة التطور بطبيعتها، ويجب تحديثها في ضوء التغيرات الجديدة التي تطرأ على الظروف الإقتصادية، والسياسية، والإجتماعية المحيطة، وذلك حفاظا على القدرة التنافسية وعلى إستمرارية الشركات في السوق الذي تميزه حركية سريعة ومستمرة.

الهوامش :

(1) Organization for economic co-operation and development (OECD) , **Principles of corporate governance**, 2004, PP.1-67.

(2) Amir LOUIZI, "**Les déterminants d'une « Bonne Gouvernance » et la performance des entreprises Françaises: Etudes empiriques"**, thèse de doctorat en sciences de gestion, université de Jean Moulin Lyon 3, 2011, p.84.

(*) لجنة بازل للرقابة المصرفية، تأسست العام 1975 من طرف محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة، ولها سلطة مراقبة البنوك، تعقد اجتماعاتها بشكل دوري في إطار بنك التسويات الدولية ببازل (سويسرا) مقر أمانتها الدائم، مع العلم أن قرارات وتوصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية.

(3) شيخي بلال، "**دور الحوكمة في مراقبة إدارة المخاطر المالية في البنوك وفق مبادئ لجنة بازل**"، مداخلة في المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول "حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، الأردن، 17-18 نيسان (أبريل)،2013، ص ص.497-499.

* - تم التوقيع على اتفاقية برتن وودز Briton Wood's في جويلية سنة 1944م، وبمقتضاها تم الاتفاق على إنشاء صندوق النقد الدولي الذي بدأ نشاطه سنة 1945م، وهو عبارة عن هيئة نقدية دولية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي الدولي.

(4) International Monetary fund," **IFM's code of good practices on transparency in monetary and financial policies**", 1999, p38.

(5) New York stock exchange (NYSE), **final NYSE corporate governance rules** , Nov 2003, http//www.nyse.com.

(6) بوكساني رشيد، "**معوقات سوق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص.148،147.

(7) عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، **الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 38.

(8) كمال بوعظم، **حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات**، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة 18-19 نوفمبر، 2009.

(9) Hampel Report, "**committee in corporate governance"**, London, 1998, p5.

(10) مركز أبو ظبي للحوكمة، **"أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات ا لتثقيفية لمركز أبو ظبي"**، غرفة أبو ظبي، ص 15.

(11) Institute of international finance (IIF), **Equity advisory group, polices of corporate governance and transparency in Emerging markets**,2002,pp.11-19.(http//www.iif. Com).

جدلية النمو الإقتصاي و حماية البيئة وفق منظور التنمية المستديمة

د. العقون جلول
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر -3-

ملخص

يتلخص موضوع المقالة حول فكرة التعارض بين مسار النمو الإقتصادي والحفاظ على البيئة من منظور التنمية المستديمة من خلال الإرتكاز على فكرة محدودية البيئة تجاه النمو من جانب، ومطالب النمو الإقتصادي تجاه البيئة من جانب آخر، مما يؤكد على وجود جدلية تفتقد إلى مخرجات النمو تجاه البيئة كعامل لخلق التوازن بين البيئة والنمو، وعليه فالمقال يضع تصور لثلاثة مسارات، بداية بمحوية النمو للبيئة، ثم محورية البيئة للنمو، وفي تصور ثالث يتجه إلى محاولة تحديد المسار الذي يتم من خلاله إدراك التوازن بين البيئة والنمو دون تعارض من خلال إبراز أهم التحديات التي تواجه هذا المسار.

Abstract

The topic it boils down to the subject around the idea of incompatibility between economic growth and the preservation of the environment in sustainable development perspective, By focusing on the idea of limited of the Environmental resources towards growth on one side, and the demands of economic growth towards the environment on the other, which confirms the dialectical links between economic growth and environment degradations ,This dialectical relationship that lacks economic growth outcomes for the environment for the reform of environmental degradation as factor to create a balance between the environment and economic growth, On this quest puts three alternatives about economic growth advantage and protection of the environment and the balance between them, And what can be produced for each alternative.

مقدمة

لم تكن العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة محل نقاش في أدبيات الفكر الاقتصادي قبل عقود من الزمن، ولم يظهر التعارض في مضمون العلاقة بينهما من قبل، حتى وإن كانت هناك بعض الإشارات الدالة على ذلك عبر أزمنة متفرقة، والتي تشير إلى المحدودية بين مسار النمو و الحمل البيئي، فمن كتابات "مالتوس" حول العلاقة بين السكان والموارد التي تشير إلى ضعف الآداء البيئي أمام تزايد السكان، إلى تقرير نادي روما "يوم القامة" الذي يشير إلى تلاشي قوة الحمل البيئي أمام النشاطات البشرية ومخلفاتها، لاسيما تزايد حركية النمو الإقتصادي على مستوى حركية الخطى الإيكولوجية، وهي نظرة أكثر تشائمية على النظرية المالثوسية، رغم أنها جاءت لتؤكدها في نفس الوقت، على إعتبار أن تدهور حالة البيئة وضعف آدائها تجاه متطلبات النمو الإقتصادي، أصبح ظاهرا وجليًا، ولعل من أبرز المسائل التي تثير النقاش حول ما يتعلق بالتنمية المستديمة ، هي فيما يتعلق بنقطة التصادم بين البيئة والنمو الاقتصادي على اعتبار أن فكرة التنمية -أساسا ضمن هذه الرؤية- ترتكز على الإستدامة البيئية، وأن النمو الاقتصادي المطرد هو بمثابة العامل المهلك للبيئة، على اعتبار أن الثروة مصدرها الأساسي هو المورد البيئي، وعليه فالعلاقة بينهما تبدو

ظاهريا متعارضة، خاصة مع الزيادة في وتيرة النمو على حساب طاقة الإسترجاع وقدرة الإستعاب البيئي ،مما يستوجب البحث والتدقيق من أجل إبراز الخط الفاصل لمواطن التوازن بينهما في مضمون من مضامين البعد الاقتصادي والبعد البيئي للتنمية المستديمة، ومن خلال هذا الإشكال القائم يمكن تصور أطروحتين قائمتين على مبدأ التفضيل بين أحقية الحفاظ على البيئة وأحقية تحصيل النمو الإقتصادي ، مثلما قد يفضي الأمر إلى الوسطية القائمة على إدراك هذا التوازن وهو الأمر الصائب على اعتبار أنه لا يمكن التراجع عن النمو بصفته شرطا أساسيا من شروط التنمية ، كما لا يمكن التخلي عن مسألة الحفاظ على البيئة بصفتها مصدرا رئيسيا لمقومات العيش والحياة، ومن بينها النمو لكونه يتغذى أساسا من الموارد الطبيعية، وهنا يمكن طرح السؤال المحوري التالي: **إذا كان هناك تعارضًا بين البيئة والنمو الاقتصادي فما هو محور الإرتكاز بين البيئة والإقتصاد لرسم وتحديد الرؤية السليمة في بناء التوازن ؟**

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية لابد من التطرق إلى جملة من المحاور المبررة للسياق الذي نسعى إلى إبرازه وتأكيده من خلال النقد والاستنباط لما طرأ من مفاهيم حول العلاقة حيز الدراسة.

المحور الأول : الأطر النظرية للعلاقة بين النمو الإقتصادي والبيئة وفق منظور التنمية المستديمة

يتفق المهتمون بقضايا البيئة والتنمية على أن جوهر التنمية المستديمة كرؤية يرتكز أساسا على مفهوم الإستدامة البيئية، رغم أن عملية إنتاج المفاهيم تتعاظم شيئا فشيئا حول هذا الموضوع، على خلفية النظرة المعيارية التي يرتبط من خلالها بالميادين والحقول العلمية، وكذلك ما يتوافر من متغيرات متصلة بالمجال الذي يحدد الرؤية، وعلى ما جاء في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (فالتنمية المستديمة، هي التنمية التي تفي بحاجيات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الإيفاء بحاجياتها)، ومما ينطوي على هذا التعريف وإذا أخذنا بالنظر إلى فكرة الحاجيات على أنها مترجمة لمردود النمو الإقتصادي، قد يعد خطأ لا يقل جسامة عن تلك الأخطاء التي ترتبت عن الأدبيات الكلاسيكية في عزل البيئة عن الشأن الإقتصادي، على إعتبار أن مضمون الحاجيات أو مطالب الأجيال هي ليست في مجملها ذات معطى إقتصادي، يرتكز أساسا على النمو الإقتصادي، بل هي في معظمها ذات معطى بيئي، وذلك للاعتبارات التالية:

- أن السلعة العامة التي تنتجها البيئة كالهواء والمحيط النقي والتي لا يمكن الإستغناء عنها ، لا يمكن مردها إلى النمو الإقتصادي، كعامل منتج لها، بالقدر الذي تعتبر فيه منتوجات بيئية محضة ، بل وهي عرضة لبعض الوفورات السلبية للإقتصاد كالإنبعاث للغازات على اختلافها والصرف الصناعي والتلوث الكميائي...الخ.

- أن مفهوم المورد هو أكثر ثباتًا بالنسبة لمفهوم الثروة، على اعتبار أن المورد منتوج بيئي يخضع إلى دورة حياة، يكتمل من خلالها بتدخل عنصر الزمن، قبل أن يتحول إلى ثروة داعمة للنمو الإقتصادي، وفق مايتجلى من الإكتشافات ومستوى التطور العلمي والتكنولوجي لكل جيل من الأجيال، مما يؤدي حتما إلى إسقاط النظرة القائلة بالحفاظ على الثروة كحق من حقوق الأجيال القادمة، ويعزز النظرة القائلة بالحفاظ على البيئية بصفتها مصنع للموارد. و هنا تظهر العلاقة بين الإقتصاد والبيئة في حالة اللا تعارض، بل هي

علاقة يمكن وصفها بعلاقة توازن السرعة في عملية الإنتاج، ويتجلى ذلك في صورتين بحيث تعكس لنا الصورة الأولى سرعة الإقتصاد في إنتاج النمو أو ما يصطلح عليه بسرعة عجلة النمو، الإقتصادي ، بينما تعكس لنا الصورة الثانية سرعة البيئة في إنتاج الموارد، أو ما يعرف بسرعة الخطى الإيكولوجية، غير أن حالة التعارض والتصادم التي تميز هذه العلاقة تبدو كامنة في اختلال سرعة الأداء البيئي تجاه متطلبات النمو، وأن النمو الإقتصادي بمعيار القياس البيئي يمر من حالة التوازن إلى طور التجاوز على الحدود البيئية والوصول إلى حالة الإجهاد، وهي الحالة التي تعبر عن تخطي درجة الصفر للنمو الإقتصادي، كما تعكس لنا حالة عدم التوافق بين الرصيد البيئي والحدود الزمنية للأجيال، لذلك يصفها علماء الإقتصاد البيئي بدرجة الصفر للنمو الإقتصادي، وعندها تبدأ عملية السحب من حقوق الأجيال القادمة. ومن خلال هذه العلاقة يمكن قياس ومناقشة بعض الآراء التي وردت في صميم العلاقة على اختلاف توجهاتها الإديولوجية والفكرية ضمن سياق يعكس لنا ثنائية الطرح حول جدلية النمو والبيئة، بين التعارض والصدام، من جهة، وبين إمكانية التوافق بين النمو العالي والحفاظ على البيئة، من جهة ثانية، وذلك من خلال إبراز ما يلي:

أ- جدلية النمو و البيئة

ويمكن التركيز على علاقة البيئة بالإقتصاد من خلال ما يعرف بجدلية النمو والبيئة، أو ما ينعكس على الجانب البيئي والنمو الإقتصادي، جراء العلاقة بينهما، ولعله من بين النتائج التي توصلت إليها اللجنة العالمية هي أن التنمية المستديمة تتطلب نموا إقتصاديا سريعا، ويقوم هذا الإفتراض على حقيقة أن المجموعات السكانية المتنامية والمجموعات السكانية الفقيرة بحاجة إلى السلع والخدمات من أجل تلبية حاجاتها الأساسية، وهناك رأي قائل أن (تلبية الحاجات الأساسية تعتمد في جزء منها على تحقيق إمكانات نمو كامل ، وأنه من الواضح أن التنمية المستديمة تتطلب نموا إقتصاديا في المناطق التي لا تتم فيها تلبية تلك الحاجات بشكل متوازن، أما في المناطق الأخرى فإن التنمية المستديمة يمكن لها أن تكون منسجمة مع النمو الإقتصادي شريطة أن يعكس محتوى النمو الإقتصادي المبادئ العامة للإستدامة وعدم إستغلال الآخرين) [1]. ولكن هذا الرأي يبدو نوعًا ما مجانبا للحقيقة ، لأن محتوى الحاجات في العالم المتقدم أوسع منه في العالم المتخلف والبلدان الفقيرة ، بالإضافة إلى أن النمو الإقتصادي للدول المتقدمة يتغذى أساسا من مقومات النمو للدول الفقيرة، من خلال بث التخلف والإتجاه إلى الإندماج الإقتصادي، والزيادة في العرض وتوسيع محتوى الحاجات في الأسواق العالمية ، وهنا تبرز الجدلية القائمة بين البيئة و النمو الإقتصادي بمعطى يتغذى من ديناميكية السوق ، بحيث لا يمكن لها التوقف عند الحدود البيئية، خاصة مع تزايد الطلب العالمي للسلع والخدمات ..، وبالأخص في عالم أصبح يتجه أكثر فأكثر إلى أحادية النمط الإستهلاكي.

وإذا كانت علاقة البعد البيئي بالنمو الإقتصادي تشير إلى الحدود البيئية للنمو فإن الكثير من النقاد (أمثال "روبرت غودلاند" و"هيرمان دالي" اللذان كانا يعملان في دائرة البيئة التابعة للبنك الدولي) يرون أنه قد تم الوصول إلى هذه الحدود فعلا، وأن هذا النمو سيظل- من الآن فصاعدا - عند (درجة الصفر) ، كما يرون بأن منهج التنمية الذي تتبعه الدول الغنية ينبغي أن يساهم في تحرير الموارد من أجل النمو والتنمية ،اللذان يعتبران من أولويات الدول الفقيرة[2] . وهنا يطرح سؤال في غاية الأهمية، وهو إذا كانت درجة النمو سوف تظل

ثابتة على مدى إسترجاع الأرقام التي سحبت من الرصيد البيئي، فكيف يتم التعامل مع الزيادة السكانية المتوقعة مستقبلا ؟ ،هذا إذا أفترض أن درجة الصفر للنمو فعلا لها مدلول في علاقة النمو بالبيئة ،على خلفية أن حركة النمو ضمن هذه العلاقة سوف تتجه أساسا إلى عملية السحب من أرصدة الحسابات القومية.

وفي الواقع أن هذا التساؤل الإيحائي قد يضع في موضع إعادة النظر في جوهر معادلة النمو التقليدية، وعندها يصبح معدل الدخل، والنمو السكاني، ومستوى الأسعار، هي أرقام ليست حاسمة في احتساب درجات النمو الحقيقي، بقدر الأرقام التي تؤشر على إمكانية إستمرار هذا النمو بيئيا، سواء تعلق ذلك بأرصدة الموارد والثروات ماديا، أو من ناحية التوازن الإيكولوجي، الذي يؤشر على إمكانية الإستدامة لنوعية هذه الموارد.

وقد يضع هذا التصور مع تزايد حالة النهم للماديات في العالم الرأسمالي وشح الموارد، و عدم التكافؤ في موازين القوى، في سياق نبوءة "باري بوزان" Barry buzan حين قال: أن الطابع الكلاني للبيئة على مستوى الكرة الأرضية سيعطي دول المركز أسبابا وذرائع للتدخل في شؤون دول الأطراف بدعوى الأمن البيئي.[3] كما يمكن أن نتصور بنظرة لا تقل تشاؤمية، وهي أن تسعى الدول المتقدمة إلى عملية تحديث للنظرية المالثوسية[(*)] وتفعيل موانعها القهرية، ولكن على شاكلة "صراع الحضارات " و " نهاية التاريخ " وفيروس "إيبولا" وأنفلونزا الطيور والخنازير، بل وقد تعود في ذلك عودة التاريخ إلى " القدر المحتوم[(**)]" ، وفي ذلك أمثلة كثيرة للتخلص من الشعوب الفقيرة والتي لا زال رصيدها البيئي قادرا على تحمل درجات عالية من النمو، أو بصورة أكثر دقة لازال النمو الإقتصادي فيها بعيدا عن درجة الصفر.

ومن جانب آخر، فإن اللجنة العالمية نفسها قد لاحظت أن النمو وحده لا يكفي، نظرا إلى أن المستويات العالية من الإنتاجية والفقر الواسع الإنتشار يمكن لهما أن يعيشا جنبا إلى جنب، ويمكنهما تلبية الحاجات الإنسانية عن طريق كل من الزيادة في الإنتاج الذي يمكن المحافظة عليه بيئيا وضمان تكافؤ الفرص أمام الجميع[(4)].والملاحظ أن الإشكال المطروح فيما يخص علاقة الإنتاج والإنتاجية بالنمو قد تطرح فكرة العدالة في التوزيع ثانية، بعدما طرحت في سنوات الخمسينات على النطاق المحلي للدول، فهي تعود ثانية بحلة عالمية مفادها أنه إذا كان الرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية لغرض الرفع من معدلات النمو للإقتصاد العالمي، فإن ذلك النمو لا تستفيد منه الدول الفقيرة بشكل عادل مع الدول الغنية ، ولا يمكن أن تكون الزيادة في الإنتاج لأغراض إنسانية في ظل النظام الرأسمالي، وقد جرى حرق القمح في الولايات المتحدة وإتلاف الزبدة في هولندا.. ليس لكونهما سجلا فائضا عن حاجة البشر ، بل للحفاظ على مستوى الأسعار في الأسواق العالمية[(5)].

وسوف تظل مشكلة النمو المتعارض مع البيئة قائمة ، طالما بقيت الأنماط الإستهلاكية قائمة وفق ما ترمي إليه إستراتيجية الدول المتقدمة، وتجسده آلياتها الإستعمارية الجديدة (الشركات المتعددة الجنسية) ، ويتجلى ذلك من خلال تباعد الرؤى في منظور التنمية المستديمة والشأن البيئي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، فالأولى لا ترى في ذلك داعيا لتخفيض الإنتاج وكبح النمو لتجنب مخاطر التصنيع على البيئة والإنسان ، بالقدر الذي أصبحت تروج فيه للفكر المظلل كإستبدال رأس المال الطبيعي، برأس المال الإصطناعي، والذي ترى فيه الحل الأنسب لذلك، بينما تناست أن رأس المال الإصطناعي هو الأخر سوف يمر

حتما على سلسلة التصنيع، ومن أجل تكوينه وتركيبه لا بد أن تتداعى آثاره على البيئة، ولما أصبح الأمر جليا بالنسبة للمهتمين بهذا الشأن حول هذه التناقضات ،راحت الدراسات والأبحاث غير البريئة من تهمة التمويل من الشركات المتعددة الجنسية من أجل صناعة الرأي، والتي تفضي بدورها إلى نتائج علمية ملوثة هي الأخرى، مفادها أن العالم الفقير هو سبب التردي والتدهور البيئي، مثل ما يدعيه أنصار "الإستدامة الضعيفة"[*]، وأن السبيل الوحيد للخلاص من التخلف بمعنى إرساء مشروع التنمية، وبشكل خال من الأضرار على البيئة، هو التحكم في التكنولوجيا، وخاصة منها الصناعية لتجاوز المعضلة البيئية، وهو أمر يدعوا إلى التأمل ، ففي الوقت الذي تقف فيه بعض الدول النامية و الفقيرة تجابه مشكلة ضعف النمو وتنامي الفقر، مثلما يقف البعض الآخر والذي تجاوز مشكلة النمو حتى وإن كان ذلك بفضل الإقتصاد الريعي، يجابه مشكلة التنمية وتنامي ظاهرة الفساد كالجزائر مثلا، وفي الوقت نفسه تسعى القوى االكبرى المهيمنة إلى إضافة عقبة جديدة (التكنولوجيا النظيفة)، لتمهد بذلك إلى طور جديد من أطوار التخلف.

وبالمقابل، ترى الجهة الثانية والمتمثلة في تيار "الإستدامة القوية"[*] لا سيما في بعدها البيئي وأسباب التدهور، أن الدول الصناعية هي المتهم الذي يساهم بأكبر قدر في ذلك ، وإن كان هناك نصيب أوفر للفقر في عملية التدهور، فإن الفقر ذاته هو نتيجة وصنيعة للإستعمار سواء كان تقليديا، أو شكلا من أشكال الإستعمار الجديد.

والواقع الذي يتجلى من خلال الإختلاف في الرؤى حول هذه المسألة هو نابع أساسا من التباين في مضمون متطلبات التنمية المستديمة ذاتها بالنسبة لكل عالم (متقدم و متخلف)، وبالنسبة لكل دولة من الدول، مع نوع من الثبات لسلم الحاجات ونمط الإستهلاك، والعامل الأجدر بالمناقشة في هذا الجانب هو تأصيل الرؤية على متطلبات كل جانب بما فيها نوعية الحاجات وخصوصيات كل دولة في بناء نهج المشروع التنموي الذي يناسبها، لأن ذلك وحده كفيل بتجلي التحديات التنموية لكل طرف، مما يجعل من عملية صنع السياسات التنموية كذلك العنصر الأصيل القائم على الوعي التام للمفاصل التي يرتبط بها الإنسان بالأفكار والموجودات في بيئة ذات خصوصية.

وخلافًا لذلك فسوف يظل العالم المتقدم يسعى إلى التنظير في سبيل الإندماج وتوحيد الأنماط الإستهلاكية ،من خلال الترسانة الإعلامية والخدعة الإشهارية ، والسعي دوما إلى تحطيم كل المعتقدات والثقافات المحلية ، من أجل توسيع مساحات الأسواق وتجسيده لقاعدة " جون باتيست ساي (العرض سوف يخلق طلبا مساو له)، وسوف تظل الدول الفقيرة مجرد مسوق للثروة و الطاقة ،من أجل تلبية حاجات القوة الصناعية للعالم المتقدم ،مقابل حاجاته الإستهلاكية والتي صنعت على مقاسه، وبذلك فحاجة الدول الرأسمالية هي الحاجة للثروة والطاقة المستعملة في الإنتاج الأوفر الذي يلبي الطلب المتزايد في الأسواق العالمية ، والغاية في ذلك لا تتجه إلى سد حاجات الفقراء بقدر ما تتجه إلى تعظيم العائد من رؤوس الأموال للشركات المتعددة الجنسية أو بالأحرى الآليات الإستعمارية الجديدة، في ظل شح الموارد أو إستنفاذها في العالم المتقدم،

ويبين هذا الوضع أن الكلام عن البيئة كمحدد للنمو أصبح مجافيا للواقع والعدالة، فالعالم الصناعي حسب الخبراء يقف الآن عند درجة الصفر بالنسبة للنمو، بمعنى أن أي رفع لدرجة النمو يعتبر سحب من رصيد الأجيال القادمة ، وفق مبادئ التنمية المستديمة، والسؤال الذي لابد أن يطرح هو أي الأجيال سوف تكون أكثر عرضة لهذا الأثر؟ هل هي أجيال العالم المتقدم، أم أجيال العالم المتخلف؟ وهل من باب العدالة أن يسعى العالم المتقدم إلى السحب من رصيد الدول التي لم تتحقق فيها التنمية حتى بالمفهوم التقليدي؟، وهل يحق لساسة الدول النامية والفقيرة بيع حاضر و مستقبل أجيالهم؟

وحتى لا ننحو منحى بعيدا عن السياق، فإنه يستوجب كشف العلاقة بين البيئة والنمو الإقتصادي، على ضوء الجدل القائم بين التوجهات التي سبق ذكرها، وذلك من خلال بناء بعض الإفتراضات المؤسسة على كل تصور، بداية بمحورية النمو على البيئة، ثم محورية البيئة على النمو الإقتصادي ، وفي الأخير التوازن بينهما.

1- محورية النمو للبيئة.

إن الإفتراض الذي يمكن تصوره من خلال محورية النمو للبيئة، هو إفتراض ذو صورتين ويمكن فهمه بالخطأ والصواب في الوقت نفسه، على إعتبار أن المنطق يطرح تصور للعلاقة في مضمون المسافة التي تقع بينهما، لا في مضمون الوضعية بين المحور و الهامش، وهي المسافة التي تعكس قاعدة الموارد في عملية إنتاج الثروة، والتي يتغذى من خلالها النمو الإقتصادي بدون رد للإعتبارات البيئية ، ولعلها الفكرة الرئيسة التي مثلت لب تقرير نادي روما " حدود النمو" limits to growth على اعتبار أنها تمثل نقطة التماس مع الحدود البيئية، وهي النقطة التي تتآكل فيها قاعدة الموارد و تصبح البيئة عاجزة عن إمداد النمو.

وحسب رأي علماء البيئة فإن هذه الحالة تعتبر حالة إجهاد، والتي تبدأ من خلالها بعض العناصر البيئية في الإختفاء والزوال التدريجي، وقد يمس ذلك كل السلاسل البيئية (الكائنات ،والسلالات، والأنواع)، وهو ما يستدعي كبح النمو بصورة يظل فيها بعيدا عن الحدود البيئية لتفادي الإجهاد والتردي وضعف الأداء البيئي تجاه النمو، وهذا يمثل الرؤية الصحيحة للعلاقة ،طالما أن البيئة هي من ترسم حدود النمو، وأن النمو لا يمكن تركيبه إلا بواسطة العناصر البيئية، ولكن الإتجاه الذي يتبنى محورية النمو له رأي مخالف، بحيث يتجه بالفهم إلى كون العلاقة بين النمو والبيئة يرتكز على محورية النمو بناءا على الوضعية الديناميكية، بمعنى أن البيئة لا تدار على النمو، بل وبفضل النمو كذلك، وبهذا يمكن للنمو أن يدير البيئة بشكل متوازن، كما يمكن للنمو العالي أن يساهم في إصلاح الأعطاب البيئية في الوقت الذي يقوم فيه قانون إحلال الموارد بإراحة البيئة لغرض الإسترجاع وفق ما يشيرون إليه باستبدال رأس المال الطبيعي برأس المال الإصطناعي ...

والشيئ الذي يجب عدم تجاوزه في هذه المسألة نقدا واستنباطا هو كينونة التركيب الطبيعي والمصطنع، والأكيد في الجانب الطبيعي هو التركيب المعقد للنظم البيئية ،عبر مستويات تحدد مجموعة الأوساط التي تهيئ لإستدامة الكائنات والسلالات والأنواع، زيادة على التنوع والتعدد الوظيفي للعناصر التي تكون هذه

النظم ، وما يستخلص منها من موارد، و كمثال لصورة هذا التعقيد تمثل الشجرة عنصرًا مهما في النظام البيئي للإنسان (الغذاء) ، وتساهم في إعتدال المناخ وتلطيف الجو (الأكسيجين) وتزود البكتيريا المحللة بعملية التغذية في عملية الأكسدة ، مثلما تعمل البكتيريا على تحليل العناصر وطرحها و تهوية الجذور و تغذيتها، كما تعمل الجذور على تماسك التربة. إلى آخر الوظائف المتسلسلة، هذا من جانب، ومن جانب آخر، وإن كانت الشجرة جزءا من النظام البيئي للإنسان فهي كذلك مأوى للطيور والهوام وبعض الطفيليات ، مما يجعلها عنصرا بيئيا تشترك فيه جميع المخلوقات وتتقاسم فوائده، مثلما تتكافل بينها على بقاء هذا العنصر الذي يعمل بدوره على بقاء ودوام العناصر الأخرى.

والجدير بالذكر أن هذه الصورة تكشف عن إعجاز الخالق من خلال التشابك العضوي والوظيفي لعناصر البيئة، ومنه كذلك نستخلص النطاق الواسع والمعقد لرأس المال الطبيعي والذي يعتبر مورد لكل المخلوقات ومقومًا لبقائها، وهو رأي موافق لتوجه الإيكولوجيا العميقة* ،التي تضع الإنسان في خط و احد مع جميع الكائنات في مضمار البيئة، كون هذه الكائنات والموجودات لها نفس المطالب تجاه البيئة ،على خلاف الرأي القائل بأن كينونة هذه المخلوقات وجدت أساسا لتوفير مطالب الإنسان، دون غيره من المخلوقات، والتي أنتجها الفكر الإغريقي (قهر الإنسان للطبيعة) ، ومنه البيئة مسخرة للنمو بصفة لا متناهية، وبصورة أخرى ملازمة لفهم رأس المال الإصطناعي، والذي لا يراعي إلا أسباب التعقيد الذي يميز رأس المال الطبيعي بصفته مراعيا لمطالب البشر لا غير، فالإنسان لا يركز إلا على المطلب البشري تجاه البيئة، وهو ما يأخذ منها من موارد، أو ما يستطيع استبداله. وبهذا المعنى يتقلص دور الشجرة وفق هذه النظرة إلى ما تعطيه من ثمار وخشب للإنسان على حساب المخلوقات الأخرى.

والواقع أن فكرة الإحلال لرأس المال الطبيعي برأس المال الإصطناعي هي فكرة خالية من العقلانية، وإن كانت صائبة إلى حد ما لكونه نستطيع تعويض مصائد الأسماك البحرية من خلال الأحواض الإصطناعية لتربية الأسماك، من أجل تغطية الطلب عليها من طرف البشر، ولكن لا نعلم أي الأدوار والوظائف يقوم بها السمك تجاه توازن البيئة البحرية، وأي العناصر سوف تسقط و تختفي مع إختفاء هذه الثروة؟

وعليه، فإن فكرة دعم النمو برأس المال الإصطناعي هي فكرة وإن كانت صحيحة بالنسبة للنمو فهي على غير ذلك بالنسبة للبيئة، خاصة على المدى الطويل نظرا لطبيعة المكونات البيئية وعدم الإلمام بها وبأدوارها، ومنه فلا يمكن تركيبها جملة واحدة لتغطي المطلب البيئي ومطالب الكائنات والحفاظ على توازنها جملة واحدة.

محورية البيئة للنمو:

على خلاف الإفتراض الذي أسس للنظرة التشاؤمية التي تظهر في أحقاب التاريخ بشكل دوري فمنذ كتابات "مالثوس" Malthus، إلى تقرير "يوم القيامة"[(*)(6)] لنادي روما، والذي تزامن مع مؤتمر استوكهولم ظلت الكتابات والتقارير تنذر بخطر محدودية البيئة و الموارد تجاه النمو، مما تجلى عنه تغييرًا في صلب الطرح الكلاسيكي للعلاقة بين البيئة و النمو، وهو ما يجعل التوجه إلى منحى التصور العكسي من خلال

بناء إفتراض قائم على محورية البيئة للنمو الإقتصادي، وهو إفتراض مؤسس لفكرة "حدود النمو"، والذي يرتكز أساسا على فض التناقض الموجود بين حتمية النمو العالي لتجاوز مرحلة التخلف وعدم حمل البيئة لأي زيادة في درجات النمو جراء تآكل الموارد وتراجع أداء البيئة في تجددها، وفي هذه المسألة لا بد من الأخذ بعين الإعتبار جملة الفوارق بين الدول التي تخطت الحدود البيئية للنمو (الدول المصنعة)، والدول التي لازالت بعيدة عن هذه الحدود (الدول المتخلفة)، أو بالأحرى الدول التي لا تمارس أي نوع من الاعتداءات على البيئة إلا بقدر النتائج التي يفضي إليها الفقر كمقدمة ناتجة هي الأخرى من اللاعدالة الدولية في تقسيم الثروة.

إن مدى صحة إفتراض محورية البيئة للنمو الإقتصادي و وجود الأدلة الدامغة التي تدعمه بداية من إرهاصات "مالثوس" إلى كتابات "نادي روما" ونقاشات "مؤتمر استوكهولم" والتي ترجمت في حينها إلى مخاوف مبالغ فيها، إلى أدلة وقرائن تؤكد ما ذهب إليه هؤلاء وتثبت نتيجة مفادها أن التوازن بين خطى البيئة في عملية الإسترجاع وخطى النمو لابد أن يسيرا على إيقاع واحد للحفاظ على المسافة المطلوبة بين الحدود بينهما مثل ما هو مبين في الشكل رقم (1) .

الشكل رقم (1) ثبات المسافة بين النمو و البيئة

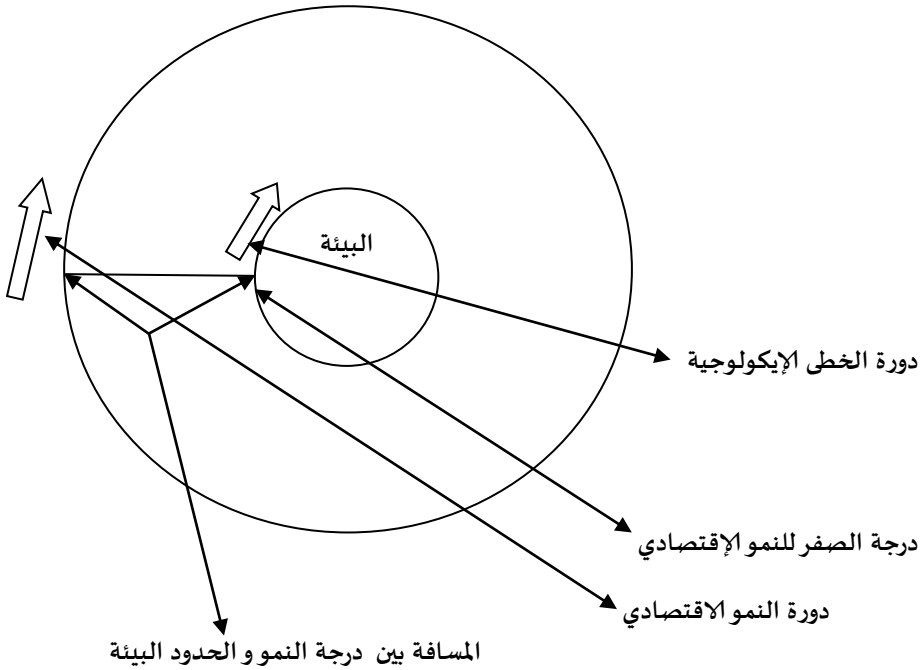

المصدر: من إعداد الباحث

بمعنى أن حركة النمو لا بد أن تتساوى مع حركة البيئة في نفس الإتجاه حتى يتم الحفاض على معدل الثروة بشكل ثابت، وبذلك يتم الحفاظ على إستدامة النمو مع مرور الزمن، بحجة أن حدوث التوافق بين سرعة الخطى الإيكولوجية وسرعة النمو الاقتصادي قد يؤدي حتما إلى ثبات المسافة الفاصلة بينهما ، وهو ما يمثل التوازن بين الإقتصاد والبيئة على اعتبار أن هذه الأخيرة لا تدعم الإقتصاد، إلا بما يفوق إستكمال دورة حياة كل عنصر فيها، هذا من الناحية النظرية، على خلاف الواقع الذي تؤكده الدراسات في مجال

الإقتصاد البيئي، والذي يرى أن نمو الإقتصاد العالمي قد تجاوز الحدود البيئية، أو درجة الصفر، وهي الدرجة التي تقف عند نهاية القدرة البيئية على الحمل، وأن أي زيادة في سرعة النمو على حساب زمن الإسترجاع سوف يؤدي إلى إنحراف خط النمو باتجاه الحدود البيئية، بشكل يعكس سرعة النمو الإقتصادي على اكتمال المقومات البيئية ،مثلما هو مبين في الشكل رقم (2) .

الشكل رقم (2) يمثل إنحراف النمو نحو الحدود البيئية

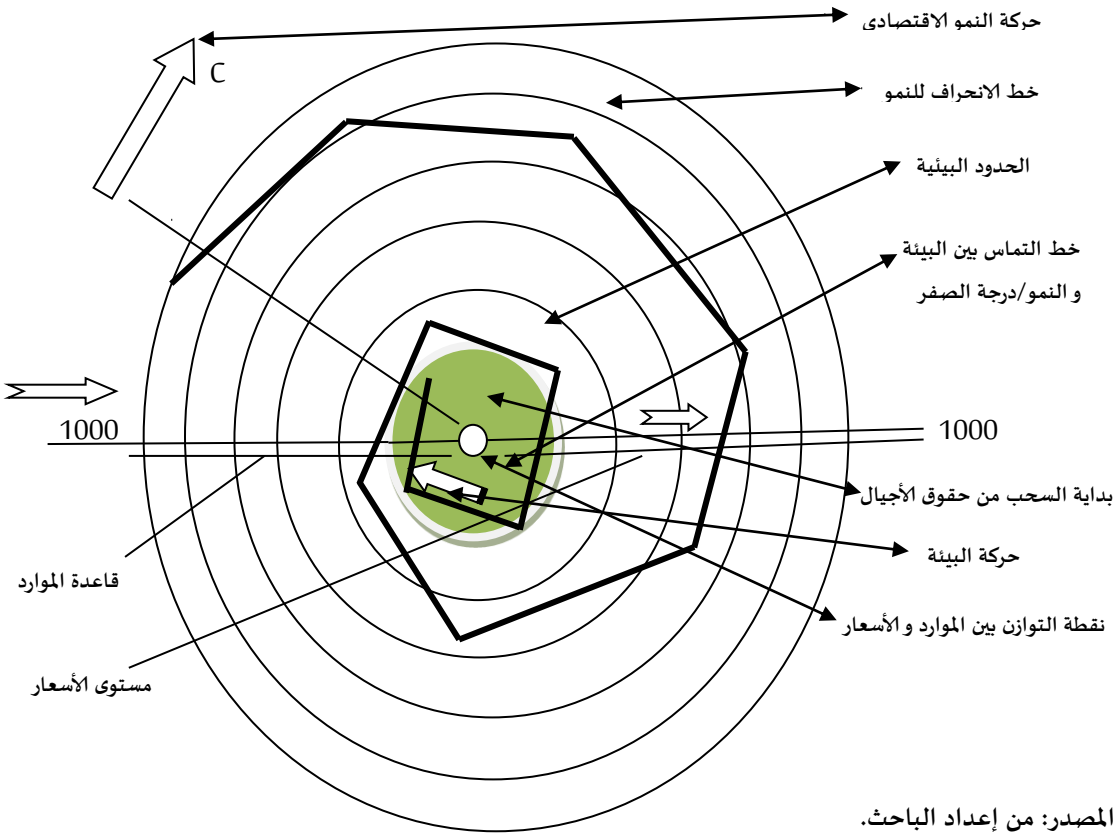

المصدر: من إعداد الباحث.

وفي هذه الحالة تنعكس الآثار البيئية على الآليات الإقتصادية، وتأثيرها على قوى السوق من خلال ندرة الموارد التي تؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار وتدني القدرة الشرائية ، زيادة عن الآثار الجانبية للنمو والتردي البيئي . والملاحظ من خلال الشكل رقم 02 أن محور البيئة عند درجة الصفر يمثل نقطة الإنعكاس بين تراجع الموارد R وإرتفاع مستوى الأسعار P ، حيث كلما كان هناك تآكل في مساحة الموارد كلما انقلب ذلك بصفة مباشرة على مستوى الأسعار وإن كان ذلك بشكل نسبي في حالة تنوع الأنماط الاستهلاكية بشكل يخفف العبء على قاعدة الموارد و يجعل من قوة الحمل و الإستعاب البيئي مؤشرا قياسيا لحركة النمو الإقتصادي.

الإعتدال و التوازن بين البيئة و النمو

إن كانت جملة الأفكار التي نادى بها أنصار الإستدامة الضعيفة حول جدلية النمو والبيئة، هي في مجملها أفكار تمهد لإمتداد الفكر الحداثي الموالي للرأسمالية، بحجة أنها تنافي القطيعة مع منظومة الإقتصاد

الرأسمالي، ومنه كبح النمو لصالح البيئة، فإن هناك ما يناقض هذه الأفكار ضمن ما يذهب إليه التيار اليساري تحت غطاء أنصار الإستدامة القوية، من خلال الدعوة الصريحة إلى القطيعة مع الأنموذج الحداثي، ومنه النظام الرأسمالي، وتبني نظامًا جديدًا يوفق في التعاطي مع البيئة والنمو، وإن كانت هناك بعض الدراسات التي تبناها التيار الكلاسيكي المحدث تشير إلى أن أداء السوق والحكومة معا يعتبران العاملان الرئيسيان في ضعف الأداء البيئي، من خلال جملة من العناصر المرتبطة بهما

ولهذا فإن حدوث التوازن على غرار التصور الذي يتبناه طرح الإيكولوجيا العميقة المنضوي تحت تيار الاستدامة القوية يبدو حافلا بالتحديات التي من شأنها أن تجعل منه فكرا مجردا لا يمكن إسقاطه على أرض الواقع، وذلك لعدة اعتبارات نذكر منها:

- أن التماثل في سرعة الدوران بين البيئة والنمو يقتضي الإدراك التام للعناصر البيئية ، من حيث الأدوار التي تؤديها والآثار التي تنجم عن إختفائها، وهذا ما لم يحققه العلم بحجة أن هناك 11 مليون عنصر مدرك من جملة حوالي 60 مليون عنصر، مما يجعل من إمكانية ضبط البيئة والتحكم فيها من قبل البشر بعيد المنال.
- أن كبح عجلة النمو لحساب الإعتبارات البيئية سوف يؤدي حتما إلى تفاقم الوضع، خاصة في العالم الفقير، مع أن الواقع يؤكد وثاقة الفقر بالإعتداءات الصارخة على البيئة بذريعة الحاجة، وظاهرة التلوث كنتيجة قد تؤدي بدورها إلى انتشار الأمراض والأوبئة،
- أن ما يصطلح عليه الإقتصاديين بدرجة الصفر للنمو الإقتصاي هو وضع تكتنفه النسبية، على اعتبار أن هذه الدرجة تعتبر الفاصل بين الأجيال وحقها في الثروة، و نحن لا نعي و لا نعلم على أي ثروة تعيش الأجيال القادمة؟ ،مع العلم أن الإكتشافات والتطور العلمي هما من بين العوامل التي نقلت الأجيال عبر العصور من الإعتماد على الحجر ثم إلى الخشب والطاقة الأحفورية ، ثم الطاقة النووية وتكنولوجيا النانو، وعليه من الصعب إعتماد مؤشرات استباقية في حساب درجة النمو الحقيقي على المدى البعيد.
- أن تحدي الكشف عن العلاقة بين النمو و البيئة وفق منظور التنمية المستديمة يقتضي معرفة الأرقام الحقيقية التي تخصم من البيئة لصالح النمو، وهذا ما يعتبر تحديا للوصول إلى بناء أنموذج متكامل للحسابات القومية، يمكن من ضبط معادلة النمو الحقيقي.

وإن كان من الناحية النظرية، يمكن تصور حالة التوازن بين البيئة والإقتصاد، من خلال الحفاظ على وتيرة النمو و البيئة في آن واحد على حد اعتبار من يدعون أنه بإمكان النمو معالجة المشاكل البيئية ، إلا أن ذلك من الناحية الواقعية يبدو صعب المنال على اعتبار أن المحافظة على البيئة في حد ذاتها قائم على فهمها، وفهم تداعياتها من طرف جميع الفاعلين، وأن مرتكزات الفهم من جهة قائمة على نتائج التمكين Empowerment، وهذه النتائج بدورها هي في الحقيقة غايات التنمية، وهنا لا يمكن تصور حدوث التنمية قبل النمو، كما لا يمكن أن تقوم التنمية على قاعدة متردية من الموارد، ولا يمكن حماية البيئة عندما يتم إسقاط تكاليف الدمار البيئي من حسابات النمو ، بمعنى أنه ليس هناك إمكانية للنظر في هذه المسائل

بجزئية، في محتوى المؤسسات والسياسات والفعاليات التي تضطلع بالمشروع التنموي، نظرا للتعقيد والتشابك اللذان يتخطيان حدود الأنظمة الإجتماعية والمؤسساتية إلى ما يشمل المنظومة ككل، كما أن مبدأ المفاضلة بين البيئة والنمو والتنمية لا يمكن له أن يتجسد على أرض الواقع، لأن هذه العناصر هي عناصر متلازمة ومتآزرة لا بد لها أن تحدث دفعة واحدة، وإلا تحولت إلى مجرد جدل بين الفكر المجرد و الواقع الرافض. كما لا يمكن معالجة المشاكل البيئية بمعزل عن بعضها البعض، لكونها هي الأخرى مترابطة ومتداخلة ديناميكيا ضمن المنظومة الشاملة بين السبب و المسبب، وفق الإعتبارات التالية:

- **أولا:** لأن الإجهادات البيئية مرتبط أحدها بالآخر، فإزالة الأحراش على سبيل المثال ، تزيد من سرعة تدفق المياه ،وبالتالي تزيد من تعرية التربة و تراكم الطمي في الأنهار والبحيرات، كما يلعب كل من تلوث الهواء و التحمض دوره في هلاك الغابات و البحيرات ، كما يمكن لمياه الصرف الصناعي أن تلوث المياه الجوفية مما يؤدي إلى ندرتها و زيادة كلفتها، كما يؤدي ذلك إلى تلوث مصبات الأنهار، التي تعتبر بيئة للتلقيح بالنسبة للثروة السمكية مما يسبب هلاكها...، وهذا يقتضي معالجة المشاكل البيئية دفعة واحدة هي الأخرى و دون تجزئة.
- **ثانيا :** لأن إجهاد البيئة وأنماط التنمية الاقتصادية مترابطة ، ببعضها البعض، لذلك فالسياسات الزراعية يمكن أن تكون مسؤولة بصورة أساسية عن تدهور الأرض ، والمياه ، والأحراش. وتقترن سياسات الطاقة بمشكلة الحماية بمعناها الشامل، أي مشكلة التحم ، وإزالة الأحراش لاستخدامها في الوقود من قبل كثير من الشعوب النامية وكل هذا الإجهاد تهدد التنمية الاقتصادية ، لذلك ينبغي أن تدخل الاقتصاديات والبيئة بصورة مترابطة في عمليات صنع القرار وسن القوانين ليس بهدف حماية البيئة فحسب ، بل أيضا لحماية التنمية وتعزيزها .فالاقتصاد لا يعني إنتاج الثروة فقط، كما لا تعني البيئة المحافظة على الطبيعة فحسب، بل إن كليهما يرتبط بصورة متساوية لتحسين مستقبل الجنس البشري.
- **ثالثا :** لأن مشاكل البيئة والاقتصاد ترتبط بكثير من العوامل الاجتماعية والسياسية، فالنمو السريع في حجم السكان على سبيل المثال، و الذي يؤثر كثيرا في البيئة والتنمية يخضع في كثير من المناطق لعوامل مثل وضع المرأة في المجتمع وغير ذلك من القيم الثقافية، كذلك يمكن أن يزيد الإجهاد البيئي والتنمية غير المستقرة من حدة التوترات الاجتماعية، ويمكن القول :إن توزيع السلطة والنفوذ داخل المجتمع يكمن في جوهر معظم تحديات البيئة والتنمية، لذلك ينبغي أن تشتمل المعالجات الجديدة على برامج للتنمية الاجتماعية، وبالأخص لتحسين وضع المرأة في المجتمع، ولحماية الجماعات المعرضة للخطر، ولتوسيع المشاركة المحلية في صنع القرارات.
- وأخيرا، لا يقتصر عمل الملامح البيئية المنتظمة ما يجري داخل كل بلد فحسب ، بل على ما بين الشعوب أيضا، لقد أصبحت الحدود القومية عرضة للاختراق (البيئي) بحيث إختفت الفروقات التقليدية بين المسائل ذات الأهمية المحلية ، والقومية، والدولية، ولا تعترف النظم البيئية بالحدود القومية، فتلوث المياه يجري مجرى الأنهار و البحيرات ليصل إلى البحار المشتركة ، ويحمل الجو تلوث الهواء عبر مسافات

هائلة. ويمكن أن تترك الحوادث الكبرى-وخصوصا تلك التي تحدث في المفاعلات النووية ، أو في مصانع ومستودعات المواد السامة- آثارا إقليمية واسعة[7]. وتقتضي هذه الإعتبارات مراعاة عمليات معقدة تدور في فلك البيئة الشاملة، ولا تعترف بالحدود التقليدية للنظم والمنظمات، والمنتظمات مثلما ترفض تناول البرامج والسياسات بجزئيتها، ولا تفضيل الأبعاد عن بعضها البعض كما جرى الحال بالنسبة للجزائر في بدايات التسعينات، حيث كان للسياسات الإقتصادية التي ركزت على إسترجاع التوازنات الكلية أثرًا كبيرًا على الجانب الإجتماعي الذي أسس لبداية الفوضى والمظاهر السلبية التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري، إلى غاية اليوم.

وبالعودة إلى ربط العلاقة بين البيئة والنمو في حالة التردي والتدهور البيئي، وهو الشيء الذي يميز عالم اليوم، فإن ذلك يفترض إضافة أرقام أخرى في معادلة النمو، وهي الأرقام التي تخصم من النمو وقد تشمل تكلفة التردي الناتج عن النشاط الإقتصادي مثل التلوث بكل أنواعه ، وما يخصم من رصيد الحسابات القومية للثروة ، وتكلفة المعالجة على الصعيد الإقتصادي، و الإجتماعي والبيئي، وفي هذه الحالة يطرح السؤال حول جدوى النمو من منطلق تكلفة الفرصة الضائعة: ماذا لو توقف النمو عند حدود البيئة؟ وما هي نسبة الدخل الناتج عن الإعتداء الإقتصادي للبيئة ؟ وهل هي مساوية لحجم الإنفاق الموجه لمعالجة الآثار؟ ويتجلى هذا الوضع عموما في عدة مستويات منها:

أ) على الصعيد الإقتصادي : ضعف الأداء الإقصادي وقوى السوق.
ب) على الصعيد البيئي : التلوث وتآكل الأرصدة البيئية للموارد ، تحطم الأنظمة البيئية و ضعف أدائها.
ج) على الصعيد الإجتماعي : كالإنفاق على الصحة وسلامة السكان، وتكلفة العجز عن إرساء برامج التمكين بصفة عامة، وما ينجر عنها من أسباب للتخلف، وهي في مجملها مشاكل تعكس أرقاما تخصم من النمو ليس لحساب التنمية، وإنما لحساب معالجة التردي والتدهور البيئي والآثار المترتبة عنه، زيادة على كونها مشاكل تضاف إلى مسألة العدالة في تقسيم ثمرة النمو، التي ظلت تفرض نفسها كعقبة بين مرحلة النمو والتنمية الإقتصادية.

كما يجب الإشارة إلى أن فكرة تجاوز النمو للحدود البيئية، أو ما يعرف عند علماء الإقتصاد البيئي بتخطي درجة الصفر للنمو الإقتصادي من منظور التنمية المستديمة، هو واقع يؤشر على بداية السحب من حقوق الأجيال القادمة.

الأخطاء المرتكبة في مسار النمو

إذا كان من الناحية النظرية يمكن وضع حد لفكرة التعارض بين البيئة والنمو الاقتصاي من خلال الإدراك التام للخط الفاصل بين متطلبات النمو وقدرة البيئة على الحمل، فإن هناك ما يعكر صفو هذه الرؤية على أرض الواقع، وهو العامل الرئيسي في ضرب التوازن بين البيئة والنمو حسب العديد من الدارسين، ويشير الكلاسيكيين المحدثين إلى أن الإختلال بين البيئة والنمو هو حاصل التعارض بين مسار النمو والبيئة، وذلك لأحد السببين، بحيث يتصل السبب الأول بإخفاقات السوق، بينما يتصل السبب الثاني

بالإخفاق الحكومي ، وكلا السببين ينطويان تحت مظلة النهج الرأسمالي، ويمكن ذكر أهم المحاور التي تخللها النقاش حول السببين فيما يلي:

1) أداء السوق و يمكن ذكر أهم العناصر المرتبطة به فيما يلي:

- **الوفورات الخارجية السلبية Externalités négatives**، وهو ما ينتج و يتوافر عن النشاط الإقتصادي في علاقته مع البيئة، وفي هذه الحالة من الصعب تقييم وتقدير مايمكن أن يحطمه النمو الإقتصادي في سلسلة الأنواع والسلالات، وكذلك في الموارد الحيوية كتلوث الهواء والمياه السطحية والجوفية، ومايمكن أن يحدثه من آثار على خصوبة التربة والغابات والغطاء النباتي، وهي كلها آثار لا يمكن تحديد كلفة إصلاحها، إذا أخذنا بصحة وسلامة الطرح القائل أنه بإمكان النمو إصلاح الأعطاب البيئية.
- **السلعة العمومية** وهو العنصر الذي يبين إخفاق السوق في تحقيقه، وإذا كانت السوق تسعى دائما إلى تحقيق الحاجات، فإن هناك البعض من هذه الحاجات والتي تبدو أكثر من أساسية هي أعلى من مستوى السوق في تحقيقها، أو بالأحرى لا يمكن تحقيقها من خلال السوق و الأمر هنا يتعلق بالسلعة العامة، ولإبراز محتوى هذه السلع يمكن الإرتكاز على المفهوم الذي إعتمده بعض الإقتصاديين ومن بينهم "ساموالسون " Samuelson، في تمييز السلعة العامة عن بقية السلع بخاصيتين: الأولى والتي يعبر عنها بمفهوم عدم الإستئثار Non- Exclusivity ، و الثانية عدم المزاحمة في التكاليف Non- Rivalry ،و يترتب على هاتين الخاصيتين عدم قدرة السوق على توفير هذه السلع .
- **المخاطر الإستثمارية** : والأمر هنا يتعلق بعدم كفالة السوق لمخاطر الإستثمار على المدى الطويل، وهو الحال بالنسبة للمصانع الكبرى كالمصانع الكيماوية ومصانع الإسمنت و التي تشكل مخاطر على صحة السكان و ممتلكاتهم،
- **حالات عدم اليقين:** و مفاده أن السوق تفتقد لما سوف يؤول إليه المستقبل مما ينطوي عنه مصاعب كثيرة ، ويرى البعض أن صعوبة التعرف على سعر السلع والثروات و الموارد مستقبلا سوف يؤدي إلى إهدار قيمة كبيرة منها في الحاضر دون علم و يقين بقيمتها الحقيقية مستقبلا خاصة إذا تعلق الأمر بالسلع والموارد التي تتعرض إلى الندرة مع عدم الإحلال،
- **اللاعدالة في توزيع الدخول:** إن ما يمكن أن تدفع إليه قوى السوق هو التوزيع غير العادل للثروات والدخول مما يؤدي إلى تركيز الدخل في أيدي القلة من السكان على حساب السواد الأعظم مما يؤدي إلى تنامي الفقر، وإذا كان الفقراء لا يملكون ما يسد حاجاتهم من الدخل و الثروة فإن ذلك سوف يدفعهم إلى الإستعمال السيئ لمقدرات البيئة.

الأداء الحكومي

أما فيما يخص مشكلة الإخفاقات التي ميزت الحكومات في ظل النظام الرأسمالي فيمكن إدراجها فيما يلي:

أ) **حق الملكية** : لقد كشفت قوى السوق عن مضمون الوفورات الخارجية السلبية والتي غيرت مجال حق الملكية من المجال الجغرافي إلى المجال الذي يمتد إليه الأثر البيئي، مما يستوجب تحمل الأعباء

التي تنجر عن النشاطات المؤثرة في البيئة من قبل أصحاب المشروعات لصالح المتضررين ، وهذا لا يمكن أن يتجسد إلا من خلال إعادة النظر في قانون الملكية.

ب) **سياسات الأسعار:** الشيئ الملاحظ فيما يخص السياسات السعرية فإن الحكومات لا تراعي للمسألة البيئية كمحدد للسعر الحقيقي في بعض المواد، خاصة المواد التي تساهم في التلوث والتردي البيئي، بل بالعكس فهي تقوم بدعم المواد الكيماوية والأسمدة و المبيدات من أجل الرفع من مردود المحاصيل على المدى القصير بدون الإكتراث لما سوف ينجر عن ذلك على المدى الطويل خاصة على مستوى البيئة.

ج) **السياسات الضريبية** إن للسياسات الضريبية أثر بالغ على البيئة ولو بطريقة غير مباشرة من خلال توجيه سلوك الأفراد من خلال الإنتاج أو الإستهلاك ، فرفع الضريبة على نوع من المحاصيل قد يؤدي إلى تغيير سلوك المنتج إلى إنتاج آخر أقل اقتطاع من حيث حجم الضريبة.

د) **السياسات السكنية** ويمكن إدراك محتوى الإخفاق الحكومي من خلال العلاقة بين السكان والبيئة، ويمكن كشف ذلك من خلال عدة محاور متداخلة كالنمو السكاني كظاهرة طبيعية تتخللها عوامل إجتماعية مساعدة ومحفزة لذلك كالعامل الثقافي والفقر والأمية...،ثم ظاهرة التمركز السكاني كظاهرة مدمرة للبيئة والتي تعزى إلى عدم كفاءة السياسات من ناحية التحكم في التوزيع السكاني بشكل متوازن لتفادي الضغوط البيئية.

خلاصــة

تؤشر العلاقة بين النمو الإقتصادي والبيئة وفق منظور التنمية المستديمة على مساحة الثروة الفاصلة بين الحدود البيئية وحدود النمو، كما تؤشر على مستوى سرعة دوران كليهما، و عليه فعجلة النمو تمثل السحب من قاعدة الموارد التي تخضع بدورها إلى قياس زمني في فترة تكوينها أو تجددها في الطبيعة، أو ما يسمى بالإسترجاع البيئي، وأن الإختلال سوف يؤدي حتما إلى التماس بين الحدود البيئية وحدود النمو، أو ما يعرف بدرجة الصفر للنمو الإقتصادي، وفي هذه الحالة قد تبدأ عملية السحب من حقوق الأجيال القادمة من قاعدة الموارد، مثلما يمثل ذلك نوعا من الإجهاد البيئي الذي يتآكل و ينهار تدريجيا.

و عليه، فإن البيئة تمثل المصدر الرئيسي لكل مطالب النمو، مما يدفع النمو، إلى ضرورة التكيف مع البيئة ضمن مخرجات تترجمها تكلفة الضرر، وتوخي مطالب النمو تجاه البيئة وفق ما يحققه كإستجابة لتغطية الحاجات لا لخلق الحاجة من أجل خلق الطلب، مستهدفا بذلك تعظيم رؤوس الأموال.

وعلى العموم فإن محور الإرتكاز في إدراك التوازن بين النمو والبيئة هو ليس بالضرورة حائلا بين عنصرين متناقضين ينمان عن جدلية متعارضة، بالقدر ما ينم عن جوهر النمو وغاياته، وإذا اجتهد العالم في الوقوف عند درجة الكفاية لمطالب البشر سيكون ذلك محور الضبط للتوازن بين البيئة والنمو، مما يجعل من عامل تكييف آليات السوق، والزيادة من حجم التدخل الحكومي ضرورة قصوى من أجل إرساء نظام إقتصادي بيئي يعطل جموح الإقتصاد الرأسمالي.

الهوامش

(1) ستيفن شميد هايني. تغيير المسار – منظور عالمي للأعمال التجارية و الصناعية حول التنمية و البيئة- ترجمة، د . علي حسين حجاج، دار البشير، العبدلي، عمان- الأردن، 1996 ، ص 33

(2) Robert Goodland et al.**Environmentally Sustainable Economic Development** : Building on brundtland (Paris :UNESCO ,1991).

(3) د. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، العولمة و صراع الحضارات ...، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.1997، ص 91

(*) **مبادئ السكان الذي وضعه توماس مالتس في سنة 1798 ف من أهم التحليلات الإقتصادية التي نبهت الي خطورة الاثار الناجمه عن الزيادة المستمرة في عدد السكان نسبة إلى الموارد وتتلخص الافكار التي تتضمنها نظرية مالثوس للسكان في النقاط الاساسية التالية : يتحدد عدد السكان ويعتمد علي كميات السلع الغذائية الضرورية لاستمرار الحياة وأشار مالتس إلي أن كميات الغداء هذه تتزايد في شكل متوايه عدديه، على عكس تزايد عدد السكان الذين يتزايدون في شكل متواليه هندسيه ، و يشير وجود نوعين من الموانع تعمل علي الحد من الزيادة السكانية هما: موجبه : موانع قهرية و تؤثر مباشرة في عدد السكان مثل : المجاعات , والأمراض , والحروب . وتنتشر الموانع القهريه في الدول الناميه الفقيرة وتقضي علي جزء من السكان يعود بعدها التوازن بين السكان وكميات الغداء، و موانع وقائيه إراديه مثل الامتناع عن الزواج أو تأجيله . وتسود مثل هذه الموانع في الدول الصناعية المتقدمه وينتج عنها في النهايه توازن بين عدد السكان وكميات الغداء.**

(**)**بعد ترحيل الأمة التشيروكية وبعض القبائل الهندية الأخرى «تشيكاساو، تشوكتاو، كريك، سيمينول» شاع في الولايات المتحدة عام 1893 مفهوم استيطاني عرف باسم «القدر المحتوم» فُهِم منه أن قدر الولايات المتحدة هو أن تتوسع شمالًا وغربًا لتحتل كل قارة أمريكا الشمالية فلا مرد لهذا القدر من أن يصبح حقيقة ولا مصد يمكن أن يتوقف عنده لأنه حق إلهي منحه الخالق للأمريكيين، لتطوير التجربة العظيمة للحرية التي عهد إليهم بها ولقيت الفكرة صدى واسعا وتبنتها الحكومة وتحولت إلى قرار عندما أبلغ الرئيس جيمس بولك مجلس النواب عام 1845 أن الولايات المتحدة ستبدأ التوسع غربًا بقوة. إن المطّلع على خطاب السيناتور ألبرت بيفردج Albert Beveridge بعنوان: "زحف العلم The March of the Flag "الذي ألقاه خلال مناقشات الكونغرس سنة 1898، سيعي أن الحلم الإمبراطوري ليس وليد مرحلة ما بعد الحرب الباردة كما يصوره لنا بعض الباحثين وإنما رافق ميلاد الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت في نفسها وريثا شرعيا لإمبراطوريات بدأت تتآكل وتأفل نجومها. و يقول ألبرت بيفردج: "عليكم أن تتذكروا اليوم ما فعله آباؤنا، علينا أن ننصب خيمة الحرية أبعد في الغرب، وأبعد في الجنوب. إن المسألة ليست مسألة أمريكا، ولكنها مسألة زمن يدعونا إلى الزحف تحت العلم، حتى ننشر الحرية ونحمل البركة إلى الجميع. علينا أن نقول لأعداء التوسع الأمريكي، إن الحرية تليق فقط بالشعوب التي تستطيع حكم نفسها، وأما الشعوب التي لا تستطيع فإن واجبنا المقدس أمام الله يدعونا لقيادتها إلى النموذج الأميركي في الحياة، لأنه نموذج الحق مع الشرف. فنحن لا نستطيع أن نتهرب من مسؤولية وضعتها علينا العناية الإلهية لإنقاذ الحريةوالحضارة**

(4)Brundtland report .**Our common future**.World commission on Environment and Development. Oxford University Press, 1987.

(5) ستيفن شميد هايني، مرجع سابق. ص 113

(*) حركة الاستدامة الضعيفة التي عرفت إيضا "بالبيئية الضحلة" "shallow environmentalism" بأن هناك حاجة لتوسيع نطاق المخزون من الموارد وأن هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة ويجادل أنصار هذا الموقف بأن أسباب الأزمة البيئية التي يعيشها كوكب الأرض لا تكمن في قيم نموذج الحداثة المهيمن المتمركز حول البشر ولا في معاييره أو مؤسساته وممارساته بل أن تلوث الماء والهواء ونفاد الموارد الطبيعية وتناقص التنوع البيئي والفقر وحالات عدم المساواة هي نتيجة للجهل والجشع والممارسات الحمقاء في التعامل مع البيئة.

(*) ينظر أنصار الاستدامة القوية(المتمركزة حول البيئة) للأرض كمورد ناضب غير متجدد ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب من المعادلة من خلال إعادة التفكير في موقفنا تجاه الطبيعة فضلا عن فكرتنا عن التقدم الاقتصادي والتنمية(see for example the works of: Goldsmith et al. 1995; Henderson 1999) .

[**] الإيكولوجية العميقة" "deep ecology" أو المذهب الإيكولوجي (التبيئو) ecologism (الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والبيئة التي يعيش فيها) "المتمركزة حول البيئة" "ecocentric" و من وجهة نظر هذا المذهب ، أنه لابد من حدوث ثورة في النموذج الإرشادي المهيمن إذا ما أريد إنقاذ كوكب الأرض من الفساد البيئي. وتبعا لذلك فإن هذه النظرة ترى أنه لابد أن نعمل على تكييف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة المهددة بالفناء بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجاتنا، و بناءا على هذا التوجه فإن البيئة هي محور كل حركة في المجتمع ، و على الإنسان أن يمتثل لقواعد الطبيعة لكونه عنصرا لا يختلف عن بقية العناصر ، وقد تسبب إصرار أنصار هذا الاتجاه على إحداث تغير بنائي وثقافي في إثارة مخاوف كل من قطاع الأعمال والساسة وأولئك الناس الذين كانوا يرغبون في حلول جزئية للمشاكل البيئية. وقد مثل هذا التوجه حركة الرفض ضد سياسات وممارسات الشركات والحكومات المتعلقة بالبيئة في الدول المتقدمة.

[*] قدم هذا التقرير نموذجا جديداً للتنبؤ بمستقبل التنمية و ذلك باستخدام خمس متغيرات شاملة، السكان، الغذاء، التصنيع، الموارد الناضبة، والتلوث. في عام 1972 انتهى نادي روما إلى صياغة تقريره الشهير بتقرير " يوم القيامة" و الذي تجلت عنه النظرية المعروفة باسم " حدود النمو"، و تركز مضمون و جوهر النظرية حول ثلاثة محاور هي:

1. أنه إذا استمرت اتجاهات النمو الحالية في كل من السكان، وإنتاج الغذاء، والتصنيع، و استنفاد الموارد الطبيعية الناضبة بلا تغيير فسوف يتم الوصول إلى أقصى حدود للنمو فوق كوكب الأرض في وقت ما خلال مائة عام على الأكثر.
2. يمكن تلافي هذه النتيجة الخطيرة و إيجاد حالة من التوازن البيئي والاستقرار الاقتصادي إذا ما تم البدء على الفور في التخطيط لحالة توازن عالمي في أسرع وقت ممكن.
3. مضمون ذلك أن تستبدل الدول بهدف النمو الذي تنهر به، هدفاً آخر وهو هدف التوازن في استخدام الموارد الطبيعية وخاصة الناضبة منها، ولن يتأتى ذلك إلا بوضع "حدوداً للنمو" . و هو التقرير الذي مهد لمؤتمر استوكهولم في نفس السنة.

[7] مستقبلنا المشترك ، **تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية**، ترجمة: د. محمد كامل عارف، مراجعة: د. علي حسين حجاج، عالم المعرفة، العدد 142،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت ، 1989،ص 65.

Les sciences de la Paix : quelles possibles fonctions dans une école supérieure de Sciences politiques ?

GHEBALOU Yamilé
Professeur
ENSSP

"Si tu veux la paix, prépare la paix".

Nous aimerions, dans cet article, contribuer à une réflexion autour de la notion de Paix et nous demander comment cette notion pourrait acquérir une visibilité plus grande et quitter ainsi le domaine de l'utopie et du souhait, aussi bien dans la vie politique que dans nos programmes, nos enseignements et notre conception des sciences politiques.

Comment elle pourrait devenir réalisable, envisageable et enfin concrétisée, à travers un enseignement conséquent qui permettrait de souligner sa réalisabilité dans les sociétés et dans la nôtre en premier lieu.

Notre position est celle d'un observateur extérieur, celle d'un citoyen du monde, inquiet, qui regarde autour de lui et souhaite un changement profond des sociétés ; changement structurel et ontologique dont il faudrait que nous nous donnions les clés réelles, qui commencent avec l'enseignement dès les plus petites classes, aux générations futures donc, de conceptions de soi, de la citoyenneté et de la politique qui apporteraient un réel changement de perspectives et de positionnement.

L'ENSSP s'est déjà distinguée par l'intérêt qu'elle porte aux Droits de l'Homme en adhérant à un programme international de mise en place d'études concernant les Droits de l'Homme au Maghreb. Elle a donc déjà montré son ouverture vers des études qui peuvent promouvoir des attitudes nouvelles et différentes dans la politique de manière générale.

C'est donc dans cette perspective de renouvellement et d'ouverture que nous nous plaçons aujourd'hui pour tenter d'introduire une réflexion sur une culture de la Paix et ses implications immédiates mais aussi à plus ou moins long terme.

1/Pour une définition de la Paix

« Le champ politique de l'action de paix ne se limite pas à une action de terrain, par les gouvernements. La paix par la politique mobilise également des valeurs et des concepts. Le paradigme politique est ici utilisé pour ce qui pourrait désigner la gestion du vivre-ensemble.

De l'étude de la gestion de conflit au thème de la sécurité, les méthodes de gestion du vivre-ensemble laissent entrevoir **une définition positive de la paix : elle n'est pas seulement une absence de violence ou de conflit, elle est une notion durable et généralisable. »** [(1)]

D'après cette définition, la Paix, que ce soit sa conception ou sa mise en place, nécessite une réflexion préalable, une recherche et une construction théoriques qui impliquent toutes des valeurs qui seront investies dans la mise en place de la paix effective et qui répondront également à cette démarche.

La Paix implique également de s'inscrire dans « un vivre ensemble », c'est-à-dire de s'impliquer dans une relation à l'Autre ou à l'Altérité, de manière consciente et non automatique, respectueuse et non basée sur la ruse et le déni des droits des autres à être ce qu'ils sont. Elle implique donc de mettre en place un code du « vivre ensemble ».

Si la paix s'accompagne de ces démarches conscientes, elle implique donc une prévoyance et une gestion des conflits, et donc une construction continue de la Paix, discipline qui a reçu le nom de **Peacebuilding. Ce sont deux notions indissolubles, deux outils qui sont actuellement affinés dans des organismes qui se consacrent à la préparation d'une culture de la Paix et du vivre ensemble.**

On ajoutera à ces éléments de définition, qu'il est important de donner de la paix une définition positive et non négative, qui condamnerait la Paix à n'être qu'une absence de violence.

« En fait, la paix positive décrit à la fois la présence d'un *état* d'harmonie et la présence d'un *processus* dynamique et continu de convergence et de résolution, qui vise des relations humaines et sociétales harmonieuses et durables, où les réflexes de paix remplacent les réflexes de violence. » (2)

Ce processus dynamique est en fait le Peacebuilding que nous avons déjà présenté. On comprend que celui-ci est essentiel pour construire et entretenir une culture de la Paix et du Vivre ensemble.

2/Quelles approches et quels concepts fondent les sciences de la Paix ?

Les sciences de la Paix constituent une discipline à part entière appelée l'irénologie, L'irénologie est une des sous-disciplines composant les études de sécurité. Elle constitue un pendant de la polémologie qui est l'étude des phénomènes conflictuels. Le terme **irénologie** est construit à partir de la racine grecque εἰρήνη *eirèné* signifiant *paix*.(définition donnée par Wikipédia).

Il s'agit d'une branche des études de sécurité qui est interdisciplinaire puisqu'elle réunit des juristes, des politologues, des philosophes, des sociologues, des éthiciens, des anthropologues, des psychologues, des écologues également, travaillant avec l'ONU, des ONG et certains états, le plus souvent ceux du Nord de l'Europe.

La science de la Paix se base donc essentiellement sur une approche innovante de la gestion des conflits , qu'elle préfère prévoir , voire éviter et cela en travaillant préalablement les causes des conflits, quelle que soit la nature de ces causes(économique, sociale , politique, religieuse ou ethnique .)

Elle se base essentiellement sur une définition positive de la Paix, état qu'il faut créer et développer dans les sociétés :

« Contribuer à la construction d'une nouvelle vision de la paix par le développement d'une culture de la paix, sur le fondement des valeurs universelles du respect de la vie, de liberté, de justice, de solidarité, de tolérance, des droits de l'homme et d'égalité entre les femmes et les hommes ». Le terme culture de la paix était inspiré par l'initiative Cultura de paz lancée au Pérou en 1986 et par la Déclaration de Séville sur la violence, élaborée en 1986 par des scientifiques du monde entier, qui affirmait scientifiquement et catégoriquement que la guerre n'est pas déterminée par les gènes, par un cerveau violent, par la nature humaine ou par l'instinct, mais qu'elle est plutôt une invention sociale. Par conséquent, « la même espèce qui a inventé la guerre est également capable d'inventer la paix ». (3)

Pour sortir des imprécisions et des lieux communs qui peuvent apparaître comme abstraits et sentimentaux, l'état de Paix est donc décrit, des actions concrètes sont donc élaborées et mises en place notamment dans les écoles et les établissements d'enseignement de manière générale. Des « compétences de Paix » sont également décrites et utilisées pour favoriser la construction de cet état.

Ces compétences de Paix implique notamment un travail psychologique sur soi pour l'obtention d'une maîtrise consciente d'un état de relaxation, de détente mais également d'écoute active de l'Autre, sans préjugés ou d'a-priori négatifs. Cette attitude interviendra dans la famille, le quartier, les relations professionnelles entraînant ainsi un effet « boule de neige » qui ouvre, à la longue, des perspectives de communication différentes, plus réfléchies et plus axées sur l'intérêt général et celui de l'individu dans un groupe conscient et solidaire.

3/Quelques exemples dans l'Histoire

Nous ne prétendons pas épuiser la question de cette culture de Paix qui implique le Vivre ensemble.

Nous nous contentons ici de rappeler des exceptions qui ont construit l'Histoire : Ghandi et Nelson Mandela. Nous proposons d'ailleurs de développer les questions liées à ces deux grandes figures dans un article ultérieur.

Nous rappellerons ici l'action de Ghandi en premier qui est fondée sur les principes de la non-violence, que nous retrouvons dans son ouvrage phare : Tous les hommes sont frères. Il y explique notamment la nécessité de changer les valeurs et d'adopter une attitude de mesure, de respect et de maîtrise de soi.

On se souvient que sa philosophie, ou du moins les principes qui ont porté sa lutte ont fini par imposer le peuple Hindou face aux colonisateurs anglais.

Pour Mandela, la non-violence s'inscrit donc dans une démarche à la fois éthique et pragmatique, mais non idéologique. Il va pourtant, un temps, adopter une position évolutive sur ce sujet. Face à la radicalisation et aux répressions meurtrières des forces de police sud-africaines blanches, il change de stratégie et privilégie les techniques de sabotage basées sur des explosions de bâtiments publics symbolisant l'Etat, en évitant les victimes.

Le massacre de Sharpeville, mais aussi l'interdiction de l'ANC et la déclaration d'état d'urgence sont à l'origine de ce changement de stratégie. En prison, il prend acte de l'échec de cette stratégie et revient à la non-violence en préparant la démarche fondée sur la réconciliation nationale, qui lui permettra de mettre fin à l'apartheid dans les années 1990.

Sur cette nouvelle approche, il aura ces mots révélateurs : «Pour faire la paix avec un ennemi, on doit travailler avec cet ennemi, et cet ennemi devient votre associé.»

On le voit donc, il y a des exceptions qui mettent en évidence des voies non conventionnelles pour résoudre les problèmes de cohabitation avec l'Autre. Ces voies pourraient devenir les creusets de la réflexion autour des stratégies d'implantation de la Paix et du vivre ensemble.

4 / Les négociateurs algériens

Dans notre pays, cette culture de paix existe. Dans le moindre conflit familial ou autre, nous connaissons la valeur de la négociation, qui est d'ailleurs préconisée par nos usages et nos référents spirituels.

Mais l'Algérie a également, dans sa politique extérieure, développé et utilisé l'action et l'énergie particulière de la négociation.

Cette dernière implique le dialogue et la patience, l'endurance qui sont autant de vertus qui ont été mis en avant par des hommes dans des situations difficiles auxquelles l'Algérie était plus ou moins liée.

Que ce soit pour le Mali, la Lybie et bien avant pour l'Iran l'Irak, le Liban, des figures d'hommes ont pu réaliser ces valeurs et leur donner toute leur portée historique et diplomatique.

Qu'on se souvienne de feu Ahmed Benyahyah, de Lakhdhar Ibrahimi notamment qui reste un Médiateur attitré de l'ONU et dont les services ont été maintes fois sollicités dans toutes les crises graves traversés par le monde africain ou arabe.

Alors que nous sommes dans une phase de forte négativité et d'autodépréciation, le chercheur algérien, toutes disciplines confondues, devrait se demander comment ces hommes travaillent, quels sont leurs référents ; demander également à prendre de leurs pratiques et de leurs expériences pour les enrichir, mais surtout les transmettre à notre jeunesse.

5/Pour une culture de la Paix en Algérie ?

Il semble qu'il y ait des initiatives qui tentent de développer cette culture de Paix qui existe déjà en Algérie et qui a nourri nombreux de nos hommes de réflexion et de politique.

D'abord en 2009 eut lieu « un congrès, coïncidant avec l'anniversaire du centenaire de la voie soufie Alawiya, dont les préceptes initiés depuis 1909 par son fondateur cheikh El-Alaoui prônent la transmission de messages de paix et d'espoir à travers le monde, l'amour de l'autre et la recherche du savoir.

Pendant les sept jours que durera le congrès international, sept grands thèmes "La terre", "L'éducation d'éveil", "La communication et les médias", "La mondialisation, la révélation", "La spiritualité et le soufisme ainsi que l'avenir" seront présentés et débattus dans l'enceinte de la cité universitaire de la ville du Mimosa , et ce, par une centaine d'éminents savants venus d'Asie, des Amériques, de l'Afrique et du monde

Pour information, le dernier thème, qui sera présenté le dernier jour, sera présidé par le Parlement des enfants, lequel fera la synthèse de ce qui aura été fait durant 6 jours et émettra des recommandations pour l'avenir. Une centaine de conférenciers originaires de différents pays, dont le Japon et l'Indonésie, ont confirmé leur participation à ce congrès, avec des thématiques variées tels les défis environnementaux, l'agriculture familiale, l'éducation, le développement durable. » [(4)]

La démarche de la Tariqa Alawiya est une démarche originale, dans la mesure, où partant d'un terreau traditionnel et spirituel, elle tente de le projeter dans un univers à priori différent qui est celui de la mondialisation. Son accession à l'ONU en tant qu'ONG est fortement symbolique dans la mesure où la démarche désigne ici la nécessité à la fois de fertiliser le terroir algérien, dépositaire d'hommes de paix et d'hommes universels qui sont capables de projeter leur force spirituelle et éthique dans un monde complexe et marqué par la diversité ; mais également de saisir ce monde pour l'enjoindre à jeter un regard nouveau sur les sagesses et les spiritualités, apprendre à y lire ce projet du vivre ensemble qui implique aussi bien les hommes dans leurs différences, que la nature et l'écologie.

Le 21 septembre 2016, cette Tariqa récidive en montrant plus amplement son orientation vers la Paix et le Vivre ensemble. Le prix du Vivre ensemble a été remis, à Mostaganem, à Djenane El Arif, lieu hautement symbolique de la Tariqa Alawiya. Il s'agit du Prix Emir Abdelkader , qui récompense des personnalités ayant œuvré pour la Paix et le rapprochement des hommes malgré leurs différences.

Nous ferons deux remarques à ce sujet :

D'abord , nous mettrons en avant l'association de ce prix avec l'Emir Abdelkader, chef d'état algérien, qui a su associer deux attitudes dans sa praxis de l'approche de l'Autre : la guerre de défense dans un premier temps, puis le dialogue, l'écoute et la tolérance dans un deuxième. Parcours qu'il mettra en évidence et dont il soumettra les complexités à la réflexion dans un ouvrage traduit par René Khawam : Lettres aux Français. [(5)]

Ensuite , la volontaire démarche d'actualisation du potentiel spirituel et politique(au sens large de ce terme) d'institutions appartenant initialement au terroir, mais dont les principes permettent une intégration beaucoup plus large, beaucoup plus ouverte et éclairée que ce qui paraît de prime abord

La démarche du cheikh actuel de la Tariqa Alawiya Khaled Bentounès est celle d'un homme ouvert, mais surtout subtil et attentif aux deux rivages de notre inscription actuelle en tant que pays et nation : d'une part , l'appartenance à un peuple nourri de spiritualité même si l'usage qu'il en fait reste fortement réduit ; d'autre part, notre vivre ensemble avec les pays qui sont nos voisins, nos interlocuteurs, nos adversaires aussi, avec la prise en compte des fortes interactions qui existent entre nous.

Il tente par sa démarche originale d'apporter des réponses complètement innovantes par rapport aux débats politiques et diplomatiques. Il implique surtout la jeunesse en tentant de révéler les potentialités réelles de notre culture si on tente de l'investir sans préjugés tout en l'inscrivant en dialoguant avec l'autre. Dans ce cadre, la culture de Paix est un extraordinaire moyen de réalisation et de renouvellement des institutions et des aspirations en travail dans ce pays.

Références :

[(1)] http://www.irenees.net/bdf_fiche-analyse-808_fr.html
[(2)] http://www.grainesdepaix.org/fr/ressources-de-paix/concepts-de-paix/ce-quest-la-paix/paix-positive-paix-negative
[(3)] http://www3.unesco.org/iycp/kits/concept_cp_fre.pdf
[(4)] http://www.algerie-dz.com/forums/archive/index.php/t-133606.html
[(5)] http://www.iqrashop.com/Lettre-aux-Francais-de-l-Emir-Abdelkader-La-pensee-politique-algerienne-1830-1962-Al-Emir-Abdelkader-Livre-livres-Histoire-civilisations-p8005-.html

La rationalité et l'analyse des politiques publiques

Salah BELHADJ

Professeur, Université d'Alger 3

Résumé

La notion de rationalité a été et est toujours au cœur des débats dans les sciences sociales. Sa longue évolution dessine deux périodes distinctes. La première est caractérisée par une croyance réelle dans la rationalité de l'action publique. Au cours de cette période, les économistes marginalistes élaborent le modèle de la décision rationnelle pure, Durkheim voit dans l'Etat le lieu de l'action rationnelle par excellence et Weber, de son côté, assimile la construction de l'Etat national moderne à une action de rationalisation croissante. Mais, à partir des années cinquante, avec l'apparition de la sociologie de la décision et le développement de l'analyse des politiques publiques, s'ouvre une seconde période. Le débat sur la rationalité s'intensifie et le postulat de la rationalité pure est remis en cause. C'est alors une autre évolution qui se met en marche : le modèle de la décision rationnelle est peu à peu déconstruit et d'autres approches et modèles décrivant les comportements de choix des acteurs de la décision publique sont élaborés et proposés comme alternatives à l'image classique d'un décideur opérant avec une rationalité pure et parfaite, image devenue proprement idéaliste aux yeux de la plupart des analystes actuels des politiques publiques. Examiner la question de la rationalité des acteurs de la décision publique et rendre compte des différentes approches et théories élaborées en la matière, voilà l'objet de notre propos dans cet article.

ملخص

الرشادة، هذا المفهوم الأساسي القديم في العلوم الاجتماعية نال اهتماما واسعا وجرى بشأنه نقاش وجدال من يوم ظهوره ولم يزل هذا شأنه إلى اليوم. وبين هذا وذاك مر المفهوم بمرحلتين. في الأولى كان الاعتقاد برشادة العمل العام هو السائد، فيها أعد الحديون من علماء الاقتصاد نظرية القرار الرشيد ونسبت أعمال دوركهايم وماكس فبير إلى عمل الدولة والأنشطة الاجتماعية صفة الرشادة باعتبارها من سمات الدولة الحديثة في الغرب. ثم كان في الخمسينات من القرن الماضي ظهور سوسيولوجيا القرار وتطور تحليل السياسات العامة فاشتد النقاش حول رشادة القرار واتسع، وظهرت نظرة جديدة ناقدة لفكرة القرار الرشيد، وصدرت أعمال طعن أصحابها على فكرة الرشادة المطلقة وقاموا بتفكيك تدريجي لنموذج الرشادة الخالصة في صنع القرار العام، ووضعت جملة من النظريات والمقاربات البديلة تبين تصورات أصحابها لسلوكيات الاختيار عند صانعي القرار العام. استقصاء مفهوم الرشادة في العمل العام وبيان التطورات التي اعترته بالوقوف على مختلف النظريات والمقاربات التي أعدت بشأنه، ذاك هو موضوع حديثنا في هذه المقالة.

Généralités

La notion de rationalité est essentielle dans les sciences sociales. Dans le langage courant comme en philosophie, la rationalité est une qualité de ce qui est conforme à la raison. En sciences sociales, la rationalité est généralement définie comme étant l'adéquation entre des moyens et des fins consciemment choisies. Elle suppose la cohérence des fins poursuivies par les individus. Ce ne sont pas ces deux acceptions du terme qui nous intéressent dans cet article, mais une troisième, celle qui est retenue en sociologie politique en général et dans l'analyse des politiques publiques en particulier. Dans ces deux disciplines, la notion se rapporte à la rationalité de la décision et du choix, cette expression renvoyant aux travaux sociologiques sur les déterminants rationnels des décisions publiques et leurs applications dans les organisations, en particulier les choix politiques et bureaucratiques déterminant les politiques publiques. Dans celles-ci précisément, la notion de rationalité est utilisée pour décrire les comportements de choix et élaborer des modélisations qui analysent leurs effets, c'est-à-dire les décisions publiques. En d'autres mots, on traitera ici de la rationalité comme notion servant à rendre

compte du comportement du décideur au moment d'opérer son choix et de prendre la décision : comment l'auteur de la décision se comporte-t-il ? Quelles sont les modalités de la prise des décisions publiques ? Et dans quelle mesure peut-on qualifier de rationnel les comportements des décideurs ?

De la rationalité « pure »

Les comportements de choix et les conditions de la rationalité

La notion de rationalité, nous l'avons dit, est employée pour rendre compte des comportements de choix individuels ou collectifs, analyser les interactions sociales et élaborer des modélisations permettant l'analyse des effets de ces comportements que sont les décisions publiques. Faisant de la rationalité le fondement de la « sociologie compréhensive » [(1)], Max Weber affirme que l'activité sociale résulte de comportements motivés, tenant compte d'autrui. Dans ce sens, la rationalité correspond à cette première définition simple : c'est l'adéquation entre les moyens et les fins dans la sélection du comportement. Cette définition brève suppose des acteurs (individus, groupes, institutions) constitués, ayant des préférences et adoptant une stratégie d'action conforme à ces préférences. Et l'idée même de politique publique suppose logiquement et nécessairement des acteurs poursuivant des buts par des moyens appropriés. La notion de rationalité est donc indispensable à l'analyse puisqu'il s'agit d'un processus fait de comportements déterminés, de choix conscients et d'une rationalité effective ou supposée et souhaitée. Mais ces fondements, simples dans leur formulation, soulèvent des questions nombreuses et complexes, portant à des degrés divers sur les trois constituants de la rationalité : les acteurs, les préférences et la stratégie.

La première série de questions concerne les acteurs et leur statut dans le processus décisionnel. Sociologiquement parlant, les individus, les groupes et les institutions sont considérés comme des acteurs, c'est-à-dire ayant la liberté de mouvement et la capacité d'opérer des choix conscients. Pour opérer, la notion de rationalité suppose en premier lieu d'identifier ces acteurs. C'est nécessaire car l'analyste doit d'abord identifier l'acteur et déterminer son statut avant d'analyser ses comportements de choix, sa stratégie d'action et sa capacité de prendre des décisions. Or, ceci n'est pas toujours chose facile, parce que les politiques publiques se développent parfois dans des contextes mouvants et mal structurés, où le nombre des acteurs, leur statut et leur capacité à prendre part effectivement au processus sont un enjeu et un objet de lutte plus qu'une donnée de départ. En effet, les politiques publiques se développent quelquefois dans des contextes « fluides » où les conditions du déroulement de l'action publique font émerger à des moments différents et progressivement des acteurs et les introduisent peu ou prou dans le processus. Ainsi peu à peu émergent des acteurs concernés par la politique en cours d'élaboration, les gens de la profession, des parties de l'administration, des victimes organisées en associations, etc. L'approche par la rationalité devient alors difficile à utiliser parce que l'analyste doit s'employer à distinguer deux types différents de problèmes, les problèmes d'organisation des intérêts et les problèmes des interactions entre des acteurs collectifs constitués, et analyser les premiers avant les seconds en prenant garde de ne pas les confondre. Dans tous les cas de figure, l'existence d'acteurs est un préalable à l'interaction. L'absence de ces acteurs ou la faiblesse de leur organisation les marginalisent, restreignent leur rôle et affaiblissent leur action. Ceci crée un problème à la structuration de l'action publique, rendant par là difficile sinon impossible l'application de la notion de rationalité qui, nous l'avons noté, exige d'identifier l'acteur et de préciser son statut avant d'analyser son comportement et ses modalités de choix.

Pour la question des préférences, dans la perspective de l'analyse rationnelle, cette notion aussi a des implications. La préférence s'applique indistinctement aux intérêts matériels et moraux. Pour ces derniers, la rationalité en valeur[(2)] évoquée par Weber est bien une forme de rationalité. Pour opérer, l'application de la rationalité implique, en plus d'analyser les intérêts économiques et les finalités morales des acteurs, que ceux-ci aient une opinion sur la situation du monde postérieure à l'interaction aux niveaux individuel, sectoriel et national, voire même international si la décision a une dimension internationale. La rationalité suppose donc que les acteurs aient une vision claire de l'état du monde résultant de l'interaction pour pouvoir sélectionner le comportement approprié. Autrement dit, pour être

vraiment rationnel, l'acteur doit être à même d'anticiper les conséquences de ses actions et de les hiérarchiser en fonction de leur importance et de ses préférences, avant d'entreprendre l'action. Or, dans la réalité, les deux conditions sont rarement réunies. De fait, rien ne garantit que les acteurs sont en mesure d'anticiper correctement les résultats ni de pouvoir les hiérarchiser au terme d'une comparaison exhaustive.

D'abord en ce qui concerne l'anticipation, c'est-à-dire le fait de prévoir les conséquences et d'adapter son comportement à l'avance. Possible dans certains cas, l'anticipation est sinon impossible très difficile dans d'autres. Parmi les cas où l'anticipation est possible, citons les différentes mesures prises par le gouvernement pour augmenter ou réduire les impôts, accroître ou diminuer les taux d'intérêts, augmenter ou baisser la rémunération de l'épargne populaire… Dans tous les cas cités, le gouvernement procède à des calculs, fait des estimations, prévoit les effets de ses mesures, distribue des probabilités au moyen de ce qui est appelé « fourchette d'estimation ». En fonction de ses préférences et des objectifs visés, le gouvernement fait ensuite des choix et arrête des décisions.

Il n'est pas absolument nécessaire que cette anticipation soit précise ni même empiriquement vérifiable pour considérer que le gouvernement utilise ces instruments économiques rationnellement, c'est-à-dire en accord avec ses préférences. Certes, les conditions ne sont pas ici de certitude mais de risque : il ya une décision, des conséquences prévues et anticipées par une distribution de probabilités et des choix opérés suivant des préférences déterminées, et cela suffit pour qualifier de rationnels le raisonnement et le comportement du gouvernement.

Toutefois, souvent les conséquences demeurent largement imprévisibles même sous forme de probabilités. Bien entendu, la méconnaissance et l'incertitude des conséquences font de l'anticipation un problème. L'incertitude tient à la difficulté de connaître à l'avance les résultats de l'action publique, surtout quand il s'agit d'actions de grande ampleur pouvant entraîner des conséquences multiples. Pour prendre un exemple, supposons qu'un conflit éclate entre deux pays et que l'un des antagonistes envisage l'escalade et le recours à l'affrontement armé. Comment peut-il connaître toutes les conséquences possibles d'une telle décision ? En politiques publiques, nombreux sont les exemples de conséquences imprévisibles. Une décision portant réduction de la dépense publique dans le budget annuel provoque souvent des réactions en chaîne dans différents secteurs sans que l'on puise mesurer ni leur ampleur ni leurs effets. Ceci concernant l'énumération des conséquences. Mais l'incertitude peut aussi affecter la réalité du lien entre les options du choix et leurs conséquences. Dans l'exemple cité, la question se pose : la sauvegarde des intérêts du pays est-elle plus probable avec ou sans l'affrontement armé ? Rien ne permet de répondre avec certitude.

En science politique, cette question de l'incertitude a été à l'origine de toute une controverse dans le débat théorique sur la rationalité. A l'issue de ce débat, certains politologues renoncent à l'analyse en termes de rationalité et s'orientent vers la recherche d'autres facteurs à introduire dans l'analyse de la décision. Pour d'autres chercheurs, l'analyse rationnelle est toujours la voie à suivre, mais la question de l'incertitude posant de réelles difficultés à tous, ils proposent une méthode pour la surmonter. D'après les tenants de cette orientation, les décideurs, pour réduire les effets de l'incertitude, doivent rationaliser leur comportement au maximum. Pour cela, ils procèdent comme suit :

1. Ils considèrent seulement les alternatives identifiables et excluent de leur raisonnement l'incertitude de toutes les autres.
2. Ils attribuent des probabilités équivalentes aux conséquences dont ils ignorent la probabilité d'occurrence.

Dans l'exemple susmentionné, le gouvernement procède ainsi : il réduit les conséquences possibles de son choix à deux seulement, la victoire et la réalisation de ses objectifs ou la défaite et la perte de tout, l'incertitude de l'une et de l'autre issue est considérée de probabilité équivalente, 50% pour chacune. De cette façon, le décideur réduit la complexité de l'incertitude en faisant de la situation d'incertitude une situation de risque, où le nombre d'issues est circonscrit à deux et la méconnaissance

de leurs conséquences est tenue pour deux probabilités égales. Dans notre exemple toujours, si le gouvernement raisonne de la sorte et prend en compte un autre élément évident, celui du coût (financier, matériel et humain) de l'affrontement, il est bien évident que l'usage de la rationalité le pousserait à renoncer à l'option militaire. Mais la réalité de la politique n'est pas si simple et, dans leurs activités, les hommes politiques ne se réfèrent pas toujours aux modèles élaborés par les savants de la politique.

La hiérarchisation des préférences est également une question qui appelle à discussion. Lorsque l'anticipation est possible, la hiérarchisation ne l'est en revanche pas toujours. Hiérarchiser les conséquences au vu des préférences implique la connaissance des objectifs ultimes visés par les acteurs de l'action publique. Que veulent les acteurs des politiques publiques ? Les modélisations élaborées par la théorie du choix rationnel reposent sur les fonctions d'utilité et sont nécessairement superficielles et approximatives, parce qu'à chaque catégorie d'acteurs elles attribuent un but général unique. Elles décident ainsi que les partis politiques visent à remporter les élections, les électeurs votent pour le programme qui comporte leurs préférences de politique publique, les bureaucrates visent à maximiser les budgets de leurs organisations et les groupes d'intérêts recherchent une régulation qui serve leurs intérêts. Chacun de ces postulats peut être plus ou moins vrai et est en tout cas discutable. Mais ce qui suscite des objections théoriques à l'encontre de ces postulats, c'est leur unicité qui assigne à chaque acteur un objectif unique. Il est en effet avéré que les acteurs des politiques publiques poursuivent une gamme d'objectifs plus ou moins concordants et quelquefois contradictoires. Mais là n'est pas vraiment le problème. Dans l'optique de l'analyse rationnelle, rien n'empêche un acteur rationnel de viser plusieurs objectifs à la fois. Cependant, pour être rationnel, il doit pouvoir les comparer et les hiérarchiser suivant ses préférences et ensuite arrêter ses choix. Dans une perspective de science politique, il est juste de penser qu'il prendra l'option la plus déterminante, celle qui conditionne directement sa position de pouvoir.

Avant donc de trancher la question du choix, il est indispensable de classer les objectifs et de hiérarchiser ses préférences. Or, cette hiérarchisation est quelquefois impraticable. Il n'est pas possible de comparer des préférences et des objectifs politiques parce qu'il s'agit de choses aux qualités différentes. Comment comparer le raisin et le melon ? Nous ne pouvons comparer ces deux fruits aux qualités incommensurables. Il en est de même pour les objectifs politiques. Comment comparer par exemple, d'une part, un accroissement de la dépense publique accompagné d'une approbation populaire et, d'autre part, une réduction de celle-ci avec le risque d'un mécontentement populaire aux conséquences imprévisibles ? Les deux options ont des avantages et des inconvénients difficiles à comparer et par suite à hiérarchiser. Cependant, la rationalité exige des préférences explicites, exhaustives, réflexives et transitives, c'est-à-dire qu'un tel objectif se place avant un tel autre à tous les points de vue, pour que le décideur opère un classement des issues qu'il anticipe à ses actions. L'absence de cette condition affecte la rationalité de la décision.

Pour la stratégie enfin. Simplement définie, la stratégie correspond à l'ensemble d'actions sélectionnées par l'acteur en vue de réaliser ses préférences. Elle peut être continue, c'est-à-dire progressive comme l'accroissement des dépenses publiques, ou discontinue, par exemple, accepter ou refuser la négociation dans un conflit. Mais l'acteur doit en avoir une vision suffisamment claire. Autrement dit, la situation de choix doit être bien structurée et l'acteur doit avoir une bonne visibilité pour bien comprendre les options offertes à son choix. Il est clair que ce n'est pas toujours vrai, mais pour opérer, l'analyse en termes de choix rationnel doit postuler que c'est le cas ou que le décideur agit comme si c'était le cas.

Le modèle de la décision rationnelle et ses limites

S'inspirant notamment de travaux d'économistes, les analyses de la rationalité ont identifié quatre caractéristiques de la rationalité « pure et parfaite », qui constituent en quelque sorte un étalon par rapport auquel sont comparés les comportements décisionnels [(3)] :

1) Les problèmes à traiter sont parfaitement connus ;

2) Les alternatives de choix possibles sont identifiées et maîtrisées ;

3) Les préférences des acteurs sont explicites, non contradictoires et stables dans le temps ;

4) Les décideurs sont aptes à tenir à l'écart tous les affects et les émotions susceptibles de parasiter leurs choix.

De son coté, la théorie économique classique avait élaboré un modèle de la décision rationnelle[(4)] reposant sur une série d'hypothèses[(5)] :

1) Il est possible d'isoler un seul acteur responsable de la décision, « le décideur ». Dans tous les cas donc, il existe un décideur unique, qui prend effectivement la décision et que l'on peut identifier et isoler.

2) Cet acteur est capable de définir clairement et durablement des préférences explicites et hiérarchisées qui déterminent des objectifs d'action souhaitables. Pour prendre sa décision cet acteur décideur s'appuie sur un système de préférences claires et stables. Il poursuit ainsi un objectif clairement défini par rapport auquel il compare les différentes options qui s'offrent à lui. Il adopte donc un comportement parfaitement rationnel.

3) Il est capable de connaître l'ensemble des solutions possibles et d'en évaluer les gains et les pertes. Toutes les alternatives possibles peuvent donc être connues, la transparence de l'information est complète. L'acteur décide en parfaite connaissance de cause, tout est maîtrisé.

4) Il est en mesure de choisir une solution et une seule à partir de critères objectifs et hiérarchisés qui reposent en définitive sur un critère de choix unique considéré comme légitime parce que juste. D'autre part, le décideur ne modifie pas sa grille d'évaluation au cours du processus décisionnel. Il a un seul objectif, trouver la meilleure solution au problème. Il ne tient compte que des données propres au problème et prend la décision correspondant à la solution optimale. Il est donc en mesure de maximiser son utilité par la maximisation des gains et la minimisation des pertes.

Ce modèle de la décision rationnelle a fait l'objet de larges débats et de critiques qui dépassent le seul domaine des politiques publiques pour englober l'économie, la sociologie des organisations et les relations internationales. Ces critiques ont conduit à la remise en cause de l'idée de décideur rationnel et à la formulation de théories et modèles alternatifs comme nous le verrons plus loin. A vrai dire, le simple énoncé de ses hypothèses nous amène à mettre en doute leur validité et nul besoin d'une longue réflexion pour montrer les apories auxquelles conduit ce modèle de la rationalité absolue. Au nombre des critiques dont il a fait l'objet, notons les suivantes :

- L'idée de décideur unique est un mythe facilement réfutable. Il est vrai que les responsables politiques peuvent le faire fonctionner et le propager et ils le font de fait. Ainsi, tel responsable affirme : j'ai décidé que…, les médias parlent de la loi x ou y, et le public de la décision de tel ou tel responsable politique ou administratif. Mais l'analyse concrète des processus de décision montre le contraire. Elle démontre que ces processus fonctionnent de façon systémique ou, pour paraphraser Michel Crozier, à l'échelle du système d'action concret, où une pluralité d'acteurs interagissent entre eux en permanence pour un résultat en général différent de celui attendu. Ceci pour le décideur unique.

- Le postulat des préférences explicites et stables, déjà discuté, est lui aussi aisément falsifiable. Toutes les études sur le sujet montrent que les préférences des acteurs ne sont jamais parfaitement explicites et que les acteurs des politiques publiques ne savent pas vraiment ce qu'ils veulent au juste, ou plus précisément qu'ils veulent généralement réaliser plusieurs objectifs à la fois. Ainsi, tel acteur veut en même temps faire la politique qu'il croit juste et la politique qui lui donne le maximum de chances d'être reconduit dans son mandat s'il était élu ou accroît son influence dans les autres cas. Il est bien évident que les deux politiques ne sont pas forcément une seule et même chose. Par ailleurs, les préférences des acteurs ne sont pas stables dans le temps, mais au contraire, elles évoluent en permanence tout le long du processus d'élaboration et d'exécution des politiques publiques. Tout se

passe alors comme si les acteurs « découvraient » partiellement et progressivement le sens de leur action et formaient des préférences évolutives au cours même de cette action. C'est le cas, par exemple, lorsque des mesures sont prises au profit d'un secteur déterminé puis étendues à d'autres secteurs. C'est aussi le cas lorsqu'une politique publique est destinée au départ à une catégorie du public puis appliquée à plusieurs couches ou à toute la population. Dans ces cas simples, empiriquement vérifiables, nous constations que les préférences des acteurs ne sont ni explicites dès le départ ni stables dans le temps.

- Pour la capacité des acteurs à embrasser l'ensemble du spectre des solutions possibles et d'en évaluer les conséquences en termes de gains et de pertes, aucun de ceux-ci n'est en mesure de balayer l'ensemble du champ d'information, pour des raisons qui tiennent à la fois à ses capacités cognitives nécessairement limitées et à la structure du système d'information. Dans la réalité, les acteurs des politiques publiques font face à un flux continu d'informations diverses qui renvoient à des univers de sens très différents et par suite appellent des interprétations différentes. Ces informations ont le plus souvent des significations multiples, politiques, sociales, économiques, techniques éthiques… de sorte que cette abondance d'information peut aisément se transformer en son contraire, en « pénurie » d'information, les acteurs ne sachant quelles sont les « bonnes » informations à retenir, celles qui permettent de donner un sens à la situation à laquelle ils font face et de prendre la décision. Le risque est grand alors de voir apparaître les phénomènes classiques de la « dissonance cognitive » où les décideurs, comme tous les hommes, ont tendance à ne voir dans le flux d'informations dont ils disposent que celles qui correspondent à leur vision du monde et qui par suite viennent réconforter leurs certitudes. Et ce qui est vrai des individus l'est également des organisations, les différents services concernés par l'élaboration de la politique se mettant de leurs cotés à « filtrer » les données et à construire l'information pour le décideur qui se voit alors obligé de travailler à partir de visions partielles et tronquées, voire contradictoires, du problème qu'il doit résoudre. Ceci si l'information est abondante. Dans le cas contraire, c'est-à-dire lorsque les données sur le problème sont insuffisantes, cas fréquents en politiques publiques, postuler la capacité de l'acteur à embrasser l'ensemble des solutions possibles, c'est énoncer un principe sans fondement. Comment peut-il examiner et maîtriser toutes les solutions d'un problème alors qu'il ne dispose pas à son sujet d'informations suffisantes et fiables, comme c'est le cas de nombreux problèmes contemporains qui pour être bien identifiés, exigent des recherches scientifiques et technologiques poussées ?

- L'hypothèse d'un décideur qui retient une solution unique optimale choisie à partir de critères objectifs est également difficile à admettre. Ni le bon sens ni la logique ne le permettent, pour différentes raisons, entre autres la difficulté de connaître la décision optimale. Comment définir un optimum alors que les préférences sont floues, et d'autres solutions possibles sont méconnues en raison des capacités cognitives limitées de l'acteur et du manque de l'information à leur sujet ? Comment définir « objectivement » un optimum en politique publique quand les données manquent et les critères de choix contestés comme c'est souvent le cas dans le domaine des politiques publique ? Comment un acteur, qui est un individu comme tous les humains, peut-il appliquer des critères parfaitement neutres dans les choses politiques et sociales et faire abstraction de toutes ses émotions et autres considérations ?

La rationalité de la décision, nous l'avons dit, a provoqué débats et controverses qui ont abouti à la déconstruction progressive du modèle de la décision rationnelle et permis le développement d'autres approches et théories, principalement la théorie de la rationalité limitée, l'incrémentalisme et le modèle de la poubelle.

Approches et modèles alternatifs

La théorie de la rationalité limitée

Cette théorie a été élaborée par l'Américain Herbert Simon[(6)] dont les travaux furent les premiers à porter un sérieux coup à la théorie de la décision rationnelle pure. Simon soumet d'abord la notion de rationalité pure à une série de critiques en montrant les contraintes qui pèsent sur la rationalité des acteurs. Il entreprend ensuite de décrire les modalités de comportement adoptées par les acteurs au cours

du processus de décision. Dans son premier ouvrage paru en 1945, Simon insiste sur les contraintes qui empêchent les acteurs d'accéder à la rationalité. Pour lui, celle-ci est limitée par une gamme de facteurs [(7)] :

- Le savoir d'un individu est par nature incomplet et fragmenté ;
- Un individu ne peut pas anticiper les conséquences de tous ses actes ;
- L'attention portée à un problème est discontinue, elle est perturbée par d'autres problèmes ;
- La mémoire de l'individu est réduite et sélective ;
- L'information est perçue à travers des filtres cognitifs ;
- L'action d'un individu dépend aussi d'habitudes, de routines et de choix passés ;
- Le calcul rationnel coût/bénéfice est affecté par d'autres finalités telles que le maintien de la cohésion du groupe ou la détention d'une position de pouvoir ;
- les contraintes organisationnelles restreignent les possibilités de choix.

Dans l'ensemble des contraintes, Simon insiste fortement sur l'ambiguïté des préférences, le manque d'information, les divergences sur les critères de choix et le souci de maintenir la cohésion sociale. Partant de là, Simon montre que les décideurs ne considèrent en réalité qu'un nombre limité d'hypothèses et les analysent de manière séquentielle, l'une après l'autre, parce qu'ils sont incapables de mettre en œuvre la rationalité synoptique qui consisterait à évaluer en même temps les différents cas de figure. Au contraire, ils vont les examiner l'un après l'autre et s'arrêter au premier cas satisfaisant, ce qui veut dire qu'ils ne vont pas rechercher la solution optimale, qui est d'ailleurs méconnue parce que les préférences sont floues, les critères contestés, les informations tronquées ou contradictoires et les tensions psychologiques fortes, mais ils recherchent une solution « satisfaisante », celle qu'ils croient « bonne » pour résoudre le problème. D'ailleurs, dit Simon, souvent les décideurs vont se fixer rapidement sur une « solution-pivot » autour de laquelle ils vont élaborer leur stratégie.

Les travaux de Simon ont remis en cause l'idée de rationalité pure, semé le doute sur la validité de cette notion comme instrument d'analyse et ouvert la voie à la recherche d'autres approches pour appréhender la décision. Cependant, ces travaux ne prétendent pas que les décideurs sont irrationnels. Certes, ils ne font pas n'importe quoi, mais leur rationalité est partielle, fragmentaire. Simon dit que les décideurs sont « raisonnables » plus que rationnels. La théorie de la rationalité limitée n'invalide donc pas totalement les approches fondées sur l'hypothèse du choix rationnel, celles-ci pouvant s'accommoder d'une conception souple de la rationalité.

En effet, si la théorie de la rationalité limitée s'oppose à la théorie du choix rationnel, elle n'exclue pas néanmoins tout caractère rationnel du comportement. Chez Simon, le comportement reste rationnel mais le décideur, face à l'incertitude qui règne et la complexité des calculs exigés par l'anticipation, construit son raisonnement sur des « raccourcis » procéduraux[(8)] pour opérer son choix. Le plus répandu d'entre eux est la sélection d'une solution satisfaisante en lieu et place d'une solution optimale, impossible à identifier. Selon Simon, ces raccourcis sont pour le décideur un moyen de réaliser ses objectifs et sont par là une forme distincte de rationalité. Pour lui, cette rationalité procédurale consiste dans « la recherche très approximative d'un mode de détermination d'une bonne façon d'agir » [(9)].

Les idées de Simon ont conduit les analystes des politiques publiques à déconstruire la vision classique d'un processus décisionnel où les acteurs organisent leur travail de haut en bas, à partir d'une décision prise « en haut » et mécaniquement appliquée aux échelons inférieurs. Dans le même temps, de nombreux travaux consacrés aux contraintes qui pèsent sur la décision ont permis peu à peu de dépasser la décision comme « moment » où le « décideur » fait son choix pour s'interroger sur d'autres questions liées aux processus décisionnel telles que les formes de structuration des intérêts et la question du changement. Parmi les approches ayant abordé avec intérêt la question du changement dans un processus de décision donné celle de l'incrémentalisme.

L'incrémentalisme[10]

Cette théorie a été élaborée dans l'intention manifeste de dépasser l'approche fondée sur la notion de rationalité pure. Elle est due au politologue américain Charles Lindblom qui voulait, dans des travaux publiés en 1959 et 1979[11], présenter un modèle alternatif au modèle classique du choix rationnel. Cette approche prend le contre-pied de l'orientation suivie par les tenants du comportement rationnel idéaliste tel qu'il apparaît par exemple dans l'approche séquentielle. S'inscrivant dans le contexte pluraliste, Lindblom affirme l'idée de base de son modèle : le processus de décision serait avant tout une forme de négociation et d'arrangement mutuel entre des acteurs. Pour lui, le marchandage est au cœur du processus, au contraire de l'idée selon laquelle les décisions sont prises et imposées et seraient donc à prendre ou à laisser. Les décisions dans ce modèle sont élaborées à travers une démarche qui avance pas à pas, où le décideur, loin de chercher la rupture, modifie au contraire peu à peu et en permanence le système sur lequel il veut intervenir. Ces propositions, on le voit, aboutissent à un modèle totalement différend de la décision rationnelle. Chez Lindblom, le décideur n'affirme pas des objectifs définitivement fixés dès le départ, mais accepte de modifier ceux-ci suivant les résistances qu'il rencontre. Il est donc prêt à faire des concessions et à multiplier les alliances, quitte à revoir à la baisse ses ambitions initiales. Dans ce processus souvent, dit Lindblom, les procédures sont privilégiées par rapport aux objectifs et ceux-ci ne sont envisagés qu'en fonction des moyens disponibles.

Ces propositions montrent à quel point l'incrémentalisme est éloigné de la théorie du choix rationnel. On le voit encore mieux dans ses postulats qui sont venus, et c'était le but, pour réfuter une à une les hypothèses de la rationalité pure. Les cinq postulats de l'incrémentalisme [12] :

1) Il n'est pas possible à un décideur politique de séparer les objectifs à atteindre et le choix des moyens à employer à cette fin comme deux phases successives et distinctes du processus de décision.
2) L'analyse en termes de moyens à employer et de résultats à obtenir n'est pas praticable. La décision n'est pas prise parce qu'elle est conforme à des valeurs et des objectifs préalablement déterminés, mais au regard des alternatives proposées dans une situation donnée.
3) Une décision est considérée comme juste si elle arrive à susciter un consensus entre plusieurs acteurs. Le marchandage et la négociation sont en réalité un élément central dans tout processus de décision.
4) Les capacités d'un décideur politique à analyser un enjeu complexe sont limitées. L'approche incrémentaliste postule que les options d'action font l'objet d'une simplification qui conduit le décideur à examiner des alternatives politiques courantes, celles qui lui sont familières et qui diffèrent peu des politiques déjà exécutées.
5) Le cinquième postulat de l'incrémentalisme est normatif. Il s'agit de l'idée selon laquelle une succession de petites décisions, chacune limitée en elle-même, permet de réduire substantiellement les incertitudes liées à toute décision publique. Les décisions marginales sont en effet moins susceptibles de produire des échecs lourds d'une action publique que les décisions majeures qui introduisent des changements profonds d'un seul mouvement.

Les critiques de cette approche y voient un modèle séduit par le contexte pluraliste caractéristique du système politico-administratif américain, et ne peut par conséquent être opérationnel dans des contextes non pluralistes, où les groupes d'intérêts sont faibles ou mal organisés, les inégalités entre eux fortes, les processus de négociation et les compromis sociaux limités, la structure du pouvoir très inégalitaire et hiérarchisée, l'accès aux circuits de décision difficile et réservé à des acteurs déterminés.

Le modèle de la poubelle

Proposé par J. March, M. Cohen et J.Olsen dans un article et un ouvrage publiés respectivement en 1972[13] et 1988 [14], ce modèle représente le point extrême de processus de déconstruction de la décision rationnelle. Il a été élaboré à partir d'une étude empirique sur les décisions dans les universités. Les idées de base de ses auteurs se résument en trois. La première est l'ambiguïté et l'incertitude des

préférences. Selon les auteurs, les acteurs ne savent pas ce qu'ils veulent au juste, ou plutôt ils veulent des choses inconciliables. C'est pourquoi l'action précède souvent les préférences, et parfois même elle contribue à leur formation. La deuxième est le peu de maîtrise de la technologie. Les procédures et les techniques sont mal assimilées et mal maîtrisées par les acteurs, ce qui rend difficile l'évaluation des alternatives envisagées. Le processus de décision avance par tâtonnements, dans une démarche marquée par l'hésitation et la prise en compte des expériences passées. La troisième est la participation fluctuante de nombreux acteurs au processus décisionnel, ceux-ci changent constamment au cours du processus et ne sont présents qu'à des moments déterminés, prenant ainsi part à un processus que personne ne maîtrise vraiment et globalement. Il en résulte que le lien entre le problème et la solution est inversé et ce sont le plus souvent les solutions qui permettent de formuler les problèmes.

Par rapport aux autres approches critiques de la rationalité pure, ce modèle met plus en évidence et montre mieux l'incertitude et la complexité du processus de décision. Ses auteurs conçoivent les systèmes de décision comme « une poubelle » où l'on trouve pêle-mêle, sans ordre apparent, des activités, des procédures, des règles formelles et informelles, des stratégies, des problèmes et des solutions. Dans cet agrégat aux éléments enchevêtrés et superposés, les acteurs tentent avec plus ou moins du succès de réaliser un minimum d'ordre.

D'après James March, les modalités de décision dans les organisations étudiées suivent un développement chaotique déterminé, comme dans une poubelle, par le fait que les éléments constituants de la décision que sont les problèmes, les solutions, les acteurs et les opportunités de choix semblent « jetés par les participants au fur et à mesure de leur apparition »[(15)]. On trouve ainsi dans « la poubelle », métaphore utilisée pour désigner le système de décision, des problèmes de toutes sortes, collectifs ou personnels, généraux ou spécifiques, portés à l'attention des acteurs concernés, des solutions qui n'ont pas besoin de problèmes pour être proposées, des participants qui « vont et viennent » et des occasions de choix. Cohen, March et Olsen ont montré avec exemples et arguments qu'il n'est pas nécessaire qu'un problème soit posé pour que les acteurs proposent une solution qu'ils tentent de placer à l'occasion de l'émergence d'un problème.

Mais alors une question se pose : comment est-il possible de décider dans des conditions aussi fluctuantes ? D'après March et ses collègues, les décisions dans les organisations publiques et privées se prennent de manière aléatoire, où le hasard joue un grand rôle. Selon ces auteurs, toute décision peut-être conçue comme étant la rencontre contingente entre quatre éléments : un problème à résoudre, des alternatives de choix, des motivations qui poussent les acteurs à agir et une opportunité de choix, c'est-à-dire un contexte plus ou moins favorable. La décision est alors le produit aléatoire de la rencontre entres ces éléments, chacun des acteurs essayant d'établir le lien entre le problème et une alternative choisie au hasard, par exemple parmi celles qui viennent d'être rejetées et qui sont encore dans la poubelle, et rattache cette alternative à un problème lui-même mal identifié.

Ce modèle, on le voit, est donc proprement à l'opposé de l'image rationaliste de la décision. Toutes ses propositions sont une négation de la notion de rationalité et, en outre, ne manquent pas de provocation à l'égard des tenants de cette notion, comme par exemple le fait d'affirmer que l'action précède la formation des préférences, que le choix d'une solution dépend du hasard ou que souvent c'est la solution qui cherche un problème sur lequel elle vient se greffer et non le contraire.

Conclusion

En raison de leur apport reconnu, notamment en ce qui concerne la mise en évidence des apories auxquelles conduisent les hypothèses de la rationalité pure, les approches critiques de la décision rationnelle ont des avantages indéniables et incontestables parmi les analystes des politiques publiques. Cependant, ces approches ne montrent pas de manière claire et convaincante pourquoi telle décision est finalement prise. Résultat : la déconstruction de l'image classique de la décision rationnelle a mis dans l'embarras des chercheurs. En effet, nombre de ceux-ci hésitent désormais entre deux orientations, une méthode fondée sur des postulats difficiles à admettre, celle du choix rationnel, mais donnant des

résultats parce que fonctionnant à partir de variables plus ou moins observables, et une méthode correspondant mieux à la réalité mais faisant appel à un ensemble de relations causales complexes et difficiles à analyser. C'est peut-être la raison pour laquelle les approches en termes de choix rationnel ont toujours un attrait auprès des chercheurs.

Références :

(1) Elaborée par Max Weber, la sociologie compréhensive a pour but d'interpréter « le sens visé subjectivement » par les acteurs dans leur activité sociale. Nombre de sociologues opposent la sociologie compréhensive de Weber à la sociologie explicative de Durkheim, mais d'autres sociologues pensent qu'il faut relativiser l'opposition entre les deux car, comme dit Pierre Bourdieu, « expliquer, c'est comprendre ».

(2) Il convient de faire la distinction, courante en sociologie, entre, d'une part, la rationalité des valeurs qui désigne la conception selon laquelle les valeurs ne reposent pas sur des choix arbitraires, mais sont fondées de façon rationnelle, notamment sur l'expérience sociale accumulée au cours de l'histoire, et, d'autre part, la rationalité en valeur appelée également la rationalité axiologique qui, selon Max Weber, désigne le comportement cohérent avec les valeurs auxquelles adhère l'individu.

(3) *Lexique de science politique*, Paris, Dalloz, 2008, p. 447.

(4) L'approche en termes de décision rationnelle est née au sein de la théorie microéconomique du producteur et du consommateur élaborée par les économistes marginalistes à la fin du xix siècle. Cette approche fondée sur le principe d'optimisation de l'utilité en termes notamment de rapport coût/bénéfice a, par la suite, été développée par les théoriciens du « *public choice* » en sociologie pour étudier le fonctionnement des organisations et des institutions. Elle a été également appliquée dans le domaine des relations internationales dans le cadre de l'approche dite « réaliste » inspirée en partie par la théorie des jeux.

(5) Cf. : - Muller et Surel, *L'analyse des politiques publiques*, Paris, Montchréstien, Collection Clefs, 1998, p. 112.
- Patrick Hassenteufel, *Sociologie politique : l'action publique*, Paris, Armand Colin, p. 66.

(6) Herbert Simon (1916-2001), économiste et sociologue américain, Prix Nobel d'économie en 1978, ses travaux ont porté essentiellement sur les sciences de la décision dans les organisations. Il développa la théorie de la rationalité limitée dans des travaux successifs parus à partir de 1945, principalement :
- Herbert Simon, *Administrative Behavior*, New York, Free Press, 1945.
- J. March, H. Simon, *Les organisations*, Paris, Dunod, 1964.
- H. Simon, «Rationality as a Process and as a Product of Thought», *American Economic Review*, 68, 1978, pp. 1-16.

(7) Cf. P. Hassenteufel, *sociologie politique : l'action publique, op. cit*., p. 67.

(8) D'où l'expression de rationalité procédurale employée également pour qualifier la théorie de Simon. Rationalité procédurale, par opposition à la rationalité instrumentale qui est celle du choix rationnel.

(9) Dans *Lexique de sociologie*, Paris, Dalloz, 2005, p. 214.

(10) L'incrémentalisme, de l'anglais increment, qui signifie échelon. Ce modèle s'appelle également l'incrémentalisme disjoint. Son auteur, Lindblom, l'appelait méthode du « successive limited coparisons » (une succession des complaisons limitées).

(11) En 1959, Lindblom propose pour la première fois son modèle dans un article aussi célèbre que controversé et, en 1979, il publie un autre article où il présente le bilan de ses travaux et réflexions sur le sujet :
C. Lindblom, « The Science of Muddling Through », *Public Administration Review*, 19, 1959, pp. 79-83.
C. Lindblom, «Still Muddling, not yet Through», *Public Administration Review*, vol. 39, 1979, no. 6, pp. 517-526.

(12) Cf. L. Boussageut, S. Jacquot, P. Ravinet, *Dictionnaire des politiques publiques*, Paris, Les Presses des Science Po., 2006, pp. 262-265.

(13) M. Cohen, J. March, J. Olsen, « A Garbage Can Model of Organizational Choices », *Administrative Science Quarterly*, 17, 1972, pp. 1-25.

(14) J. March (dir.), *Décisions et Organisations*, Paris, Editions de l'Organisation, 1988 (trd. fr.).

(15) J. March, *op. cit*., p. 166.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
The National Graduate School of Political Science

ISSN :2353-0294

The Algerian Journal

OF POLITICAL STUDIES

Periodically released international scientific well-turned journal concerned with Studies and Researches in Political Science and International Relations

Number Six

Submission N° 123-1228

December 2016 Rabi' al Awwal 1438